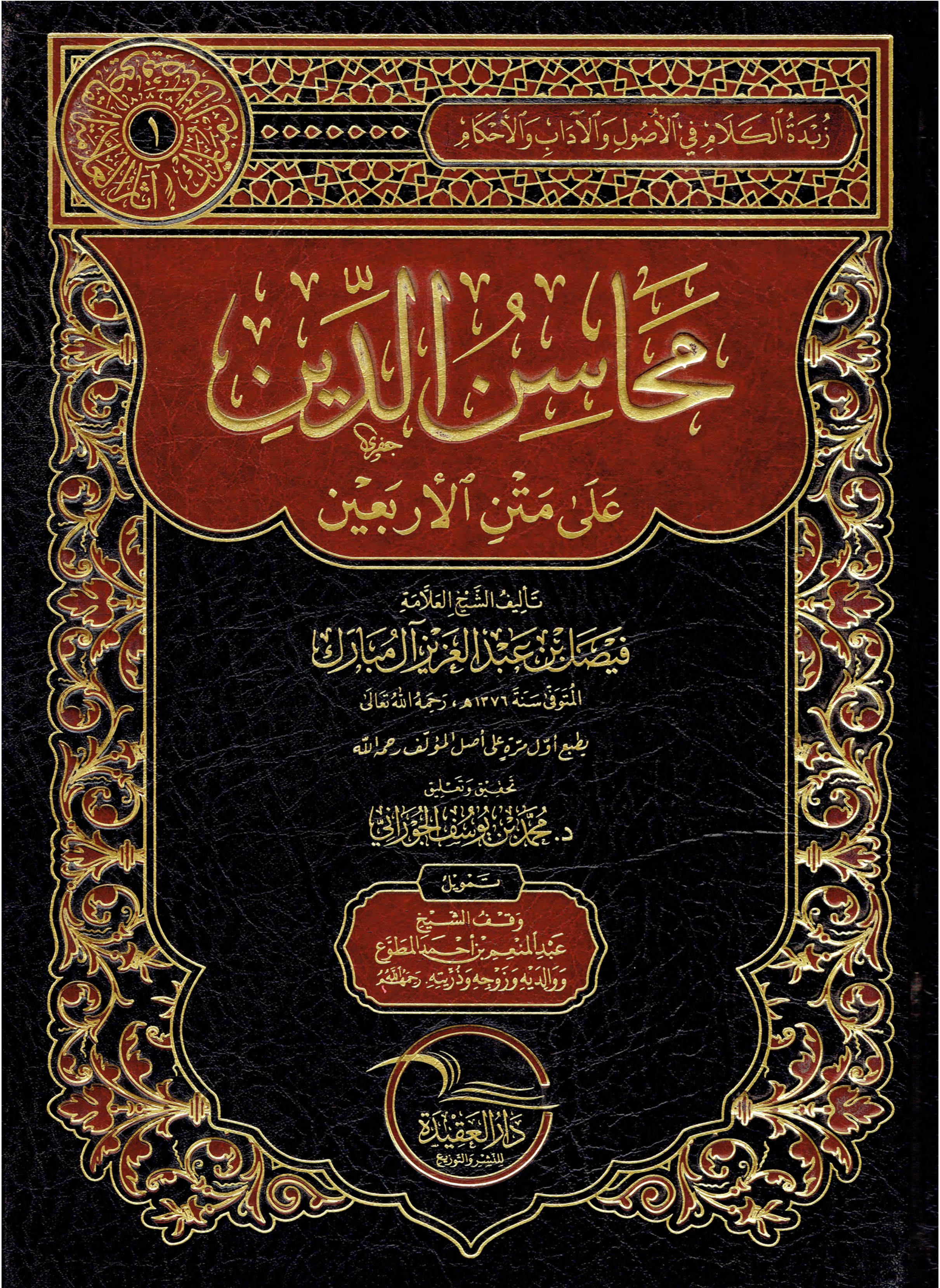
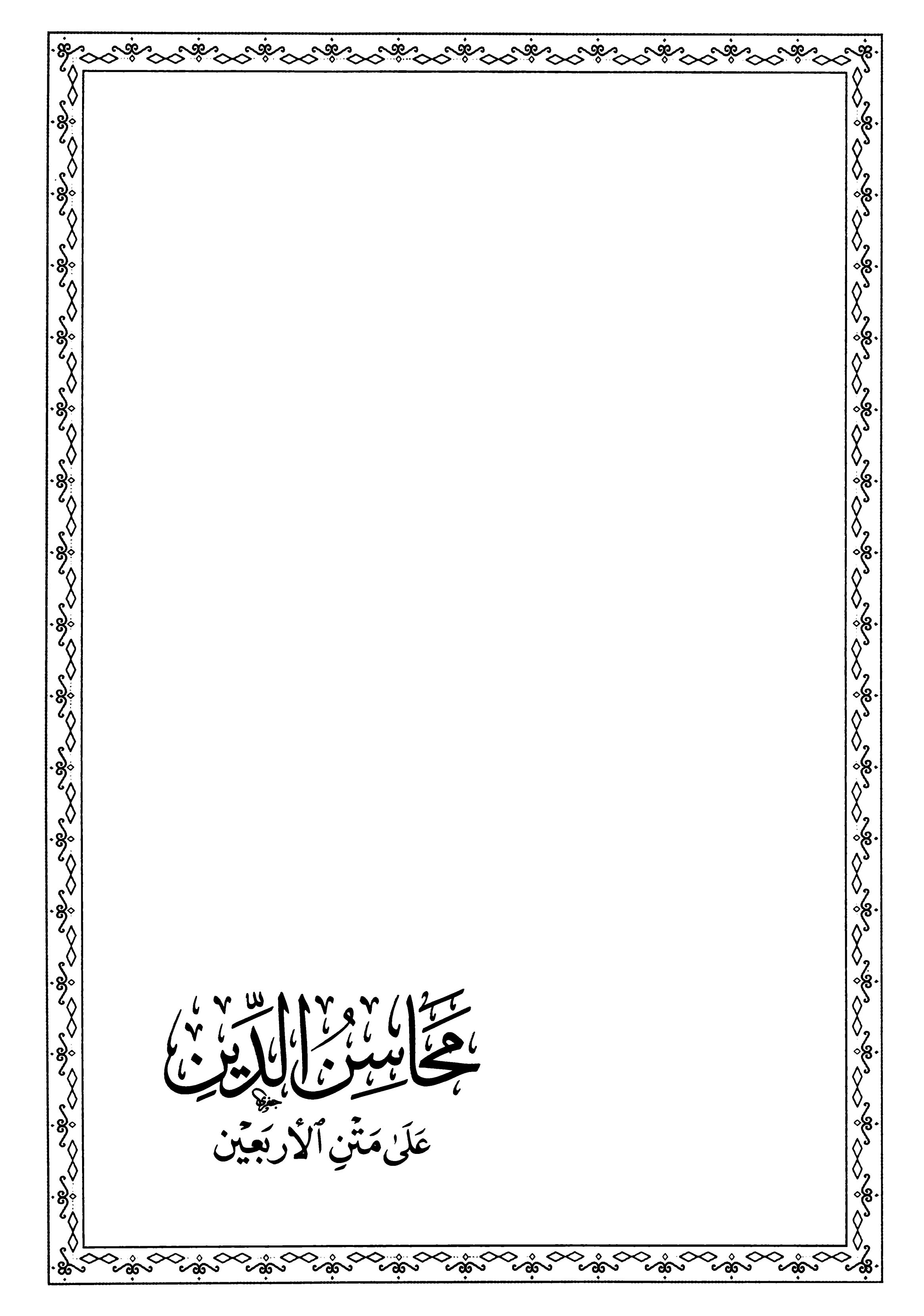


زُبدةُ الكلامِ في الأصولِ والآدابِ والأحكامِ
١
محاسن الدين
على متن الأربعين
تأليف الشيخ العلامة
فيصل بن عبد العزيز آل مبارك
المتوفى سنة ١٣٧٦هـ، رحمه الله تعالى
يطبع أول مرة على أصل المؤلف رحمه الله
تحقيق وتعليق
د. محمد بن يوسف الجوراني
تمويل
وقف الشيخ
عبد المنعم بن أحمد المطوع
ووالديه وزوجه وذريته. رحمهم الله
دار العقيدة
للنشر والتوزيع


محاسن الدين
على متن الأربعين


ح دار العقيدة للنشر والتوزيع ، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجوراني ، محمد يوسف
محاسن الدين على متن الأربعين. / محمد يوسف الجوراني .- الرياض ، ١٤٤٢هـ
٢٧٦ ص ؛ ١٧ - ٢٤ سم

ردمك: ٨-٧-٩١٦٢٢-٦٠٣-٩٧٨

١ - الحديث - شرح   أ. العنوان
ديوي ٢٣٧,٧   ١٤٤٢/١٠٧٠٥

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٠٧٠٥
ردمك: ٨-٧-٩١٦٢٢-٦٠٣-٩٧٨

الطبعة الأولى

١٤٤٣ هـ - ٢٠٢١ م



دار العقيدة للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - الرياض
هاتف 0503310067



زُبدةُ الكلامِ في الأُصولِ والآدابِ والأحكامِ

محاسِنُ الدِّينِ

على متنِ الأربعين

تأليف الشيخ العلامة

فيصل بن عبد العزيز آل مبارك

المتوفى سنة ١٣٧٦هـ، رحمه الله تعالى

يطبع أول مرة على أصل المؤلف رحمه الله

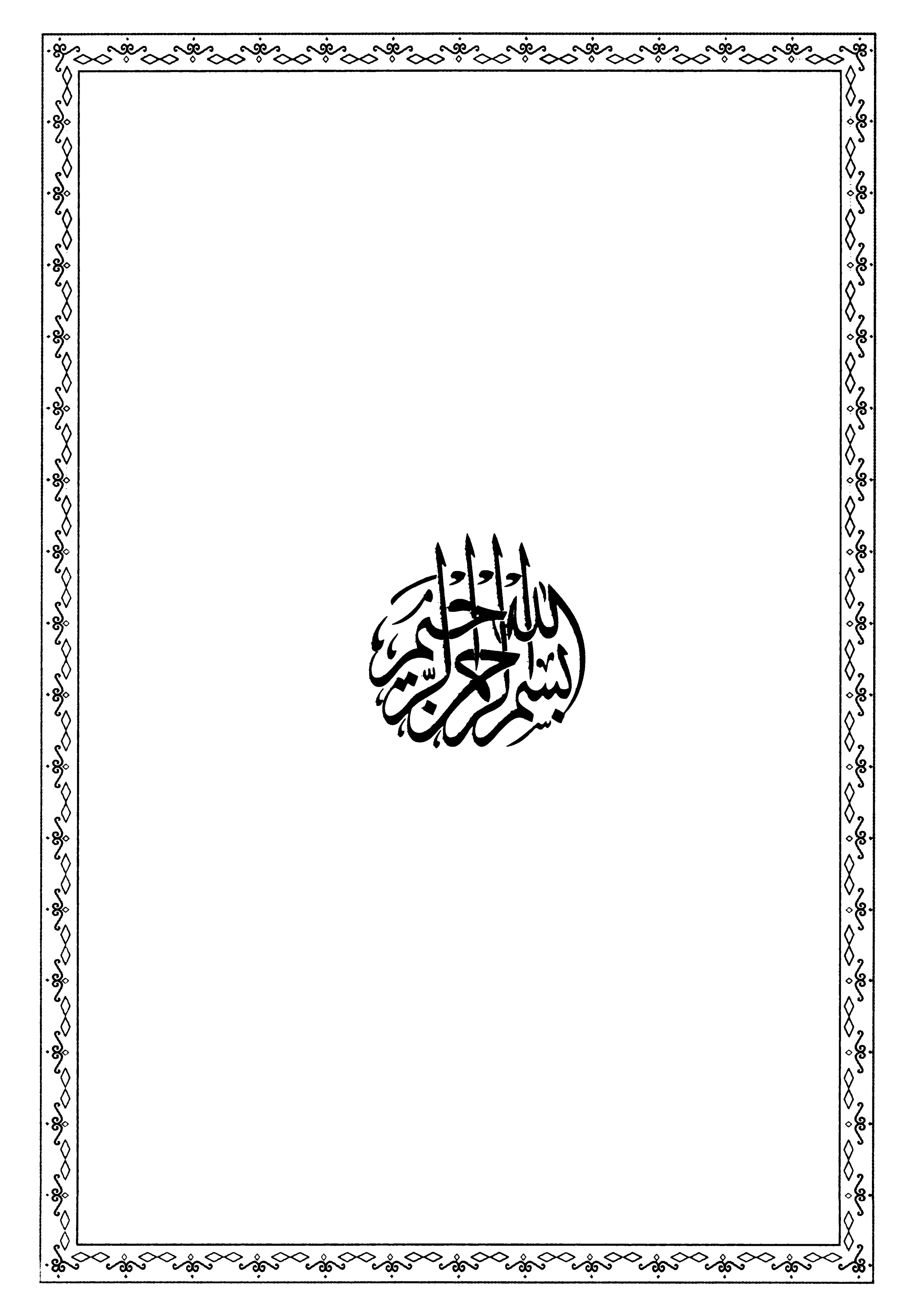
تحقيق وتعليق

د. محمد بن يوسف الجوراني

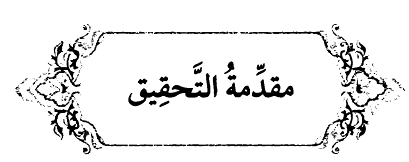
تمويل

وقف الشيخ
عبد المنعم بن أحمد المطوع
ووالديه وزوجه وذريته رحمهم الله

دار العقيدة
للنشر والتوزيع


بسم الله الرحمن الرحيم





مقدِّمةُ التَّحقِيق

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمَدُه ونَستعينُه ونستغفرُهُ، ونَعوذُ باللهِ من شُرورِ أنفُسِنا وسيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِه اللهُ فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، وأشهدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُه ورسُولُه.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ: فإنَّ أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ تعالىٰ، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمُورِ مُحدَثاتُها، وكُلَّ مُحدَثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضَلالةٌ.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ «جَوامعَ الكَلِم» لفظٌ لم يكُن مِن مَعهُودِ كلامِ العربِ آنذاك، بل كان لَفْظًا مُبتكراً غيرَ مألُوفٍ لأسماعِهِم أن تَعِيه؛ وذلك أنَّ الجَوامِعَ ممَّا خُصَّ به نبيُّنا وفُضِّل علىٰ مَن قَبلَه مِن سَائرِ الأنبياءِ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَامُ إذ قال ﷺ: «فُضِّلتُ على الأنبياءِ بسِتٍّ: أُعطِيتُ جَوامِعَ الكَلِمِ»[1]

(١) أخرجه مسلم (٥٢٣)(٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ.

وفي روايةٍ: «مَفاتِيحَ الكَلِم»[١].

ومِن خَيرِ ما يَجمعُ لك جَوامعَ الكَلِم النَّبويَّة؛ «**الأربعُونَ في مَباني الإسلامِ وقَواعدِ الأحكامِ**» والتي غدَتْ مَنارةً للطَّالِبينَ، ومُنطلَقًا للرَّاغبينَ؛ وانتَشرَ في الخَافِقينِ فَضلُها ونَفعُها، وكثُرَ حُفَّاظُها وأهلُها، ولا غَرو في ذلك؛ فهي أثرٌ مِن آثارِ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ: ابنِ الصَّلاحِ، والنَّوويِّ، وابنِ رَجبٍ رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ، جَمعُوا لكَ فيها الأحاديثَ الجَوامِعَ مِن كَلِمِه ﷺ التي «جلَّ في الشَّريعةِ قَدْرُها، وعَظُمَ لَدىٰ المُؤمنِ الفَطِنِ بالُها وخَطرُها، تَزيدُ المُؤمنَ إيمَانًا، وتُكْسِبُ النَّاظرَ المُستَرشِدَ تَثْبيتًا وإيقَانًا؛ بما تَضمَّنَتْهُ بَلاغةً مِنَ الإعجازِ، وٱنْطَوتْ عليه مِنَ الأغراضِ الدِّينيَّةِ والحِكَمِ الإيمانيَّةِ مع فرطِ الإيجازِ؛ إذ هي كلامُ مَن أُوتي جَوامعَ الكَلِم، وخُصَّ ببدائعِ الحِكَم»[٢].

وقد تلقَّىٰ هذه الأحادِيثَ العُلماءُ، وكانت مَحطَّ عِنايتِهم ورِعايتِهم؛ فتَسابقُوا في شَرحِها وتِبْيانِ أحكامِها ومَقاصِدِها علىٰ اختلافِ مَذاهِبهم[٣].

ومِن بين هذه الشُّروحِ النَّافعةِ؛ هذا الشَّرحُ المُبارَكُ **للشَّيخِ العلَّامةِ فيصل بنِ عبدِ العزيز آل مُبارَك** رَحِمَهُ ٱللَّهُ المَوسُومُ بـ:

«مَحَاسِنُ الدِّينِ عَلَىٰ مَتْنِ الأَرْبَعِينَ»

والذي أقدِّمه اليومَ مُحقَّقًا أوَّلَ مرَّةٍ بحمدِ اللهِ وتَوفيقِه، وأرجو أن يكون داخلاً في قولِ الإمامِ العالِمِ المُجاهدِ عبدِ اللهِ بنِ المُباركِ حين قال: «لا أعلمُ

(١) أخرجه البخاري (٦٩٩٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «إيضاح السبيل من حديث سؤال جبريل» لابن الزبير الغرناطي (٤٣).

(٣) فصلتُ ذلك في بيان مكانتها في طليعةِ تحقيقي لـ «الأربعين» فأغنىٰ عن إعادته هنا.

بعدَ النُّبُوَّةِ أفضلَ مِن بَثِّ العِلْمِ»[١].

وأَختِمُ هذه المُقدِّمةَ ببيانِ ما سطَّرْتُه بين يدي هذا الشَّرحِ المُباركِ مُبيِّنًا:

أولاً: دراسةَ الشَّرحِ ووَصفَ أصلِه الخَطِّيِّ.

ثانيًا: مَنهجِيَّةَ العملِ عليه.

ثالثًا: ترجمةً مُوجَزةً: لكلٍّ مِن الإمامِ النَّوويِّ، مُصنِّفِ «الأربعينَ»، والحافظِ ابنِ رجبٍ مُتمِّم الخمسينَ، ثم للشَّارِحِ آل مُبارَك رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

فاللهَ أرجُو أنْ أكُونَ قد وُفِّقتُ في تجليةِ ذلك كلِّه، مع حُسْنِ العَملِ فيه، إنه سبحانَه خيرُ مَسؤُولٍ، وهو بكلِّ جميلٍ كفيلٌ.

والحمدُ للهِ الذي بنِعْمتِه تتمُّ الصَّالحاتُ.

راجي عفو ربِّه ورضاه





(١) نقله عنه ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٤/ ١٣٨).

أولاً: دِراسَةُ الشَّرح ووصفُ أصله الخَطِّيِّ

١ - تَسمِيتُه وموضوعُه:

لم يُكتَبْ علىٰ المَخطُوطِ عِنوانٌ له، ولم أقف علىٰ تَسْمِيتِه في مُؤلَّفاتِ الشَّارحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وحيثُ إنَّ الكتابَ طُبِع في حياتِه بهذا الاسم، فهي إشارةٌ أنْ يكونَ مِن تَسمِيتِه أو علىٰ الأقَلِّ: ارْتضَاهُ؛ لذا أثبتُّه كما هُو في طَبعتِه الأُولىٰ: «**محاسنُ الدِّين علىٰ متنِ الأربعينَ**».

وموضُوعُه: شَرحٌ لأحاديثِ مباني الإسلامِ وقَواعِدِ الأحكامِ التي جَمعَها أهلُ العلمِ؛ فانتَظَمَتْ في خمسينَ حديثـًا، تفصيلها:

أ - «الأحاديث الكُلِّية» للحافظِ ابنِ الصَّلاحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعدَّتُها سِتةٌ وعشرونَ حديثـًا.

ب - ثمَّ ما زادَهُ الإمامُ النَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عليها وفاءَ «الأربعينَ»؛ فصارَتِ اثنين وأربعينَ حديثـًا، ومجمُوعُ أحادِيثِه سِتَّةَ عشَرَ حديثـًا.

جـ - فتتمَّةُ الحافظِ ابنِ رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ ثمانية أحاديث، تمامَ الخمسينَ حديثـًا

٢ - نِسبتُه للشَّارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هُو بحمدِ اللهِ ثابتُ النِّسبةِ له، فهُو بخطِّهِ ضِمْن مجمُوعِ مُؤلَّفاتِه.

٣ - متنُ الأحاديثِ:

متنُ الأحاديثِ التي اعتمَدَها الشَّارحُ مِنَ «الأربعينَ» أو مُتمِّمة الخَمِسينَ، فيها مُغايرةٌ لأُصُولِها المُحقَّقةِ، فأثبتُّها محققةً صحيحةً، وما خالفَ فيها الشَّارح

بلفظٍ وشرحَ عليه أثبتُّه مع الإشارة للاختلاف بإيجاز، وتفصيل تحقيقها وضبط ألفاظها في تحقيقي «للأربعين».

٤ - قيمةُ الشَّرحِ العِلْميَّة:

تظهَرُ قِيمةُ الشَّرحِ مِن أُمورٍ، منها:

الأوَّل: قيمتُه مِن قيمةِ أصلِه، وهُو «جَامعُ العُلومِ والحِكَم» للحافظِ ابن رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فغالبُ اختصارِ الشَّارحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ منه دُونَ تصريحٍ بالاختصار، وأحيانًا يُصرِّحُ بالنَّقل المُذيَّل بالانتهاءِ، وهُو قليلٌ.

و تارةً يُقدِّمُ ويُؤخِّر في الاستفادةِ منه، سواءٌ في ذاتِ الحديثِ المَشرُوحِ أو مِن غيرِه فيه، فيقتَنِصُ الشَّارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعضَ الفوائدِ المُتفرِّقةِ، ويَنظِمُها في موضعٍ آخرَ رآها أكثرَ مناسبةً له، ولا غَرابةَ في ذلك، فإنَّ شرحَ الحافظِ ابنِ رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تميَّز بالسَّعةِ والشُّمولِ، وهُو غزيرُ الفوائدِ عزيزُ الفَرائدِ، ويُعدُّ مِن أنفسِ شُروحِ «الأربعين».

فما لَمْ يذكرِ الشَّارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَصدَرهُ، أعفيْتُ القلمَ من عَزْوِه «لجامعِ العلومِ والحكم» إذ هي فيه، فتنبَّه.

ثانيـًا: أنَّ الشَّارحَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سارَ علىٰ منهجِ المُتقدِّمينَ في نَهجِ الاختصارِ مع إضافاتٍ عِلْميَّةٍ؛ إذ القَصدُ: تَجويدُ العلمِ وإضَافةُ مُهِمَّاتِه، بخلافِ منهجِ المُتأخِّرينَ الذين يَعمَدونَ في اختِصارِهِم لتَحديدِ العِلْم وتَقليلِه، دُونَ إضافةٍ عِلْميَّةٍ غالبًا.

فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ يَنقُلُ عن بَعضِ الشُّروحِ الأُخرىٰ مَنسُوبةً لقائلِيها، سَواءٌ لأحاديثِ «الأربعينَ»، أو لشُروحِ الأحاديثِ في دَواوِينها ممَّا سيرَاهُ القارئُ في مَواضِعها، وسواءٌ كان النَّقلُ مُباشرةً أم بواسِطةٍ، إلَّا أنَّها يَسيرةٌ مُقارنةً بالنَّقلِ عنِ الأصل.

ثالثًا: تَمتازُ إضافاتُ الشَّارحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالتَّدليلِ علىٰ المَعاني بالاستشهادِ بالآياتِ القُرآنيَّةِ والأحاديثِ النَّبويةِ، مع بعضِ الفوائدِ العِلْميَّة، وهذه مِيزةٌ حَسنةٌ في رَبطِ المعاني بنُصوصِ الوحي.

وغير ذلك ممَّا سيقِفُ عليه القارئ.

٥ - طبعات الكتاب:

طُبع هذا الشَّرحُ أوَّل مرةٍ في حياةِ مُصنِّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ١٣٧٢هـ، في المكتبةِ الأهليَّة بالرِّياض ضمن «المجموعة الجليلة» وكانت تتضَمَّن الرَّسائلَ التَّالية:

١. مُختصَر الكلامِ شرح بُلوغِ المَرام.

٢. مَحاسِن الدِّين علىٰ متن الأربعين.

٣. مقام الرَّشاد بينَ التَّقليدِ والاجتهاد.

ثُمَّ طُبع طبعةً ثانيةً بعد وفاتِه في أوَّلِ ربيع الأوَّل عام ١٣٧٩هـ، وصُوِّرت الثَّالثةُ في عام ١٣٨٠هـ، ثُمَّ الطَّبعةُ الرَّابعةُ في عام ١٤٢١هـ، وتَوالتِ الطَّبعاتُ بعد ذلك مُصوَّراتٍ، ولم تَحظَ طَبعةٌ من هذه الطَّبعاتِ بالعِنايةِ والتَّحقِيق، فكانتِ الحاجةُ ماسَّةً لنَشرةٍ علميَّةٍ مُحقَّقةٍ، فالحَمدُ للهِ علىٰ تَوفيقِه.

٦ - النُّسخةُ الخطِّيَّةُ المُعتَمدةُ:

اعتمدْتُ بحمدِ اللهِ تعالىٰ علىٰ نُسخةٍ بخطِّ مُؤلِّفه، أرسلَها لي مَشكُوراً سِبْطُه الشَّيخُ محمَّد بن حسن آل مُبارَك جزاهُ اللهُ خيراً، ونفعَ بجُهودِه في خدمةِ تُراثِ الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وهي مِن مُقتَنياتِ مكتبةِ المَلِك فهد الوطنيَّة ضِمْن مجمُوعةِ «زُبدةِ الكلامِ» تصنيف رقم (٢٥٨/ ٣) (٢٢٩/ ٣).

وكُتِبت بخَطِّ الرُّقْعة، وفي قراءتها صُعوبةٌ مُتوسِّطة.

وتقعُ في (٣٩) لوحةً، وفي كلِّ لَوحةٍ وجهانِ، ويحتوىٰ مُتوسِّطُ كلِّ وجهٍ علىٰ ما بين (٢٠-٢٧) سطراً.

وقد ميزَّ الشَّارحُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ متنَ الأحاديثِ الخَمسينَ، فكتبَها بلَونٍ أحمرَ، وجعلَ الشَّرحَ بلونٍ أسودَ.

وكان يُثبِتُ اللَّحقَ بوضْعِ إشارةٍ في مَوضِعِه مِنَ المتنِ هكذا: (حـ١) إشارةً لإثباتِه.



ثانيـًا: عملي في خدمة الكتاب

أ. نسخُ الأصلِ: نَسختُهُ أوَّلاً ثمَّ قابلْتُه عليه ثانيةً مع ضَبطِ وتَوزيعِ فِقراتِه، وكان في المَطبُوعِ مغايرةٌ في تَرتيبِ بعض الفقراتِ، كما في الحديث (٣) والحديث (١٩)، فأرجَعتُ الأمرَ إلىٰ سِياقِ وتَرتيبِ ألفاظِ حَديثِه.

ولم يكن مِن وَكْدي تتبُّعُ تحريفاتِ المطبُوعِ؛ إذ لم يكن مُحقَّقـًا.

ب. تَمييزُ متنِ الأحاديثِ: ميَّزتُ الأحاديثَ وفقراتِها المَشروحةَ بخطٍّ مُلوَّنٍ غامقٍ، وجعلتُها بينَ هِلالَين صغيرينِ: «» تَمييزاً عنِ الشَّرْح.

جـ. أدلَّةُ النَّصِّ: عزَوتُ الآياتِ لسُوَرها، وخرَّجتُ الأحادِيثَ النَّبويَّةَ، والآثارَ مِن مَصادرِها الأصيلةِ باختصارٍ؛ فما كان في «الصَّحِيحين» أو أحدِهِما أَكتَفِي بذلك، وسِرْتُ في تَرتيبِ التَّخريجِ بعدهُما علىٰ الصِّحةِ مقدِّمـًا الإمامَ أحمدَ علىٰ أصحابِ «السُّنن»، إلَّا إنْ رتَّب الشارحُ ذِكْرَهم فأُتابِعُه.

وأُبيِّنُ حُكمَ الحَديث: فأُطلِقُ الصِّحَّةَ، وأمَّا الضَّعفُ فأُبيِّنُ وَجهَهُ باختصار، وقد يَلْزمُ الإطالةُ للافتقار، وهُو قليلٌ.

وإلَّا فالأصحُّ والأدقُّ أن يكونَ ترتيبُ التَّخريجِ علىٰ الوفَيَاتِ، وهُو أنسبُ في الكُتبِ المُسندَةِ المُطرَّقةِ؛ أمَّا الكتبُ المُصنَّفةُ والشُّروحُ، فالأمرُ في تَرتيبِها علىٰ الصَّحةِ ألْيقُ.

د. نُقولُ النَّصِّ: عَزوتُها لأصحابِها غالبًا إلَّا ما لم أقِفْ عليه، فالعَزْوُ حينئذٍ لأصلِ الشَّارحِ «جامِعِ العُلومِ والحِكَم» للحافظِ ابنِ رجبٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو مَصدرٌ

أصيلٌ في ذلك، وهي قليلةٌ.

هـ. التَّعليقُ علىٰ النَّصِّ: علَّقتُ بعضَ التَّعاليقِ النَّافعةِ، لفائدةٍ مَزيدةٍ أو تعقيبٍ مُفيدٍ مُتمِّمٍ.

و. تَرجمةُ المُصنِّفينَ: تَرجمتُ بإيجازٍ لكُلٍّ مِن الأئمةِ: النَّوويِّ، ثمَّ ابنِ رجبٍ الشَّارحِ الأوَّلِ، والمُتمِّمِ الأحاديثَ للخَمسِينَ، ثمَّ آلِ مُبارَك الشَّارِحِ المُختصِر رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ.

وأحبُّ الإشارةَ إلىٰ أنِّي وإنْ أغفَلْتُ ذِكْر التَّرحُّمِ علىٰ أهل العلم في الهَوامِشِ كتابةً، فلم أُغفِلْها نُطْقًا، وهذا مِن حقِّهم علينا، جزاهُمُ اللهُ عنَّا خيرَ الجزاء.

ورَحِم اللهُ الإمامَ أبا محمَّدٍ، رِزْقَ اللهِ التَّمِيميَّ البَغدادِيَّ، فقد كان يقُولُ لِمَن يَحضُر مَجلِسَه: «يَقبُحُ بكم أنْ تستفيدُوا بنا ثمَّ تذكرُونا فلا تَترحَّموا علينا»[1].

وأخيرًا:

فَهذا جُهدِي أضَعُه بين يَدي طَلبةِ العلمِ، لم آلُ جُهدًا في تصَحِيحِه والعِنايةِ بهِ وخِدمَتِه التي تَليقُ به، فإنْ وُفِّقتُ فالحَمدُ للهِ الذي بنِعْمتِه تِتمُّ الصَّالحاتُ، وإن أخطَأتُ فمن نَفسِي وقِلَّةِ بضاعَتِي، ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العِظيمِ.

---

(١) انظر: «الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرِّاوية وتقييد السَّماع» للقاضي عياض (٢٢٧)، و«سير أعلام النبلاء» للذَّهبي (١٨/ ٦١٣).

١. ترجمة الإمام النَّوويِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ [١]

اسمُه ونَسبُه:

هو الإمامُ الفَقيهُ الزَّاهدُ، أبو زكريَّا، يحيىٰ بنُ شَرفِ بنِ مِرَىٰ النَّوويُّ الدِّمشقيُّ.

و«النَّوويُّ» أو«النَّواوِيُّ»: نِسبةً لقريةِ «نَوَىٰ» في مُحافظةِ دَرْعا جنوبِ سُوريا، علىٰ بُعدِ (٨٣) كيلاً عن دِمشق.

مَولِدُه:

ولد في العَشْرِ الأوسطِ مِن مُحرَّم سنةَ (٦٣١هـ)

نشأتُه العِلميَّة:

١.كان حريصاً علىٰ وقتِه أنْ يَضيعَ في غيرِ فائدةٍ، حتَّىٰ في طريقِه ذَهاباً وإياباً.

٢.اهتَمَّ بحفظِ القُرآنِ ومُدارستِه، حتَّىٰ أتمَّهُ دُونَ البُلوغِ، ثم عكفَ علىٰ المُتونِ العِلْميَّةِ واجتهدَ في حِفْظها ودِرَاستِها وفَهْمِها.

٣.كان له في اليومِ واللَّيلةِ اثنا عشَرَ دَرْساً في فُنونٍ مُتنوِّعةٍ: ضَبْطاً وحِفْظاً وشَرْحاً وتَصْحِيحاً وتعليقاً.

أبرزُ شُيوخِه:

١.الشيخ إسحاق بن أحمد المَغْربي (٦٥٠هـ)، لازمه وكان أكثرُ انتفاعِه به.

---

(١) انتخبتُ هذه الترجمة الموجزة من كتابي: «الجامع لسيرة الإمام الزاهد النَّوويِّ خلال ثمانية قرون».

٢.الشيخ عبد الرحمن بن نوح التُّركُماني المقدسيُّ (٦٥٤هـ).

٣.الشيخ خالد بن يوسف النَّابُلُسي (٦٦٣هـ).

٤.الشيخ محمَّد بن عبد الله ابنِ مالكٍ الجيَّاني (٦٧٢هـ)، صاحبُ «الألفية» في النَّحو.

٥.الشيخ عبد الرحمن بن أبي عمر المقدسي(٦٨٨هـ)، وهو أجلُّ شيوخِه.

أبرزُ تلامِذتِه:

١. الشيخ أحمد بن فَرْح الإشبيلي (٦٩٩هـ)، صاحب «القصيدة الغَرامِيَّة في ألقاب الحديث»، وأولُ شارحٍ «للأربعين النوويَّة».

٢. الشيخ محمَّد بن أبي الفَتْح البَعْلي (٧٠٩هـ)، صاحبُ «المُطْلِع علىٰ ألفاظِ المُقنِع».

٣. الشيخ علي بن إبراهيم ابن العطَّار (٧٢٤هـ)، تلميذُه المُختصُّ المُلازِم عُرِف بـ «مُختصَر النَّووي».

٤. الشيخ محمَّد بن إبراهيم ابن جَماعة (٧٣٣هـ)، صاحب «تَذْكرة السَّامِع والمُتكلِّم في آداب العالِم والمُتعلِّم».

٥. الشيخ يوسف بن الزَّكي المِزِّي(٧٤٢هـ)، صاحبُ «تهذيب الكمالِ في أسماء الرِّجال».

٦. الشيخ محمَّد بن أبي بكر ابن النَّقيب الدِّمشقي (٧٤٥هـ)، مِن خيرةِ أصحابه، تفرَّس فيه النَّوويُّ أنه سَيَلي المدرسةَ الشاميَّة، فكان كما قال، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعـًا.

۞ **أشهرُ مُصنَّفاتِه:**

١. الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام = الأربعون النَّووية.

٢. رياضُ الصَّالِحين.

٣. حليةُ الأبرار وشعارُ الأخيار في تَلْخيصِ الدَّعوات والأذكارِ المُستحبَّة في اللَّيل والنَّهار، المعروف بـ «الأذكار».

٤. التِّبيان في آداب حَمَلة القُرآن.

٥. مِنْهاج المُحدِّثين وسبيلُ طالِبيه المُحقِّقين = شرحُ صحيحِ مسلم.

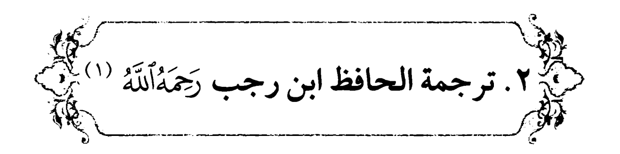
٦. المَجمُوع شرحُ المُهذَّب.

٧. تهذيبُ الأسماءِ واللُّغات.

وغيرُها مِن المُصنَّفاتِ النَّافعةِ المُباركة.

۞ **وفاتُه:**

تُوفِّي في يومِ الثلاثاءِ ليلةَ الأربعاءِ في الثُّلُث الأخيرِ منَ اللَّيل ٢٤ رجبَ سنةَ (٦٧٦هـ)، ودُفِن في «نَـوَىٰ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



٢. ترجمة الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

اسمُه ونَسبُه:

هوالإمامُ الحافظُ الفَقيهُ الواعظُ أبو الفرَج، عبدُ الرحمنِ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الرحمن البَغداديُّ الحنبليُّ، الشَّهيرُ بـ «ابنِ رَجبٍ»

و«رَجبُ» لقبُ جدِّه عبد الرحمن.

مَولِدُه:

ولد في بغداد سنة (٧٣٦هـ).

نشأتُه العِلميَّة:

١. حرَص والدُه علىٰ تَنْشِئته تنشئةً علميَّةً؛ فكان يجتهدُ في إسماعِه الحديثَ من ثِقات العلماء والمُسنِدين، والرِّحلة في ذلك.

٢. واهتمَّ منذ صِغَره بلقاءِ الأشياخِ والاستجازةِ عنهم.

٣. أكثرَ في الأخذِ عن كبارِ عُلماءِ عصره، مع تَنوُّعِ فنُونِهم وعُلومِهم، لا سيَّما في الحديث روايةً ودرايةً، ممَّا أهَّلَهُ أنْ يكون أعلمَ أهلِ عصرِه فيه، مع دِيانةٍ وسُنَّة وفقهٍ وتزكية.

---

(١) مصادر ترجمته:
«إنباء الغُمْر بأبناء العمر»(١/ ٤٦٠)، و«الدرر الكامنة» كلاهما لابن حجر (٢/ ٣٢١)، «والمقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٨١)، و«الجوهر المنضَّد» لابن عبد الهادي (٤٦)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٨/ ٥٧٨).

أبرزُ شُيوخِه:

١ . الشيخ محمَّد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية (٧٥١هـ)، تلميذُ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة.

٢ . الشيخ محمَّد بن محمد المَيْدُومي (٧٥٤هـ)، مُسنِد الدِّيار المصرية

٣ . الشيخ محمَّد بن إسماعيل الخبَّاز (٧٥٦هـ)، مُسنِد الآفاق، وقد أكثرَ عنه جداً.

٤ . الشيخ خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي المقدسي (٧٦١هـ).

٥ . الشيخ عبد الرَّحيم بن حسين العراقي (٨٠٦هـ)، الحافظ صاحبُ «ألفيَّة الحديث»، كان مرافقـًا له في السَّماعِ كثيراً.

أبرزُ تلامِذتِه:

١ . الشيخ علي بن محمد البَعْلي الدِّمشقي الحنبلي المشهور بـ «ابن اللَّحام»(٨٠٣هـ) صاحب «القواعد»، كانت له خُصوصيَّة به، وخَلَف حلقتَه مِن بعده في الجامع الأموي، وهُو الذي جمَعَ «الاختياراتِ العِلْميَّة» لشيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة.

٢ . الشيخ أحمد بن نصر الله البغدادي (٨٤٤هـ) صاحبُ الحَواشِي، ومُفتي الدِّيار المصرية.

٣ . الشيخ داود بن سليمان الزَّين المَوصِلي الدِّمشقي (٨٤٤هـ)، سَمِع منه «جامع العلوم والحكم».

٤ . الشيخ عبد الرحمن بن محمَّد بن عبد الله المصري الحنبلي «أبو ذر الزَّرْكشِي» (٨٤٦هـ).

٥. الشيخ إبراهيم بن محمَّد ابن مُفلِح الحنبلي(٨٨٤هـ)، صاحب «المُبدِع شرح المُقنِع»، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعـاً.

أشهرُ مُصنَّفاتِه:

١. بيانُ فضلِ عِلْم السَّلف علىٰ عِلْم الخَلَف.

٢. جامعُ العُلومِ والحِكَم في شرح خمسين حديثاً من جَوامِع الكَلِم.

٣. فتحُ الباري شرح صحيح البخاري، وصلَ إلىٰ كتاب الجنائز.

٤. لطائفُ المَعارِف فيما لمَواسِم العام من الوظائف.

٥. شرحُ عِلل التِّرمذيِّ؛ وهو جزءٌ من شرحِه الحافل لـ «الجامعِ الكبير» للتِّرمِذي.

٦. الذَّيلُ علىٰ طبقاتِ الحنابلة لابن أبي يَعْلىٰ.

٧. تقريرُ القواعدِ وتحريرُ الفوائدِ = القواعدُ الفقهيَّة.

٨. مجموعةُ رسائل وشُرُوح للأحاديث النَّبويَّة؛ شرح كلَّ حديثٍ في رسالةٍ مُفردةٍ، وهي نفيسةٌ جداً.

وغيرُها مِن المُصنَّفاتِ والرَّسائلِ النَّافعةِ المُباركة.

وفاتُه:

تُوفِّي في دمشق سنة (٧٩٥هـ)، ودُفِن في مَقبرةِ البابِ الصغير رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٣ . ترجمة الشارح فيصل آل مبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ (١)

اسمُه ونَسبُه:

هوالشيخُ العلَّامة القاضِي فيصل بنُ عبدِ العزيزِ بن فيصل آل مُبارَك النَّجديُّ.

مَولِدُه:

ولد في عام (١٣١٣هـ) في حُرَيمِلاء، وتعرف اليوم بـ «سكاكا الجوف» شمال الجزيرة العربية.

نشأتُه العِلميَّة:

١. اعتنىٰ مُنذ صِغَره بالعلمِ؛ فحَفِظ القرآنَ الكريمَ، ثم عكفَ علىٰ المُتونِ العِلميَّة حفظًا وفَهْمًا.

٢. كانت له رِحلاتٌ كثيرةٌ لعُلماءِ عصره، فأخذ عنهم وتميَّز تحصيلُه منهم.

أبرزُ شُيوخِه:

١. الشيخ ناصر بن محمَّد الراشد (١٣٣٦هـ)، وهُو جدُّه لأمِّه.

---

(١) مصادر ترجمته:

«مشاهير علماء نجد» لآل الشيخ (٣٩٨)، و«علماء نجد خلال ثمانية قرون» للبسام (٥/ ٣٩٢)، و«روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين» للقاضي (٢/ ١٥٩)، و«معجم مصنفات الحنابلة» للطريقي (٧/ ٢٦)، و«موسوعة آسبار» (٣/ ٩٣٦).

وممن أفرده بالترجمة سِبطُه الشيخ محمد بن حسن آل مبارك في «المتدارك من تاريخ الشيخ فيصل بن عبد العزيز آل مبارك»، و «معَالِم الوسطية والتيسير والاعتدال في سيرة الشيخ فيصل ابن عبد العزيز آل مبارك» فقد جاء شاملاً عن حياته، جزاه الله خيراً.

٢.الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف آل الشيخ (١٣٣٩هـ).

٣.الشيخ حمد بن فارس(١٣٤٥هـ).

٤.الشيخ سعد بن حمد بن عتيق (١٣٤٩هـ)، أجازه في التَّفسيرِ والحديثِ والفقهِ ومُصنَّفاتِ شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّة، وتلميذِه ابنِ قيِّم الجوزيَّة.

٥.الشيخ محمَّد بن عبد العزيز بن مانع (١٣٨٥هـ).

٦.الشيخ محمَّد بن إبراهيم آل الشيخ(١٣٨٩هـ)، أوَّلُ مُفتٍ عامٍّ للمملكة، صاحبُ «الفتاوىٰ والرَّسائل».

أبرزُ تلامِذتِه:

١.الشيخ إبراهيم بن سليمان الراشد(١٤٢٢هـ)، رئيس المحاكم الكبرىٰ في الرياض.

٢.الشيخ ناصر بن حمد الراشد (١٤٢٢هـ)، أول رئيس لشؤون الحرمين.

٣.الشيخ محمَّد بن عبد العزيز المهيزع (١٤٠٤هـ)، قاضي الرياض.

٤.الدكتور عارف بن مفضي المسعر (١٤٣١هـ).

٥.الشيخ حمود بن متروك البليهد، قاضي دومة الجندل، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعاً.

أشهرُ مُصنَّفاتِه:

١.توفيقُ الرَّحمن في دروس القرآن.

شرحُ العقيدة الواسِطيَّة لشيخ الإسلام ابن تيميَّة، ويكاد أن يكون أوَّل شرحٍ لها.

٢. شرحُ كتاب التَّوحيد للإمام محمَّد بن عبد الوهَّاب.

٣.محاسِنُ الدِّين علىٰ متن الأربعين.

٤.خلاصةُ الكلام علىٰ عُمدةِ الأحكام.

٥.مختصَرُ الكلامِ علىٰ بُلوغ المرامِ.

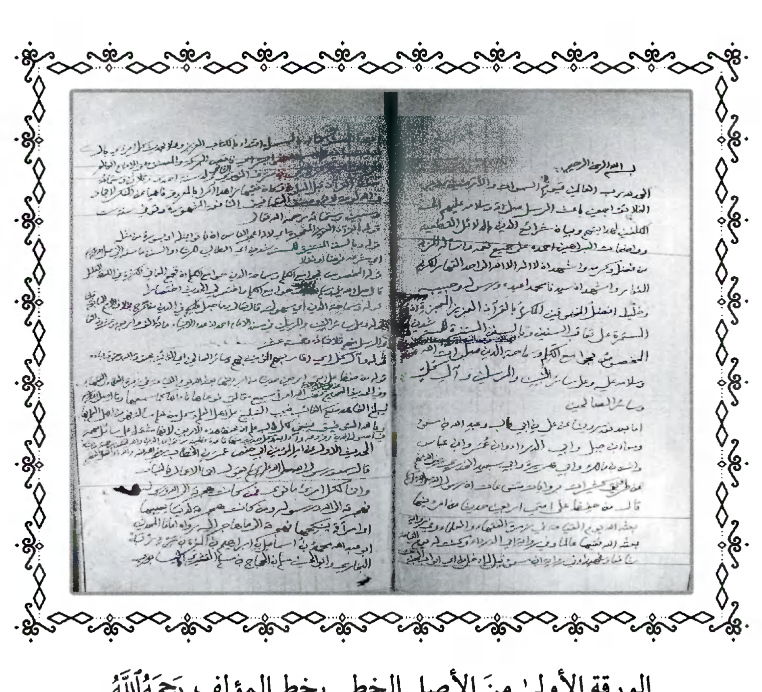
٦.تطريزُ رياضِ الصَّالِحين.

٧.المَرْتعُ المُشبِع شرح مواضِعَ منَ الرَّوضِ المُربِع.

وغيرُها مِن المُصنَّفاتِ النَّافعةِ المُباركة.

وفاتُه:

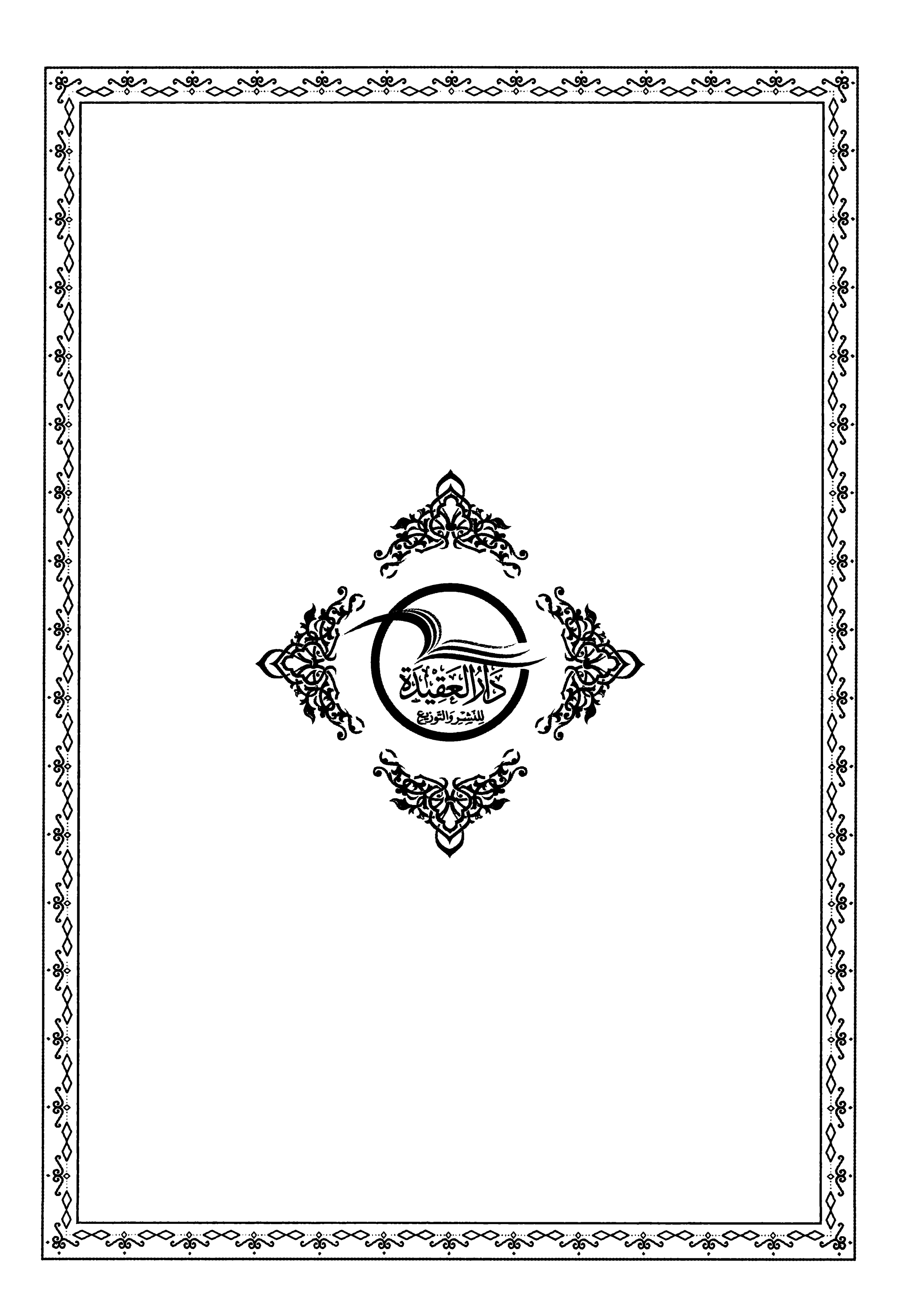
تُوفِّي في الثلث الأخير من ليلة الجمعة ١٦ ذي القَعدة سنة (١٣٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ .



الورقة الأولىٰ منَ الأصل الخطي بخط المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ



الورقة الأخيرة منَ الأصل الخطي بخط المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ


دار العقيدة
للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، قيُّومِ السَّمواتِ والأرَضِين، مُدبِّرِ الخلائق أجمعين، باعثِ الرُّسلِ ـ صلواتُه وسلامُه عليهم ـ إلىٰ المُكلَّفين؛ لهدَايتهم وبيانِ شرائعِ الدِّين، بالدَّلائلِ القَطْعيَّة، ووَاضِحاتِ البَراهِين.

أحمدُه علىٰ جميع نِعَمه، وأسألُه المزيدَ مِن فضْله وكرمِه، وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، الواحدُ القهَّارُ الكريمُ الغفَّارُ، وأشهدُ أنَّ سيِّدنا محمَّداً عبدُه ورَسُولُه، وحبيبُه وخَليلُه، أفضلُ المَخلُوقينَ، المُكرَّمُ بالقرآنِ العَزيزِ المُعجِزةِ المُستمِرَّةِ علىٰ تَعاقُبِ السِّنينَ، وبالسُّننِ المُستَنيرةِ للمُستَرْشِدين، المَخصُوصُ بجَوامِعِ الكَلِم، وسَماحةِ الدِّين، صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه، وعلىٰ سائرِ النَّبيِّينَ والمرسَلينَ، وآلِ كلٍّ، وسائرِ الصَّالحينَ.

أمَّا بعدُ: فقد رُوِّيْنا[١] عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وعبدِ اللهِ بنِ مسعُودٍ، ومُعاذِ بنِ جبلٍ، وأبي الدَّرداءِ، وابنِ عُمرَ، وابنِ عبَّاسٍ، وأنسِ بنِ مالكٍ، وأبي هُريرةَ، وأبي سعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ من طُرُقٍ كثيراتٍ برواياتٍ مُتنوِّعاتٍ[٢]:

أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «مَن حَفِظَ[٣] علىٰ أمتي أربعينَ حَديثاً مِن أمرِ دينها؛

(١) بضمِّ الرَّاءِ وتشديد الواو مع الكسر، مَبنياً للمفعول، أي: رَوَىٰ لنا مشايخُنا فسمعنا منهم، وصيَّرونا رُواةً عنهم. وهذا أجود ما ضُبطت به.
وفصَّلتُ أوجه ضبطها في «المُستَجادات علىٰ وثيق الألفاظ والرُّواة» المُذيَّل بتحقيق «للأربعين» للإمام النووي.

(٢) انظر في هذه الرِّوايات: «العِلَل» للدَّارقطني(٩٥٩)، و«شعب الإيمان» للبيهقي (١٥٩٦)، و«العِلَل المُتناهية» لابن الجوزي (١/ ١١١) فقد أفاض في تضعيفها كلِّها.

(٣) ومعنىٰ الحفظ: أنْ ينقلها إلىٰ المسلمين وإنْ لم يحفظها، ولا عرفَ معناها، هذا حقيقةُ معناه وبه يحصلُ انتفاع المسلمين، لا بحفظ ما لا ينقلُه إليهم، والله أعلم بالصواب. =

بعثهُ اللهُ يومَ القيامةِ في زُمرةِ الفُقهاءِ والعُلماءِ».

وفي روايةٍ: «بعثَهُ اللهُ فَقِيهـاً عالِمـاً».

وفي روايةِ أبي الدَّرداءِ: «وكنتُ له يومَ القيامةِ شَافِعـاً وشَهيداً».

وفي روايةِ ابن مَسعُودٍ: «قيل له: ٱدْخُلْ مِن أيِّ أبوابِ الجنَّةِ شئتَ»[١].

الشَّرح

ابتدأ المُصنِّفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابَه بالبَسْملةِ[٢]؛ اقتداءً بالكتابِ العَزيزِ، وعَملًا بحديثِ: «كُلُّ أمْرٍ ذِي بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيه بِبِسْمِ اللهِ فهُو أبْتـرُ»[٣].

أي: ناقصُ البركةِ.

= قاله الإمام النووي في خاتمة الضبط من كتابه «الأربعين».

(١) هذه ديباجة الإمام النَّوويِّ لكتابه «الأربعين».

وقال بعد أنْ ساق هذه الأحاديث: «واتَّفق الحفَّاظ علىٰ أنه حديث ضعيفٌ وإنْ كثُرتْ طُرُقه... ومع هذا فليس اعتمادي علىٰ هذا الحديث، بل علىٰ قوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «ليُبلِّغ الشاهدُ الغائبَ»، وقوله: «نضر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمعها»». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «التخليص الحبير» (٤/ ٢٠٧١): «جمعتُ طرقه في جزءٍ ليس فيها طريقٌ تَسلَمُ مِن علَّة قادحة». اهـ.

(٢) البَسْملة: نحتٌ من كلمتين في كلمةٍ واحدةٍ، من قول: «بسم الله»، فيقولون: «البسملة» طلبـًا للاختصار، ومثل قولهم: «الـحَمْدَلَة» لِمَن أكثر مِن قَوْل: «الحمد لله»، و«الـهَيْلَلَة» من قول: «لا إله إلا الله»، و«الـحَوْقلة» من قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» وغيرها كثير.

انظر: «الـمُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها» للسيوطي (١/ ٤٨٢) النوع (٣٤) معرفة النَّحت.

(٣) رواه عبد القادر الرَّهاوي في «الأربعين» بلفظ: البسملة. كما عزاه له النوويُّ في «شرح مسلم» (١/ ٤٣)، وكذا رواه الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٨٧) وغيره.

والمشهور بلفظ «الحَمْد»: «لا يبدأ فيه بالحمد» كما أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٢٥٥)، وابن ماجه (١٨٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وهو حديث ضعيفٌ جداً، ولا يصحُّ في هذا الباب حديثٌ، وقد أطال شيخنا شعيب الأرنؤوط الكلام علىٰ هذا الحديث بألفاظه ورواياته في «مسند أحمد» (٨٧١٢) فليُنظر.

والمُصنِّف: هو الإمامُ العالِمُ الرَّباني، أبوزكريا، يَحْيىٰ بنُ شَرَفٍ النَّوويُّ الشافعيُّ، وُلِد سنةَ إحدىٰ وثلاثينَ وسِتِّ مئةٍ، حَفظَ القُرآنَ قبلَ البُلوغِ، وكان فقيهاً زاهداً، آمراً بالمَعرُوفِ، ناهياً عنِ المُنكرِ، لا يَخافُ في اللهِ لومةَ لائمٍ، وصنَّفَ التَّصانيفَ النَّافعةَ المَشهورةَ، وتُوفِّي سنةَ سِتٍّ وسبعينَ وسِتِّ مئةٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ.

قولُه: «**بالقُرآنِ العَزيزِ المُعجِزةِ**» أي: لأنه أعجزَ الناسَ أن يأتُوا بمثلِهِ، أو بسُورةٍ من مثلِه[١].

قولُه: «**وبالسُّننِ المُستنيرَةِ للمُسترشِدينَ**»، أي: الطَّالِبينَ للرَّشادِ.

و«**السُّنن**»: ما سَنَّهُ النبيُّ ﷺ، أي: شَرَعَهُ فَرْضاً، أو نَفْلاً.

قولُه: «**المَخصُوصُ بجَوامِعِ الكَلِم وسَماحةِ الدِّين**»: **جَوامعُ الكَلِم**: أنْ تَجمعَ المَعاني الكثيرةَ في اللَّفظِ القليل[٢].

---

(١) تحدَّىٰ اللهُ بالقرآن الناسَ علىٰ مراحل متفاوتةٍ، كلٌّ في سياقه، ويَحسُن أنْ تُرتَّب عقلًا كالآتي:
فالأُولىٰ: التحدِّي بأن يأتوا بمِثْل القرآن، فقال سبحانه: ﴿ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ ﴾[الطور:٣٤]، فلمَّا عجزوا، نزل بهم درجة، وتحدَّاهم بأنْ يأتوا:
بالثانية: فطلب منهم أن يأتوا بعَشْر سُوَر مثله مُفتريات، فقال سبحانه: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ﴾ [هود:١٣]، فعجزوا أيضـاً، فأرْخىٰ لهم العنان، وتحدَّاهم:
ثالثةً: فحثَّهم علىٰ أن يأتوا بسورة واحدةٍ مثله فقال سبحانه: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس:٣٨]، فما استطاعوا، فطالبهم أخيراً وقد خفَّف عنهم كثيراً في:
الرابعة: أن يأتوا بسورةٍ تُشبِه القرآن، فقال سبحانه: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٣]، فلم يقدروا عليه.

(٢) نقل الإمامُ البخاريُ قولَ الزُّهريِّ فيها فقال: «قال مُحمَّد: وبلغني أنَّ جوامعَ الكَلِم أنَّ الله يجمعُ الأمورَ الكثيرةَ التي كانت تُكتَبُ في الكُتب قبله في الأمرِ الواحدِ والأمرينِ، أو نحو ذلك». «الجامع الصحيح» عقب حديث (٧٠١٣).
ويُبيِّنُ معناه: الإمامُ الخطابيُّ فيقول: «معناه: إيجازُ الكلام في إشباعٍ للمعاني، يقولُ الكلمةَ القليلةَ =

قال ﷺ: «أُعْطيتُ جَوامِعَ الكَلِمِ، واخْتُصِرَ لي الحدِيثُ اخْتِصاراً»[(١)].

قوله: «وسَماحةِ الدِّين» أي: سُهولتُه، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍۚ﴾ [الحج: ٧٨]، بخلافِ الأُممِ السَّابقةِ قبلَنا.

قولُه: «وعلىٰ سائر النَّبيِّينَ والمرسَلينَ»: في «مُسندِ الإمامِ أحمدَ»: «إنَّ عَددَ الأنبياءِ مئةُ ألفٍ وأربعةٌ وعِشرُونَ ألفًا، والرُّسلُ منهم ثلاثُ مئةٍ وخَمسةَ عشَر»[(٢)].

= الحروف، فتَنْتظِمُ الكثيرَ من المعنىٰ، وتتضمَّن أنواعًا من الأحكام.

وفيه: الحضُّ علىٰ حُسْن التَّفهمِ، والحثُّ علىٰ الاستنباط لاستخراج تلك المعاني، ونَبْشِ تلك الدَّفائنِ المُودعةِ فيها». «أعلام الحديث» (٢/ ١٤٢٢). وانظر: «فتح الباري» لابن حجر (٩/ ٢٣٦).

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المصنَّف» (١٠١٦٣) بلفظه، والدارقطني (٤٢٧٥) بلفظ: «جوامع العلم» من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٧) من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكلاهما لا يصحُّ؛ ففي إسنادهما ضعف.

ويُغني عنه ما جاء في حرفه الأول ممَّا أخرجه البخاري (٢٩٧٧)، ومسلم (٥٢٣) (٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «بُعِثْتُ بجَوامِعِ الكَلِم» وفي لفظٍ لمسلم (٥٢٣) (٧): «أُوْتِيتُ»

(٢) «المسند» (٢٢٢٨٨) من حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيفٌ؛ لأجل علي بن يزيد الألْهاني، قال البخاري عنه: «منكر الحديث». «التاريخ الكبير» (٧/ ٣٧٩).

وأخرجه ابنُ حبان في «التقاسيم والأنواع» (٨٠٧)، و«الإحسان» (٣٦١)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٤٥)، والحاكم (٤٢١٧) وإسناده ضعيف جداً، وآفتُه إبراهيم بن هشام الغَسَّاني، قال عنه ابن أبي حاتم وأبو زُرْعة: كذَّاب. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ١٠٤).

ولا يصحُّ في عدد الأنبياء والرُّسل حديثٌ، يقول الإمام ابنُ عطيَّة الأندلسي: «وقوله تعالىٰ: ﴿وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٤]، يقتضي كثرة الأنبياء دون تحديد بعدد، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقال تعالىٰ: ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَٰلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، وما يُذكرُ مِن عددِ الأنبياء فغيرُ صَحيحٍ، الله أعلم بعِدَّتهم». اهـ. «المحرَّر الوجيز» (٣/ ٦٨).

وراجع: «الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن المُلقِّن (١/ ١٠٨).

قولُه: «وآلِ كُلٍّ» أي: أقاربَهم المُؤمنينَ بهم.

و«سائرِ الصَّالحينَ» أي: القائمينَ بحُقوقِ اللهِ وحُقوقِ عبادِه.

قولُه: «مَن حَفِظَ علىٰ أُمَّتي أربعينَ حديثاً مِن أمرِ دِيْنها بَعثهُ اللهُ يومَ القيامَةِ في زُمْرةِ العُلماءِ والفُقهاءِ»: وفي الحديثِ الصَّحيحِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «نضَّرَ اللهُ امرأً سَمِعَ مَقالَتِي فوَعَاها؛ فأدَّاها كما سَمِعَها»[1].

وقال ﷺ: «لِيُبلِّغِ الشاهدُ منكم الغائبَ»[2]، فيجبُ التَّبليغُ علىٰ أهلِ العلمِ، وكلُّ مَن تعلَّمَ مسألةً فهُو مِن أهلِ العِلْم بها، وبالله التَّوفيقُ.

فينبغي لكلِّ طالبِ عِلْمٍ أنْ يَحفظَ هذه «الأربعين»؛ لأنَّها مُشتمِلةٌ علىٰ مسائلَ مُهمَّةٍ في أُصولِ الدِّين وفُروعِه وآدابِه، وكلُّ حديثٍ منها قاعدةٌ عظيمةٌ مِن قواعدِ الدِّين: ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [البقرة: آية:١٠٥].

---

(١) رُوِي بألفاظٍ مُتقاربةٍ: أخرجه أحمد (٢١٥٩٠)، وأبو داود (٣٦٦٠)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (٥٨١٦)، والترمذي (٢٦٥٦)، وابن ماجه (٢٣١)، والبزار (٣٤١٦) من حديثِ زيدِ بن ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهُو صحيحٌ.

فائدة: هذا الحديثُ بلغ رُتبة التَّواتر، كما ذكره السُّيوطيُّ في «قَطْف الأزهار المُتناثرة في الأخبار المُتواترة» (٢٨)، و الكِتَّاني في «نظم المُتناثر في الحديث المتواتر» (٣٣).

وقد رواه ثلاثون صحابياً كما أفاده السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٧٥٥).

ودَرَسهُ الشيخُ العلَّامة عبد المحسن العبَّاد أدام الله عافيته، في كتابه: «دراسة حديث: «نضر اللهُ آمرأً سمع مقالتي.. رواية ودراية» فجاوزت طرُقُه مئةً وخمسينَ طريقاً، وغاية ما بلغت من روايةِ أربع وعشرين صحابياً.

(٢) قطعةٌ من حديث حجَّة الوداع الطويل: أخرجه البخاري (١٠٥)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الحديث الأول

عن أميرِ المُؤمنينَ، أبي حَفْصٍ عُمرَ بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رسولَ الله ﷺ يقُولُ: « **إنَّما الأعمَالُ بالنِّيَّاتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوىٰ، فمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه إلَىٰ اللهِ ورَسُولِه فهِجْرَتُه إلَىٰ اللهِ ورَسُولِهِ، ومَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أوِ امْرَأةٍ يَنْكِحُهَا، فهِجْرَتُه إلَىٰ ما هَاجَرَ إلَيْه** ». رَواهُ إماما المُحدِّثين: أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ ابنِ المُغيرةِ بن بَرْدِزْبَهْ[1] البُخارِيُّ.

وأبو الحُسَينِ مُسلِمُ بنُ الحجَّاجِ بنِ مُسلِمٍ القُشَيْرِيُّ النَّيسَابُورِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في « صَحِيْحَيهِما » اللَّذَيْن هُما أصحُّ الكُتُبِ المُصنَّفةِ[2].

الشَّرح

هذا حديثٌ جليلٌ مُتَّفقٌ علىٰ صِحَّتِه، وعَظِيمِ مَوْقِعه، وكثرةِ فوائِده، وهو أحدُ الأحاديثِ التي عليها مَدارُ الإسلامِ.

قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: يَدخُلُ فيه ثُلثُ العِلْم[3].

---

(١) بَرْدِزْبَهْ: هذا لفظٌ بالبخاريَّة، ويعني بالعربيَّة: الزَّرَّاع.

قاله ابنُ مَاكُولا في «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب» (١/ ٢٥٩).

(٢) البخاري (١) مختصراً، و(٥٤)، ومسلم (١٩٠٧).

(٣) انظر في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ (١/ ١٠٨).

ومُرادُهم بإطلاق الرُّبع أو الثُّلث أو النِّصف: باعتبار عدد الأحاديث، فلو عدَّد حديثين؛ صار الواحدُ نصفَ العلم، ولو قال ثلاثة أحاديثٍ؛ صار الواحد ثُلُثـًا، والأربعةُ رُبعـًا، فافْهَمْهُ.

وقال البيهقيُّ: وسَببُ ذلك أنَّ كَسْبَ العبدِ يكون بقَلْبِه ولسانِه وجَوارِحِه[١].

ورُوِي عن الشافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ أنَّه قالَ: يدخلُ هذا الحديثُ في سَبعينَ بابـًا مِن الفِقْه[٢].

واستحبَّ العُلماءُ أنْ تُستَفتحَ المُصنَّفاتُ بهذا الحديثِ؛ تَنْبيهـًا للطَّالبِ علىٰ تَصحِيح النيَّة[٣].

قولُه ﷺ: «**إنَّما الأعْمَالُ بالنِّيَّاتِ**»: «**إنَّما**»: للحَصْر، أي: لا يُعتدُّ بالأعمالِ الشَّرعيةِ بدُونِ النِّيةِ.

قال البُخاريُّ: «بابُ ما جاء أنَّ الأعمالَ بالنِّية والحِسْبةِ، ولكُلِّ امرئٍ ما نَوىٰ؛ فدخل فيه: الإيمانُ والوُضُوءُ والصلاةُ والزَّكاةُ والحجُّ والصومُ والأحكام»[٤].

قولُه: «**وَإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَىٰ**» قال القُرطبيُّ: فيه تَحقيقٌ لاشتراطِ النيِّةِ والإخلاصِ في الأعمالِ[٥].

وقال ابنُ عبد السَّلام[٦]: الجملةُ الأولىٰ لبيانِ ما يُعتبرُ مِنَ الأعمالِ، والثانيةُ

---

(١) «السُّنن الصغير» (١/ ١٢).

(٢) انظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب (٢/ ٤٤٣)، و«شرح مسلم» للنووي (١٣/ ٥٣).

قال ابن العطَّار: «وليس معنىٰ كلام الشافعي انحصاره في السبعين، وإنما مراده المبالغة في الكثرة». «العدة في شرح العمدة» (١/ ٤٢)، وانظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٨٩).

(٣) رُوي هذا الاستحباب عن الإمام عبد الرحمن بن مهدي، كما في: «السنن الصغير» للبيهقي (١/ ١٢)، و«شرح مسلم» للنووي(١٣/ ٥٣).

(٤) في «الصحيح» كتاب العلم، باب (٤١).

(٥) «المُفْهِم لما أشكل من تخليص كتاب مسلم» (٣/ ٧٤٤)

(٦) هو الإمامُ الكبير العِزُّ بن عبد السلام، لقَّبه تلميذه الإمامُ ابن دقيقِ العيد بـ: سُلطان العلماء، فاشتُهِر بها. توفي سنة(٦٦٠هـ)، انظر: «طبقات الشافعية الكبرىٰ» لابن السُّبكي(٨/ ٢٠٩).

لبيانِ ما يَترتَّبُ عليها[١].

قال أبوداودَ: كتبتُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ خمسَ مئةِ ألفِ حديثٍ، انتخبتُ منها ما تَضمَّنه هذا الكتابُ ـ يعني: كِتابَ «السُّنن» ـ، جَمعتُ فيه أربعةَ آلافٍ وثمانِ مئةِ حَديثٍ[٢]، ويكفي الإنسانَ لِدينِه مِن ذلك أربعةُ أحاديثَ:

أحدُها: قوله ﷺ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ».

والثاني: قوله ﷺ: «مِن حُسْنِ إسلامِ المَرْءِ تَركُه ما لا يَعْنِيه».

والثالثُ: قوله ﷺ: «لا يكونَ المُؤمنُ مُؤمِنًا حتىٰ لا يَرْضَىٰ لأخيه إلَّا ما يَرْضىٰ لنَفْسِه»[٣].

والرابعُ: قوله ﷺ: «الحلالُ بَيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ»[٤].

قوله: «**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه إِلَىٰ اللهِ ورَسُولِه فهِجْرَتُه إِلَىٰ اللهِ ورَسُولِهِ**» أي: مَن كانت هِجْرتُه إلىٰ اللهِ ورَسُولِه نيةً وقَصْداً؛ فهِجْرتُه إلىٰ اللهِ ورسُولِه حُكْمًا

---

(١) نقله عنه الحافظ ابنُ حجر في «فتح الباري» (١/ ٢٨) كذا، لكن عند الزَّرْكشي في «النُّكت علىٰ العمدة» (٧) بأتم من ذلك فقال: ما يُعتبر من الأعمال في الدنيا، وما يترتب من الثواب في الآخرة. فانظره.

(٢) وعِدَّة أحاديث المطبوع في «السُّنن» برواية اللُّؤلؤي (٥٢٧٤) حديثًا، بترقيم شيخنا العلامة شعيب الأرنوؤط في تحقيقه، فيُخرَّج قوله قبل أن يزيد عليها ويُضيف إليها.

(٣) هكذا هذا الحديث، وهي رواية ابن داسة عنه، أمَّا رواية ابن الأعرابي فقد استبدله بغيره، فقال: «وحديث أبي هريرة: «إنَّ الله طيبٌ لا يقبلُ إلا طيبًا» كما نصَّ عليه أبو الفتح نصرُ المقدسيُّ في «جزء فيه أربعة أحاديث مروية عن النبي ﷺ» (٢٤)، وأفاده الحافظ العراقيُّ في «طرح التثريب» (١/ ٢٨٥)، والحافظُ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٦٢) في عدَّة رواياتٍ، فلتُنظَر.

(٤) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٠/ ٧٨)، و«طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلىٰ (١/ ٤٣١)، و«الفوائد المُنتَخبة والحكايات المُستغرَبة» لابن بشكوال (١/ ١٥٢).

ونقله عنه الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٠٩) فتعقَّبه وقال: «قولُه: «يكفي الإنسان لدينه»، مَمنُوعٌ، بل يحتاجُ المسلمُ إلىٰ عددٍ كثير من السُّنن الصَّحيحةِ معَ القُرآن».

وشَرْعـاً(١).

قوله: «**وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُه لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأةٍ يَنْكِحُهَا، فهِجْرَتُه إلَىٰ ما هَاجَرَ إلَيْهِ**»: ذكرَهُ بالضَّميرِ؛ تحقيراً له، وليتناولَ ما ذُكِر مِن المرأةِ وغيرِها.

وهذا الحديثُ له سَببٌ، وهُو: أنَّ رجلاً هاجرَ مِن مكةَ إلىٰ المدينةِ؛ ليتزوَّجَ امرأةً يُقال لها: «أُمُّ قَيسٍ» لا يريدُ بذلك فضِيلةَ الهِجْرةِ؛ فكان يُقال لهُ: مُهاجِر أُمِّ قَيسٍ(٢).

والهِجْرةُ في اللُّغةِ: التَّرْكُ(٣).

وفي الشَّرعِ: الانتقالُ مِن دارِ الكُفرِ إلىٰ دارِ الإيمانِ.

وهي واجبةٌ علىٰ القادرِ عليها، العَاجزِ عن إظهَارِ دِيْنه وأداءِ واجباتِه، ومُستحبَّةٌ للقادرِ علىٰ إظهارِ دِيْنه لِمَعونةِ المُسلِمينَ، والأمنِ مِنْ غَدْرِ الكفارِ.

وأمَّا القادِرُ علىٰ إظهارِ دِيْنِه وأداءِ واجباتِه، الدَّاعي إلىٰ اللهِ علىٰ بَصيرةٍ، فالإقامةُ له أفضلُ؛ لِمَا يُترجَّىٰ مِن دُخولِ غيرِه في الإسلامِ.



---

(١) هذا من تقدير ابن دقيق العيد في «إحكام الأحكام» (١/ ١٨٢) من اتحاد الشرط والجزاء، وانظر: «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» للزركشي (١/ ٥).

(٢) انظر: «إحكام الأحكام» لابن دقيق العيد (١/ ١٨٢).
وقال الحافظ ابن حجر: «لكن ليس فيه أنَّ حديث الأعمال سِيقَ بسبب ذلك، ولم أرَ في شيءٍ من الطرق يقتضي التَّصريح بذلك». اهـ. «فتح الباري» (١/ ١٩).
وانظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣/ ٥٥).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، و«المصباح المنير» للفيومي مادة: «هجر».

الحديث الثاني

عن عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضـًا قال: بَيْنَما نَحْنُ[1] عند رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إذْ طَلَعَ عَلَيْنا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لا يُرَىٰ عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، ولا يَعْرِفُه مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّىٰ جَلَسَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، ووَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَىٰ فخِذَيْهِ، وقال: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ؟

فَقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «الإِسْلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وتُقِيمَ الصَّلاةَ، وتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وتَصُومَ رَمَضَانَ، وتَحُجَّ البَيْتَ إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

قال: صَدَقْتَ.

قال: فعَجِبْنا لَهُ يَسْأَلُهُ، ويُصَدِّقُه!

قال: فأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ؟

قال: «أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ، ومَلائكَتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّهِ».

قال: صَدَقْتَ، قال: فأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ؟

قال: «أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فإِنَّهُ يَرَاكَ».

قال: فأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟

---

(١) في الأصل: «نحن جلوس» وليست هذه اللَّفظة في شيءٍ من نُسخِ «صحيح مسلم» ولا نُسخِ «الأربعين» المخطوطة المُتقنَة، وهي من زيادات المطبوع، التي حصلت للشارح، فالتَّنبيهُ مع إبعادِها أوفقُ للضَّبط، والله أعلم.

قال: «ما المَسْئُولُ عَنْها بأَعْلَمَ مِنَ السَّائلِ».

قال: فأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا[١]؟

قال: «أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وأَنْ تَرَىٰ الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ».

قال: ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قال: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟».

قُلْتُ: اللهُ ورَسُولُه أَعْلَمُ، قال: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ».

رَواهُ مُسلِمٌ[٢].

الشَّرح

هذا حديثٌ عظيمٌ مُشتمِلٌ علىٰ جميع الأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ، وعُلومُ الشريعةِ كلُّها راجعةٌ إليه، ومُتشعِّبةٌ منه، فهو **كالأُمِّ للسُّنَّةِ**، كما سُمِّيتِ الفاتحةُ أمَّ القرآنِ[٣]؛ لِمَا تَضمَّنتْهُ مِن جَمْعِها معاني القُرآن.

---

(١) في الأصل: «أماراتها» بالألف، وهي توافق رواية أحمد في «المسند» (٣٦٧) وضُبِطتْ كما هو المُثبَت موافقة لـ«صحيح مسلم»، و«الأربعين».

(٢) مسلم (٨).

قال الحافظ ابن رجب: «هذا الحديث تفرَّد مسلمٌ عن البخاري بإخراجه». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٩٤) يعني من حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن اتفقا علىٰ إخراجه من حديث أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. البخاري (٥٠)، ومسلم (٩).

(٣) يقول الإمامُ أبو العبَّاس القرطبيُّ: «يَصلُحُ في هذا الحديث أن يُقال فيه: **إنه أُمُّ السُّنَّة**؛ لِمَا تضمَّنه من جُمَل عِلْم السُّنَّة، كما سُمِّيتِ الفاتحةُ «أُمُّ القرآن»؛ لِمَا تضمَّنته مِن جُمَل معاني القرآن». انظر: «المُفهِم لِمَا أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ١٥٢).

وقال الحافظ ابن رجب: «وهو حديثٌ عظيمٌ جداً، يشتمل علىٰ شرح الدِّين كله». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٩٧).

قوله: «إِذْ طَلَعَ عَلَيْنا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ»، فيه دَليلٌ علىٰ تَحْسِين الثِّيابِ والهَيئةِ والنَّظافةِ عند الدُّخُولِ علىٰ العُلماءِ والفُضلاءِ والمُلوكِ.

قوله: «وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَىٰ فخِذَيْهِ» أي: علىٰ فخذِ النَّبيِّ ﷺ[1]؛ كأنَّه مِن جُفاةِ الأعرابِ.

وقيلَ: علىٰ فخذِي نفْسِه: أي؛ جلسَ جِلْسةَ المُسترشِدِ.

قوله: «وقالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلامِ؟.. إلىٰ آخره»: فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الإيمانَ أخصُّ مِن الإسلام؛ لأنه سألَ عنِ الإسلام، ثمَّ عنِ الإيمانِ، ثمَّ عنِ الإحسانِ؛ فتَرقَّىٰ مِن الأعمِّ إلىٰ الأخصِّ، ثم إلىٰ الأخصِّ منه، ويَشهدُ لذلك قولُه تعالىٰ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤].

وقد يُطلَق الإسلامُ ويُرادُ به الإيمانُ، كقوله تعالىٰ: ﴿إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]

---

(١) دلَّت عليه روايةُ النَّسائيِّ في «المُجتبىٰ» (٤٩٩١) من حديث أبي هريرة وأبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: فوضَع يديه علىٰ رُكْبتَي النبيِّ ﷺ.

ويقول الحافظُ ابنُ حجر: «وفي روايةٍ لسليمان التَّيميِّ: «حتىٰ بَرَك بين يدي النبيِّ ﷺ كما يجلس أحدُنا في الصلاة، ثم وضع يده علىٰ ركبتَي النبيِّ ﷺ، وكذا في حديث ابن عبَّاس، وأبي عامر الأشعري: ثم وضع يده علىٰ ركبتَي النبيِّ ﷺ؛ فأفادت هذه الرِّوايةُ أنَّ الضميرَ في قوله: «علىٰ فخذيه» يعود علىٰ النبيِّ ﷺ، وبه جزم البغويُّ، وإسماعيل التيميُّ لهذه الرِّواية، ورجَّحه الطِّيبيُّ بَحْثاً؛ لأنه نَسَقُ الكلام، خِلافاً لِمَا جزم به النَّوويُّ ووافقه التُّورِبشْتيُّ؛ لأنه حمله علىٰ أنه جلس كهيئة المُتعلِّم بين يدي مَن يَتعلَّم منه، وهذا وإنْ كان ظاهراً من السِّياق، لكنَّ وضْعَه يديه علىٰ فخذِ النبيِّ ﷺ صَنيعٌ مُنبِّهٌ للإصغاءِ إليه، والظَّاهرُ أنه أراد بذلك المُبالغة في تَعْمِيةِ أمره؛ ليُقوِّي الظنَّ بأنه مِن جُفاة الأعراب» اهـ «فتح الباري» (١/ ٢٤٨) مختصراً.

وانظر: «المُيسَّر في شرح مصابيح السُّنة» للتُّوربشتيِّ (١/ ٣٧)، و «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٥٧).

فكلُّ مُؤمن مُسلِمٌ، وليس كلُّ مُسلِمٍ مُؤمِنـًا.

قوله: «**فَعَجِبْنا لَهُ يَسْأَلُهُ، ويُصَدِّقُه**» أي: لأنه سأَلَ سُؤالَ عارفٍ مُحقِّقٍ مُصدِّقٍ.

وفي روايةٍ[١]: «قال القَومُ: ما رَأينا رجُلًا مثلَ هذا، كأَنَّه يُعلِّمُ رَسُولَ اللهِ، يقُولُ له: «صَدقتَ، صَدقتَ»»!

قوله: «**قال: فأَخْبِرْنِي عَنِ الإيمَانِ؟**

قال: «أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ، ومَلائكَتِهِ، وكُتُبِهِ، ورُسُلِهِ، واليَوْمِ الآخِرِ، وتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّهِ».

الإيمانُ باللهِ: هُو التَّصدِيقُ[٢] بأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَوجُودٌ، مُستَوٍ علىٰ عَرْشِه، بائنٌ مِن خَلْقِه، مَوصُوفٌ بصفاتِ الجَلالِ والكمالِ، مُنزَّهٌ عن صفاتِ النَّقصِ، وأنه واحدٌ أحدٌ فردٌ صَمَدٌ، لم يَلِد ولم يُولد، ولم يكن له كُفُواً أحدٌ، لا إلهَ غيرُه، ولا ربَّ سِوَاه.

والإيمانُ بملائكتِه: هُو التَّصدِيقُ بأَنَّهُم عِبادٌ مُكرمُونَ، لا يَسْبقُونَه بالقولِ، وهُم بأمرِه يَعملُونَ.

والإيمانُ بكُتبِه: التَّصدِيقُ بأنها كلامُ اللهِ، وأَنَّ ما تضمَّنَتْهُ حقٌّ.

والإيمانُ برُسُلِه: هُو تَصدِيقُهُم فيما أخبَرُوا به عن اللهِ تعالىٰ، وأنه أَيَّدهُم بالمُعجزاتِ الدَّالَّةِ علىٰ صِدْقِهم، وأَنَّهُم بلَّغُوا عنِ اللهِ رِسَالاتِه، وبيَّنُوا للمُكلَّفينَ ما أمرَهُم اللهُ به.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ

---

(١) أخرجها أحمد في «المسند» (٣٧٤).

(٢) مع الإقرار والمَعرفةِ المُستلْزِمة للقَبول والإذعان.

وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾ [البقرة:٢٨٥].

والإيمانُ باليومِ الآخرِ: هُو التَّصديقُ بيومِ القيامةِ، وما اشتَملَ عليه من الإعادةِ بعدَ الموتِ، والحَشْرِ، والنَّشرِ، والحِسابِ، والمِيْزانِ، والصِّراطِ، والجنَّةِ، والنَّارِ.

قوله: «**وَتُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِه وشَرِّهِ**» أي: تُصدِّق بأنَّ ما وقعَ مِن شيءٍ فهُو بتقديرِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، **والمُرادُ**: أنَّ اللهَ تعالىٰ عَلِم الأشياءَ قبل إيجادِها، ثم أوْجدَ ما شاءَ منها، فكُلُّ مُحدَثٍ صادرٌ عن عِلْمِه وقُدرتِه وإرادتِه، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]

وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا۟ هَٰذِهِۦ مِنْ عِندِكَ ۚ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾ مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾[النساء: ٧٨ ـ ٧٩].

أي: بذَنْبِك يا ابنَ آدمَ، والجميعُ بقضاءِ اللهِ وقَدرِه كما قالَ تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا۟ عَن كَثِيرٍ﴾[الشورىٰ: ٣٠].

وقال تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[التغابن: ١١].

قوله: «**فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإحْسَانِ؟** «قال: «**أنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَراهُ، فإنْ لَمْ تَكُنْ تَراهُ فإنَّهُ يَراكَ**»: إحسانُ العبادةِ: الإخلاصُ فيها والخُشُوعُ ومُراقبةُ المَعبودِ.

وأشارَ ﷺ إلىٰ حالَتين:

أرفعُهما: أنْ يَغلِبَ علىٰ العبدِ مُشاهدةُ اللهِ بقلْبه، حتَّىٰ كأنه يَراهُ بعَيْنِه.

والثانيةُ: أنْ يستَحْضِرَ أنَّ اللهَ مُطَّلعٌ عليه، يرىٰ كلَّ ما يَعملُ.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [الشعراء: ٢١٧-٢٢٠]،

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا تَكُونُ فِى شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

قال بعضُ العارِفينَ: مَن عَمِلَ للهِ علىٰ المُشاهدةِ؛ فهو عارفٌ، ومَن عمل علىٰ مُشاهدةِ اللهِ إيَّاه؛ فهو مُخلِصٌ[(١)].

وقال بعضُهم: توكَّلْ علىٰ اللهِ حتىٰ يكونَ جَليسَك وأنيسَك ومَوضِعَ شكواكَ.

قوله: «قال: فأخْبِرْني عَنِ السَّاعَةِ؟ قال: «ما المَسئُولُ عَنْها بأعلمَ مِنَ السَّائلِ».

أي: لا أعلَمُها أنا ولا أنتَ ولا أحدٌ مِنَ الخَلْقِ، بل لا يَعلَمُ وقتَ مَجِيئها إلَّا اللهُ تعالىٰ.

قال الله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٧].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا

---

(١) ذكره الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٢٩) عن بعض العارفات.
وهو من قول فاطمة النيسابورية، ذكره من قولها أبو عبد الرحمن السُّلمي في «طبقات الصوفية» (٤٠١).

تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان: ٣٤].

قوله: «فأَخْبِرْنِي عَنْ أمارَتِها؟» أي: عَلاماتِها[١].

قوله: «أنْ تَلِدَ الأمَةُ رَبَّتَها» أي: سيِّدتَها، وفي روايةٍ[٢]: «رَبَّها».

أي: يَكثُر التَّسرِّي؛ فيكونُ ولدُ الأمَةِ مِن سيِّدها بمنزلَةِ سيِّدِها؛ لِشَرفِه بأبِيه[٣].

وقيل: مَعناهُ أنْ يَكثُر العُقُوقُ في الأولادِ؛ فيُعامِلُ الولدُ أُمَّهُ مُعاملةَ السيِّدِ أمتَهُ؛ من الإهانَةِ والسَّبِّ[٤].

وأشراطُ السَّاعةِ علىٰ قِسْمينِ[٥]:

(١) وهذا مِن رحمة الله بعباده أنْ جعل ليوم الجزاء علاماتٍ وأماراتٍ يَتَّعظُون بها، لعلَّ تائبًا يؤوبُ إلىٰ ربِّه قبل يوم الجزاء، فإذا قامتِ الساعةُ ما بقي لأحدٍ مِن الخَلْق مِن عُذرٍ علىٰ ما فرَّط في جَنْب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

(٢) أخرجها البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) من الإضافة للجنس لا العين، والمعنىٰ: أنْ تَلِد هذه الأمةُ من جنسَ الإماءِ مَن يكون في المستقبل مالكًا للإماء، وليس مَن ولدتها هي بعينها سيِّدتُها.
وهذا قوَّاه شيخنا ابن عثيمين في «شرح الأربعين النووية» (٦٦).

(٤) وهذا أوْجَهُ الأوجُهِ عند الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٢٦٢).

(٥) هذا التقسيم اجتهاديٌّ استنباطيٌّ، ولم يأتِ نصٌّ في تقسيم ذلك، كما أخبر النبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الفتن التي تكون إلىٰ قيام الساعة: «منها صغار، ومنها كبار» كما في مسلم (٢٨٩١) عن حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بخلاف الأخبار عن أشراط الساعة وتقسيمها، ومِن هُنا اختلفَ مَن كتب في أشراط الساعة حول هذا التَّقسيم وما يَلحقُ بالصغار أو الكبار.
والضَّابطُ الصَّحيح في التفريق: حديثُ حذيفة بن أَسِيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢٩٠١) الذي جاء فيه: «لن تقومَ السَّاعةُ حتىٰ تَرونَ قبلَها عشر آيات..» وما عدا هذه العشر ـ التي تقع مُتتاليةً كتتابُعِ الخرز من العقد المقطوع ـ فهي مِن الصُّغرىٰ، والله أعلم.
وثمة تقسيم آخر، ذكره شيخُنا ابنُ عثيمين في «شرح الأربعين النووية» (٦٦):
١. أشراطٌ وقعت ومضت «صغرىٰ». =

١. ما يكونُ مِن نَوعِ المُعتادِ، كالمَذكُورِ في هذا الحديثِ وغَيرِه؛ وهي أشراطُها الصِّغارُ.

٢. والقِسمُ الثاني: غيرُ المُعتادِ؛ وهي أشراطُها الكِبارُ: كخُروجِ الدَّجَّالِ، ونُزولِ عيسىٰ بنِ مَريمَ عَلَيهِ السَّلَامُ، وخُروجِ يأجُوج ومأجُوج، وخُروجِ الدَّابةِ من الأرضِ، وطُلوعِ الشَّمسِ مِن مَغْربها[1].

قوله: «وَأَنْ تَرَىٰ الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتطَاوَلُونَ في البُنْيَانِ». في رِوَايةِ البُخاريِّ[2]: «وإذا تَطاوَلَ رُعاةُ الإبلِ البُهْمِ في البُنْيانِ».

قال القُرطبيُّ[3]: المَقصودُ الإخبارُ عنْ تبدُّلِ الحالِ بأنْ يَسْتولِيَ أهلُ الباديةِ علىٰ الأمرِ، ويَتملَّكُوا البلادَ بالقَهْرِ، وتَنصَرفَ هِمَمُهُم إلىٰ تَشْييدِ البُنيانِ والتَّفاخُرِ به، ومنه الحديثُ الآخرُ: «لا تقومُ السَّاعةُ حتىٰ يكونَ أسعدَ النَّاسِ بالدُّنيا لُكعُ ابنُ لُكعَ»[4].

ومنه: «إذا وُسِّدَ الأمرُ إلىٰ غيرِ أهلِه؛ فانتَظِرِ السَّاعةَ»[5].

= ٢. وأشراطٌ لم تزل تتجدَّد، وهي «الوسطىٰ».

٣. وأشراط «كبرىٰ» تكون عند قُرب قيام الساعة.

(١) فهذه خمسُ أشراط للساعة الكبرىٰ، وخمسٌ أخرىٰ؛ وهي: الدُّخَان، وثلاثةُ خُسُوفٍ؛ بالمشرق، وبالمغرب، وبجزيرة العرب، ونارٌ تخرج من اليمن تطردُ الناس إلىٰ مَحْشرِهم، كما صحَّ ذلك من حديث حذيفة بن أَسِيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم (٢٩٠١).

(٢) أخرجها البخاري في «الصحيح» (٥٠) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في «المُفْهِم لمَا أشكل من تلخيص مسلم» (١/ ١٤٩).

(٤) أخرجها أحمد (٢٣٣٠٣)، والترمذي (٢٢٠٩) من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حسنٌ لغيره.

قوله: «لُكَع»: العَبْدُ ومَن لا يُعرف له أصل، ويُطلق علىٰ اللَّئيم.

(٥) أخرجها البخاري في «الصحيح» (٥٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قوله: «ثُمَّ انْطَلَقَ فلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قال: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟»

قُلْتُ: اللهُ ورَسُولُه أعْلَمُ، قال: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينكُمْ».

في روايةِ التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ [1]: «فلَبِثْتُ ثلاثـًا».

وفي رِوَايةِ البُخاريِّ عن أبي هُريرةَ: ثُمَّ أدبَرَ، فقالَ: «رُدُّوه»، فلَمْ يَرَوْا شيئـًا، فقالَ: «هذا جِبْريلُ جاءَ يُعلِّمَ النَّاسَ دِيْنهُم» [2].

وفي «صَحِيحِ ابنِ خُزيمةَ» [3]: «ثُمَّ نَهضَ فولَّىٰ، فقالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: عليَّ بالرَّجُلِ»، فطلَبْناهُ كلَّ مَطلبٍ، فلَمْ نَقْدِرْ عليه، فقال: «هل تَدْرُونَ مَن هذا؟ هذا جِبريلُ أتاكُم لِيُعلِّمكُم دِينكُم، خُذُوا عنه، فوالَّذِي نَفْسِي بيدِه، ما شُبِّه عليَّ مُنذُ أتاني قَبلَ مرَّتي هَذِه، وما عَرفْتُه حتىٰ ولَّىٰ».

وجَمعَ النَّوويُّ بينَ الحَدِيثينِ: بأنَّ عُمرَ لَمْ يَحضُرْ قولَ النَّبيِّ ﷺ في المَجلِسِ بل كانَ مِمَّنْ قامَ؛ إمَّا معَ الذِين تَوجَّهُوا في طَلبِ الرَّجُلِ، أو لِشُغلٍ آخرَ ولَمْ يَرْجِعْ، فأخبرَ النَّبيُّ ﷺ الحاضِرينَ في الحالِ ولم يَتَّفقَ الإخبارُ لعُمرَ إلَّا بعدَ ثلاثةِ أيامٍ [4].

---

(١) هذا لفظ أبي داود(٤٦٩٥)، والنسائي(٤٩٩٠)، وأمَّا لفظ الترمذي (٢٦١٠): «فلقيني النبي ﷺ بعد ذلك بثلاث».

(٢) البخاري في «الصحيح» (٥٠).

(٣) هذه الرِّواية ليست في القسم المطبوع منه، وإنَّما ضمن القسم المفقود، كما بيَّن ذلك شيخُنا العلامة شعيب الأرنؤوط إذ قال في تخريجه: «صحيح ابن حبان ـ الإحسان»(١/ ٣٩٩) (١٧٣): «هو الحديث الأول في «صحيح ابن خزيمة» لكنه ساقه إلىٰ قوله: فإذا فعلتُ ذلك فأنا مسلم؟ قال: نعم. قال: صدقتَ. ثم قال ابن خزيمة: وذكر الحديث بطوله في السؤال عن الإيمان والإحسان والساعة. لكن هذا الباب في القسم المفقود من «صحيحه». ومن طريق ابن خزيمة أخرجه بتمامه ابنُ منده في «الإيمان» (١٤)». اهـ.

(٤) «شرح مسلم» (١/ ١٦٠).

قال القاضي عياضٌ: اشتملَ هذا الحَديثُ على جَمِيعِ وظائفِ العبادَاتِ الظَّاهرةِ والباطنَةِ؛ مِن عُقودِ الإيمانِ ابتداءً وحالاً ومآلاً، ومِن أعمالِ الجَوارحِ، ومِن إخلاصِ السَّرائرِ، والتَّحفُّظِ مِن آفاتِ الأعمالِ، حتىٰ إنَّ عُلومَ الشَّريعةِ كلَّها رَاجعةٌ إليه، ومُتشعِّبةٌ منه، والله أعلم(١).



(١) «إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» (١/ ٢٠٤).

ويقول الإمام الخطَّابيُّ: «وهذا الحديثُ أصلٌ كبيرٌ من أصولِ الدِّين، ويدخلُ في أحكامٍ كثيرة». «أعلام الحديث» (١/ ١١٢).

وقال الإمام النووي: «هذا الحديث يجمع أنواعـاً من العلوم والمعارف والآداب واللطائف، بل هو أصل الإسلام». «شرح مسلم» (١/ ١٦٠).

الحديث الثالث

عن أبي عَبدِ الرَّحمنِ، عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بن الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سَمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَىٰ خَمْسٍ؛ شَهادَةِ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسُولُهُ [١]، وإقَامِ الصَّلاةِ، وإيتَاءِ الزَّكَاةِ، وحَجِّ البَيْتِ، وصَوْمِ رَمَضَانَ». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ [٢].

الشَرح

هذا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ في مَعرِفةِ دينِ الإسلامِ [٣].

قوله: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَىٰ خَمْسٍ» أي: خمسِ دَعائم [٤].

وفي روايةٍ [٥]: «بُنِيَ الإِسْلامُ عَلَىٰ خَمْسةٍ» أي: خمسةِ أركانٍ [٦].

فمثَّل الإسلامَ بالبُنيانِ الذي لا يَثبتُ إلَّا علىٰ خَمْسِ دَعائمَ، فلا يَثبُتُ البُنيانُ

---

(١) في الأصل: «رسول الله» موافق للفظ البخاري (٨)، والمثبت لفظ مسلم و«الأربعين».

(٢) البخاري (٨)، ومسلم (١٦) (٢١) واللَّفظ له.

(٣) تأخَّرت هذه الجملة في المطبوع إلىٰ آخر الشرح، والصَّحيحُ هذا موضعها كما في الأصل الخطي.
يقول الإمام النووي: «هذا الحديث أصلٌ عظيم في معرفة الدِّين، وعليه اعتمادُه، وقد جمع أركانه» اهـ «شرح الأربعين النووية» لابن العطَّار (٦٢).

(٤) في رواية عبد الرزاق في «المصنَّف» (٥٠٦٤ و ١٠٠٠٤) بلفظ: «أربع دعائم»
وأخرج «خمس دعائم» مُصرَّحًا بها ابنُ نصر المروزيُّ في «تعظيم قدر الصلاة» (٤١٣).

(٥) أخرجها مسلم (١٦) (١٩).

(٦) الأجود أن يُقدَّر: «علىٰ أركانٍ خمسة» لا «خمسة أركان»؛ إذ لا يُحذف المضاف إليه غالبًا علىٰ الجادَّة، وراجع: «المنهج المبين في شرح الأربعين» للفاكهاني (١٧٨)، و«معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة» للأشقر (٥٦).

بدُونِها، وبَقيَّةُ خِصَالِ الإسلام كتَتِمَّةِ البُنيانِ.

قوله: «**شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُه ورَسُولُهُ**» أي: الإيمانَ باللهِ ورسُولِه، ولِـمُسلمٍ: «علىٰ خَمْسٍ: علىٰ أَنْ تُوحِّدَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ»[(١)].

وفي روايةٍ: «علىٰ أَنْ تُوحِّدَ اللهَ وتكفُرَ بما دُونَه»[(٢)].

قوله: «**وَإِقَام الصَّلاةِ**»: في «صَحِيحِ مُسلمٍ»[(٣)]: عن جَابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «بينَ الرَّجلِ وبينَ الكُفرِ والشِّركِ تركُ الصَّلاةِ».

وخرَّجَ مُحمَّدُ بنُ نَصْر المَرْوزيُّ، مِن حديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبيِّ ﷺ قال: «لا تَتركِ الصَّلاةَ مُتعمِّداً؛ فمَن تَركها مُتعمِّداً فقد خرجَ مِن المِلَّةِ»[(٤)].

وفي حديثِ مُعاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «رأسُ الأمرِ الإسلامُ، وعَمُودُه الصَّلاةُ»[(٥)] فجعلَ الصَّلاةَ كعَمُودِ الفُسطاطِ الَّذي لا يَقُومُ الفُسطاطُ إلَّا به، ولو سقطَ العمُودُ لسقطَ الفُسطاطُ ولم يَثْبُتْ بدُونِه.

وقالَ عبدُ اللهِ بنُ شَقِيقٍ: كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ لا يَرَوْنَ مِن الأعمالِ

---

(١) في «الصحيح» (١٦) (١٩) بلفظ: «علىٰ خمسةٍ:.. أَنْ يُوحَّدَ اللهُ».

(٢) هذا انتقالُ نظرٍ من الشارحِ، فركَّب بينَ روايتين؛ روايةِ مسلمٍ السابقة: «أَنْ تُوحِّدَ اللهَ»، والثانية: «أَنْ يُعبَدَ اللهَ ويُكفَرَ بما دُونَه» أخرجها مسلم (١٦)(٢٠)، فجمع بينهما، وليست الرواية هكذا.

(٣) في «الصحيح» (٨٢).

(٤) «تعظيم قدر الصلاة» (٩٢٠).

وفيه سَلَمة بن شُرَيح، يروي عن عبادة بن الصامت؛ جهَّله الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٢/ ١٧٨).
وقال البخاري في «التاريخ الكبير» (٥/ ٧٣): لا يُعرف إسناده. وتابعه الحافظ ابن رجب في «فتح الباري» (٤/ ٣٠٩).

(٥) هو من أحاديث الأربعين: الحديث (٢٩)، وهو حديث حسنٌ، سيأتي تخريجه في موضعه.

شيئًا تركُه كُفرٌ غيرَ الصَّلاةِ(١).

قوله: «وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ»: هي الرُّكنُ الثالِثُ مِن أركانِ الإسلامِ.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وفي الحديثِ عنِ النَّبيِّ ﷺ: صَلاتُنا وزَكاتُنا أُختانِ، فمَن لم يُزكِّ فلا صَلاةَ له(٢).

قوله: «وَصَوْمِ رَمَضَانَ»: هُو الرُّكنُ الرَّابعُ مِن أركانِ الإسلامِ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وفي الحديث عن النبي ﷺ: «مَن أفطرَ يومـًا مِن رمضانَ لغير عُذْرٍ لم يَقضِه صيامُ الدَّهرِ وإنْ صَامَهُ»(٣).

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٢٢) وهو صحيح.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللَّفظ، وليس يُروىٰ عن النبيِّ ﷺ.
وبنحوه أخرج الآجري في «الشريعة» (٢٢٥) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّ الله قرَنَ الزكاةَ في كتابه مع الصَّلاة، فمن لم يزك فلا صلاة له.

(٣) أخرجه البخاري تعليقـًا بصيغة التَّمريض في «الصحيح» بين يدي حديث (١٩٣٥)، بابٌ إذا جامع في رمضان.
ووصله أبو داود (٢٣٩٦)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (٣٢٦٧)، والترمذي (٧٢٣)، وابن ماجه (١٦٧٢) وهو ضعيف، تفرَّد به أبو الـمُطوِّس يزيد بن مطوِّس.
قال الترمذي: حديث أبي هريرة لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وسمعتُ محمداً ـ أي: البخاري ـ يقول: أبو المُطوِّس اسمه يزيد بن المطوس، ولا أعرف له غيرَ هذا الحديث. اهـ.
وقال الذهبي: «لا يعُرف لا هو ولا أبوه» اهـ. «ميزان الاعتدال» (٥/ ٢٨٩).

وقولُه[١]: «وحجِّ البيتِ، وصومِ رَمضانَ»: هكذا وقعَ بتَقدِيمِ الحجِّ علىٰ الصَّومِ[٢].

وفي روايةٍ لمُسلِمٍ[٣]: بتَقدِيمِ الصَّومِ علىٰ الحَجِّ، «فقالَ رجلٌ: والحجِّ وصِيامِ رَمضانَ؟ فقال ابنُ عُمرَ: لا، صِيامِ رَمضانَ والحَجِّ، هكذا سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ».

قولُه: «وَحَجِّ البَيْتِ»: هذا الرُّكنُ الخامسُ مِن أركانِ الإسلامِ.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الحج: ٩٧].

وقال النبيُّ ﷺ: «السَّبيلُ: الزَّادُ والرَّاحلةُ»[٤].

---

(١) هذه الفقرة تأخَّرت لآخر الشرح كما في المطبوع، وحقُّها هنا، كما في الأصل الخطي.

(٢) راجع: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٧٨)، و«شرح الأربعين النووية» لابن العطار (٥٩)، و«المعين علىٰ تفهُّم الأربعين» لابن المُلقِّن (١٣٦)، و«المنهج المبين شرح الأربعين» للفاكهاني (١٨٠)، و«فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٠٩).

(٣) في «الصحيح» (١٦)(١٩)

والرجل المُبهَم هو: يزيد بن بشر السَّكْسَكي. أفاده الخطيب البغدادي في «الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكمة» (٣٣٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٢٩٩٨)، وابن ماجه (٢٨٩٦) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وفيه ضعفٌ، لأجل إبراهيم ابن يزيد الخُوزيِّ المكي، قال الحافظ عنه في «التقريب»: متروك الحديث.

وله شاهدٌ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند ابن ماجه (٢٨٩٧)، وهو ضعيف أيضاً، وطالع «نصب الراية» للزيلعي (٣/ ٧) فقد أفاض في ذِكْر شواهده وبيان ضَعْفها بما لا ينجبِر الحديث بمجموعها.

ويقول شيخ المفسرين الإمام الطبري: «الأخبار التي رُويت عن رسول الله ﷺ في ذلك بأنه الزاد والراحلة، أخبارٌ في أسانيدها نظرٌ، لا يجوز الاحتجاج بمثلها في الدِّين» اهـ. «جامع البيان» (٥/ ٦١٧).

فالصواب من تفسير الاية في معنىٰ السَّبيل: القدرة واستطاعة الوصول إلىٰ البيت العتيق بمال أو بدن. وطالع تحريراً فائقاً حول الاستطاعة للعلامة الشنقيطي في «أضواء البيان» (٥/ ٧٨).

قال عطاءُ الخُرَاسانيُّ: الدِّينُ خَمسٌ لا يَقبلُ اللهُ مِنّهن شيئًا دُونَ شَيءٍ:

شهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، والإيمانُ باللهِ، ومَلائكتِه، وكُتبِه، ورُسلِه، وبالجنَّةِ والنَّارِ، والحياةِ بعدَ الموتِ، هذه واحدةٌ.

والصَّلواتُ الخَمسُ؛ عمودُ الدِّينِ، لا يَقبلُ اللهُ الإيمانَ إلَّا بالصلاةِ.

والزَّكاةُ طَهورٌ مِن الذُّنوبِ، ولا يَقبلُ اللهُ الإيمانَ ولا الصَّلاةَ إلَّا بالزَّكاةِ، فمَنْ فعلَ هَؤُلاءِ الثَّلاثِ ثمَّ جاءَ رَمضانَ فتَركَ صِيامَهُ مُتعمِّدًا لم يَقبلِ اللهُ منه الإيمانَ ولا الصَّلاةَ ولا الزَّكاةَ، فمَنْ فعلَ هَؤُلاءِ الأربعِ ثمَّ تَيسَّرَ له الحَجُّ، فلَمْ يَحُجَّ ولم يُوصِ بحَجَّتِه، ولم يَحُجَّ عنه بَعضُ أهلِهِ، لم يَقبلِ اللهُ منه الأربعَ التي قَبلَها [1].

وباللهِ التَّوفيقُ.



(١) فيه نكارة؛ فإنَّ عطاءً يرويه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وقد أخرجه ابن أبي حاتم في «العلل» (٨٧٩) و(١٩٦٢)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٢٠١-٢٠٢) وقال عنه: «غريب من حديث ابن عمر، بهذا اللفظ».

ونقل ابن رجب عن ابن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي عنه فقال: هذا حديث منكر، يُحتمل أنَّ هذا من كلام عطاء الخراساني.

قلت ـ ابن رجب ـ: الظاهر أنه من تفسيره لحديث ابن عمر، وعطاءٌ من جِلَّة علماء الشام». اهـ. «جامع العلوم والحكم» ١/ ١٥٠).

الحديث الرابع

عن أبي عَبدِ الرَّحمنِ، عبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: حدَّثنا رَسُولُ اللهِ ﷺ وهُو الصَّادقُ المَصدُوقُ: «إنَّ أحدَكُم يـجْمَعُ خَلْقُه في بَطْنِ أُمِّه أرْبَعينَ يَوْمـًا، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلك، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذلك، ثُمَّ يُرْسَلُ إلَيهِ المَلَكُ، فيَنْفُخُ فيه الرُّوحَ، ويُؤْمَرُ بأرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بكَتْبِ رِزْقِهِ، وأجَلِهِ، وعَمَلِهِ، وشَقِيٌّ أمْ سَعِيدٌ.

فوَالَّذِي لا إلَهَ غَيْرُهُ، إنَّ أحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّىٰ ما يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلَّا ذِراعٌ، فيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ النَّارِ، فيَدْخُلُها، وإنَّ أحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ ما يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلَّا ذِراعٌ، فيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ الجَنَّةِ، فيَدْخُلُها». رواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[١].

الشَّرح

قوله: «حدَّثنا رَسُولُ اللهِ ﷺ وهُو الصَّادقُ المَصدُوقُ»: أي الصَّادقُ في قَولِه، المَصدُوقُ فيما يَأتيهِ مِنَ الوَحيِ الكريمِ.

قوله: «إنَّ أحدَكُم يـجْمَعُ خَلْقُه في بَطْنِ أُمِّه نُطْفَةً أرْبَعينَ يَوْمـًا»: النُّطفةُ: المَنيُّ[٢].

(١) أخرجه البخاري (٣٢٠٨)، ومسلم (٢٦٤٣).

(٢) لم تقع هذه اللَّفظةُ في أُصول الحديث في الدَّواينِ التِّسعة، ولا في نُسخ «الأربعين» المُتقنة؛ لذا فالضَّبطُ الأمثل حذفُها وعدمُ إثباتها في الحديث، وإنْ كان يشهد لها القرآنُ وبعضُ الرِّوايات، إمَّا بلفظها أو بمعناها، والشارحُ شرَحها؛ فأثبتُّهافي الشرح مُلازمةً لقوله، مع التَّنبيه.

«ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذلك» أي: أربعينَ يومـًا، والعَلقةُ قِطْعةٌ مِن دَمٍ.

«ثُمَّ يَكُونُ مُضغَةً مِثْلَ ذلك»: والمُضْغةُ قِطعةٌ مِن لَحْمٍ.

قولُه: «ثُمَّ يُرْسَلُ إليهِ المَلَكُ، فيَنْفُخُ فيه الرُّوحَ»، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ ۚ فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾ ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ﴿١٥﴾ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تُبْعَثُونَ ﴿١٦﴾ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ ٱلْخَلْقِ غَٰفِلِينَ ﴾ [المؤمنون:١٢-١٧].

وقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوٓا۟ أَشُدَّكُمْ ۖ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ ﴾ [الحج، الآية: ٥].

قوله: «وَيُؤْمَرُ بأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بكَتْبِ رِزْقِهِ، وأَجَلِهِ، وعَمَلِهِ، وشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ» أي: هُو شَقيٌّ أو سَعيدٌ.

وفي «صَحِيحِ مُسلمٍ»[١]: عَنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ قدَّرَ مَقاديرَ الخَلائقِ قبلَ أنْ يَخلُقَ السَّماواتِ والأرضِ بخَمْسِينَ ألفَ سَنةٍ».

وفي حَديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أوَّلُ مَا خَلقَ اللهُ القَلمَ، فقالَ له: اكتُبْ. فجَرَىٰ بمَا هُو كائنٌ إلىٰ يومِ القِيامَةِ»[٢].

---

(١) حديث (٢٦٥٣) بلفظ: «كتب الله...».

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥)وهو حسنٌ.

وفي «الصَّحِيْحَينِ»[١]: عن عَليِّ بنِ أبي طَالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «ما مِن نَفْسٍ مَنفُوسةٍ إلَّا وقد كَتبَ اللهُ مَكانَها مِنَ الجنَّةِ و[٢] النَّارِ».

فقال رجلٌ: يا رَسُولَ اللهِ، أفلا نتَّكِلُ علىٰ كتابِنا، ونَدعُ العَملَ؟

فقال: «اعْمَلُوا فكلٌّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له؛ أمَّا أهلُ السَّعادةِ فيُيسَّرُونَ لِعَملِ أهلِ السَّعادَةِ، وأمَّا أهلُ الشَّقاوةِ فيُيسَّرُونَ لِعَملِ أهلِ الشَّقاوَةِ» ثُمَّ قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥-١٠].

وقال تعالىٰ: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

وقال تعالىٰ: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩].

قوله: «**فَوَالَّذِي لا إلهَ غَيْرُهُ، إنَّ أحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ الجَنَّةِ، حَتَّىٰ ما يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلَّا ذِراعٌ، فيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ النَّارِ، فيَدْخُلُها، وإنَّ أحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ النَّارِ، حَتَّىٰ ما يَكُونُ بَيْنَهُ وبَيْنَها إلَّا ذِراعٌ، فيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ، فيَعْمَلُ بعَمَلِ أهْلِ الجَنَّةِ، فيَدْخُلُهَا**».

وفي «الصَّحِيحينِ»[٣]: عن سَهلِ بنِ سَعدٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ التقَىٰ هُوَ والمُشْرِكُونَ، وفِي أصْحَابِه رَجُلٌ لا يَدَعُ شَاذَّةً ولا فاذَّةً إلَّا اتَّبَعَهَا يَضْرِبُهَا بسَيْفِهِ، فقَالُوا: مَا أجْزَأَ مِنَّا اليَوْمَ أحَدٌ كَمَا أجْزَأَ فُلانٌ، فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «هُو مِنْ أهْلِ النَّارِ»، فقال رَجُلٌ مِنَ

---

(١) البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧).

(٢) في الأصل: «أو» وليست من رواية «الصحيحين».

(٣) البخاري (٢٨٩٨)، ومسلم (١١٢) (١٧٩) مختصراً.
إلَّا الحرف الأخير: «الأعمال بالخواتيم» فأخرجها البخاري (٦٦٠٧) لاغير.

القَوْم: أَنَا صَاحِبُهُ، فاتَّبَعهُ، فجُرِحَ الرَّجُلُ جُرْحًا شَدِيدًا، فاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فوَضَعَ نَصْلَ سَيْفِه علىٰ الأرْضِ، وذُبَابَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْه، ثُمَّ تحَامَلَ عَلَىٰ سَيْفِهِ، فقتَلَ نَفْسَهُ، فخَرَجَ الرَّجُلُ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فقال: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ، وقصَّ عليه القِصَّةَ، فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ، وهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالخَوَاتِيمِ».

قال ابنُ رجب: وقولُه: «فِيمَا يَبْدُو لِلنَّاسِ»: إشارةٌ إلىٰ أَنَّ باطِنَ الأمرِ يكونُ بخِلافِ ذلك، وأَنَّ خَاتِمةَ السُّوءِ تكُونُ بسببِ دَسِيسةٍ باطنةٍ للعَبدِ لا يَطَّلِعُ عليها النَّاسُ، إمَّا مِن جِهةِ عَملٍ سَيِّئٍ أو نَحو ذلكَ، فتِلْك الخَصْلةُ الخَفيَّةُ تُوجِبُ سُوءَ الخَاتِمةِ عندَ المَوتِ، وكذلك قدَ يَعملُ الرَّجُلُ عَملَ أهلِ النَّارِ وفي باطِنِه خَصْلةٌ خَفِيَّةٌ مِن خِصَالِ الخيرِ، فتَغلِبُ عليه تِلْكَ الخَصلةُ في آخرِ عُمُرِه، فتُوجِبُ له حُسْنَ الخاتِمةِ.

قال عبدُ العزيزِ بنُ أبي رَوَّاد: حَضَرتُ رَجُلًا عِندَ المَوتِ يُلقَّنُ الشهادةَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فقَال في آخِرِ مَا قَال: هُو كافِرٌ بمَا تَقُولُ، ومَاتَ عَلىٰ ذَلِك، قَال فسَالتُ عَنهُ، فإذَا هُو مُدمِنُ خَمرٍ.

وكانَ عَبدُ العَزِيزِ يَقُولُ: اتَّقُوا الذُّنُوبَ، فإنَّهَا هِيَ التِي أوقَعَتهُ.

وفي الجُملةِ: فالخَواتِيمُ مِيرَاثُ السَّوابِقِ، فكُلُّ ذَلِك سَبَقَ في الكِتَابِ السَّابِقِ.

وخَرَّجَ الإمامُ أحمدُ[١]: مِن حَدِيثِ أُمِّ سَلمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ يُكثِرُ في دُعَائهِ

---

(١) في «المسند» (٢٦٥٧٦) بهذا السياق، وأخرجه مختصراً (٢٦٥١٩)، وإسناده فيه ضعفٌ، لكنَّه صحيحٌ بشواهده، ومنها ما أخرجه مسلمٌ في «الصحيح» (٢٦٥٤) من حديثِ ابن عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ قُلُوبَ بَني آدمَ كُلَّها بينَ إصبَعينِ مِن أصابعِ الرَّحمنِ، كقَلْبٍ واحِدٍ،=

أن يَقُول: «اللَّهُمَّ يا مُقلِّبَ القُلُوبِ، ثَبِّت قَلبِي علىٰ دينِك» فقُلتُ: يا رَسُولَ اللهِ، أوَ إنَّ القُلُوبَ لتتَقلَّبُ؟

قال: «نعم؛ مَا مِن خَلقِ اللهِ تعالىٰ مِن بَنِي آدمَ مِن بَشَرٍ إلَّا أنَّ قَلبَهُ بين أُصبُعَينِ مِن أصَابعِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإن شَاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أقامَهُ، وإن شَاءَ أزاغَهُ، فنسألُ اللهَ ربَّنا أن لا يُزِيغَ قُلُوبَنا بعد إذ هدَانا، ونسألُه أن يَهَبَ لنا مِن لدُنْه رَحمةً إنَّهُ هُو الوهَّابُ».

قالت: قُلتُ: يا رَسُول اللهِ، ألا تُعَلِّمُنِي دَعوةً أدعُو بهَا لِنَفسِي؟

قال: «بلىٰ، قُولِي: اللَّهُمَّ رَبَّ النَّبِيِّ مُحمَّدٍ ﷺ، اغْفِرْ لِي ذَنبِي، وأذهِب غَيظَ قَلبِي، وأجِرنِي مِن مُضِلَّاتِ الفِتَنِ ما أحيَيْتني».

وفي هذا المعنىٰ أحاديثُ كثيرةٌ. انتهىٰ[1].

وفي الحديثِ: إثباتُ القَدَرِ، وأنَّ جَميعَ الوَاقِعاتِ بقَضاءِ اللهِ تعالىٰ وقَدَرِه خَيرَها وشَرَّها، وأنَّ الأعمالَ بالخَواتيمِ، واللهُ أعلمُ.

وقال ابنُ دَقيقِ العيدِ: «لَمَّا كانتِ السَّابقَةُ مَستورةً عنَّا، والخَاتِمةُ ظاهِرةً، جاءَ في الحديثِ: «إنَّما الأعمالُ بالخَواتيمِ»، إلىٰ أنْ قالَ: وانقلابُ النَّاسِ مِن الشرِّ إلىٰ الخيرِ كثيرٌ، وأمَّا انقِلابُهُم مِنَ الخَيرِ إلىٰ الشَّرِّ ففي غَايةُ النُّدُور، وللهِ الحَمدُ»[2].

قلتُ: ويَشهَدُ لذلك قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسۡتَقَٰمُواْ فَلَا

= يُصرِّفُه حيثُ يشاءُ» ثُمَّ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ مُصرِّفَ القُلُوبِ، صَرِّف قُلُوبَنا إلىٰ طاعتِكَ».

(١) «جامع العلوم والحكم» (١/ ١٧٢).

(٢) «شرح الأربعين» المنسوب له (٣٨) مختصراً.

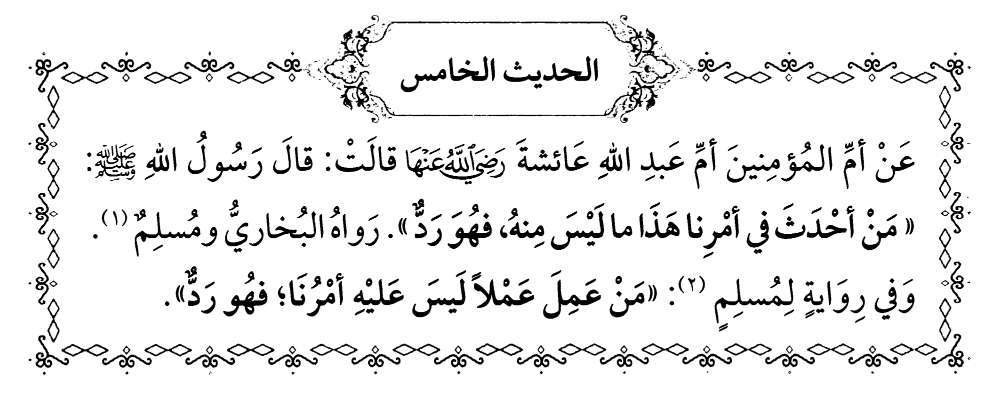
تنبيه: هذه النِّسبة إلىٰ ابن دقيق العيد لا تُسْعِفُها الأدلَّةُ، وانظر هذا النَّقل عندَ الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٦/ ١٩٢) وعنه نقله تلميذُه ابنُ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين النووية» (١٥٣)، ويكاد يكون هذا الشَّرحُ المنسُوبُ لابن دقيقٍ مختاراً أو مختصَراً من شرح ابن فرح مع بعض زياداتٍ، وهذا حُكْم ما سَيمُرُّ معكَ مِن نُقولاتٍ عنه؛ فكُنْ مِن هذا علىٰ بال، والله أعلم.

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٣-١٤].

وقولُه تعالىٰ: ﴿ يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ ۖ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ ۚ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم: ٢٧].

وقولُه تعالىٰ: ﴿ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ [فصلت: ٣٠] .





الحديث الخامس

عَنْ أمِّ المُؤمِنينَ أمِّ عَبدِ اللهِ عَائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنها قالَتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أحْدَثَ في أمْرِنا هَذَا ما لَيْسَ مِنهُ، فهُوَ رَدٌّ». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ [١].

وَفي رِوَايةٍ لِمُسلِمٍ [٢]: «مَنْ عَمِلَ عَمْلاً لَيسَ عَلَيْهِ أمْرُنا؛ فهُو رَدٌّ».

الشَّرْح

هذا الحديثُ قاعدةٌ عظيمةٌ مِنَ قواعدِ الدِّينِ [٣].

وهُو مِن جَوامِعِ الكَلِمِ التي أُوْتِيها المُصطَفىٰ ﷺ، فإنَّه صَرِيحٌ في ردِّ كلِّ بدعةٍ ليس لها أصلٌ في الكتابِ ولا في السُّنةِ، سَواءٌ أحْدَثَها أو قلَّد غيرَه فيها؛ لِقَولِه ﷺ في رِوايةِ مُسلمٍ: «مَن عَمِلَ عَملاً ليس عليه أمرُنا؛ فهُو رَدٌّ» أي: مَردُودٌ باطِلٌ [٤].

---

(١) البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (٧١٨).

(٢) حديث (١٧١٨) (١٨).

وعلَّقها البخاريُّ في «الصَّحيح» بين يدي حديث (٢١٤٣) و(٧٣٥٠).

ويقول الإمام النَّوويُّ مُجِيباً مَن زَعم تكرار الحديث: «في الرِّواية الثانية زيادةٌ: وهي أنه قد يُعانِد بعضُ الفاعلين في بدعةٍ سُبِق إليها فإذا احْتُجَّ عليه بالرِّواية الأولىٰ، يقول: أنا ما أحدثتُ شيئاً؛ فيُحتجُّ عليه بالثانية التي فيها التَّصريح بردِّ كلِّ المُحدَثات سواء أحدثَها الفاعلُ، أو سُبِق بإحداثها. وهذا الحديثُ: ممَّا ينبغي حِفْظه واستعمَالُه في إبطالِ المُنكراتِ وإشاعةِ الاستدلالِ به». «شرح مسلم» (١٢/ ١٦) مختصراً.

(٣) بل قال الطُّوفي: «هذا الحديثُ يَصلح أنْ يُسمَّىٰ نصف أدلَّة الشَّرع». «التَّعيين شرح الأربعين» (٩٣).

تنبيه: نقلَ قول الطُّوفي الحافظُ ابن حجر في «فتح الباري» (٥/ ٣٠٣) السلفية، و(٨/ ٣٩٨) طبعة الرسالة، وتحرَّف عندهم إلىٰ: الطَّرْقي! فليُصحَّح.

(٤) قال أهلُ العربية: الردُّ هنا بمعنىٰ المَردُود، ومَعناهُ: فهو باطلٌ غيرُ مُعتدٍّ به. قاله النوويُّ في «شرح مسلم» (١٢/ ١٦).

والمُرادُ: أنَّ أعمالَ العَامِلينَ تكُونُ تَحتَ أحكامِ الشَّريعةِ في الأوَامرِ والنَّواهي، فمَن كان عَملُه تحتَ أحكامِ الشَّريعةِ؛ فهُو مَقبولٌ، وما كانَ خارِجًا عنها؛ فهُو مَردُودٌ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ [الشورىٰ:٢١].



الحديث السادس

عن أبي عبدِ اللهِ النُّعمانِ بنِ بَشيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**إنَّ الحَلالَ بيِّنٌ، وإنَّ الحَرَامَ بيِّنٌ، وبَيْنَهُما مُشْتَبِهَاتٌ لا يَعْلَمُهُنَّ كَثيرٌ مِنَ النَّاسِ، فمَنِ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ، ومَنْ وقَعَ في الشُّبُهَاتِ وقَعَ في الحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الحِمَىٰ، يُوشِكُ أنْ يَرْتَعَ فيه، ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًىٰ، ألا وإنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحَارِمُهُ، ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً، إذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فسَدَتْ، فسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، ألا وهِيَ القَلْبُ**». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ [(١)].

الشَّرح

هذا الحَديثُ أصلٌ عَظِيمٌ مِن أُصُولِ الشَّريعةِ، وأجمعَ العُلماءُ علىٰ عَظِيمِ مَوقِعِه وكَثرةِ فوائِده.

قولُه ﷺ: «**إنَّ الحَلالَ بَيِّنٌ، وإنَّ الحَرَامَ بَيِّنٌ، وبَيْنَهُما مُشْتَبِهَاتٌ لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاس**» أي: لا يَعلَمُونَ حُكْمَهُنَّ في التَّحليلِ والتَّحريمِ.

ومَعناهُ: أنَّ الحلالَ المَحضَ بيِّنٌ لا اشْتِباهَ فيه، والحَرامَ المَحض بيِّنٌ لا اشْتِباهَ فيه، ولكنْ بينَ الأمرينِ أمورٌ تَشْتَبِهُ علىٰ كثيرٍ مِنَ النَّاسِ، هَل هي مِنَ الحَلالِ أم مِنَ الحرامِ؟ وأمَّا الرَّاسِخُونَ في العِلْمِ فلا تَشْتَبِهُ عليهم.

---

(١) البخاري، (٥٢) ومسلم (١٥٩٩).

فأمَّا ما كان حَلالاً فشَكَّ في تَحرِيمِه، فهُو علىٰ الإباحَةِ حتَّىٰ يَعلمَ تَحرِيمَهُ، ومَا كان حَراماً فشَكَّ في تَحْلِيلِه، فهُو علىٰ الأصلِ حتَّىٰ يَعلمَ تَحْليلَهُ.

وأمَّا الوَهمُ الذي لا أصلَ له؛ كتَركِ الوُضُوءِ بماءٍ باقٍ علىٰ أوصَافِه مَخافةَ نَجاسةٍ وقعَتْ فيه ونَحوِه، فهذا لا يُلْتفَتُ إليه، والوَرعُ منه وسْوسَةٌ، واللهُ أعلمُ[١].

قولُه: «**فَمَنِ اتَّقَىٰ الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ، وعِرْضِهِ**» أي: طَلبَ البَراءةَ لِدينِه وعِرْضِه مِنَ النَّقصِ والشَّيْنِ والقَدْحِ.

قالَ بعضُ السَّلفِ: مَن تَعرَّضَ لِلتُّهَمِ؛ فلا يَلُومنَّ مَن أساءَ الظَّنَّ به[٢].

قولُه: «**وَمَنْ وقَعَ في الشُّبُهَاتِ وقَعَ في الحَرَامِ؛ كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الحِمَىٰ، يُوشِكُ أنْ يَرْتَعَ فيه**»: قالَ بعضُ السَّلفِ: الصَّغيرَةُ تَجرُّ الكَبيرَةَ، والكَبيرةُ تَجرُّ الكُفرَ[٣].

قلتُ: ويَشهدُ لذلك قولُه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الروم: ١٠].

قولُه: «**كَالرَّاعِي يَرْعَىٰ حَوْلَ الحِمَىٰ، يُوشِكُ أنْ يَرْتَعَ فيه**»: هذا مَثَلٌ ضَربَه ﷺ لِمَحارِمِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وأصلُه: أنَّ مُلوكَ العربِ كانت تَحْمِي مَراعِيَ لِمَواشِيها وتُعاقِبُ مَن يَرْعَاها، فالخائفُ مِن عُقوبةِ السُّلطانِ يَبْعُدُ بمَاشِيتِه عن ذلك الحِمَىٰ، ولهذا قالَ ﷺ: «ألا وإنَّ لِكُلِّ مَلكٍ حِمَىً، ألا وإنَّ حِمَىٰ اللهِ مَحارِمُه»[٤].

وفيه دليلٌ علىٰ سَدِّ الذَّرائعِ إلىٰ المُحرَّماتِ، وتحريمِ الوَسائلِ إليها.

---

(١) انظر: «المُفْهِم لمَا أشكل من تلخيص مسلم» للقرطبي (٤/ ٤٩٠).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٧٤٧)، وابن حبَّان في «روضة العقلاء» (٣٠٦) من قول عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٣) انظر: «شرح الأربعين النووية» لابن فَرْح الإشبيلي (١٦٨).

(٤) انظر: «شرح الأربعين النووية» لابن فَرْح (١٦٨).

وفي الحديثِ الآخرِ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «لا يَبلُغُ العبدُ أنْ يكُونَ مِنَ المُتَّقينَ حتَّىٰ يَدعَ ما لا بأسَ به؛ حَذَراً مِمَّا به بأسٌ»(١).

قوله: «**ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضْغَةً، إذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الجَسَدُ كُلُّهُ، وإذَا فَسَدَتْ، فسَدَ الجَسَدُ كُلُّهُ، ألا وهِيَ القَلْبُ**»:

المُضْغةُ: القِطعةُ مِنَ اللَّحمِ، وسُمِّي القَلبُ بها لِصِغَرِه.

وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ صلاحَ الجَوارحِ وفَسادَها بحَسْبِ ما في القَلبِ.

فإنْ كان القلبُ سَليماً: صَلَحتْ حَركاتُ الجَوارحِ، ونَشأ عن ذلكَ فِعلُ الطَّاعاتِ واجتِنابُ المُحرَّماتِ.

وإنْ كان فاسداً: فسَدَتْ حَركاتُ الجَوارحِ، وانْبَعثَتْ إلىٰ المَعاصِي بحَسْبِ اتِّباعِ هَوىٰ القَلبِ، فالقَلبُ مَلِكُ الأعضاءِ، وبقيَّةُ الأعضاءِ جُنودٌ له مُطِيعُونَ ما يَأمُرُهُم به مِن خَيرٍ أو شَرٍّ، فإنْ كان صَالِحاً كانت جُنُودُه صَالِحةً، وإنْ كان فاسداً كانت جُنودُه فاسِدةً.

فلا صَلاحَ للقلبِ حتَّىٰ يَستَقِرَّ فيه مَعرفةُ اللهِ وعَظَمتُه ومَحبَّتُه وخَشيَتُه ومَهابتُه ورَجاؤُه والتَّوكُّل عليه، وقد قالَ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨-٨٩].

نسألُ اللهَ العظيمَ أنْ يُصلِحَ فسادَ قُلوبِنا، يا مُقلِّبَ القُلوبِ ثبِّتْ قُلوبَنا علىٰ دِيْنك، ويا مُصرِّفَ القُلوبِ صَرِّفْ قُلوبَنا إلىٰ طَاعتِك وطَاعةِ رَسُولِك.

❀ ❀ ❀

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٥١)، وابن ماجه (٤٢١٥). قال الترمذي: حسن غريب.
وهو ضعيفٌ؛ لأجل عبد الله بن يزيد بن آدم الدِّمشقي، قال الجوزجاني: أحاديثُه منكرة. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٤٥٩).

الحديث السابع

عَنْ أبي رُقيةَ، تَميمِ بنِ أَوْسٍ الدَّاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**». قُلْنا: لِمَنْ؟

قال: «**لِلَّهِ ولِكتَابِه ولرَسُولِه ولأئمَّةِ المسلِمينَ وعَامَّتِهِم**[1]». رَواهُ مُسلمٌ[2].

الشَّرْح

النَّصِيحَةُ: كلمةٌ جامِعةٌ؛ مَعناهَا: إرادةُ الخَيرِ للمَنصُوحِ له، وهي مِن وجيزِ الأسماءِ ومُختصَرِ الكلامِ، أي: عِمادُ الدِّينِ وقَوامُه النَّصِيحةُ[3].

فالنَّصيحة للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: الإيمانُ به ونَفْيُ الشَّريكِ عنه، ووَصْفُه بصفاتِ الكمالِ والجَلالِ، وتَنْزيهُه عنْ جَميعِ النَّقائصِ، ومَحبَّتُه والقيامُ بطَاعتِه واجتنابُ

---

(١) يقول العلاَّمة الشَّبْرَخِيْتي: «لم يُكرِّر اللاَّم في «عامَّتهم»؛ لأنهم كالأتباعِ للأئمَّة لا اشتِغَالَ لهم». «الفُتوحات الوَهْبيَّة» (٢٧٠).

وقال شيخنا شعيب الأرنؤوط: «رواية: «وعامَّتهم» أحسنُ دلالةً؛ لتجعلهم تبعـًا لأئمَّةِ المسلمين». اهـ.

(٢) في «الصحيح» (٥٥).

قال ابنُ الصَّلاحِ: «انفردَ به مُسلمٌ عنِ البُخاريِّ وليس لتميمٍ في «الصحيح» غيرُه». «صيانة صحيح مسلم»(٢٢٠).

فائدة: أورد البخاريُّ الحديثَ مُعلَّقـًا في تبويبه بين يدي حديث (٥٧) فقال: بابُ قول النبيِّ ﷺ: «الدِّينُ النَّصيحةُ لِلَّهِ ولرسُولِه ولأئمَّةِ المُسلِمينَ وعَامَّتِهم». **وما منعَ البخاريَّ مِن إخراجِه إلَّا لأنه ليسَ علىٰ شرطه.**

(٣) أصل هذا الشرح للخطَّابي في «معالم السُّنن» (٣/ ٣٠٤)، ونقله عنه كلٌّ من البغوي في «شرح السنة» (١٣/ ٩٣)، والنووي في «شرح مسلم» (٢/ ٣٧) وعنه نقله الشارح مختصراً.

مَعْصِيتِه، والحبُّ فيه والبُغضُ فيه، وشُكْرُ نِعْمتِه.

والنَّصيحَةُ لكتابِه: الإيمانُ بأنَّه كلامُ اللهِ تعالىٰ وتَنزيلُه، لا يُشْبِهُه شيءٌ مِن كلامِ النَّاسِ، وتَعظِيمُه، ومَحبَّتُه، وتِلاوتُه، وتَفهُّم عُلومِه وأمثالِه، والعَملُ بما فيه.

والنَّصيحَةُ لرسُولِه ﷺ: تَصدِيقُه، ومَحبَّتُه، وطَاعتُه، ونَشرُ سُنَّتِه، والعملُ بها، والتَّأدُّبُ عندَ قِراءتِها، ومَحبَّةُ أهلِ بيتِه وأصحابِه.

والنَّصيحَةُ لأئمَّةِ المُسلِمينَ: مُعاوَنتُهُم علىٰ الحقِّ، وطَاعتُهُم، وتَذكِيرُهُم برِفقٍ، وإعلامُهُم بما غَفَلُوا عنه، وتركُ الخُرُوجِ عليهم.

والنَّصيحَةُ لعامَّةِ المُسلِمينَ: إرشادُهُم لِمَصالِحِهم في آخِرتِهم ودُنياهُم، وإعانتُهُم، وسَترُ عَورَاتِهم، ودفعُ المَضارِّ عنهم، وجَلبُ المَنافِعِ لهُم، وأمْرُهُم بالمَعروفِ ونَهيُهُم عنِ المُنكرِ برِفقٍ وإخلاصٍ، والشَّفقةُ عليهم، وتَخوُّلُهم بالمَوعِظَةِ الحَسَنة(١).

قال الفُضيلُ بنُ عياضٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ: ما أدْرَكَ مَن أدْرَكَ بكثرةِ الصَّلاةِ والصِّيامِ؛ وإنَّما أدرَكَ بسَخاءِ النَّفسِ، وسَلامةِ الصَّدرِ، والنُّصحِ للأُمَّة (٢).

---

(١) قال ابن بطال: «النصيحة لازمةٌ علىٰ قدر الطاقة إذا عَلِم النَّاصحُ أنه يُقبل نُصْحُه ويُطاع أمرُه، وأمِنَ علىٰ نفسه المكروه، فإن خَشِيَ علىٰ نفسه أذىٰ فهو في سَعةٍ». «شرح البخاري» (١/ ١٢٩).

(٢) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٣).

الحديث الثامن

عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّىٰ يَشْهدُوا أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّداً رَسُولُ اللهِ، ويُقيمُوا الصَّلاةَ، ويُؤتُوا الزَّكاةَ، فإذَا فعلُوا ذلك عَصمُوا مِنِّي دِمَاءهُم وأموالهُم إلَّا بحَقِّ الإسلامِ، وحِسَابُهُم علىٰ اللهِ تَعَالىٰ**». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ[1].

الشَّرح

هذا حديثٌ عَظِيمٌ وقاعدةٌ مِن قَواعدِ الدِّينِ، وهُو مُوافقٌ لقَولِه تعالىٰ: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

قوله: «**إلَّا بحَقِّ الإسلامِ**» أي: شَرائعه[2].

وفي الحديثِ الآخرِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «**مَن قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، وكفَرَ بما يُعبدُ مِن دُونِ اللهِ، حَرُمَ مالُه ودَمُهُ، وحِسابُه علىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ**»[3].

وقال ﷺ: «**أُمِرْتُ أنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّىٰ يَقُولُوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فمَنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ؛ فقد عَصَمَ مِنِّي مالَهُ ونَفْسَهُ إلَّا بحقِّه، وحِسابُه علىٰ اللهِ**»[4]

---

(١) البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢).

(٢) وحقُّه هنا مُجْملٌ، يُبيِّنُه حديثُ: «**لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مُسْلِمٍ، إلاَّ بِإِحْدَىٰ ثَلاَثٍ..**» وهو الحديثُ الرابعَ عشرَ من هذه «الأربعين».

(٣) أخرجه مسلم (٢٣) من حديث طارق بن أَشْيَم الأشجعي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، ومسلم (٢١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فائدة: «في رواية: «حتَّىٰ يَقُولُوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ»: هذا الشَّرطُ مُشْعِرٌ بمجموعِ الجُملتينِ؛ فاستغنىٰ بأحدهما عن الأُخرىٰ؛ لارتباطها». قاله الشَّبْرَخِيتيُّ في «الفتوحات الوهبية» (٢٧٤).

قال الخَطابيُّ وغيرُه: المُرادُ بهذا أهلُ الأوثانِ، ومُشْرِكُو العربِ، ومَن لا يُؤمنُ دُونَ أهلِ الكتابِ، ومَن يُقرُّ بالتَّوحيدِ فلا يكتفي في عِصْمتِه بقولِه: لا إلهَ إلَّا اللهُ إذا كان يَقُولُها في كُفْرِه، وهي مِن اعتِقَادِه. انتهى[١].

وفي «الصَّحِيحين»: عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: لمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ واستُخلِفَ أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكفَرَ مَن كَفَرَ مِنَ العَربِ، قال عمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي بكرٍ: كيف تُقاتِلُ النَّاسَ وقد قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أُمِرتُ أن أُقاتِلَ النَّاسَ حتَّىٰ يقُولُوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فمَنْ قال: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فقد عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ، ونَفسَهُ، إلَّا بحَقِّه وحِسَابُه عَلىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ»؟

فقال أبو بكرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: واللهِ لأُقاتِلنَّ مَن فرَّقَ بينَ الصَّلاةِ والزَّكاةِ، فإنَّ الزَّكاةَ حقُّ المَالِ، واللهِ لو مَنَعُونِي عِقَالًا كانُوا يُؤدُّونَهُ إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ لقَاتلْتُهم علىٰ مَنعِه.

فقال عمرُ: فواللهِ، مَا هُو إلَّا أنْ رَأيتُ اللهَ قد شَرَحَ صَدرَ أبي بكرٍ للقِتَال، فعَرَفتُ أنَّهُ الحَقُّ[٢].

قولُه: «وحِسَابُهُم علىٰ اللهِ تَعالىٰ» أي: فيما يُسِرُّونَه، ويُخفُونَه.

يعني: أنَّ الشَّهادَتينِ معَ إقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ تَعصِمُ دَمَ صَاحِبها ومالَه، إلَّا أنْ يأتي ما يُبيحُ دَمَهُ، وأمَّا في الآخرةِ فحِسَابُه علىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنْ كان صادقًا أدخَلهُ اللهُ الجنَّةَ، وإنْ كان كاذبًا فهُو مِن جُملةِ المُنافقينَ.

قال الله تعالىٰ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢١-٢٦].

---

(١) انظر: «معالم السنن» (١/ ٤٤٥)، و«إكمال المُعلِم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (١/ ٢٤٦).
(٢) البخاري (٧٢٨٤)، ومسلم (٢٠).

الحديث التاسع

عن أبي هُريرَةَ، عبدِ الرَّحمنِ بنِ صَخرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «**ما نَهيْتُكُم عَنْهُ فاجْتَنِبُوهُ، وما أَمَرْتُكُم بِهِ فافْعَلُوا مِنْه ما اسْتَطعْتُم، فإنَّما أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُم كَثرةُ مَسائِلِهِم، واخْتِلافُهُم علىٰ أَنْبِيائِهِم**». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[1].

الشَّرح

هذا الحديثُ مِن قَواعِدِ الإسلامِ المُهِمَّةِ ومِمَّا أُوتِيَه ﷺ مِن جَوامعِ الكَلِمِ، ويَدخُلُ فيه ما لا يُحصىٰ مِنَ الأحكامِ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالىٰ: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وهذا الحديثُ له سَببٌ، وهُو ما رَواهُ مُسلِمٌ[2] أيضـًا: عَن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: خَطَبنا رَسُولُ اللهِ ﷺ فقال: «أيُّها النَّاسُ قد فرَضَ اللهُ عَليكُم الحَجَّ، فحُجُّوا»، فقال رجلٌ: أكُلَّ عامٍ يا رَسُولَ اللهِ؟ فسَكَتَ، حتَّىٰ قالها ثلاثًا، فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لو قلتُ: نعم لوجَبَتْ، ولمَا استطَعتُم»، ثمَّ قال: «ذَرُونِي ما تركتُكم، فإنَّما هَلكَ مَن كان قَبلكُم بسُؤالِهِم واختِلافِهِم علىٰ أنبِيَائهِم، فإذا أمرتُكُم بشيءٍ فأتُوا منه ما استطَعتُم، وإذا نَهيتُكم عن شيءٍ فدعُوهُ». انتهىٰ.

فالذي يَتعيَّنُ علىٰ المُسلمِ أنْ يَبحثَ عمَّا جاءَ عَنِ اللهِ ورَسُولِه ﷺ، ثمَّ يَجتَهِدَ في

---

(١) البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (٢٣٥٧)(١٣٠) واللفظ به.

(٢) (١٣٣٧)(٤١٢).

فهْمِ ذلك، والوُقُوفِ علىٰ مَعانِيه والعَملِ به، وهكذا كانَ حالُ أصحابِ النَّبيِّ ﷺ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ في طَلَبِ العِلمِ النَّافعِ مِنَ الكتابِ والسُّنَّةِ.

ورَوَىٰ الإمامُ أحمدُ: عن مُعاويةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبيِّ ﷺ: أنَّه نَهىٰ عنِ الأُغْلُوطاتِ.

قال الأوزاعيُّ: هِيَ شِدادُ المَسائلِ[١].

وقال عِيْسىٰ بنُ يُونسَ: هي ما لا يُحتَاجُ إليه مِن كيفَ وكيفَ[٢].

وقال الأوزاعيُّ: إنَّ اللهَ إذا أرادَ أنْ يَحرِمَ عبدَهُ بَركةَ العِلْمِ، ألْقىٰ علىٰ لسانِه المَغالِيطَ. فلَقَدْ رَأيتُهُم أقلَّ النَّاسِ عِلْماً[٣].

قال مالكٌ: المِرَاءُ والجِدالُ يُذهِبُ بنُورِ العلمِ مِنْ قلبِ الرَّجلِ[٤].

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره»[٥]: مِن حَديثِ أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئلَ عنِ الرَّاسِخينَ في العِلْمِ فقال: «مَنْ بَرَّتْ يَمِينُه، وصَدقَ لِسانُه، واستَقامَ قلبُهُ، ومَن عفَّ بَطنُه وفَرْجُه؛ فذَلك مِنَ الرَّاسِخينَ في العلم».

---

(١) أحمد في «المسند» (٢٣٦٨٨)، بلفظ: «الغَلُوطات» وإسناده ضعيف؛ لجهالة عبد الله بن سعد ابن فروة البجلي. جهَّله ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٥/ ٦٤).
وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٤١٣٥): مجهولٌ ما له راوٍ سوىٰ الأوزاعي.
قال دُحيم: لا أعرفه. ومن هنا قال السَّاجي: وقد ضعَّفه أهل الشام.

(٢) أورده الخطيب في «الفقيه والمُتفقِّه» إثر خبر (٦٣٦).

(٣) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢٠٨٣).

(٤) ذكره عنه القاضي عياض في «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» (٢/ ٣٩).

(٥) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٥٥) وهو ضعيفٌ، فيه عبد الله بن يزيد بن آدم الدِّمشقي، وأحاديثه مردودةٌ، وسبق بيان حاله في الحديث السادس، من قول الجوزجاني: أحاديثُه منكرة.
انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٤٥٩).

الحديث العاشر

عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أيُّها النَّاسُ، إنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا، وإنَّ اللهَ أمَرَ المُؤْمِنِينَ بما أمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ، فقال:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]. وقالَ تَعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، **ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أشْعَثَ أغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إلَىٰ السَّماءِ، يا رَبِّ، يا رَبِّ، ومَطْعَمُه حَرامٌ، ومَشْرَبُه حَرامٌ، ومَلْبَسُه حَرامٌ، وغُذِيَ بالحَرامِ، فأنَّىٰ يُسْتَجابُ لِذَلِكَ؟**» رَواهُ مُسلِمٌ[(١)].

الشَّرح

هذا الحَديثُ قاعدةٌ مِن قَواعدِ الإسلامِ، وأصلٌ مِن أُصُولِ الأحكامِ.

وقال أبوداودَ: هُو رُبعُ العِلْمِ[(٢)].

قولُه: «إنَّ اللهَ طَيِّبٌ لا يَقْبَلُ إلَّا طَيِّبًا» أي: لا يَقبلُ مِنَ الصَّدقةِ إلَّا الحَلالَ، ولا يَصعَدُ إليه إلَّا الكَلِمُ الطَّيِّبُ، ولا يَدخُلُ الجنَّةَ إلَّا الطَّيِّبُ.

قولُه: «وَإنَّ اللهَ أمَرَ المُؤْمِنِينَ بما أمَرَ بِهِ المُرْسَلِينَ» فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا

---

(١) في «الصحيح» (١٠١٥) ووقع في الأصل: «فأنىٰ يُستجاب له» وسيذكرها علىٰ الصواب في الشرح.

(٢) نقله عنه أبو الفتح نصر المقدسي في جزئه «أربعة أحاديث مروية عن النبي ﷺ» (٢٥).
وبيان ذلك: أنَّ ابنَ الأعرابي روىٰ عن أبي داود، أنه قال: اجتهدتُ في المُسندِ، فإذا هو أربعة آلاف حديثٍ، ثم نظرتُ، فإذا مدارُها علىٰ أربعة أحاديث، هذا أحدها، فهو الرُبع.
وانظر: «طرح التثريب» للعراقي (١/ ٢٨٥).

ﵟٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًاﵞ. وقال تعالىٰ: ﵟيَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡﵞ» والمُرادُ: أنَّ الرُّسلَ وأُمَمَهُم مَأمُورُونَ بالأكلِ مِنَ الطَّيِّباتِ التي هي الحَلالُ، وبالعَملِ الصَّالحِ.

قوله: «ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، ومَطْعَمُه حَرَامٌ، ومَشْرَبُه حَرَامٌ، ومَلْبَسُه حَرَامٌ، وغُذِيَ بالحَرَامِ، فأَنَّىٰ يُسْتَجَابُ لذلك»، أي: كيفَ يُستَجابُ له وهُو مُصِرٌّ علىٰ ذلكَ؟

قوله: «يُطِيلُ السَّفَرَ» أي: في وُجُوهِ الطَّاعاتِ والمُباحاتِ، ومعَ هذا فلا يُستَجابُ له، فكيفَ بمَنْ هُو مُنْهمِكٌ في لَذَّاتِ الدُّنيا أو مِنَ الغافِلينَ؟

وفي الحديثِ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «ثَلاثةٌ لا تُردُّ دَعْوتُهُم: المَظلومُ، والمُسافِرُ، ودَعوةُ الوَالِدِ علىٰ ولدِه»[١].

قال بعضُ السَّلفِ[٢]: خَمسُ خِصالٍ بها قامَ العَملُ: مَعرفةُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، ومَعرفةُ الحقِّ، وإخلاصُ العَملِ للهِ، والعَملُ علىٰ السُّنَّةِ، وأكلُ الحَلالِ؛ فإنْ فُقِدتْ واحدةٌ لم يَرتَفِعِ العَملُ.

وقال النَّبيُّ ﷺ لسعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ: «أَطِبْ مَطْعَمَك؛ تكُنْ مُستجابَ الدَّعوةِ»[٣].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٥١٠)، وأبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٥)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، بلفظ: «ثلاثُ دعواتٍ مُستجابات» وهو حديثٌ حسنٌ لغيره.

(٢) هو مِن قول أبي عبد الله سعيد بن بريد النِّباجِي كما في «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٩/ ٣١٠)، وتحرف فيه إلىٰ: «يزيد الساجي».

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٦٤٩٥) قال الحافظ ابن رجب عن إسناده: «فيه نظر». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٦٠). وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١/ ٤٤١): «وفيه=

وفي الحديثِ: مَشْرُوعيَّةُ رَفعِ اليدينِ في الدُّعاءِ، وأنَّ التَّوسُّعَ في الحَرامِ والتَّغذِّي به مِن جُملةِ مَوانعِ الإجابَةِ.

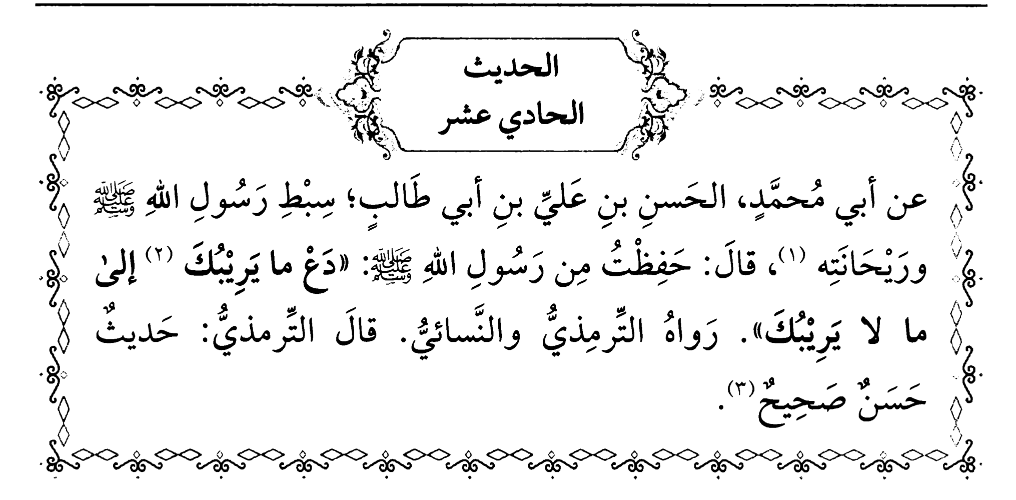
وفيه أنَّ التَّبذُّلَ والعَملَ الصَّالحَ وأكلَ الحَلالِ مِن أسبابِ الإجابةِ، ومِصدَاقُ ذلكَ قولُه تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠].

= من لم أعرفهم».

وسببُ ذلك: أنه وقع عند الطبراني: «الحسن بن علي» وهو تحريفٌ؛ صوابُه: «الحسن بن عبد الرحمن»، ويُقال أيضًا: «الحسين»، وقد استوثق نسبَه ابنُ عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٣/ ٥٤٠)، وهكذا ترجم له الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١٧٩٦).

قال ابن عدي: يسرق الحديث، مُنكرٌ عن الثقات. وقال الذهبي: له مناكير.

وقال المَرُّوذِيُّ: سألتُ أبا عبد الله عن الاحتياطيِّ، فقال: يُقال له: حسين، أعرفُه بالتَّخليط. «تاريخ بغداد» للخطيب(٨/ ٦٠١) فحسبُك بهذا جَرْحًا.



الحديث الحادي عشر

عن أبي مُحمَّدٍ، الحَسنِ بنِ عَليٍّ بنِ أبي طَالبٍ؛ سِبْطِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ورَيْحَانَتِه (١)، قالَ: حَفِظْتُ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ: «دَعْ ما يَرِيبُكَ (٢) إلىٰ ما لا يَرِيبُكَ». رَواهُ التِّرمِذيُّ والنَّسائيُّ. قالَ التِّرمذيُّ: حَديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (٣).

الشَّرح

قوله ﷺ: «دَعْ ما يَرِيبُكَ إلىٰ ما لا يَرِيبُكَ» أي: اترُكْ ما تَشُكُّ فيه، واعْدِلْ إلىٰ ما لا تَشُكُّ فيه؛ كقولِه في الحَديثِ الآخر: «فمَنِ اتَّقىٰ الشُّبهاتِ فقدِ اسْتَبرَأ لدِينِه

(١) السِّبطُ: ولدُ البنتِ. ووَلدُ الرَّجل يُقال له: الحَفِيدُ.

وقد أطلقه النبيُّ ﷺ علىٰ الحسن والحُسين ابني عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم، فقال: «حُسينٌ: سِبْطٌ مِن الأسباطِ»، أخرجه الترمذي (٣٧٧٥)، وابن ماجه (١٤٤) من حديث يَعلىٰ بن مُرَّة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو حديثٌ حسنٌ.

وفي لفظٍ عند البخاري في «الأدب المفرد» (٣٦٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٥٨٦): «الحسنُ والحسين سِبْطانِ من الأسباطِ». والمعنىٰ: الإخبارُ ببقاء وكثرة نَسْلِهما.

والرَّيحانة: شبَّهُ والحُسينَ النبيُّ ﷺ؛ كما أخرجه البخاري (٣٧٥٣) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قال النبيُّ ﷺ: «هُما رَيحانَتايَ مِن الدُّنيا».

ووَجْهُ الشَّبه: أن الرَّيحانَ مِمَّا يُشمُّ، وكذلك الولدُ يُشمُّ ويُقبَّل.

(٢) قوله: «يَريبُك»: ضبطها النووي فقال: بفتح الياء وضمِّها لغتان والفتح أفصح وأشهر.

(٣) الترمذي (٢٥١٨)، والنَّسائي (٥٧١١).

تنويه: هكذا نقله الشارح: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، والذي في المطبوع: «حديثٌ صحيحٌ» وموافقٌ لما في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمِزِّي (٢/ ٦٨١).

وعِرْضِه»[١].

زادَ التِّرمذيُّ في هذا الحديثِ: «فإنَّ الصِّدقَ طُمأنينةٌ، والكَذبَ رِيْبةٌ».

وقال عُمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: دَعُوا الرِّبا والرِّيبةَ[٢].

يعني: ما ارْتَبْتُم فيه، وإنْ لم تَتحقَّقُوا أنَّه رِبًا.

وقال حسَّان بنُ أبي سِنانَ: ما شيءٌ أهْونُ مِنَ الوَرَعِ؛ إذا رابَك شيءٌ؛ فدَعْهُ[٣].

وكان المِسْورُ بنُ مَخْرمةَ قدِ احْتَكرَ طعامًا كثيرًا، فرأىٰ سَحابًا في الخَريفِ فكَرِهَهُ، فقال: ألا أُراني كَرِهْتُ ما يَنفعُ المُسلِمينَ؟

فآلىٰ أنْ لا يَربحَ فيه شيئًا؛ فأخبر بذلك عُمرَ بنَ الخطَّابِ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

فقالَ له عُمرُ: جَزاكَ اللهُ خيراً[٤].

---

(١) جزءٌ من الحديث السادس من أحاديث «الأربعين» مضىٰ تخريجه.

فائدة: الرَّيبُ أعلىٰ من الشَّكِّ، فالشَّكُّ تردُّدٌ بين أمرين، والرَّيبُ: شَكٌّ مع تُهمةٍ في أحدِهما، ويُوضِّح ذلك آياتٌ من التَّنزيل، كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِى شَكٍّ مِّنْهُ مُرِيبٍ﴾[فصلت:٤٥].

وانظر: «الفروق اللغوية» لأبي هلال العسكري (١٤٩).

ويقول العلَّامة ابنُ أبي الفتح البَعْليُّ: «الرِّيبةُ: التُّهمَةُ؛ رابني الشيءُ، عرفتُ منه الرِّيبة». «المُطلِع علىٰ ألفاظ المقنع» (٤٩٩).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤٦)، وابن ماجه (٢٢٧٦)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (٤٧).

وذكر أبو نُعيم مِن خَبره: قال زهيرُ بن نعيم البابي: اجتمع يونسُ بن عُبَيد وحسَّان بن أبي سنان، فقال يونس: ما عالجتُ شيئًا أشدَّ عليَّ من الورع، فقال حسَّان: لكن ما عالجتُ شيئًا أهون عليَّ منه. قال يونسُ: كيف؟

قال: تركتُ ما يريبني إلىٰ ما لا يريبني؛ فاسترَحْتُ. «حلية الأولياء» (٣/ ١١٦).

وهذا الأمر ليس باليسير، بل يحتاج لارتياضِ النَّفس وحَمْلها علىٰ ذلك حتىٰ تستقيم، ولهذا قال الحافظ ابن رجب عن خبر حسان: «وهذا إنَّما يَسهل علىٰ مِثْل حسَّان». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٨٠).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد-زوائد» (١١٤٠).

ويقولُ الحافظُ ابن رجب: «وفي هذا أنَّ المُحتكِر ينبغي له التَّنزُّه عن ربح ما احتكره احتكاراً مَنْهيًا عنه». =



الحديث الثاني عشر

عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مِنْ حُسْنِ إسْلامِ المَرْءِ تَرْكُه ما لا يَعْنِيْهِ». حَديثٌ حسنٌ، رَواهُ التِّرمِذيُّ، وغيرُه هكذا [1].

الشَّرح

هذا الحديثُ مِنَ الكلامِ الجَامعِ للمَعاني الكثيرةِ الجَليلةِ في الألفاظِ القليلةِ.

= تنبيهٌ نبيه: يقول الحافظ ابن رجبٍ: «وهاهُنا أمرٌ ينبغي التَّفطنُ له، وهو أنَّ التَّدقيق في التَّوقف عن الشُّبهات إنَّما يَصلُح لمن استقامت أحوالُه كلُّها، وتشابهت أعمالُه في التَّقوىٰ والورَع، فأمَّا مَن يقع في انتهاك المُحرَّمات الظاهرة، ثم يُريد أنْ يتورَّع عن شيءٍ مِن دقائقِ الشُّبَهِ، فإنَّه لا يُحتَمل له ذلك، بل يُنكر عليه، كما قال ابنُ عمر لِمَن سأله عن دَمِ البَعوض مِن أهل العراق: يَسألُونني عن دمِ البَعوض وقد قتلُوا الحسين». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٨٣).

(١) الترمذي (٢٣١٧، ٢٣١٨)، وابنُ ماجه (٣٩٧٦) وقد اختُلف في وصله وإرساله.
والصَّحيح أنه مرسلٌ ضعيفٌ، إضافةً إلىٰ أنَّ قُرَّة بن حَيْوئيل المَعافري فيه ضعفٌ.
قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٥٦): وقال بعضُهم: عن الزُّهريِّ، عن أبي سَلمةَ، عن أبي هُريرةَ، عن النبيِّ ﷺ ولا يصحُّ إلَّا عن عليِّ بنِ الحُسَينِ عن النبيِّ ﷺ.
وقال الترمذيُّ إثر حديث قُرَّة، عن الزُّهريِّ، عن أبي سَلَمة (٢٣١٧): هذا حديثٌ غريبٌ، لا نعرفُه مِن حديثِ أبي سَلَمةَ، عن أبي هُريرةَ، عن النبيِّ ﷺ إلَّا من هذا الوجه.
ثم ساق حديثَ مالكٍ، عن الزُّهريِّ، عن عليِّ بنِ الحُسَينِ (٢٣١٨) وقال: «هكذا رَوىٰ غيرُ واحدٍ من أصحاب الزُّهريِّ: عن الزُّهريِّ، عن عليِّ بنِ حُسينٍ، عن النبيِّ ﷺ نحو حديثِ مالكٍ مُرسلاً، وهذا عندنا أصحُّ مِن حديثِ أبي سَلَمةَ، عن أبي هُريرةَ، وعليُّ بن حُسَينٍ لم يُدْرِك عليَّ بنَ أبي طالبٍ». ولذا قال الدَّارقطنيُّ في «العلل» (٣/ ١١٠): «والصحيحُ قولُ مَن أرسله عن عليِّ بن الحُسَين عن النبيِّ ﷺ». و (١٣/ ١٤٧).
وانظر تمام تنقيده في: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ٢٨٧)، و«الدَّرء في تصحيح حديث: «من حُسن إسلام المرء» للعصيمي.

قِيلَ لِلُقْمانَ: ما بلغَ بك ما نَرىٰ؟

قال: صِدْقُ الحديثِ، وأداءُ الأمانةِ، وتَركُ ما لا يَعْنِيني(١).

قالَ ابنُ رجبٍ: وهذا الحديثُ أصلٌ عَظيمٌ مِن أُصُولِ الأدبِ.

وقد حَكَىٰ الإمامُ أبوعمرِو بنِ الصَّلاحِ، عن أبي مُحمَّدِ بنِ أبي زيدٍ؛ إمامِ المَالكيَّة في زَمانِه، أنه قالَ: جِماعُ آدابِ الخيرِ وأَزِمَّتُه تَتفرَّعُ مِن أربعةِ أحاديثَ:

قولِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن كانَ يُؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فلْيقلْ خيراً أو لِيصمُتْ».

وقولِه ﷺ: «مِن حُسْنِ إسلامِ المَرءِ تَركُه ما لا يَعْنِيه».

وقولِه ﷺ للَّذي اختَصر له في الوَصيَّةِ: «لا تَغْضَب».

وقولِه ﷺ: «المُؤمنُ يُحبُّ لأخيهِ ما يُحبُّ لنَفْسِه»(٢).

وقالَ عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: مَن عدَّ كلامَهُ مِن عَملِه، قلَّ كلامُه إلَّا فيما يَعْنيه(٣).

ودخَلُوا علىٰ بعضِ الصَّحابة في مَرضِه ووَجْهُه يَتهلَّلُ، فسألُوهُ عن سَببِ تَهلُّلِ وجْهِه؟ فقالَ: ما مِنْ عَملٍ أوَثقُ عِنْدي مِن خَصْلتينِ: كنتُ لا أتكلَّمُ فيما لا يَعْنِيني، وكان قَلْبي سَليمــاً للمُسلِمينَ.

وقال سهلُ بنُ عبدِ اللهِ التُّسْتُريُّ: مَن تكلَّمَ فيما لا يَعْنِيه حُرِم الصِّدقَ(٤).

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١١٦) مختصراً، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٤٦) تاماً.

(٢) وهذه الأحاديثُ الأربع من أحاديثِ «الأربعين»، انظر قول ابن أبي زيد في «الرسالة»(٢٠٠) وحكاه عنه الحافظ ابنُ الصلاح فيما حكاه عنه الحافظُ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٨٨)، وابن فَرْح الإشبيلي في «شرح الأربعين» (٢٤٧).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصَّمت» (٣٥).

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٨٣) عن الفضيل بن عياض.

(٤) «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٩٤)

ورُوِي عنِ النَّبيِّ ﷺ أنه قالَ: «أوَّلُ مَن يَدخُلُ عليكم رَجلٌ مِن أهلِ الجنَّةِ»، فدَخلَ عليهم عبدُ اللهِ بنُ سَلامٍ، فقامَ إليه ناسٌ فأخْبَرُوه وقالوا له: أخبِرْنا بأوْثقِ عَملِكَ في نَفسِك؟ قال: إنَّ عَملِي لضعيفٌ، وأوثَقُ ما أرْجُو به سَلامةُ الصَّدرِ، وتَرْكِي ما لا يَعْنيني[(١)].

وفي «صَحِيحِ ابنِ حبَّان»: عن أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «كان في صُحفِ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: وعلىٰ العاقِلِ ما لم يكُنْ مَغلُوباً علىٰ عَقْلِه أنْ تكونَ له ساعاتٌ: ساعةٌ يُناجِي فيها ربَّه، وساعةٌ يُحاسِبُ فيها نَفسَه، وساعةٌ يتفكَّرُ فيها في صُنعِ اللهِ تعالىٰ، وساعةٌ يَخلُو فيها لحَاجتِه مِنَ المَطعَمِ والمَشربِ.

وعلىٰ العاقلِ أنْ لا يكونَ ساعياً إلَّا لثلاثٍ: تَزوُّدٍ لِمَعادٍ، أو حِرْفةٍ لمَعاشٍ، أو لذَّةٍ في غيرِ مُحرَّمٍ.

وعلىٰ العاقلِ أنْ يكونَ بصِيراً بزَمانِه، مُقبِلاً علىٰ شأنِه، حافِظاً للسَانِه، ومَنْ حَسَب كلامَهُ مِن عَملِه قلَّ كلامُه إلَّا فيما يَعْنِيه»[(٢)].

---

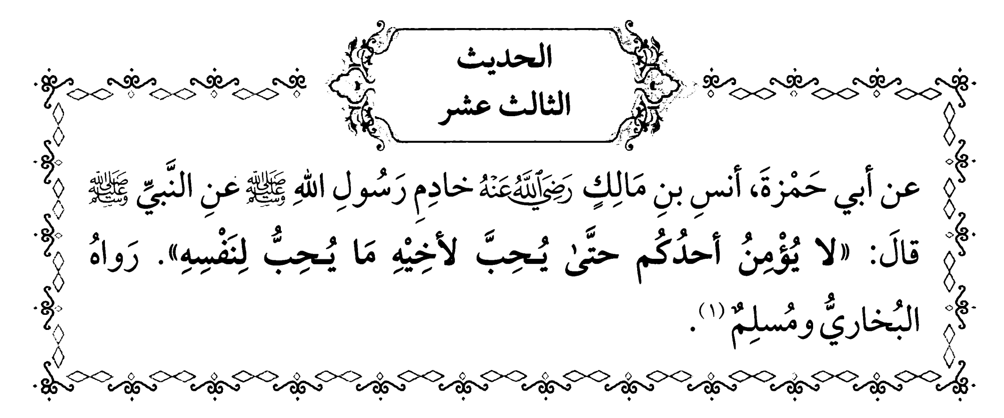
(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصَّمت» (١١١) وفيه علَّتان: ضَعْفُ أبي مَعْشرٍ نَجيح بن عبد الرحمن السِّنْدي، مشهورٌ بالضَّعف. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النَّسائي والدارقطني: ضعيف. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٨٥١٢).

والعِلَّةُ الثانية: إرسالُ محمد بن كعب ـ وهُو القُرظَي ـ كثير الإرسال، ولم يلقَ النبيَّ ﷺ، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «ضعيفٌ ومنقطع» كما في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (١٦/ ٥١٠).

ويُغني عنه في فضل ابن سلَام؛ حديثُ سعدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ أُتِي بقَصعةٍ فأكلَ منها، ففَضَلَتْ فَضْلةٌ، فقال رسولُ الله ﷺ: «يَجِيءُ رجلٌ مِن هذا الفجِّ مِن أهل الجنَّةِ يأكلُ هذه الفَضْلَةَ» قال سعدٌ: وكنتُ تركتُ أخي عُميراً يتوضَّأ، قال: فقلتُ: هُو عُميرٌ، قال: فجاء عبدُ الله بنُ سلَامٍ فأكلَها». أخرجه أحمد في «المسند» (١٤٥٨) وهو حديث حسنٌ.

(٢) «التقاسيم والأنواع» (٨٠٧)، و«الإحسان» (٣٦١) وقد تصرَّف الشارحُ في بعضِ ألفاظِه.

وهذه قطعةٌ من حديثٍ طويل، وهو ضعيفٌ جداً وفيه نكارةٌ، آفتُه إبراهيم بن هشام بن يحيىٰ=



الحديث الثالث عشر

عن أبي حَمْزَةَ، أنسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خادِمِ رَسُولِ اللهِ ﷺ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**لا يُؤْمِنُ أحدُكُم حتَّىٰ يُحِبَّ لأخِيْهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[1].

الشَّرح

قولُه ﷺ: «**لا يُؤْمِنُ أحدُكُم**» أي: لا يكمُلُ إيمانُه[2].

وفي روايةٍ عندَ الإمامِ أحمدَ[3]: «**لا يَبلُغُ عبدٌ حقيقةَ الإيمانِ حتَّىٰ يُحِبَّ للنَّاسِ ما يُحبُّ لنَفْسِه مِنَ الخير**»، وهذا يَدخُلُ في النَّصِيحة.

وفي «المُسنَد»[4]: عن يَزيدِ بنِ أسدٍ القَسْريِّ[5] قال: قالَ لي رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أتُحِبُّ الجنَّةَ؟ قلتُ: نعم. قال: فأَحِبَّ لأخيكَ ما تُحِبُّ لنفسِكَ**».

= الغسَّاني الدمشقي، عُرف بحديث أبي ذرٍّ الطويل، امتحنَه أبو حاتمٍ فكذَّبه، وكذَّبه أبو زُرْعة. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٢٣).

(١) البخاري (١٣) واللَّفظ له، ومسلم (٤٥).

(٢) قال الإمام النووي: «مَعناهُ: لا يُؤمن الإيمانَ التَّام، وإلاَّ فأصلُ الإيمانِ يحصُلُ لمن لم يكن بهذه الصِّفة». «شرح مسلم» (٢/ ١٦).

(٣) لم يخرجها الإمام أحمد في «المسند» بهذا اللَّفظ، وإنَّما بنفس لفظ «الصحيحين» بزيادة: «لنفسه من الخير» في (١٣٦٢٩)، والشارح تابع الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٠٢)، وإنَّما أخرجها ابنُ حبَّان في «التقاسيم والأنواع» (٦٧٨)، و«الإحسان» (٢٣٥).

(٤) «المسند ـ زوائد عبد الله» (١٦٦٥٥) وهو حديث حسنٌ.

(٥) في الأصل «القشيري» تحريف.

قال ابنُ الصَّلاحِ[١]: وهذا قد يُعدُّ مِنَ الصَّعبِ المُمتَنِع وليسَ كذلك، إذْ مَعناهُ: لا يَكمُلُ إيمانُ أحدِكُم حتَّىٰ يُحبَّ لأخِيهِ في الإسلامِ ما يُحبُّ لنفسِه.

والقيامُ بذلك يَحصُلُ بأنْ يُحِبَّ له حُصُولَ مثلِ ذلك مِن جِهةٍ لا يُزاحِمُه فيها، بحيثُ لا يُنقصُ عليه شيئًا مِنَ النِّعمةِ، وذلك سَهلٌ قريبٌ علىٰ القَلبِ السَّليمِ، وإنَّما يَعسُرُ علىٰ القلبِ الدَّغِلِ، عافَانا اللهُ تعالىٰ.

وقال ابنُ رَجبٍ: وهذا كلُّه إنَّما يأتي مِن كمالِ سَلامةِ الصَّدرِ مِنَ الغشِّ والغِلِّ والحَسد[٢].

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [القصص:٨٣].

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (٢٠٤)، ونقله الشارح عن الإمام النَّووي في «شرح مسلم» (٢/ ١٧) بنحوه.
(٢) «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٠٦).



الحديث الرابع عشر

عن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، إلَّا بإحْدَىٰ ثَلاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِكُ لِدِينِه المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ(١).

الشَّرح

في رِوايةٍ(٢): «**لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وأنِّي رَسُولُ اللهِ إلَّا بإحْدَىٰ ثَلاثٍ**» الحديثَ.

وعن عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لا يَحِلُّ دَمُ امرئٍ مسلمٍ إلا بإحدَىٰ ثلاثٍ: رجل كَفَرَ بعدَ إسلامِه، أو زنَىٰ بعدَ إحصانِه، أو قتَلَ نفساً بغيرِ نفسٍ». رَواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَهْ(٣).

قوله: «**وَالتَّارِكُ لِدِينِه المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ**» قال ابنُ رجبٍ: «مَعناهُ: الارْتِدادُ عن دِينِ الإسلامِ ولو أتىٰ بالشَّهادَتينِ، فلو سَبَّ اللهَ تعالىٰ أو رَسُولَه ﷺ، وهُو مُقِرٌّ بالشَّهادَتينِ؛ أُبيحَ دَمُه؛ لأنَّه قد تركَ بذلكَ دِينَه.

وكذلكَ لوِ اسْتَهانَ بالمُصحَفِ، وألْقاهُ في القَاذُوراتِ، أو جَحدَ ما يُعلَمُ مِنَ

---

(١) البخاري (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) واللَّفظ له.

(٢) هي ذاتُ رواية الشَّيخين، وإنَّما الحافظُ ابن الصَّلاح اختصره في «أحاديثه الكُلِّية» فنقله كما هو مُختصَراً الإمامُ النَّوويُّ في «الأربعين»، وقد بيَّنتُ أصل هذه الأحاديث ومايزتُ صنيعَهُما في تحقيقي «للأربعين» فمن أحبَّ أن يُبسط له في عِلْمه فلينَظُرها.

(٣) الترمذي (٢١٥٨)، والنسائي (٤٠١٩)، وابن ماجه (٢٥٣٣) وإسناده صحيح.

الدِّينِ بالضَّرُورةِ؛ كالصَّلاةِ، وما أشبَه ذلك» انتهى[١].

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣].

(١) «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣١٨) بتصرُّف.

الحديث الخامس عشر

عن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيَقُلْ خَيْرًا أوْ لِيَصْمُتْ، ومَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيُكرِمْ جَارَهُ، ومَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[١].

الشَّرح

قوله: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيَقُلْ خَيْرًا أوْ لِيَصْمُتْ»[٢] يعني: مَن كانَ يُؤمِنُ الإيمانَ الكامِلَ المُنْجِي مِن عَذابِ اللهِ، المُوصِلَ إلىٰ رِضْوانِ اللهِ فلْيَقُل خيراً أو لِيَصْمُتْ؛ لأنَّ مَن آمنَ باللهِ حقَّ إيمانِه خافَ وعِيدَه، ورَجا ثَوابَه، واجتهدَ في فِعلِ ما أمرَ به، وتَرْكِ ما نَهَىٰ عنه[٣].

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق:١٨]، فكلامُ الخَيرِ خَيرٌ مِنَ السُّكوتِ، والسُّكوتُ خَيرٌ مِنْ كلامِ الشَّرِّ.

قوله: «وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ واليَوْمِ الآخِرِ فلْيُكرِمْ جَارَهُ» وفي رِوَايةٍ[٤]: «فلا يُؤْذِ جارَهُ» فيهِ تَعريفٌ لِحقِّ الجارِ وبِرِّهِ، وكذلك الضَّيف.

---

(١) البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) واللَّفظ له.

(٢) قطعةُ المتن المَشرُوحة من: «قوله.. ليصمت» سقطت سَهْواً من الأصل، وإثباتُها أحسن؛ ليوافق شرحه المَعْنيَّ المُثبَت.

(٣) أصل هذا القول للقرطبي في «المُفْهِم لمَا أشكل من تلخيص مسلم» (١/ ٢٢٩).

(٤) أخرجها البخاري (٦٠١٨).

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء:٣٦][١].

وقالَ النبيُّ ﷺ: «ما زَالَ جِبرِيلُ يُوصِينِي بالجارِ حتَّىٰ ظَنَنْتُ أنَّه سَيُورِّثُه»[٢].

وقال ﷺ: «مَن كانَ يُؤمِنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جائزَتَهُ».

قالُوا: وما جَائزَتُه؟

قال: «يومٌ ولَيلةٌ، والضِّيافةُ ثلاثةُ أيَّامٍ، وما كانَ بعدَ ذلك فهُو صَدقةٌ»[٣].

---

(١) قوله: «الجار ذو القربي»: الجار القريب مع قرابةٍ؛ فله حقَّان: حق الجوار وحق القرابة.

وقوله: «الجار الجنب»: الجار الأجنبي من غير قرابة، له حق الجوار.

وقوله: «الصاحب بالجنب»: الصَّاحب مطلقاً؛ سواء كان رفيق السفر أو الزوجة أو غيرهما.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١٤)، ومسلم (٢٦٢٤) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أخرجه البخاري (٦٠١٩)، ومسلم (١٧٢٦)(١٤) من حديث أبي شُرَيحٍ العَدويِّ الخُزاعيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الحديث السادس عشر

عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رَجُلاً قالَ للنبيِّ ﷺ: أوْصِني. قالَ: «لا تَغْضَبْ» فرَدَّدَ مِراراً، قالَ: «لا تَغْضَبْ». رَواهُ البُخاريُّ [(١)].

الشَرح

هذه وصيةٌ وجيزةٌ نافعةٌ، فإنَّ الغَضبَ جِماعُ الشَّرِّ، والتَّحرُّزُ منه جِماعُ الخيرِ.

وفي رِوايةٍ عنِ الإمامِ أحمدَ[(٢)]: قال الرَّجلُ: ففكَّرتُ حينَ قال النَّبيُّ ﷺ ما قال، فإذا الغَضَبُ يَجمَعُ الشَّرَّ كُلَّه.

وقيل لابنِ المُبارَكِ: اجْمَعْ لنا حُسْنَ الخُلقِ في كلِمَةٍ، قال: تَركُ الغَضَبْ[(٣)].

وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «ليسَ الشَّديدُ بالصُّرَعةِ؛ إنَّما الشَّديدُ الذي يَملِكُ نَفسَه عندَ الغَضَب»[(٤)].

ويَشهدُ لذلك قولُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

وقال النبيُّ ﷺ: «ألا إنَّ الغضبَ جَمرةٌ في قلبِ ابنِ آدمَ، أفمَا رَأيتُم إلىٰ حُمْرةِ عَيْنيه، وانتِفَاخِ أوْدَاجِه؟ فمنْ أحسَّ مِن ذلك بشَيءٍ فلْيَلزَقْ بالأرضِ»[(٥)].

(١) في «الصحيح» (٦١١٦) وانفرد به عن مسلم.

(٢) في «المسند» (٢٣١٧١) وهو صحيح.

(٣) أورده الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٥/ ٥٩٤) بلفظ: «أجْمِل لنا..».

وعزاه الزَّبيدي في شرحه «إتحاف السادة المتقين» (٨/ ٨) إلىٰ ابن أبي الدنيا. فلعله في كتاب «العفو وذم الغضب» المفقود.

(٤) أخرجه البخاري(٦١١٤)، ومسلم (٢٦٠٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (١١١٤٣)، والترمذي (٢١٩١) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،=

واستبَّ رَجُلانِ عندَ النَّبيِّ ﷺ وأحدُهُما يَسبُّ صَاحِبَه مُغْضَبًا قدِ احْمرَّ وجهُهُ، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «إنِّي لأعْلَمُ كلمةً لو قالَها لذَهَبَ عنه ما يَجِدُ، لو قال: أعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجيمِ»[١].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ الغَضبَ مِنَ الشَّيطانِ، وإنَّ الشَّيطانَ خُلِقَ مِنْ نَارٍ، وإنَّما تُطْفأ النَّارُ بالمَاءِ، فإذا غَضَبَ أحدُكُم؛ فلْيَتوضَّأ»[٢].

وقال ﷺ: «مَن كَظمَ غَيْظًا، وهُو يَستَطِيعُ أنْ يُنفِذَهُ، دعاهُ اللهُ يومَ القيامةِ علىٰ رُؤُوسِ الخَلائقِ، حتىٰ يُخيِّره مِنْ أيِّ الحُورِ شَاءَ»[٣].

وقالَ عُمرُ بنُ عبدِ العزيزِ: قد أفلَحَ مَن عُصِمَ منَ[٤] الهَوَىٰ والغَضَبِ والطَمَعِ[٥].

وقال الحَسنُ: أربعٌ مَن كُنَّ فيه عَصَمهُ اللهُ مِنَ الشَّيطانِ وحرَّمَهُ علىٰ النَّارِ: مَن مَلَكَ نَفسَه عندَ الرَّغبةِ، والرَّهبةِ، والشَّهوةِ، والغَضبْ[٦].

= وهو ضعيفٌ لأجل علي بن زيد بن جَدْعان مشهورٌ بالضَّعف.

(١) أخرجه البخاري(٦١١٥)، ومسلم (٢٦١٠) من حديث سليمان بن صُرَد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

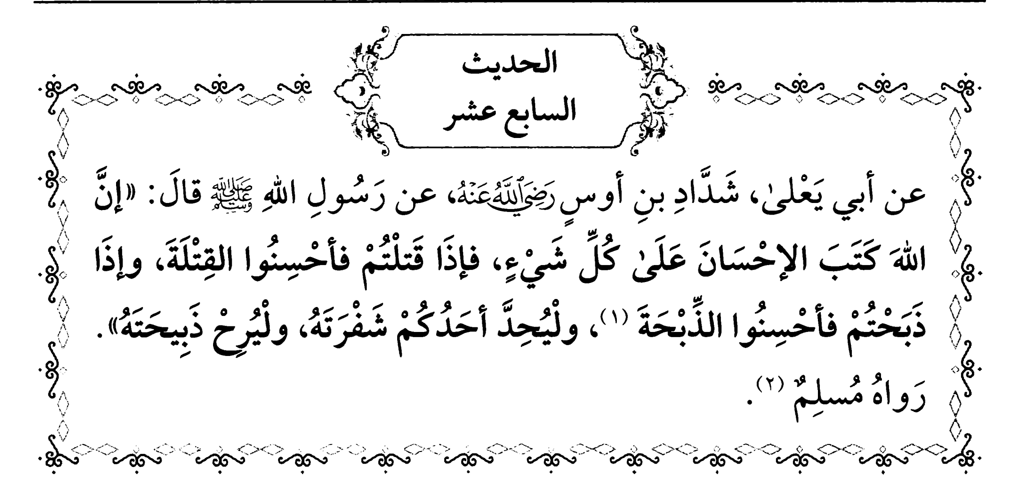
(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٩٨٥)، وأبو داود (٤٧٨٤) من حديث عطية السَّعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيفٌ؛ أبو وائل عبد الله بن بَحِير القاص الصنعاني المرادي، لا يُحتجُّ به. وهو غير ابن رَيْسان الثِّقة؛ فهذا منكر الحديث كما في «ديوان الضعفاء والمتروكين» للذهبي (٢١٢٤).
وطالع: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٠١٤). هذه واحدة.
والثانية: جهالة محمد بن عطية السعدي؛ والد عروة.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٥٦٣٧)، وأبو داود (٤٧٧٧)، والترمذي (٢٠٢١) من حديث معاذ الجُهَني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حسن.

(٤) في الأصل: «عن الهوىٰ» والأدق ما أثبت كما في تخريجه.

(٥) أخرجه عبد الرزاق في «المُصنَّف» (٢١٠٢٠) عن عمر بن عبد العزيز، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٢٩٠) بنحوه.
وأخرجه أيضًا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «المصنَّف» لعبد الرزاق (٢١١٢٣).

(٦) أخرجه الدِّينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣٠٩٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ١٤٤).



الحديث السابع عشر

عن أبي يَعْلىٰ، شَدَّادِ بنِ أوسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ، فإذَا قَتلْتُمْ فأحْسِنُوا القِتْلَةَ، وإذَا ذَبَحْتُمْ فأحْسِنُوا الذِّبْحَةَ[1]، ولْيُحِدَّ أحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، ولْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ».

رَواهُ مُسلِمٌ[2].

الشَّرح

هذا مِنَ الأحاديثِ الجَامِعةِ لقَواعدَ كثيرةٍ.

ومَعْنىٰ إحسانِ «القِتْلةِ»: أنْ يَجتَهِدَ في ذلك ولا يَقصِدَ التَّعذيبَ.

وإحسانُ الذَّبْحِ في البَهائمِ: أنْ يَرْفِقَ بالبَهيمَةِ، وأنْ يُوجِّهَها إلىٰ القِبْلةِ، ويُسمِّي ويُكبِّر، ويَقطعَ الحُلْقومَ والوَدَجَينِ، ولا يَسْلَخها حتَّىٰ تَبرُد.

وفي الحديثِ الآخرِ عَنِ النَّبيِّ ﷺ: «إذا حَكمْتُم فاعْدِلُوا، وإذا قَتلتُم فأحْسِنُوا، فإنَّ اللهَ مُحسِنٌ يُحِبُّ المُحسِنين»[3].

---

(١) «القِتْلَةَ» و«الذِّبْحَةَ»: بكسر أوَّلِهما؛ وهي: الهَيئةُ والحالةُ، وهذا لفظُ الترمذي (١٤٠٩)، والنسائي (٤٤٠٥) أمَّا رواية مسلم: «فأحسِنُوا الذَّبح».

(٢) في «الصحيح» (١٩٥٥).

(٣) أخرجه الطبراني في «الأوسط»(٥٧٣٥)، وابن عدي في «الكامل» (٩/ ٩٠) وانتُقد لأجل محمد بن بلال التَّمار، أحد شيوخِ البخاري في «الأدب المفرد»، والصَّحيح أنه ممَّا يُقبل حديثه، وقد سأل أبو عبيد الآجري أبا داود عنه فقال: ما علمتُ إلا خيراً، وساق ابنُ عدي له أحاديث حَسنةً، وقال: أرجو أنه لا بأس به، وقال الذهبي: صدوق؛ غلط في حديثٍ كما يغلط الناس. وهذا تحسينٌ له. =

وعن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: مرَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ برَجُلٍ واضِعٍ رِجْلهُ علىٰ صَفحةِ شاةٍ وهُو يُحِدُّ شَفْرَته وهي تَلْحظُ إليه ببَصَرِها، فقال: «هلَّا حَدَدْتَ شَفْرتَك قبلَ أنْ تُضْجِعَها؟ تُريدُ أنْ تُمِيْتها مَوتاتٍ؟»[(١)].

وقالَ الإمامُ أحمدُ: تُقادُ إلىٰ الذَّبحِ قَوْداً رَقيقاً، وتُوارَىٰ السِّكِّينُ عنها، ولا يُظهِر السِّكينَ إلَّا عندَ الذَّبحِ. أمرَ رسُولُ اللهِ ﷺ بذلكَ[(٢)].

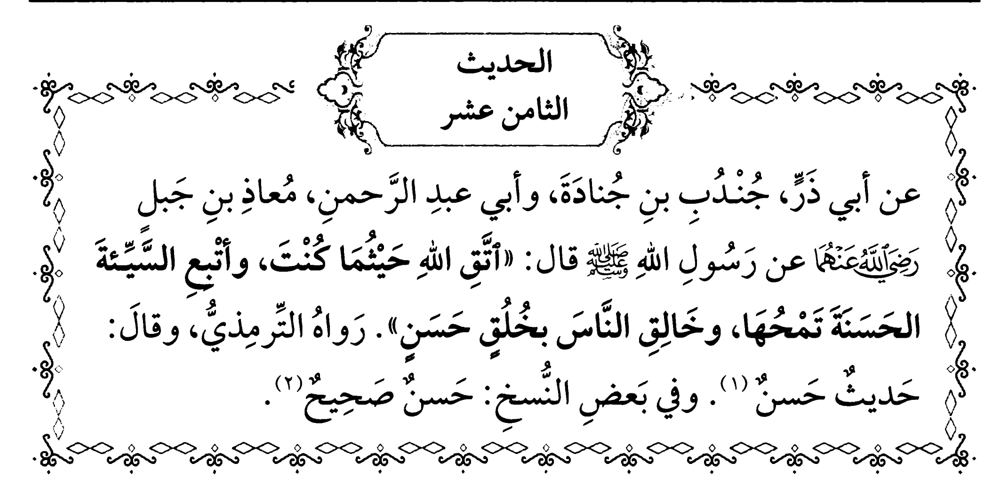
وقالَ: ما أُبْهِمتْ عليه البهائمُ، فلم تُبْهَمْ أنَّها تَعرِفُ ربَّها، وتَعرِفُ أنَّها تَمُوتُ[(٣)].

= انظر: «سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود»(١٤٤٨)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي(٦٨٨٢).
وقد تعقَّب شيخنا شعيبٌ الأرنؤوط الحافظ ابن حجرٍ بقوله: «صدوق يُغْرِب» فقال: «بل صدوقٌ حَسنُ الحديث». «تحرير التقريب»، والله أعلم.

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١٩١٦) و«الأوسط»(٣٥٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (٧٧٧١) وهو صحيح.
راجع للفائدة: «السلسلة الصحيحة» للألباني (٢٤).

(٢) انظر: «الإرشاد إلىٰ سبيل الرشاد» لابن أبي موسىٰ الهاشمي (٣٧٩).
ويشير لحديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: أمر رسول الله ﷺ بحدِّ الشِّفار، وأن توارىٰ عن البهائم. أخرجه أحمد في «المسند» (٥٨٦٤)، وابن ماجه (٣١٧٢) وإسناده ضعيف.
ولاشك أنَّ مِن إحسانِ الذَّبح أن يَرفِق بالبهيمة، يقول الإمام النووي: «ويستحب أنْ لا يُحدَّ السكين بحضرة الذَّبيحة، وأنْ لا يَذبح واحدةً بحضْرَةِ أُخرىٰ، ولا يَجرَّها إلىٰ مذبحها». «شرح مسلم» (١٣/ ١٠٧).

(٣) نقله عنه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٩٢).



الحديث الثامن عشر

عن أبي ذَرٍّ، جُنْدُبِ بنِ جُنادَةَ، وأبي عبدِ الرَّحمنِ، مُعاذِ بنِ جَبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «**اتَّقِ اللهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وأَتْبِعِ السَّيِّئَةَ الحَسَنَةَ تَمْحُهَا، وخَالِقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنٍ**». رَواهُ التِّرمِذيُّ، وقالَ: حَديثٌ حَسنٌ[١]. وفي بَعضِ النُّسَخِ: حَسنٌ صَحِيحٌ[٢].

الشَّرح

هذه وصيَّةٌ عظيمَةٌ جامِعةٌ لحُقوقِ اللهِ تعالىٰ، وحُقوقِ عبادِه.

---

(١) وهو الصَّحيحُ، وثبتَ ذلك في الأصُول العتيقة والمطبوع، كما في طبعة شيخنا شعيب (٤/ ٩٣).
وحديثُ أبي ذَرٍّ: أخرجه الترمذي (١٩٨٧) وقال: حدَّثنا محمودُ بن غَيْلان، قال: حدَّثنا أبو أحمدَ، وأبو نُعيم، عن سُفيانَ، عن حبيب، بهذا الإسنادِ نحوه.
وحديثُ معاذ: (١٩٨٧/ ٢): قال محمودٌ: وحدثنا وكيعٌ، عن سُفيانَ، عن حَبيبِ بن أبي ثابتٍ، عن مَيْمون بن أبي شَبيب، عن مُعاذِ بن جبلٍ، عن النبيِّ ﷺ، نحوه. قال محمودٌ: والصَّحيحُ حديثُ أبي ذَرٍّ. اهـ
ويقولُ الحافظُ ابنُ الصلاح بعد أنْ ساقَ إسنادَ الحديثين: «في سماعِ مَيمُون مِن أبي ذرٍّ نَظرٌ»، ثمَّ تعقَّب قولَ شيخِ التِّرمذيِّ محمود بن غَيْلان تصحيحَه حديثَ أبي ذرٍّ، فقال: «قلتُ: وقولُ محمود فيما نراه غير محمود؛ فهو عن معاذ أكثر وأشهر». اهـ. «وصل البلاغات الأربعة في الموطأ» (٩٣٣ـ ٩٣) مختصراً. وطالع تمام تخريج حديث أبي ذرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «المسند» لأحمد (٢١٣٥٤) وحديثِ معاذٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢١٩٨٨).
يقول الحافظ ابنُ رجب: «وقد رُوِي عن النبيِّ ﷺ أنه وصَّىٰ بهذه الوَصيَّة مُعاذاً وأبا ذرٍّ.. فهذه الوَصيَّةُ وصيةٌ عظيمةٌ جامِعةٌ لحُقُوقِ اللهِ، وحُقوقِ عبادِه». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٩٦ـ ٣٩٨).
(٢) لم يُشِرِ الحافظُ المِزِّي في «تحفة الأشراف» (٨/ ١٠٧و٤٥٦) إلىٰ ذلك كعادته.
وبيَّن الحافظُ ابنُ الصلاح من أين جاء ذلك فقال: «في أصل الحافظِ أبي حازم: «حسن صحيح»اهـ. «وصل البلاغات الأربعة في الموطأ» (٩٣٤). ولهذا قال الحافظ ابنُ رجب: «وما وقع في بعض النَّسخ مِن تَصْحيحِهِ؛ فبعيدٌ». «جامع العلوم والحكم» (١/ ٣٩٥).

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١] وتقوىٰ اللهِ تعالىٰ: طاعَتُه بامتِثالِ أمْرِه واجتِنابِ نَهْيِه.

قال طَلْقُ بنُ حَبيبٍ: التَّقوىٰ أنْ تَعمَلَ بطاعةِ اللهِ علىٰ نُورٍ مِنَ اللهِ، تَرجُو ثوابَ اللهِ، وأنْ تَترُكَ مَعصِيةَ اللهِ علىٰ نُورٍ مِنَ اللهِ تَخافُ عقابَ اللهِ[١].

وقال ابنُ مسعُودٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٠٢] قال: أن يُطاعَ فلا يُعصَىٰ، ويُذكرَ فلا يُنسَىٰ، ويُشكرَ فلا يُكفرَ[٢].

وكتبَ عُمرُ إلىٰ ابنِه عبدِ اللهِ: أمَّا بَعدُ: فإنِّي أُوصِيكَ بتَقْوىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، فإنَّ مَنِ اتَّقاهُ وقاهُ، ومَنْ أقرَضهُ جَزاهُ، ومَن شكرَهُ زَادَهُ، واجْعلِ التَّقوىٰ نُصْبَ عَيْنيك وجِلاءَ قلْبِكَ[٣].

وقيلَ لرجُلٍ مِنَ التَّابعينَ عندَ مَوتِه: أوْصِنا، فقال: أُوصِيكُم بخَاتمَةِ سُورةِ النَّحلِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨].

وقال شُعبةُ[٤]: كنتُ إذا أردْتُ الخُروجَ قلتُ للحَكمِ: ألكَ حَاجةٌ؟

فقالَ: أُوصِيكَ بما أوْصَىٰ به النَّبيُّ ﷺ مُعاذَ بنَ جبلٍ: «اتَّقِ اللهَ حيثُما كنتَ، وأتْبعِ السَّيئةَ الحَسنةَ تَمْحُها، وخَالِقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسنٍ»[٥].

قوله ﷺ: «ٱتَّقِ اللهِ حَيْثُمَا كُنْتَ» أي: في السِّرِّ والعَلانيةِ، وفي حديثِ أبي الطُّفيلِ عن مُعاذٍ قال له: اسْتَحْي مِنَ اللهِ استِحْياءَ رَجُلٍ ذِي هيبةٍ مِن قَومِك، وقد

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٩٩٣).

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٠٠) موقوفًا، وهو أصحُّ من رفعه، كما قاله الحافظ ابن رجب (١/ ٤٠١).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التقوىٰ»، عزاه له السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ٣٩٥).

(٤) هو الإمام المُحدِّث شعبة بنُ الحجَّاج يسأل شيخَه الحَكمَ بن عُتَيْبة الكِندي عالم أهل الكوفة.

(٥) أخرجه ابن الجعد في «المسند» (٣١٦).

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١].

وكان بعضُ السَّلفِ يقُولُ لأصحابِه: زَهَّدنا اللهُ وإيَّاكم في الحَرامِ زُهدَ مَن قَدَرَ عليه في الخَلْوةِ، فعَلِم أنَّ اللهَ يَراهُ؛ فتَركهُ مِن خَشيتِه.

رَاوَدَ رَجلٌ أعرابيَّةً وقال لها: ما يَرانَا إلَّا الكَواكِبُ، قالت: أينَ مُكَوْكِبُها؟[(١)]

وكانَ الإمامُ أحمدُ يُنشِدُ[(٢)]:

إذا ما خَلوْتَ الدَّهرَ يوماً فلا تَقُلْ ... خَلَوْتُ ولكنْ قُلْ عليَّ رَقِيبُ
ولا تَحسَبنَّ اللهَ يَغْفُلُ سَاعةً ... ولا أنَّ ما[(٣)] يَخْفَىٰ عليه يَغِيبُ

وقدِ امتثَلَ مُعاذٌ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ هذه الوصيَّةَ؛ وكان عُمرُ قد بَعثَهُ علىٰ عَملٍ، فقَدِمَ وليسَ مَعهُ شيءٌ، فعاتبَتهُ امرأتُهُ، فقال: كان مَعِي ضاغِطٌ[(٤)]، يَمنعُني مِن أخذِ شيءٍ.

وإنَّما أرادَ مُعاذٌ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فظَنَّتِ امرأته أنَّ عُمرَ بَعثَ مَعهُ رَقِيباً، فقامَتْ تَشكُوهُ إلىٰ النَّاسِ[(٥)].

قولُه: «وَأتْبعِ السَّيِّئةَ الحَسنَةَ تَمْحُها»، هذا مُوافِقٌ لقَولِه تعالىٰ: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ

---

(١) أخرج خبره الخرائطي في «اعتلال القلوب» (٨٣)، وأورها ابن الجوزي في «ذم الهوىٰ» (٢٦٥).

(٢) هما لأبي العتاهية، في «ديوانه» (٢١) وعنده: «ولا تحسبن الله يُغْفِل ما مضىٰ».

(٣) في الأصل: «أنما».

(٤) وضع الشارح عليها إشارة حاشية، فقيَّد: «حـ: لعلَّه ضابط».اهـ. بل هو صوابٌ كما سيأتي بيانه.

(٥) أي: قامت زوجةُ معاذٍ تشكو عمرَ للناس، وذلك كما أخرجه الخرائطيُّ في «مساوئ الأخلاق» (١٧٨) ففيه: «فقالت امرأتُه: ما جئتَ به ما يأتي به العمال، ومِن عرَّاضة أهليهم؟

فقال: كان معي ضاغِطٌ. فقالت: قد كنت أميناً عند رسول الله ﷺ، وعند أبي بكر، فبعث معك عمرُ ضاغطاً. فقامت بذلك في نسائها، واشتكت عمرَ، فبلغ ذلك عُمرَ، فدعا معاذاً، فقال: أنا بعثتُ معك ضاغطاً؟ فقال: لم أجد ما أعتذرُ به إليها إلَّا ذلك. فضَحِك عمرُ، وأعطاه شيئاً، وقال: أرْضِها به.

قال حجَّاجُ: قال ابنُ جُرَيجٍ: وأنا أقولُ: إنَّ قوله «ضاغطاً»: يعني به ربَّه عَزَّ وَجَلَّ.

طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ وَزُلَفًا مِّنَ ٱلَّيْلِ ۚ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴾ [هود: ١١٤].

وفي «الصَّحِيحينِ» عنِ ابنِ مَسعُودٍ: أنَّ رجُلاً أصابَ مِنِ امرَأةٍ قُبلةً، ثمَّ أتىٰ النَّبيَّ ﷺ فذكرَ ذلك له، فسكتَ النَّبيُّ ﷺ حتَّىٰ نَزلَتْ هذه الآيةُ فدَعاهُ فقَرَأها عليه، فقالَ رجُلٌ: هذا له خاصَّةً؟ قال: «بل للنَّاسِ عامَّةً»[١].

قولُه: «وَخَالِقِ النَّاسَ بخُلُقٍ حَسَنٍ» قالَ ابنُ المُبارَكِ: هُو بَسطُ الوَجهِ، وبَذلُ المَعروفِ، وكفُّ الأذىٰ[٢].

وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أكملُ المُؤمِنينَ إيمانـًا: أحسَنُهُم خُلُقـًا»[٣].

وقال ﷺ: «مَا مِنْ شيءٍ يُوضَعُ في مِيزانِ العبدِ أثقلُ مِن حُسنِ الخُلُقِ، وإنَّ صاحِبَ حُسنِ الخُلقِ لَيبْلُغُ به دَرجةَ صَاحِبِ الصَّومِ والصَّلاةِ»[٤].

وقال ﷺ: «ذهبَ حُسنُ الخُلُقِ بخَيرِ الدُّنيا والآخرةِ»[٥].

قال بعضُ السَّلفِ: جَلسَ دَاوُدُ عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ خاليـًا، فقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ما لي أرَاكَ خَالِيـًا؟ قال: هَجرْتُ النَّاسَ فيكَ يا ربَّ العَالَمِينَ.

قال: يا دَاوُدُ: ألا أدلُّكَ علىٰ ما تَسْتبقِي به وُجُوهَ النَّاسِ، وتَبلُغُ فيه رِضَايَ؟

---

(١) البخاري (٤٦٨٧)، ومسلم (٢٧٦٣)(٤٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠٠٥).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٤٠٢)، وأبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو حسنٌ، وله طرقٌ وشواهد يُصحَّح بها لغيره.

(٤) أخرجه مختصراً أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٦)، وأبو داود (٤٧٩٩)، وتامـًا الترمذي (٢٠٠٣)، من حديث أبي الدَّرداء رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو صحيح.

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (١٦٩)، والخرائطي في«مكارم الأخلاق» (٥٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤١١) وهو مَعلُولٌ.

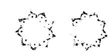
قال ابنُ أبي حاتم: قال أبي: هذا حديثٌ موضوعٌ لا أصلَ له. «علل الحديث» (١٢٥٢).

خالِقِ النَّاسَ بأخْلاقِهِم، واحْتَجِزِ الإيمَانَ بيني وبينَكَ[١].

وقالَ بَعضُهُم: ثلاثةُ أشياءٍ عَزيزةٌ: حُسنُ الوَجْهِ معَ الصِّيانةِ، وحُسنُ الخُلُقِ معَ الدِّيانةِ، وحُسنُ الإخاءِ معَ الأمانةِ[٢].

وقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لعُقْبَةَ بنِ عامرٍ: «يا عُقبةُ، ألا أُخبِرُكَ بأفضل أخلاقِ أهْلِ الدُّنيا والآخرةِ؟ تَصِلُ مَن قَطَعَكَ، وتُعْطِي مَن حرَمَكَ، وتَعفُو عمَّنْ ظَلمَكَ»[٣].

وقد وصفَ اللهُ المُتَّقينَ في كتابِه بمِثْلِ ما وصَّىٰ به النَّبيُّ ﷺ في هذا الحديثِ، فقال تعالىٰ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣-١٣٦].



(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (٤٣).

(٢) أخرجه عن الحارث المُحاسِبيِّ أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٧٥).

(٣) أخرجه ابن أبي الدُّنيا في «مكارم الأخلاق» (١٩)، وأحمد في «المسند» (١٧٣٣٤) مطولًا، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤٩١) وهو حديث حسن.

الحديث التاسع عشر

عن أبي العَبَّاسِ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كنتُ خَلْفَ النَّبيِّ ﷺ يَومًا ، فقالَ: «يَا غُلامُ، إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ، ٱحْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ، ٱحْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللهَ، وإِذَا ٱسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ باللهِ.

وٱعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ ٱجْتَمَعَتْ عَلَىٰ أَنْ يَنْفَعُوكَ بشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلا بشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ، و إِنِ ٱجْتَمَعُوا عَلَىٰ أَنْ يَضُرُّوكَ بشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلا بشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الأَقْلامُ، وجَفَّتِ الصُّحُفُ».

رَواهُ التِّرمِذِيُّ، وقال: حديثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ[1].

وفي روايةِ غَيرِ التِّرمِذيِّ[2]: «ٱحْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلىٰ اللهِ في الرَّخَاءِ، يَعْرِفْكَ في الشِّدَّةِ؛ وٱعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ؛ ومَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وٱعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وأَنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ، وأَنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا».

الشَّرح

هذا الحديثُ يَتضمَّنُ وصايا عَظيمَةً، وقَواعِدَ كُلِّيَةً مِن أهمِّ أُمورِ الدِّينِ.

---

(١) الترمذي (٢٥١٦). يقول الحافظُ ابنُ الصلاح: «انفرد بإخراجه التِّرمذيُّ مِن بين أصحاب الكتب السِّتة وحَكَم بأنه حسنٌ صحيح»اهـ. «وصل البلاغات الأربعة في الموطأ» (٩٣٧).
وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٦٦٩) وقد توسَّع الحافظُ ابنُ رجب أكثر ممَّا في «جامع العلوم والحكم» وزاد في بيانه وطرقه في «نور الاقتباس في مشكاة وصيَّة النبي ﷺ لابن عبَّاس» فلتُنْظَر.

(٢) أخرجها أحمد في «المسند» (٢٨٠٣)، وعبدُ بن حُمَيد في «المُنْتخب من مسنده» (٦٣٦) بأتمَّ ممَّا هُنا.

قولُه ﷺ: «احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ» أي: احفَظْ حُدُودَهُ وحُقُوقَه، وأَوامِرَهُ ونَواهِيه؛ يَحْفظْكَ في أُمورِ دِيْنكَ ودُنياكَ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَٱلْحَـٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢].

وقال تعالىٰ: ﴿هَـٰذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ ﴿٣٢﴾ مَّنْ خَشِىَ ٱلرَّحْمَـٰنَ بِٱلْغَيْبِ وَجَآءَ بِقَلْبٍ مُّنِيبٍ ﴿٣٣﴾ ٱدْخُلُوهَا بِسَلَـٰمٍ ۖ ذَٰلِكَ يَوْمُ ٱلْخُلُودِ ﴿٣٤﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٢-٣٥].

وقال تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٣٤﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ فِى جَنَّـٰتٍ مُّكْرَمُونَ﴾[المعارج:٣٤-٣٥].

وقال تعالىٰ: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ وَيَحْفَظُوا۟ فُرُوجَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ [النور: ٣٠].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «مَن حَفِظَ ما بينَ لَحْيَيْهِ وما بينَ رِجْليْهِ دخلَ الجنَّةَ»[١].

وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠].

قال بعضُ السَّلفِ: مَنِ اتَّقىٰ اللهَ فقَدْ حَفِظَ نَفْسَه، ومَن ضيَّعَ تَقواهُ فقد ضيَّعَ نفسَه، واللهُ غَنيٌّ عنه.

و قال بَعضُهُم: مَن حَفِظَ اللهَ في صِباهُ وقوَّتِه، حَفظَهُ اللهُ في كِبَره وضَعْفِ قُوَّتِه[٢].

وقال ابنُ مَسعُودٍ: إنَّ العبدَ لَيهُمُّ بالأمرِ مِنَ التِّجارَةِ والإمارَةِ حتَّىٰ يُيَسَّرَ لهُ، فينظُرُ اللهُ إليه فيقُولُ للمَلائكةِ: اصرِفُوهُ عنه، فإنَّهُ إن يَسَّرتُه لهُ أدخَلْتُه النَّارَ،

---

(١) أخرجه بهذا اللَّفظ الحاكم في «المستدرك» (٨٢٧١) من حديث أبي هريرةرَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وفيه ضعفٌ لأجل أبي واقد اللَّيثي، ضُعِّف.

ويُغني عنه ما أخرجه البخاريُّ (٦٤٧٤) بلفظ: «مَن يَضْمَن لي ما بين لَحْيه وما بين رجليه أضمَنْ له الجنَّة» من حديث سهل بن سعدرَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

(٢) هو من قول الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٦٦).

فيَصرِفُه اللهُ عنه، فيظَلُّ يَتطيَّرُ بقَولِه: سَبَّني فلانٌ، وأهانَني فُلانٌ، وما هُو إلَّا فضلُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ[١].

وعند الطَّبراني: مِن حَديثِ أنسٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: إنَّ مِن عِبادِي مَن لا يُصلِحُ إيمانَهُ إلَّا الفَقرُ، وإنْ بَسَطتُ عَليهِ أفسَدَهُ ذلك، وإنَّ مِن عِبادِي مَن لا يُصلِحُ إيمانَهُ إلَّا الغِنَىٰ، ولو أفقَرتُهُ، لأفسَدَهُ ذلك، وإنَّ مِن عِبادِي مَن لا يُصلِحُ إيمانَهُ إلَّا الصِّحَّةُ، ولو أسقَمتُهُ، لأفسَدَهُ ذلك، وإنَّ مِن عِبادِي مَن لا يُصلِحُ إيمانَهُ إلَّا السَّقَمُ، ولو أصْحَحتُه لأفسَدَهُ ذلك، وإنَّ مِن عِبادِي مَن يَطلُبُ بابـاً مِنَ العِبادَةِ، فأكُفُّه عَنهُ، لِكَيلا يَدْخُلهُ العُجْبُ، إنِّي أُدبِّرُ عِبادِي بعِلْمِي بما في قُلُوبِهِم، إنِّي عَليمٌ خَبيرٌ»[٢].

قوله: «احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ» وفي روايةٍ[٣]: «أمامَك» مَعناهُ: أنَّ مَن حَفِظَ حُدودَ اللهِ ورَعىٰ حُقوقَه، وجدَ اللهَ معه في كلِّ أحوالِه حيثُ توجَّه، يَحُوطُه ويَنصُرُه، ويَحفَظُه ويُوفِّقُه ويُسدِّدُه ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ﴾

---

(١) أخرجه هنَّاد بن السَّرِي في «الزهد» (٤٠٤)، وابن المبارك في «الزهد ـ زوائد نعيم» (١٢٩)،وأبو داود في «الزهد» (١٩١) وهو معلولٌ؛ خَيْثمة بن أبي خيثمة ليس بشيء كما قاله ابنُ معين، «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٤٦٨)، وما وثَّقه إلَّا ابن حبَّان في «الثقات» (٤/ ٢١٤) تساهلاً، ثم عَدَل إلىٰ تضعيفه في «المجروحين» (٣١١) فأوْجَبَ تَركَه. ثم هو أيضـاً: لم يسمع ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في «الأوسط» (٦٠٩) مختصراً.

وأخرجه بأتم منه: ابنُ أبي الدُّنيا في «الأولياء» (١)، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣١٨) وهو ضعيفٌ؛ فيه: أبو حفص عمر بن سعيد الدمشقي، طرح أبو حاتم حديثَه، وضعَّفه الإمام مسلم.

وفيه: صدَقة بن عبد الله السَّمين، ضعَّفه الإمامان أحمدُ والبخاريُّ.

وفيه: الحسن بن يحيىٰ الخُشَني، قال النَّسائيُّ: ليس بشيءٍ، وقال الدَّارقطنيُّ: متروكٌ.

انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٥٨٠٢) و(٣٦٨٤) و (١٨٧٠).

(٣) هي رواية أحمدَ وعَبد بن حُمَيد كما سبق تخريجها في مطلع الحديث.

[النحل: ١٢٨]، وهذه مَعِيَّةٌ خاصَّةٌ.

وأمَّا المَعِيَّةُ العامَّةُ فهي المَذكُورةُ في قولِه تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧].

قولُه[١]: «إذَا سَألْتَ فاسْألِ اللهَ، وإذَا ٱسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ باللهِ»، هذا مُنْتزَعٌ مِن قولِه تعالىٰ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، فسُؤالُ اللهِ تعالىٰ دُعاؤُه والرَّغبةُ إليه، و«الدُّعاءُ مُخُّ العبادَةِ»[٢].

قال الله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ [غافر: ٦٠]، فتضمَّن قولُه: «إذَا سَألْتَ فاسْألِ اللهَ، وإذَا ٱسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ باللهِ» أنْ يَسألَ اللهَ عَزَّوَجَلَّ ولا يَسألَ غيرَه، وأنْ يُستَعانَ باللهِ دُونَ غيرِه.

وقالَ النَّبيُّ ﷺ: «سَلُوا اللهَ مِن فضلِه فإنَّ اللهَ يُحبُّ أنْ يُسألَ»[٣].

وعن ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رَجُلًا جاءَ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ فقال: يا رَسُول اللهِ، إنَّ بَنِي فُلانٍ أغارُوا عليَّ فذَهَبُوا بابني وإبِلِي، فقالَ لهُ النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ آل مُحمدٍ كذا وكذا أهلُ بَيتٍ، ما لهُم مُدٌّ مِن طَعامٍ، أو صاعٌ، فاسألِ اللهَ عَزَّوَجَلَّ»، فرجَعَ إلىٰ

---

(١) في الأصل وقع هنا شرح قوله: «تعرف إليه في الرخاء يعرفك في الشدَّة» كاملة، وتأخيرها وفقًا لترتيب الحديث أحسن وأليق؛ فاقتضىٰ التنويه.

(٢) بهذا اللَّفظ أخرجه الترمذي (٣٣٧١) من حديث أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيف لأجل ابن لَهِيْعة، والصَّحيحُ الثابتُ حديثُ النُّعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ قال: «الدعاءُ هو العبادة». أخرجه أحمد في «المسند» (١٨٣٥٢)، وأبو دواد (١٤٧٩)، والترمذي (٣٣٧٢)، وغيرهم.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٧١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وضعَّفه؛ لأجل حمَّاد بن واقد.

امرَأتِه، وقالت: ما قال لكَ؟ فأخبرها، فقالت: نِعْمَ ما رَدَّ عليكَ، فما لبِثَ أنْ رَدَّ اللهُ عليه ابنَهُ وإبِلَهُ أوفرَ ما كانت، فأتَىٰ النَّبيَّ ﷺ فأخبره، فصَعِدَ المِنْبر فحَمِدَ اللهَ وأثنَىٰ عليه، وأمرَ النَّاسَ بمَسألةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ والرَّغبةِ إليه، وقَرَأ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣] رَواهُ ابنُ أبي الدُّنيا [١].

فاللهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ يُحبُّ أنْ يُسألَ، ويَغضَبُ علىٰ مَن لا يَسألُه، والمَخلُوقُ بخِلافِ ذلك.

قالَ بَعضُهُم [٢]:

اللهُ يَغضَبُ إنْ تَركتَ سُؤالَهُ ... وبُنَيُّ آدمَ حينَ يُسألُ يَغضَبُ

وقال طاوُسٌ لِعَطاءٍ: إيَّاكَ أنْ تَطلُبَ حَوائجَكَ إلىٰ مَن أغلقَ دُونَكَ بابَهُ وجَعلَ دُونَها حُجَّابَهُ، وعليكَ بمَن بابُه مَفتُوحٌ إلىٰ يَومِ القيامةِ؛ أمَركَ أنْ تَسألَهُ، ووَعدَكَ أنْ يُجِيبَكَ [٣].

وقولُه: «وَإذَا ٱسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ باللهِ»، فيه الاستِعانةُ باللهِ عَزَّوَجَلَّ دُونَ غَيرِه مِنَ الخَلقِ، فالعبدُ مُحتاجٌ إلىٰ الاستِعانةِ باللهِ في أُمورِ دِيْنِه ودُنياهُ، وهُو مَعْنىٰ قَولِه: لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ؛ أي: لا تَحوُّلَ للعبدِ مِنْ حَالٍ إلىٰ حَالٍ، ولا قُوَّةَ له علىٰ ذلك إلَّا باللهِ.

وقال النَّبيُّ ﷺ: «احْرِصْ علىٰ ما يَنْفعُكَ، واسْتَعِنْ باللهِ ولا تَعْجِزْ» [٤].

---

(١) في «الفرَج بعد الشدَّة» (١٠).
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٠١٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ١٠٦) مرسلاً.

(٢) عزاه الخطَّابي في «العزلة» (١٨٠) للخُزَيْمي، يعني: الإمام محمد بن إسحاق ابن خزيمة صاحب «الصحيح».

(٣) أورده أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ١١) و(٨/ ١٤١).

(٤) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. =

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: وقولُه ﷺ: «إذَا سَأَلْتَ فاسْأَلِ اللهَ، وإذَا ٱسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ باللهِ» أرْشَدهُ إلىٰ التَّوكل علىٰ مَولاهُ، وأنْ لا يتَّخِذَ ربًّا سِواهُ، ولا يتعلَّقَ بغَيرِه في جَميعِ أُمُورِه ما قلَّ منها وما كَثُر، وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق:٣]، فبقَدْرِ ما يَركنُ الشَّخصُ إلىٰ غيرِ اللهِ تعالىٰ بطَلَبه، أو بقَلْبه، أو بأمَلِه، فقد أعرضَ عن ربِّه، بمَنْ لا يَضرُّه ولا يَنفعُه، وكذلك الخَوفُ مِن غَيرِ اللهِ.

وقد أكَّد النَّبيُّ ﷺ ذلك فقال: «وٱعْلَمْ أنَّ الأُمَّةَ لوِ ٱجْتَمعَتْ علَىٰ أنْ يَنْفعُوكَ بشَيْءٍ لَمْ يَنْفعُوكَ إلا بشَيْءٍ قَدْ كَتبَهُ اللهُ لَكَ، و إنِ ٱجْتَمَعُوا علَىٰ أنْ يَضُرُّوكَ بشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إلا بشَيْءٍ قَدْ كَتبَهُ اللهُ عَلَيْكَ»: وهذا هُو الإيمانُ بالقَدرِ[1].

قوله: «رُفِعَتِ الأَقْلامُ وجَفَّتِ الصُّحُفُ»: وفي رِوَايةٍ[2]: «جفَّ القلمُ بمَا هُو كائنٌ»: هذا كِنايةٌ عن تقدُّمِ كتابةِ المَقاديرِ والفَراغِ منها.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢].

ورَوىٰ الإمامُ أحمدُ، وأبوداوُدَ، والتِّرمذيُّ مِن حديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ أولَ ما خَلقَ اللهُ القلمَ، ثمَّ قالَ له: اكتُبْ، فكتبَ في تلك السَّاعةِ بمَا هُو كائنٌ إلىٰ يومِ القيامةِ»[3].

= قوله: «ولا تَعْجِز»: بكسر الجيم، وحُكي فتحها. قاله النووي في «شرح مسلم» (١٦/ ٢١٥).

(١) «شرح الأربعين» المنسوب له (٥٥)

وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٢٦٥).

قال الحافظ ابن رجب: «اعلم أنَّ مدار جميع هذه الوصية علىٰ هذا الأصل، وما ذُكِر قبله وبعده، فهو مُتفرِّعٌ عليه، وراجع إليه» اهـ وانظر كلامه النَّفيس في «الجامع» (١/ ٤٨٤).

(٢) هي رواية أحمد في «المسند» (٢٨٠٣).

(٣) أحمد في «المسند» (٢٢٧٠٥)، وأبو داود (٤٧٠٠)، والترمذي (٢١٥٥) وهو حسنٌ.

وعن أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ لكُلِّ شيءٍ حقيقةً، وما بلغَ عبدٌ حَقيقةَ الإيمانِ حتَّىٰ يَعلمَ أنَّ ما أصابَهُ لم يكُنْ ليُخطِئه، وأنَّ ما أخْطَأهُ لم يكُنْ ليُصِيبَه»(١).

قوله: «تَعَرَّفْ إلىٰ الله في الرَّخاءِ، يَعْرِفْكَ في الشِّدَّةِ»: هذه مَعرِفةٌ خاصَّةٌ، فمَنِ اتَّقىٰ اللهَ وحَفِظَ حُدُودَهُ في حالِ رخائه؛ عرَفه ربُّه في حالِ شِدَّتِه؛ فأجابَ دُعاءَهُ ونجَّاهُ مِنَ الشَّدائد.

و قالَ النبيُّ ﷺ: «مِنْ سَرَّهُ أنْ يَستَجِيبَ اللهُ له عندَ الشَّدائِدِ؛ فلْيُكثِرِ الدُّعاءَ في الرَّخاء»(٢).

وقال الضَّحَّاكُ بنُ قَيسٍ: اذكُرُوا اللهَ في الرَّخاءِ يَذْكُرُكُم في الشِّدةِ، إنَّ يُونسَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يَذكُرُ اللهَ تعالىٰ، فلمَّا وقعَ في بطنِ الحُوتِ قال الله تعالىٰ: ﴿ فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [الصافات: ١٤٣-١٤٤].

وإنَّ فِرْعونَ كان طاغيـاً ناسيـاً لذِكرِ اللهِ، فلمَّا أدْركَهُ الغرَقُ قال: آمنتُ، فقالَ الله تعالىٰ: ﴿ ءَآلْـَٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٩١](٣).

وخَتمَ آدمُ بنُ أبي إياسٍ القُرآنَ وهُو مُسجًّىٰ للمَوتِ، ثمَّ قال: بحُبِّي لكَ إلَّا رَفقتَ بي في هذا المَصرَعِ، كنتُ أُؤمِّلُك لهذا اليومِ، كنتُ أرْجُوكَ، لا إلهَ إلَّا اللهُ. ثمَّ قَضىٰ(٤).

وقال ابنُ عبَّاسٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ قال: يُنجِّيهِ مِن

---

(١) أحمد في «المسند ـ زوائد عبد الله» (٢٧٤٩٠) وفيه ضعفٌ؛ لأجل أبي الرَّبيع سليمان بن عُتْبة تفرَّد به، وهو ممَّن لا يُحتجُّ به، ووهَّاه ابن معين، كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣٣٢٩).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٨٢) وقال: غريب.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٥٩٣٩).

(٤) أوردها الخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٤٨٧).

كُلِّ كرْبٍ في الدُّنيا والآخرةِ(١).

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ﴿٣١﴾ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾[فصلت: ٣٠-٣٢].

قوله: «وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ» وفي رِوَايةٍ(٢): «واعْلَمْ أنَّ في الصَّبرِ علىٰ ما تكرَهُ خَيراً كثيراً».

المُؤمنُ بالقَضاءِ والقَدرِ في المَصائبِ له حَالتَانِ:

الحَالةُ الأُولَىٰ: الصَّبرُ، وهُو واجبٌ، والثَّانيةُ: الرِّضَا، وهُو مُستَحبٌّ، وهي الدَّرجةُ العَاليةُ.

والصَّبرُ: كفُّ النَّفسِ وحَبْسُها عنِ السُّخطِ.

والرِّضَا: انشِرَاحُ الصَّدرِ بالقَضاءِ.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُۥ﴾[التغابن: ١١]. قالَ عَلْقمةُ: هُو الرَّجلُ تُصِيبُه المُصيبةَ فيَعلَمُ أنَّها مِن عِندِ اللهِ فيَرْضىٰ ويُسلِّم(٣).

وقال تعالىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾[النحل: ٩٧].

قال بعضُ السَّلفِ: الحَياةُ الطَّيِّبةُ هي الرِّضَا والقَناعةُ(٤).

---

(١) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٣/ ٤٣)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٨/ ١٤٦).

(٢) هي رواية أحمد في «المسند» (٢٨٠٣).

(٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٣/ ١٢).

(٤) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٤/ ٣٥١)، و«النكت والعيون» للماوردي (٣/ ٢١٢).

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓا۟ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧].

قال الحسنُ: الرِّضا عزيزٌ، ولكنَّ الصَّبرَ مُعوَّلُ المُؤمِنِ[١].

وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «وَاعْلَمْ أنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ»: مُوافِقٌ لقولِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وقالَ بعضُ السَّلفِ[٢]: كُلُّنا يكرَهُ المَوتَ وألَمَ الجِرَاحِ، ولكنْ نتفاضَلُ بالصَّبرِ.

وقالَ إبراهيمُ بنُ أبي عَبْلَةَ[٣] لقومٍ جَاؤوا مِنَ الغَزْوِ: قدْ جِئْتُم مِنَ الجهادِ الأصغرِ، فما فَعلْتُم في الجهادِ الأكبرِ؟ قالوا: وما الجِهادُ الأكبرُ؟ قال: جِهادُ القَلبِ[٤].

وفي بَعضِ الآثارِ: «ليسَ عَدُوُّك الذي إذا قَتلَك أدخلَكَ الجنَّةَ، وإذا قَتلْتَهُ كان لك نُوراً، وإنَّما أعْدَىٰ عَدُوِّكَ نفسُكَ التي بينَ جَنْبيْكَ»[٥].

(١) نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيميَّة في «الفتاوىٰ الكبرىٰ» (٢/ ٣٩٢).
وأخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد ـ زوائد» (١٦٩٩) لكن من قول عمر بن عبد العزيز.
(٢) هو زياد بن عمرو العقيلي، أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٩/ ٢١٠).
(٣) تحرَّف في الأصل: «إبراهيم بن علقمة»، والصواب ما أثبت كما في أصل النقل ومصادره.
(٤) أخرجه النَّسائي في «الكُنىٰ» كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزَّيلعي (٢/ ٣٩٦)، وأسنده عنه المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٢/ ١٤٤).
(٥) يُروىٰ مرفوعـًا للنبيِّ ﷺ ولا يصحُّ، أخرجه الخرائطيُّ في «اعتلال القلوب» (٣٢)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٤٥) من حديث أبي مالك الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وموقوفـًا عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أخرجه البيهقيُّ في «الزهد الكبير» (٣٤٣)، وفيه محمد ابن=

قال بعضُهم[١]:

إذا المَرءُ لم يَغْلِبْ هَواهُ أقامَهُ　　بمَنزِلَـةٍ فيهـا العَزِيـزُ ذَليـلُ

قولُه: «وَأنَّ الفَرَجَ مَعَ الكَرْبِ»: يَشهَدُ لذلك قولُه عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُۥ﴾ [الشورى: ٢٨].

وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «يَضْحَكُ ربُّنا مِن قُنوطِ عبادِه وقُربِ غَيرِه»[٢].

وقولُه تعالىٰ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠].

وقولُه تعالىٰ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

قولُه ﷺ: «وَأنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا»: هذا مُنتَزعٌ من قوله تعالىٰ: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧].

وقولِه عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «لو جاءَ العُسرُ فدَخلَ هذا الجُحرَ لجاءَ اليُسرُ حتَّىٰ يدخُلَ عليه فيُخرِجُهُ»[٣].

= غزوان، كذَّبوه، قال الدارقطنيُّ: كان يضع الحديث. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٧٤٠٤).

(١) لم أقف علىٰ قائله.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦١٨٧)، وابن ماجه (١٨١) من حديث أبي رَزِين، وهو ضعيف، وكيع بن حُدُس، أو: عُدُس، ـ بالعين والحاء كلاهما صحيح ـ مجهول.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسير القرآن العظيم» (١٠/ ٣٤٤٦)، والبزار في «المسند» (٧٥٣٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٠٥١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيف؛ عائذ بن شُريح، في حديثه ضَعفٌ، كما قال أبو حاتم. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣٩٠٠).

وقالَ: «لن يَغْلِبْ عُسرٌ يُسْرَينِ»[١].

قال بعضُهُم[٢]:

إذا لاحَ العُسرُ فارْتَجِ اليُسْرَ إنَّه قضىٰ اللهُ أنَّ العُسرَ يَتْبعهُ اليُسرُ

ومِنْ لَطائفِ أسرارِ اقتِرانِ الفَرجِ بالكَرْبِ واليُسرِ بالعُسرِ: أنَّ الكربَ إذا اشتدَّ وعَظُمَ وتَناهَىٰ؛ حصَلَ للعبدِ اليأسُ مِن كَشْفِه مِن جِهةِ المَخلُوقينَ؛ وتَعلَّق قلبُه باللهِ وحْدَه، وهذا هُو حَقيقةُ التَّوكُّلِ علىٰ اللهِ، وهُو مِنْ أعظَمِ الأسبابِ التي تُطلَبُ بها الحَوائجُ.

قال الفُضيلُ: واللهِ لو يَئِسْتَ مِنَ الخَلقِ حتَّىٰ لا تُريدَ منهم شيئًا؛ لأعطَاكَ مَولاكَ كلَّ ما تُريدُ. انتهىٰ[٣].

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢-٣].

---

(١) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٢٤/ ٤٩٥)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٢/ ٣٨٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٩٩٨) من حديث الحسن، مرسلاً.

(٢) أوردها مع تغايُرٍ يسيرٍ ابنُ حبَّان في «روضة العقلاء» (٣٦٦) للمنتصر بن بلال الأنصاري.

(٣) نقله عنه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٩٣ـ ٤٩٤).

الحديث العشرون

عن أبي مَسعُودٍ، عُقْبَةَ بنِ عَمْرٍو الأنصارِيِّ البَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إنَّ مِمَّا أدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلامِ النُّبُوَّةِ الأُولَىٰ: إذَا لَمْ تَسْتَحْي فاصْنَعْ مَا شِئْتَ**». رَواهُ البُخارِيُّ (١).

الشَّرح

يَعْني: أنَّ هذا مَأثُورٌ عنِ الأنبياءِ المُتقدِّمينَ، وأنَّ الناسَ تَداولُوهُ بينهم، وتَوارَثُوه عنهم قَرْنـاً بعدَ قرنٍ، واشتُهِر بينَ النَّاسِ حتَّىٰ وصلَ إلىٰ أوَّلِ هذه الأُمةِ.

قولُه: «**إذَا لَمْ تَسْتَحْي فاصْنَعْ مَا شِئْتَ**»: تَهدِيدٌ ووَعِيدٌ؛ كقَولِه تعالىٰ: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠] (٢).

وفي بعضِ الآثارِ: «إذا أبغَضَ اللهُ عَبداً نَزَعَ منه الحَياءَ، فإذا نَزعَ منه الحَياءَ لم تَلْقَهُ إلَّا بَغيضَـاً مُبغَّضَـاً» (٣).

وعن ابنِ عبَّاسٍ قال: الحياءُ والإيمانُ في قَرَنٍ، فإذا نُزِعَ أحدُهُما تَبِعهُ الآخرُ (٤).

---

(١) البخاري (٦١٢٠).

(٢) قال شيخنا شعيب الأرنؤوط: «يُفهَم من هذا الحديثِ: التَّهديد؛ والمعنىٰ: إذا لم يكُنْ عندك حياءٌ يمنعُك مِن الأعمالِ السَّيئة؛ فاعْمَلْ ما شِئتَ؛ فإنَّك مُحاسبٌ عليه».
وراجع: «أدب الدين والدنيا» للماوردي (٣٩٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٤٠٥٤) بنحوه، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو إلىٰ الوضع أشبه، فسعيد بن سنان الحمصي، مُتَّهم بالوضع، قال البخاريُّ: منكر الحديث. «ميزان الإعتدال» للذهبي (٣٠٦٣).

(٤) أخرجه الطبراني في«المعجم الأوسط» (٨٣١٣) لكنَّ إسناده مظلم، فيه يوسف السَّمتي،=

وفي «الصَّحِيحينِ»[(١)]: عن ابنِ عُمرَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ مرَّ علىٰ رجلٍ وهُو يُعاتبُ أخَاهُ في الحَياءِ يقُولُ: إنَّك تَسْتَحيي؛ كأنَّه يقُولُ: قد أضَرَّ بكَ، فقالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «دَعْهُ؛ فإنَّ الحياءَ مِنَ الإيمانِ».

فالحياءُ يَكُفُّ صَاحِبَهُ عنِ ارتِكابِ القَبائحِ، ودَناءةِ الأخلاقِ، ويَحثُّ علىٰ استِعْمالِ مكارِمِ الأخلاقِ ومَعالِيها.

قال بعضُ السلفِ[(٢)]: رأيتُ المَعاصِي نَذالةً؛ فتَركْتُها مُرُوءةً؛ فاستَحالَتْ دِيانةً.

وفي حديثِ ابنِ مَسعُودٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «الاستحياءُ مِنَ اللهِ أنْ تَحفظَ الرَّأسَ وما وعَىٰ، والبَطنَ وما حَوَىٰ، وأنْ تَذكُرَ المَوتَ والبِلَىٰ، ومَن أرادَ الآخرةَ تركَ زِينةَ الدُّنيا، فمَنْ فعلَ ذلك، فقدِ اسْتَحْيىٰ مِنَ اللهِ».

رَواهُ الإمامُ أحمدُ، والتِّرمذيُّ[(٣)].

ورَوىٰ عبدُ الغنيِّ بنُ سَعيدٍ في كتابِ «أدبِ المُحدِّثِ»[(٤)]، عن حَرْملةَ بنِ

= كذَّبه ابن معين، ولذا قال الحافظ ابن حجر في ترجمته في «التقريب»: تركوه.
وأحسنُ حالاً منه ما أخرجه الحاكمُ في «المستدرك» (٥٨) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: قال النبي ﷺ: «الحياء والإيمان قُرِنا جميعاً، فإذا رُفِع أحدُهُما رُفع الآخرُ».

(١) البخاري (٢٤)، ومسلم (٣٦).

(٢) هو من قول أبي الحسين الواعظ محمد ابن سَمْعُون، كما نقله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٩٥).

(٣) أحمد في «المسند» (٣٦٧١)، والترمذي (٢٤٥٨) ولا يصحُّ رَفْعُه؛ فإنَّ الصَّبَّاح بن محمد مُتَّهمٌ برفع حديثين عن ابن مسعودٍ، هُما مِن قوله، وهذا أحدهما. ولهذا قال عنه الترمذي: «غريب». وقد حسَّنه الإمام النووي في «خلاصة الأحكام» (٣١٦٠)، والحقُّ أنه بالتَّضعيف أحقُّ.

(٤) هو الإمام الحافظ المُحدِّث أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، توفي (٤٠٩هـ). انظر ترجمته في: «طبقات علماء الحديث» لابن عبد الهادي (ترجمة ٩٤٣)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي (٩/ ١٤٠).
وكتابُه: «أدب المُحدِّث والمُحدَّث» لم يُعثر عليه بعد، والشَّارحُ ينقل عن ابن رجب من «جامع العلوم والحكم» (١/ ٥٠٤).

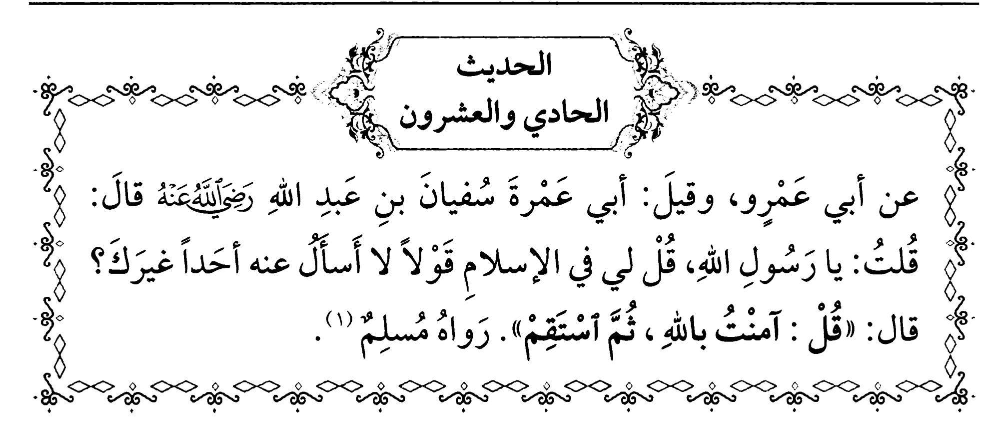
عبدِ اللهِ قالَ: أتيتُ النَّبيَّ ﷺ لأَزْدادَ مِنَ العلمِ، فقُمتُ بينَ يَديهِ، فقلتُ: يا رَسُولَ اللهِ ما تأمُرُني أنْ أعملَ به؟ قال: «ائتِ المَعرُوفَ، واجتَنبِ المُنكرَ، وانظُرِ الذي سَمِعَتْهُ أُذنُك مِنَ الخيرِ الذي يَقُولُه القَومُ لكَ إذا قُمتَ مِن عندهم فأْتِه، وانظُرِ الذي تكرَهُ أنْ تَقولَهُ القَومُ لكَ إذا قُمتَ مِن عندهم فاجْتَنِبْهُ».

قال: فنَظرتُ فإذا هُما أمرانِ لم يتركا شيئًا: إتيانُ المَعروفِ، واجتِنابُ المُنكَر[1].

---

(١) أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (٢٢٢)، وأبو داود الطيالسي (١٣٠٣)، وآفته عبد الله بن حسان العنبري، مجهول الحال.

وحسَّنه الحافظ ابن حجر في ترجمته في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٢/ ٥٠٦)، فتعقَّبه الشيخ الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤٨٩) ونقده نقداً جيداً.



الشَّرح

هذا الحَديثُ مِن جَوامعِ الكَلِمِ التي أُوْتِيها ﷺ، فإنَّه جَمعَ لهذا السَّائلِ في هاتينِ الكلِمَتينِ مَعانيَ الإسلامِ والإيمانِ كُلِّها، وهذا كقَولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت:٣٠] (٢).

قال عُمرُ بنُ الخطَّابِ: استَقامُوا واللهِ علىٰ طاعتِه، ولم يَرُوغُوا رَوغانَ الثَّعلبِ (٣).

والاستِقامةُ: هي سُلوكُ الصِّراطِ المُستقيمِ؛ وهُو الدِّينُ القَويمُ، ويَشمَلُ ذلك: فِعلَ الطَّاعاتِ وتَركَ المَنهيَّاتِ، وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ: «استَقِيمُوا ولن تُحْصُوا، واعلَمُوا أنَّ خيرَ أعمالِكُم الصَّلاةُ، ولا يُحافِظُ علىٰ الوُضُوءِ إلَّا مُؤمنٌ» رَواهُ الإمامُ أحمدُ (٤).

---

(١) مسلم (٣٨) وضُبِط فيه: «فاستَقِم» بالفاء بدل «ثمَّ».

(٢) قال القاضي عياض: «هذا الحديث مطابق لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] أي: وحَّدوا الله وآمنوا به، ثم استقاموا، فلم يَحِيدوا عن توحيدهم ولا أشركوا به غيرَه، والْتزمُوا طاعته إلىٰ أنْ تُوفُّوا علىٰ ذلك». «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٧٥).

(٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٠/ ٤٢٥).

(٤) في «المسند» (٢٢٣٧٨)، وابن ماجه (٢٧٧) من حديث ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو صحيح.

وقال ﷺ: «سَدِّدُوا وقارِبُوا، واعلَمُوا أنَّه لن يَنْجُو أحدٌ منكم بعَملِه».

قالوا: ولا أنتَ يا رَسُولَ اللهِ؟

قال: «ولا أنا؛ إلَّا أنْ يَتغمَّدني اللهُ برحمةٍ منه وفَضْلٍ»[١].

قال العُلماءُ: مَعْنىٰ الاستقَامةِ: لُزُومُ طاعةِ اللهِ تعالىٰ، والمُقارَبةُ: القَصدُ الذي لا غُلوَّ فيه ولا تَقصِيرَ، والسَّدادُ: الاستِقامةُ والإصابَةُ[٢].

قال ابنُ أبي جَمرةَ: فيه دلالةٌ علىٰ أنَّه ليس أحدٌ مِنَ الخَلْقِ يَقدِرُ علىٰ تَوفيةِ حقِّ الرُّبوبيَّةِ؛ يُؤخَذُ ذلك مِن قَولِه ﷺ: «ولا أنا، إلَّا أنْ يَتغمَّدني اللهُ برَحمتِه»[٣].

فإذا كانَ هُو، وهُو خيرُ البَشرِ لا يَقدِرُ علىٰ ذلك، فالغَيرُ أحْرَىٰ وأوْلَىٰ.

وإذا تأمَّلتَ ذلك مِن جِهةِ النَّظرِ تَجِدهُ مُدْرَكًا حَقِيقةً؛ لأنَّه إذا طالَبَنا بشُكْرِ النِّعَمِ التي أنعمَ بها علينا عَجَزْنا عنه بالقَطعِ، ومنها ما لا نَعْرِفُه، كما قال: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فكيفَ غيرُ ذلك مِن أنواعِ التَّكليفاتِ، فما بَقِي إلَّا ما أخبرَ به الصَّادقُ؛ وهُو التَّغمُّدُ بالفَضلِ والرَّحمَة.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨١٦) (٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ذكرها الإمام النووي في «رياض الصالحين» (٦٢).

(٣) «بهجة النفوس وتحليلها بمعرفة ما لها وما عليها» (٤/ ١٢٤).

الحديث الثاني والعشرون

عن أبي عَبدِ اللهِ جَابرِ بنِ عَبدِ اللهِ الأنصاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلاً (١) سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فقال: أَرَأَيْتَ إذَا صَلَّيْتُ الصَّلَوَاتِ المَكْتُوبَاتِ، وصُمْتُ رَمَضَانَ، وأَحْلَلْتُ الحَلالَ، وحَرَّمْتُ الحَرَامَ، ولَمْ أَزِدْ عَلَىٰ ذلك شَيْئًا، أَدْخُلُ الجَنَّةَ؟

قال: «**نَعَمْ**»، قال: واللهِ لا أَزِيدُ عَلَىٰ ذلك شَيْئًا. رَواهُ مُسلِمٌ (٢).

ومَعْنىٰ «**حَرَّمْتُ الحَرَامَ**»: اجْتَنَبْتُه (٣).

ومَعْنىٰ «**أَحْلَلْتُ الحَلالَ**»: فعلْتُه مُعتَقِداً حِلَّه.

الشَّرح

هذا الحديثُ يَدلُّ علىٰ أنَّ مَن قامَ بالواجباتِ وانتهىٰ عنِ المُحرَّماتِ دَخلَ

(١) هو: النُّعمانُ بنُ قَوْقَل الخَزرجيُّ، بقَافيْنِ مَفتُوحتَينِ، جاء التَّصريح باسمه في «صحيح مُسلمٍ» (١٥)(١٦)، وذكره النووي في «الإشارات إلىٰ بيان الأسماء المُبْهمات» (١٧٤)، وفي «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (٢/ ٧٢٣).
فائدة: «قَوْقل»: لَقبٌ لجدِّ النُّعمان: «ثَعلبة بن أصْرَم»، فنُسب النُّعمان له، وإلَّا فهو: النُّعمان بنُ مالكِ بنِ ثَعْلبةَ بنِ أَصْرَم. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (٢/ ٢٧٨).

(٢) مسلم (١٥)(١٨)، وعنده بلفظ: «أأدخل» بهمزتين.

(٣) مُجرَّدُ الاجتنابِ فيه نَظرٌ، فلا بُدَّ معَ الاجتنابِ اعتقادُ حُرمتِه، وقد نقلَ الإمام النووي معناه بأوفىٰ ممَّا هاهنا عن الشيخ ابن الصلاح فقال: «قوله: «وحرَّمت الحرام»: فقال الشَّيخُ أبو عمرو ابن الصَّلاح الظَّاهرُ أنه أرادَ به أمرين: أنْ يَعتقدَهُ حَراماً، وأنْ لا يَفعله بخلاف تحليلِ الحلالِ، فإنَّه يكفي فيه مُجرَّد اعتقادِه حَلالاً». «شرح مسلم» (١/ ١٧٥).
وانظر: «صيانة صحيح مسلم» لابن الصلاح (١٤٤)، و«الفتح المبين» للهيتمي (٣٩٢)، و«الفُتُوحات الوهبية» للشَّبْرَخِيتي (٤٣٥).

الجنَّةَ، ويَشهدُ لذلك قولُه تعالىٰ: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

وفي «الصَّحِيحينِ»: أنَّ أعرابيًا جاء إلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ ثائرَ الرَّأسِ فقال: يا رَسُولَ اللهِ، أخبرني ماذا فرضَ اللهُ عليَّ مِنَ الصَّلاةِ؟

فقال: «الصَّلواتُ الخَمْسِ إلَّا أنْ تَطوَّعَ شيئًا».

فقال: أخبرني بمَا فرضَ اللهُ عليَّ مِنَ الصِّيامِ؟

فقال: «شَهرُ رَمضانَ إلَّا أنْ تَطوَّعَ شيئًا».

فقال: أخبرني بمَا فرضَ اللهُ عليَّ منَ الزَّكاةِ؟

فأخبرَهُ رسُولُ اللهِ ﷺ بشَرائعِ الإسلامِ، فقال: والذي بَعثَكَ بالحقِّ لا أتطوَّعُ شَيئًا، ولا أنقُصُ ممَّا فرضَ اللهُ عليَّ شيئًا، فقال رسُولُ اللهِ ﷺ: «أفلحَ إنْ صَدقَ»، أو: «دخلَ الجنَّةَ إنْ صَدقَ»[(١)].

وخطبَ النَّبيُّ ﷺ في حَجَّةِ الوَداعِ، فقال: «أيُّها النَّاسُ: اتَّقُوا اللهَ وصَلُّوا خَمْسَكُم، وصُومُوا شَهرَكُم، وأدُّوا زكاةَ أموَالِكُم، وأطِيعُوا إذا أمرَكُم؛ تَدْخُلُوا جنَّة ربِّكُم»[(٢)]، وفي رِوايةٍ: «وحُجُّوا بَيتكُم»[(٣)].

وإنَّما لم يَذكُرِ الحَجَّ والزَّكاةَ في هذا الحديثِ؛ لأنَّ الزَّكاةَ لا تَجِبُ إلَّا علىٰ صاحبِ المَالِ، والحجُّ لا يَجبُ إلَّا علىٰ مَنِ استطاعَ إليه سَبيلاً.

وأمَّا الصَّلاةُ والصِّيامُ، وتَحلِيلُ الحلالِ وتَركُ الحرامِ، فوَاجبٌ علىٰ كلِّ أحدٍ، والله أعلم[(٤)].

---

(١) البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢١٦١)، والترمذي (٦١٦) من حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو صحيح.

(٣) أخرجها أحمد في المسند (٢٢٢٦٠).

(٤) انظر: «شرح الأربعين» لابن العطار (١٢٤)، و«شرح الأربعين» لشيخنا العلامة ابن عثيمين (٢٤١).

الحديث الثالث والعشرون

عن أبي مَالِكٍ، الحَارِثِ بنِ عَاصِمٍ[١] الأشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإيمَانِ، والحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ المِيزَانَ، وسُبْحَانَ اللهِ والحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلآنِ أوْ: تَمْلأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ والأرْضِ، والصَّلاةُ نُورٌ، والصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، والصَّبْرُ ضِيَاءٌ، والقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أوْ عَلَيْكَ. كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو؛ فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا، أوْ مُوبِقُهَا**». رَواهُ مُسلِمٌ[٢].

الشَّرح

هذا الحَديثُ أصلٌ مِن أُصُولِ الإسلامِ، وقدِ اشتَمَلَ علىٰ مُهمَّاتٍ مِن قَواعِدِ الدِّينِ.

قوله ﷺ: «**الطُّهُورُ شَطْرُ الإيمَانِ**» وفي روايةِ التِّرمذيِّ[٣]: «الوُضوءُ شَطرُ الإيمانِ»، فالطُّهورُ: التَّطهُّرُ بالماءِ مِنَ الأحداثِ؛ كالوُضوءِ وغُسلِ الجنابةِ.

---

(١) هكذا وقع الاسم في الأصل، وفي الأصول العتيقة كذلك «للأربعين»، وجاء عند مُسلمٍ مُكنًّىٰ بدون تَعْيينٍ هكذا: «عن أبي مالك الأشعري»، وإنَّما عيَّنه الإمام النوويُّ في «الأربعين» وفي«رياض الصالحين» باب الصبر(٣٠)، والمُصنِّف بعد «الأربعين»، ولا أعلمُ علىٰ ماذا استندَ في تَعْيينه مع أنَّه ذكرَ الخلافَ في اسمِه في «شرح مسلم» (٣/ ١٠٠) ولو كان مُعيَّناً عنده لجَزم به، بَلْه أنَّ هذا الاسمَ غيرُ واردٍ في مُصنَّفاتِ أسماء الصَّحابة.
ولذا تعقَّبهُ ووهَّمهُ الحافظُ ابنُ حَجرٍ فقال: «ذَكر النَّوويُّ حديثَ أبي مالكٍ الأشعريِّ: «الطُّهور شَطرُ الإيمانِ» أنَّ اسمَه: الحارثُ بن عاصم، وهذا وهمٌ، وإنَّما هو كعبُ بن عاصم، أو الحارثُ ابن الحارثِ». «الإصابة في تمييز الصحابة» (٣/ ٧٨) والجزم بتعيينه متعذِّرٌ!
وفي «المُستجادات علىٰ وثيق الألفاظِ والرُّواة» المُذيَّل علىٰ «الأربعين» تتبُّع لترشيحه.

(٢) مسلم (٢٢٣).

(٣) «الجامع الكبير» (٣٥١٧).

وفي الحديثِ الآخرِ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «ما مِنْكم مِنْ أحدٍ يَتوضَّأُ فيُسْبِغُ الوَضُوءَ ثمَّ يقُولُ: أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عَبدُه ورَسُولُه؛ إلَّا فُتِحتْ له أبوابُ الجنَّةِ الثَّمانيةُ، يَدخُلُ مِن أيِّها شاءَ»(١).

فخِصالُ الإيمانِ قِسْمان: ظاهِرةٌ وباطِنةٌ، فالطُّهورُ مِن الخِصالِ الظَّاهِرةِ، والتَّوحيدُ مِنَ الخِصالِ الباطِنةِ، فمَنْ طهَّر باطِنَهُ بالتَّوحيدِ، وظاهِرَهُ بالماءِ فقد استَفتَح بابَ الجنَّةِ، ولا يَدخُلُها إلَّا الطَّاهِرُونَ الطَّيِّبُونَ، قال الله تعالىٰ: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣].

قولُه: «وَالحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ المِيزَانَ، وسُبْحَانَ اللهِ والحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلآنِ أوْ: تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَاوَاتِ والأرْضِ»، هذا شَكٌّ مِنَ الرَّاوِي، وفي رِوَايةٍ لمُسلمٍ والنَّسائيِّ: «والتَّسبِيحُ والتَّكبِيرُ مِلءُ السَّماءِ والأرض»(٢).

وللتِّرمذيِّ مِن حَديثِ عَبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «التَّسبِيحُ نِصفُ المِيزانِ، والحَمدُ للهِ يَمْلؤُهُ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ ليسَ لها دُونَ اللهِ حِجابٌ حتَّىٰ تَصِلَ إليه»(٣).

وقوله: «تَمْلَأُ المِيزَانَ» أي: مِيزانَ الحامِدِ للهِ تعالىٰ.

وقد قيلَ: إنَّه ضَرْبُ مَثلٍ؛ وأنَّ المَعْنىٰ: لو كانَ الحَمدُ جِسْماً؛ لَمَلأَ المِيزانَ، وفي الحديثِ الآخرِ: «كلِمَتانِ حَبِيبتانِ إلىٰ الرَّحمنِ، خَفِيفَتانِ علىٰ اللِّسانِ،

---

(١) أخرجه مسلم (٢٣٤) (١٧) عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) النَّسائي (٢٤٣٧)، وابن ماجه (٢٨٠) بهذا اللفظ، وهكذا هو مُخرَّج عند ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٥) والشارحُ ينقل عنه، وليس عند مسلم بهذا اللفظ، وإنّما لفظ مسلم ما استشرحه الشارحُ، فسبق قلمُه أراد ابن ماجه فذكر مسلماً.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥١٨) وهو ضعيف؛ آفتُه عبد الرحمن بن زياد ابن أنعم الإفريقي مشهورٌ بالضعف. ولذا أعقبه الترمذيُّ بقوله: «غريبٌ من هذا الوجه، وليس إسنادُه بالقويِّ».

ثَقِيلتانِ في المِيزانِ: سُبْحانَ اللهِ وبِحَمدِهِ، سُبْحانَ اللهِ العَظِيمِ»[(١)].

ورُوِي عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «إنَّ اللهَ اصطَفَىٰ مِنَ الكَلامِ أربَعـًا: سُبحانَ اللهِ، والحَمدُ للهِ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ.

فَمنْ قال: «سُبحَانَ اللهِ»، كُتِبتْ له عِشرونَ حسنةً، وحُطَّت عنه عشرون سيِّئةً، ومَن قال: «اللهُ أكبرُ»، مِثلُ ذلك، ومَن قال: «لا إلهَ إلَّا اللهُ»، مِثلُ ذلك، ومَنْ قال «الحمد للهِ» مثلُ ذلك، ومَن قال: «الحَمدُ للهِ رَبِّ العَالمِينَ»، مِن قِبَلِ نَفسِه، كُتِبَت لهُ ثلاثُونَ حَسنةً، و حُطَّت عنه ثَلاثُونَ سَيِّئةً»[(٢)].

قولُه ﷺ: «**والصَّلاةُ نُورٌ، والصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، والصَّبْرُ ضِيَاءٌ**»: الصَّلاةُ نُورٌ لصَاحِبها في الدُّنيا، وفي القَبرِ، ويومِ القيامَةِ كما في الحَديثِ الآخرِ: «مَنْ حَافظَ عليها كانت له نُورَاً وبُرهَانـاً ونَجاةً يَومَ القيامَةِ»[(٣)].

ورَوىٰ الطَّبراني عَن عُبادةَ بنِ الصَّامتِ مَرفُوعـًا: «إذا حَافظَ العَبدُ علىٰ صَلاتِه فأقامَ وُضُوءَها، ورُكُوعَها، وسُجُودَها، والقِراءةَ فيها، قالت له: حَفِظَكَ اللهُ كما

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
تنبيه: مسألة تجسُّد المعاني أجساماً يوم القيامة صحَّ الخبر فيها؛ كتجسُّد الموت بكَبْشٍ يُذبَح، أخرجه البخاري (٤٧٣٠)، ومسلم(٢٨٤٩)، ومجيء البقرة وآل عمران غمامتان تُحاجَّان عن صاحبهما، كما رواه مسلم (٨٠٥) وغير ذلك، وراجع: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العِزِّ الحنفي (٢/ ٦١٢)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٣/ ٣٨٩).
وقد صنَّف السيوطيُّ رسالةً نافعة في ذلك «المعاني الدَّقيقة في إدارك الحقيقة» وساق جُملةً من النُّصوص الشرعيَّة الثابتة الدَّالة علىٰ ذلك.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٤٤٦)، وأحمد في «المسند» (٨٠١٢)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٦٠٨) من حديث أبي سعيدٍ الخُدْري وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٥٧٦)، وابن حبَّان في «التقاسيم والأنواع» (٢٤٤٩)، و«الإحسان» (١٤٦٧) من حديث ابن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو حديث حسنٌ.

حَفِظْتَنِي، وصُعِدَ بها إلىٰ السَّماءِ ولها نُورٌ، حتىٰ تَنْتهي إلىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ؛ فتَشفعُ لصَاحِبِها»(١).

وقال أبوالدَّرداءِ: صَلُّوا رَكعتَينِ في ظُلمةِ اللَّيلِ لظُلمةِ القُبورِ(٢).

قولُه: «**وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ**» أي: دَليلٌ واضِحٌ علىٰ صِحَّةِ الإيمانِ، وقد قالَ اللهُ تعالىٰ في المُنافِقينَ: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤].

قولُه: «**وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ**»: الضِّياءُ هُو النُّورُ الذي يَحصُلُ فيه نَوعُ حَرارةٍ؛ كضِياءِ الشَّمسِ. قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

ولمَّا كانَ الصَّبرُ شاقًّا علىٰ النُّفوسِ، يَحتاجُ إلىٰ مُجاهَدةِ النَّفسِ وحَبْسِها، وكفِّها عمَّا تَهواهُ؛ كان ضِياءً.

والصَّبرُ ثلاثةُ أنواعٍ: صَبرٌ علىٰ طاعةِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وصَبرٌ عن مَعاصِي اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وصَبرٌ علىٰ أقدارِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والصِّيامُ يَجمعُها.

قولُه: «**وَالقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ**» أي: إنْ عَمِلْتَ به فهُو حُجَّةٌ لك، وإلَّا فهُو

---

(١) في «مسند الشاميين» (٤٢٧)، وأخرجه البزَّار في «المسند» (٢٦٩١) بنحوه، وهو معلولٌ؛ لضعف حفص بن عمر الرَّازي، والأحوص بن حكيم، وخالد بن معدان مشهور بالإرسال؛ ولم يَسْمع من ابن الصَّامت كما في «المراسيل» لابن أبي حاتم (٥٢).
قال الهيثميُّ: «رواه الطبراني في «الكبير» والبزَّار بنحوه، وفيه: الأحوصُ بنُ حكيم، وثَّقه ابن المديني والعَجْليُّ، وضعَّفه جماعةٌ، وبقيَّة رجاله موثقون». «مجمع الزوائد» (٥/ ١٣٤).
قوله: في «الكبير» هو في الجزء المفقود منه، والله أعلم.

(٢) انظر: «أخبار مكة» للفاكهي (١٩٠٤)، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم (١/ ١٦٥) لكن عن أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حُجَّةٌ عليك. قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وقالَ ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: مَن جَعلَ القُرآنَ أمامَهُ قادَهُ إلىٰ الجنَّةِ، ومَن جَعلَهُ خَلفَ ظَهْرِه؛ قادَهُ إلىٰ النَّار[1].

ورُوِي عن عَمْرو بنِ شُعَيبٍ عن أبيهِ عن جَدِّه، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «يُمَثَّلُ القُرآنُ يومَ القيامةِ رجُلاً، فيُؤتىٰ بالرَّجُلِ قد حَمَلهُ، فخَالَفَ أمرَهُ، فيَتمثَّلُ له خَصْماً، فيقولُ: يا ربِّ حمَّلتَهُ إيَّاي فبِئسَ حَامِلي؛ تَعدَّىٰ حُدُودي، وضيَّعَ فرائضِي، وركِبَ مَعْصِيتي، وتركَ طاعَتِي، فما يَزالُ يَقذِفُ عليه بالحُجَجِ حتَّىٰ يُقالَ: شأنُك به، فيأخُذَه بيدِه، فما يُرسِلُه حتَّىٰ يَكُبَّه علىٰ مَنْخَرِه في النَّار.

ويُؤتىٰ بالرَّجلِ الصَّالحِ كان قد حمَلهُ، فيَتمثَّلُ خَصْماً دُونَه، فيقُولُ: يا ربِّ، حمَّلتَه إيَّاي، فخيرُ حامل؛ حَفِظَ حُدُودي، وعَمِلَ بفَرائضِي، واجتنَبَ مَعصِيتي، واتَّبع طاعتي، فما يَزالُ يَقذِفُ له بالحُججِ حتَّىٰ يُقالَ: شأنُك به، فيأخُذَه بيدِه، فما يُرسِلُه حتىٰ يُلْبِسَه حُلَّةُ الإستبرقِ، ويَعقِدَ عليه تاجَ المُلْكِ، ويَسقِيه كأسَ الخمر»[2].

قولُه: «كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو؛ فبَائعٌ نَفْسَهُ فمُعْتِقُهَا، أوْ مُوبِقُهَا» أي: كلُّ إنسانٍ يَسعَىٰ، فمِنْهُم مَن يَبيعُ نَفسَه للهِ بطَاعتِه له، فيُعتِقُها مِنَ العذابِ، ومِنهُم مَن يَبيعُها للشَّيطانِ والهَوَىٰ فيُوبِقُها؛ أي: يُهلِكُها، اللَّهُمَّ وفِّقنا للعَملِ بطاعتِك، وجَنِّبنا مَعصِيتِك.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في «المُصنَّف» (٦٠٨٩).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٦٦٧)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٣٣٧)، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في «المطالب العالية» (٣٤٩١)، لكن ابن إسحاق ـ وهو إمامُ المغازي ـ مشهورٌ بالتَّدليس إذا رَوىٰ بالعَنْعنة، إلا أنْ يُصرِّح بالتحديث؛ فيُقبل، وقد عَنْعن.

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩-١٠]، أي: قد أفلَحَ مَن زكَّىٰ نَفسَه بطاعةِ اللهِ، وخابَ مَن دَسَّاها بالمَعاصِي.

قال أبوبكرِ بنُ عيَّاشٍ: قال لي رَجلٌ مرَّةً وأنا شَابٌّ: خَلِّصْ رَقبتَك ما استَطعْتَ في الدُّنيا مِن رِقِّ الآخرةِ، فإنَّ أسيرَ الآخرةِ غيرُ مَفكُوكٍ أبداً.

قال: فواللهِ ما نَسيتُها بَعدُ(١).

وقال الحَسنُ: المُؤمنُ في الدُّنيا كالأسيرِ يَسعَىٰ في فِكاكِ رَقبتِه، لا يَأمنُ شيئاً حتَّىٰ يَلْقىٰ اللهَ عَزَّوَجَلَّ، وقالَ: ابنَ آدم، إنَّك تَغدُو وتَرُوحُ في طَلبِ الأرباحِ، فلْيكُنْ هَمُّك نَفسَك، فإنَّك لن تَرْبحَ مِثْلَها أبداً(٢).



(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٠٤).

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٣٠٧)، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٦٣٥٧).

الحديث
الرابع والعشرون

عَنْ أبي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيما يَروِي عَنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ أنَّه قالَ:
«يَا عِبَادِي: إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي، وجَعَلْتُه بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فلا تَظَالَمُوا.
يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ ، فاسْتَهْدُونِي أهْدِكُمْ.
يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ جَائِعٌ إلَّا مَنْ أطْعَمْتُهُ، فاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ.
يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ عَارٍ إلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ ، فاسْتكْسُونِي أكْسُكُمْ.
يَا عِبَادِي: إنَّكُمْ تُخْطِئُونَ باللَّيْلِ والنَّهَارِ، وأنَا أغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فاسْتَغْفِرُونِي أغْفِرْ لَكُمْ.
يَا عِبَادِي: إنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فتَضُرُّونِي ولَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي، فتَنْفَعُونِي.
يَا عِبَادِي: لَوْ أنَّ أوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ، وإنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أتْقَىٰ قَلْبِ رَجُلٍ واحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذلك فِي مُلْكِي شَيْئًا.
يَا عِبَادِي: لَوْ أنَّ أوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ ، وإنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ واحِدٍ، مَا نَقَصَ ذلك مِنْ مُلْكِي شَيْئًا.
يَا عِبَادِي: لَوْ أنَّ أوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ، وإنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ واحِدٍ، فسَألُونِي، فأعْطَيْتُ كُلَّ إنْسَانٍ مَسْألَتَهُ، مَا نَقَصَ ذلك مِمَّا عِنْدِي إلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إذَا أُدْخِلَ البَحْرَ.
يَا عِبَادِي: إنَّمَا هِيَ أعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إيَّاهَا، فمَنْ وجدَ خَيْرًا فلْيَحْمَدِ اللهَ، ومَنْ وجَدَ غَيْرَ ذلك؛ فلا يَلُومَنَّ إلَّا نَفْسَهُ». رَواهُ مُسلِمٌ [1].

الشَّرح

هذا حَديثٌ جَليلٌ شَريفٌ، وهُو مِنَ الأحاديثِ القُدسِيَّةِ التي يَرْوِيها النَّبيُّ ﷺ عنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ.

قولُه: «يَا عِبَادِي: إنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَىٰ نَفْسِي، وجَعَلْتُه بَيْنكُمْ مُحَرَّمًا، فلا تَظَالَمُوا»: يعني أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ مَنعَ نَفسَهُ مِنَ الظُّلمِ لِعبادِه وحرَّمهُ عليهم.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾[آل عمران: ١٠٨].

وقال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٤٠].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤].

وقال: ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا﴾ [طه: ١١٢].

والظُّلمُ هُنا: هُو وضعُ الأشياءِ في غَيرِ مَواضِعِها.

---

(١) مسلم (٢٥٧٧).

لطيفة: أسندَ الإمام النووي هذا الحديثَ في آخر كتابه «الأذكار» (٦٦٠) عن شَيخِه أبي البقاءِ خالدٍ النَّابُلسيِّ الدِّمشقيِّ إلىٰ صَحابيِّه أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم قال: «رجالُ إسنادِه مِنِّي إلىٰ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلُّهُم دِمشقِيُّونَ، ودخلَ أبو ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دمشقَ، فاجتمعَ في هذا الحديثِ جُملٌ مِن الفوائدِ:
منها: صحَّةُ إسنادِهِ ومَتنِه، وعُلوُّهُ وتَسلْسُلُهُ بالدِّمشقِيِّينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وبارك فيهم.
ومنها: ما اشتَملَ عليه مِنَ البيانِ لقَواعِدَ عَظيمةٍ في أُصُولِ الدِّينِ وفُروعِهِ والآدابِ، ولَطائفِ القُلوبِ وغَيرِها، ولله الحَمدُ.
رُوِّيْنا عن الإمامِ أبي عبدِ اللهِ أحمدَ ابنِ حَنبلٍ، قال: «ليسَ لأهلِ الشَّامِ حَديثٌ أشرَفُ مِن هذا الحَديثِ» اهـ.
فائدة: وأصلُ هذه القَولةِ لأبي مِسْهرٍ عبدِ الأعلىٰ الغسَّاني (٢١٨هـ) أحدِ رُواتِه، ذكرها عنه أبو القاسم البرزاليُّ في «مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة» (١/ ١١١).

وقوله: «وَجَعَلْتُه بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فلا تَظَالَمُوا» أي: لا يَظْلِم بَعضُكُم بَعضـًا.

وقال النَّبيُّ ﷺ في خُطْبَتِه في حِجَّةِ الوَداعِ: «إنَّ دِماءكُم وأموالَكُم وأعرَاضَكُم عليكم حَرامٌ، كحُرْمَةِ يَومِكُم هذا، في شَهرِكُم هذا، في بَلَدِكُم هذا»[1].

وقال ﷺ: «إنَّ الظُّلمَ ظُلماتٌ يومَ القيامَةِ»[2].

وقال: «إنَّ اللهَ لَيُمْلِي للظَّالِمِ حتَّىٰ إذا أخذَهُ لم يُفْلِتْهُ»، ثمَّ قرأ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخۡذُ رَبِّكَ إِذَآ أَخَذَ ٱلۡقُرَىٰ وَهِيَ ظَٰلِمَةٌۚ إِنَّ أَخۡذَهُۥٓ أَلِيمٞ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢][3].

وكُلُّها في «الصَّحِيحينِ».

وفي «صَحِيح البُخاريِّ»: عن أبي هُريرَةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن كانَتْ عِندَهُ مَظْلَمَةٌ لأخِيْه فلْيَتحَلَّلْ منها، فإنَّه ليس ثَمَّ دِينارٌ ولا دِرْهمٌ مِن قَبلِ أنْ يُؤخَذَ لأخيه مِنْ حَسناتِه، فإنْ لم يكُنْ له حَسناتٌ؛ أُخِذ مِن سَيِّئاتِ أخيه فطُرِحَتْ عليه»[4].

قولُه: «يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ ضَالٌّ إلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ، فاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ.

يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ جَائِعٌ إلَّا مَنْ أطْعَمْتُهُ، فاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ.

يَا عِبَادِي: كُلُّكُمْ عَارٍ إلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ، فاسْتكْسُونِي أَكْسُكُمْ.

يَا عِبَادِي: إنَّكُمْ تُخْطِئُونَ باللَّيْلِ والنَّهَارِ، وأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فاسْتَغْفِرُونِي أغْفِرْ لَكُمْ»: هذا يَقْتضِي أنَّ جَميعَ الخَلْقِ مُفْتَقِرُونَ إلىٰ اللهِ تعالىٰ في جَلْبِ مَصالِحِهم، ودَفعِ مَضارِّهِم؛ في أُمورِ دِيْنِهم ودُنياهُم.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٧)، ومسلم (٢٥٧٩) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٨٦)، ومسلم (٢٥٨٣) من حديث أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) البخاري (٦٥٣٤).

قال الله تعالىٰ: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا ۚ كُلٌّ فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦].

وقال تعالىٰ حَاكِياً[1] عن آدمَ وزَوْجِه عَلَيْهِمَا السَّلَامُ[2] أنَّهما قالا: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[الأعراف: ٢٣]، وقال تعالىٰ: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢].

وفي الحديثِ دليلٌ علىٰ أنَّ اللهَ تعالىٰ يُحِبُّ أنْ يَسألَهُ العبادُ جَميعَ مَصالِح دِيْنِهم ودُنياهُم، مِنَ الطَّعامِ والشَّرابِ والكِسْوةِ وغيرِ ذلك، كما يَسألُونَه الهِدَايةَ والمَغْفِرةَ.

وفي الحديثِ الآخرِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «ليَسألْ أَحدُكُم ربَّهُ حَاجتَهُ كُلَّها؛ حتَّىٰ شِسْعَ نَعْلِه إذا انقَطَع»[3].

---

(١) إطلاق لفظ الحكاية علىٰ الله تعالىٰ ممَّا ينبغي أنْ يُصان عنه كتاب الله تعالىٰ، فإنَّ ذلك مما يعني المُشابهة، والأحسن من ذلك إطلاق الإخبار أو القصص فهذا عين ما وقع.
وقد تنبَّه لذلك جمعٌ من أهل العلم، منهم الإمام ابنُ عطيَّة في «المُحرَّر الوجيز» (١/ ٤٧)، فقال: «باب في الألفاظ التي يقتضي الإيجاز استعمالها في تفسير كتاب الله، وذكر منها: «حكىٰ الله»، وذكر ذلك الزَّركشيُّ في «البرهان في علوم القرآن» (٢/ ٣١٧) النوع (٤٢) فانظره.

(٢) الصَّحيحُ أنْ يُقال في حقِّ نبي الله آدم «عَلَيْهِ السَّلَامُ» وحده، وأمَّا أُمُّنا «حواء» فليست نبيَّةً، و لا في النِّساء نبيَّاتٌ، وقد أطلق ذلك الشارحُ هنا وفي غير كتاب له؛ «تطريز رياض الصالحين» (٢٠٢) فلا أعلم هل يقول ـ كبعض أهل العلم ـ بنُبُوَّة النِّساء أو لا.
وقد ناقش مسألة «نبوَّة النساء» شيخنا العلامة د. عمر الأشقر في سلسلته النافعة «العقيدة في ضوء الكتاب والسنة ـ الرسل والرسالات» (٨٤) فليُنظر لمن أحبَّ البسط.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٦١٢)، وأبو يعلىٰ في «المسند»(٣٤٠٣)، وابن حبان في «التقاسيم والأنواع» (٤٦٨)، و«الإحسان» (٨٦٦) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
ورُوِي ثانيةً من حديث ثابت البُناني أنَّ رسول الله ﷺ قاله مرسلاً، وهذا أصحُّ، وأيًّا يكن فهو=

والهِدايةُ نَوعانِ: مُجملةٌ، ومُفصَّلةٌ.

فالمُجمَلةُ: هي الهِدَايةُ للإسلامِ والإيمانِ.

والمُفصَّلةُ: هي الهِدايةُ إلىٰ مَعرفةِ تَفاصِيلِ أجزاءِ الإيمانِ والإسلامِ، وإعَانتِه علىٰ فِعْلِ ذلكَ، ولهذا أمرَ اللهُ عبادَهُ أنْ يَقرَؤُوا في كلِّ ركعةٍ مِن صَلاتِهم ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة: ٦]، وكان النَّبيُّ ﷺ يقُولُ في دُعائه باللَّيلِ: «اهْدِني لِمَا اختُلِفَ فيه مِنَ الحقِّ بإذْنِك، إنَّك تَهدِي مَن تَشاءُ إلىٰ صِراطٍ مُستقِيمٍ»[١].

وأمَّا الاستغفارُ: فهُو طَلبُ مَغفرةِ الذُّنوبِ، والعبدُ أحوجُ شيءٍ إليه؛ لأنَّه يُخطِئُ باللَّيلِ والنَّهارِ، و«كلُّ بَني آدمَ خطَّاءٌ، وخيرُ الخطَّائينَ التَّوابُون»[٢].

وعن الأغَرِّ المُزَني أنَّه سَمِعَ النَّبيَّ ﷺ يقُولُ: «ياأيُّها النَّاسُ، تُوبُوا إلىٰ ربِّكُم؛ فإنِّي أتُوبُ إليه في اليوم مِئةَ مرَّةٍ» رَواهُ البُخاريُّ[٣].

وفي حديثِ أبي هُريرةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «واللهِ إنِّي لأستَغْفِرُ اللهَ وأتُوبُ إليه كلَّ يومٍ مِئةَ مرَّةٍ»[٤].

ورَوىٰ الإمامُ أحمدُ: مِن حَديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنها عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان يقُولُ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ الذينَ إذا أحسَنُوا اسْتَبشَرُوا، وإذا أسَاؤُوا استَغْفرُوا»[٥].

= صحيح،؛ لأنَّ ثابتاً ثقةٌ ولا يَضرُّ إرسالُه.

(١) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنها.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٣٠٤٩)، والترمذي(٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وهوحديث حسنٌ.

(٣) هذا انتقال نظر من الشارح، فلم يُخرجه البخاري، وإنَّما مسلم (٢٧٠٢). ولمَّا كان الشارح ينقل من «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤١) انتقل نظره لحديث أبي هريرة الذي يليه فهو من تخريجه.

(٤) البخاري (٦٣٠٧).

(٥) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤٩٨٠)، وابن ماجه (٣٨٢٠) وهو ضعيفٌ؛ لأجل علي بن زيد ابن جدعان، مُضعَّف.

قولُه: «يَا عِبَادِي: إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضَرِّي فتَضُرُّونِي ولَنْ تبْلُغُوا نَفْعِي، فتَنْفَعُونِي» يعني: أنَّ العبادَ لا يُوصِلُونَ إلىٰ اللهِ نفعـاً ولا ضَرَّاً، فإنَّ اللهَ تعالىٰ غنيٌّ حَميدٌ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر: ٧].

قولُه: «يَا عِبَادِي: لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ، وإِنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَتْقَىٰ قَلْبِ رَجُلٍ واحِدٍ مِنْكُمْ، مَا زَادَ ذلك في مُلْكِي شَيْئًا.

يَا عِبَادِي: لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ، وإِنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ، كَانُوا عَلَىٰ أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ واحِدٍ، مَا نَقَصَ ذلك مِنْ مُلْكِي شَيْئًا» فيه إشَارةٌ إلىٰ أنَّ مُلْكَه لا يَزيدُ بطاعةِ الخَلْقِ، ولا يَنقصُ بمَعْصِيتهم، فهُو كاملٌ، لا نَقصَ فيه بوجْهٍ مِنَ الوُجوهِ.

قولُه: «يَا عِبَادِي: لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وآخِرَكُمْ، وإِنْسَكُمْ وجِنَّكُمْ، قَامُوا في صَعِيدٍ واحِدٍ، فسَأَلُونِي، فأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذلك مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ المِخْيَطُ إِذَا أُدْخِلَ البَحْرَ» فيه إشَارةٌ إلىٰ كمالِ مُلْكِه سُبحانَه، وكمالِ قُدْرتِه، وأنَّ خَزائنَهُ لا تنفَدُ ولا تَنقُصُ ولو أعطَىٰ الأوَّلينَ والآخرينَ جميعَ ما سَألُوهُ في مَقامٍ واحدٍ، وفي ذلك حثُّ الخَلقِ علىٰ سُؤالِه، وإنزالِ حَوائجِهم به.

وفي «الصَّحِيحينِ»: عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «يَدُ اللهِ مَلْأَىٰ لا تَغِيضُها نَفقةٌ، سَحَّاءُ اللَّيلَ والنَّهارَ، أفرَأيتُم ما أنفقَ ربُّكُم مُنذُ خلقَ السَّمواتِ والأرضَ، فإنَّه لم يَغِضْ ما في يَمِينِه»[1].

وفي حَديثِ أبي ذرٍّ عندَ التِّرمذيِّ: «ذلك بأنِّي جَوادٌ واجدٌ ماجِدٌ أفعلُ ما

(١) البخاري (٤٦٨٤)، ومسلم (٩٩٣).
قوله: «سحَّاء»: دائمة الصَّبِّ بالعطاء.

أُريدُ، عطَائي كلامٌ، وعَذَابي كلامٌ، إنَّما أمرِي لشيءٍ إذا أرَدْتُه؛ أنْ أقولَ له: كُنْ فيكُون»[١].

قال بَعضُهُم[٢]:

لا تَخْضَعنَّ لِمخْلُوقٍ علىٰ طَمعٍ ... فَإنَّ ذلكَ غَضٌّ منكَ للدِّينِ
واسْتَرزِقِ اللهَ ممَّا في خَزائنِه ... فإنَّما هي بينَ الكافِ والنُّونِ

قولُه: «يَا عِبَادِي: إنَّمَا هِيَ أعْمَالُكُمْ أُحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ إيَّاهَا، فمَنْ وجدَ خَيْرًا، فلْيَحْمَدِ اللهَ، ومَنْ وجَدَ غَيْرَ ذلك؛ فلا يَلُومَنَّ إلَّا نَفْسَهُ»، هذا كقَولِه تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[الزلزلة: ٧-٨]، وقولِه تعالىٰ: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًاۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩].

وفيه إشَارةٌ إلىٰ أنَّ الخيرَ كُلَّه فضلٌ مِنَ اللهِ علىٰ عبدِه، والشَّرَّ كُلَّه مِن عندِ ابنِ آدمَ؛ مِنِ اتِّباعِ هَوَىٰ نَفسِه.

قال اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَۚ﴾ [النساء:٧٩].

وفي «المُسنَدِ» و«سُننِ أبي دَاودَ»: عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ المُؤمنَ إذا أصابَهُ سَقمٌ ثمَّ عافاهُ اللهُ منه، كان كفَّارةً لِمَا مَضَىٰ مِن ذُنُوبِه، ومَوعِظةً له فيما يَستَقبِلُ مِنْ عُمرِه، وإنَّ المُنافقَ إذا مَرِضَ وعُوفي كان كالبَعيرِ، عَقَلَهُ أهلُه وأطْلَقُوه لا

---

(١) الترمذي (٢٤٩٥) وقال: حديث حسن.
وأخرجه أحمد في المسند (٢١٣٦٧)، وابن ماجه (٤٢٥٧).
(٢) اختُلِف في نسبته لغير واحدٍ: لكنَّ البيهقي أسنده لابن المبارك في «الزهد الكبير» (٨٩).
وانظر: «ديوانه» (١٦٢).

يَدْرِي بما عَقلُوه ولا بما أطْلَقوهُ»[(١)].

وفي التِّرمذي: عن أبي هُريرةَ مَرفُوعـاً: «ما مِنْ ميِّتٍ يَمُوتُ إلَّا نَدِمَ، إنْ كانَ مُحسِناً نَدِمَ علىٰ أنْ لا يكُونَ ازْدَادَ، وإنْ كان مُسِيئاً نَدِمَ أنْ لا يكون اسْتَعتَبَ»[(٢)].

وكان مُطرِّف بنِ عبدِ اللهِ يقُولُ: اجتَهِدُوا في العَمَلِ، فإنْ يكُنِ الأمرُ كما نَرجُو مِن رَحمةِ اللهِ وعَفْوِه كانت لنا دَرجاتٌ، وإنْ يكُنِ الأمرُ شَديداً كما نخافُ ونَحذَرُ لم نَقُلْ: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر:٣٧]. انتهىٰ[(٣)].

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَآءُ ۖ فَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [الزمر: ٧٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلشَّيْطَٰنُ لَمَّا قُضِىَ ٱلْأَمْرُ إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ ٱلْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ ۖ وَمَا كَانَ لِىَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوْتُكُمْ فَٱسْتَجَبْتُمْ لِى ۖ فَلَا تَلُومُونِى وَلُومُوٓا۟ أَنفُسَكُم ۖ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ۖ إِنِّى كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ

---

(١) أبو داود (٣٠٨٩) وحده.

وأخرجه ابن أبي الدُّنيا في «المرض والكفارات» (١٩٦)، والدِّمياطي في «المتجر الرابح» (١٧٨٥) وهو ضعيفٌ لجهالة أبي منظور وعمِّه، ويُغني عنه ما جاءت به الأخبار الصَّحيحة في تكفير الأمراض للخطايا، انظر: البخاري (٥٦٤٠) باب ما جاء في كفارة المرض، ومسلم (٢٥٧٠) باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حُزن أو نحو ذلك.

وعزو الشارح الحديثَ «للمسند»! متابعةً منه للحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٥٣)، وقد عزاه له أيضـاً الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ٥٣٨)، ولم أقف عليه في «المسند»، وعلىٰ أبي داود وحده اقتصر الحافظُ ابن كثير في «جامع المسانيد» (٤/ ٤٩٧٧)، فالله أعلم.

(٢) الترمذي (٢٤٠٣) وهو ضعيف جداً؛ لأجل يحيىٰ بن عبيد الله بن مَوْهب، قال الإمام أحمد: أحاديثه مناكير. كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٩٠٥٠)، ولذا قال فيه الحافظ في «التقريب»: متروك.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الوجل والتوثق» (٤).

في الأصل سبق قلم في الآية إذ كتب الشارح: (ربنا أرجعنا) موافقة لآية السجدة (١٢).

مِن قَبْلُ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ وَأُدْخِلَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢- ٢٣].

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بالأُجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، ويَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، ويَتَصَدَّقُونَ بفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ.

قال: «**أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ مَا تَصَّدَّقُونَ: أَنَّ لكم بكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وأَمْرٍ بالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، ونَهْي عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ**».

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيَأتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ ويَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟

قال: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ وضَعَهَا في حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فكَذَلِكَ إِذَا وضَعَهَا في الحَلالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ** [١]». رَواهُ مُسلِمٌ [٢].

الشَّرح

الدُّثُور: الأموالُ، جَمعُ دَثْرٍ، وهُو المالُ الكثيرُ [٣].

---

(١) هكذا «أجرٌ» بالرفع، والذي في مسلم بالنَّصب: «أجراً».

وحكىٰ الوجهينِ الإمامُ النَّوويُّ فقال: «بالنَّصبِ والرَّفعِ، وهُما ظاهران». «شرح مسلم» (٧/ ٩٣) يريد: «أجرٌ» بالرفعِ اسمٌ لـ(كان)، وبالنَّصب: «أجراً»: خبرُ كان لاسمٍ مُستترٍ، تقدِيرُه: كان الوضعُ أجراً.

(٢) مسلم (١٠٠٦).

(٣) والدُّثورُ: مُقيَّدةٌ بالكثرةِ الفاضلةِ عن الكفايةِ؛ كما أفاده النَّوويُّ في «شرح مسلم» (٧/ ٩١)، =

وفي الحديثِ: دليلٌ علىٰ أنَّ الصَّحابةَ لِشدَّةِ حِرْصِهِم علىٰ الأعمالِ الصَّالحةِ يَحْزنُونَ علىٰ ما يَفُوتُهم منها، ممَّا لم يَقدِرُوا عليه، كما قال تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾[التوبة: ٩١-٩٢].

قولُه: «**أوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللهُ لَكُمْ مَا تَصَّدَّقُونَ**»: بتَشديدِ الصَّادِ، ويَجُوزُ تَخفِيفُها(١).

«**أنَّ لكم بكُلِّ تَسْبيحَةٍ صَدَقَةٌ**.. إلىٰ آخره»: ظنَّ الفُقراءُ أنْ لا صَدقةَ إلَّا بالمَالِ، وهُم عاجِزُونَ عن ذلك، فأخبَرهُم النَّبيُّ ﷺ أنَّ جميعَ أنواعِ فِعلِ المَعروفِ والإحسانِ صَدقةٌ.

ورُوِي عنِ ابنِ عُمرَ مَرفُوعـًا: «مَن كانَ له مَالٌ؛ فلْيَتصدَّقْ مِن مَالِه، ومَنْ كان له قُوَّةٌ فلْيتصدَّقْ مِن قُوَّتِه، ومَن كان له عِلْمٌ فلْيتصَدَّقْ مِن عِلْمِه»(٢).

وفي مَراسِيلِ الحَسنِ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ مِنَ الصَّدقةِ أنْ تُسلِّمَ علىٰ النَّاسِ؛

= ويَشهدُ له قولهم: «ويتصدَّقُونَ بِفُضُولِ أموالِهِم»، وكلُّ شيءٍ كثُر وتَضاعفَ يُسمَّىٰ: دُثُور. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة: «دثر».

(١) «تَصَّدَّقُونَ»: ضبطها الإمامُ النَّوويُّ فقال: «الرِّوايةُ فيه: بتشديدِ الصَّادِ والدَّالِ جميعـًا، ويجُوزُ في اللُّغة: تخفيفُ الصادِ». «شرح مسلم» (٧/ ٩١)، أي: تَصَدَّقُونَ.

وأصلُها: «تَتصَدَّقُونَ به»، فلمَّا أُدغِمتِ التَّاءُ الثانيةُ في الصَّادِ شدَّدتها، فناسبَ حذف الجار والمجرور: «به»، فبقيَتْ: «تصَّدَّقون» كما هي الرِّوايةُ.

(٢) أخرجه ابن مَرْدَويه، كما قال ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٥٩) بإسنادٍ فيه ضعف. وقال: ولعلَّه موقوف.

وأخرجه هنَّاد في «الزهد» (١٠٨٣) عن زيد بن أسلم مرسلاً؛ وفيه ضعف أيضـًا.

وأنتَ طَليقُ الوَجهِ»(١).

ورَوىٰ التِّرمذيُّ: مِن حَديثِ أبي ذَرٍّ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «تَبسُّمُكَ في وجهِ أخيكَ لك صَدقةٌ، وأمرُكَ بالمعرُوفِ ونَهيُكَ عنِ المُنكرِ صَدقةٌ، وإرشادُكَ الرَّجُلَ في أرضِ الضَّلالِ لكَ صَدقةٌ، وإماطتُكَ الحَجرَ والشَّوكةَ والعَظمَ عنِ الطَّريقِ لك صَدقةٌ، وإفراغُكَ مِن دَلْوِكَ في دَلْوِ أخيكَ لك صَدقةٌ»(٢).

قولُه: «**وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ**» **قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، أَيَأْتِي أَحَدُنَا شَهْوَتَهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟** قال: «**أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وِزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ**»: فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الإنسانَ إذا نَوىٰ بالجِماعِ عَفافَ نَفسِه؛ أنَّ له في ذلكَ أجْراً(٣)، وكذلك إذا نَوىٰ قَضاءَ حقِّ الزَّوجةِ، ومُعاشَرتَها بالمَعرُوفِ، أو طَلَبَ ولدٍ صَالحٍ، أو غيرَ ذلك مِنَ المَقاصدِ الحَسنةِ، كما قالَ النَّبيُّ ﷺ في الحديثِ الآخرِ: «إنَّك لن تُنفِقَ نَفقةً؛ تَبْتغِي بها وجهَ اللهِ تعالىٰ إلَّا أُجِرْتَ بها، حتَّىٰ ما تَجعلُ في فِي امرَأتِك»(٤).

وفي «الصَّحِيحينِ»: عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ما مِنْ مُسلمٍ يَغرِسُ غَرْسًا، أو يَزرَعُ زَرْعًا؛ فيأكُلُ منه إنسانٌ، أو طَيرٌ، أو دَابةٌ إلَّا كانَ له صَدقةٌ»(٥).

وفي «المُسنَدِ»: بإسنادٍ ضَعيفٍ، عن مُعاذِ بنِ أنسٍ الجُهَنيِّ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن بَنىٰ بُنيانًا في غَيرِ ظُلمٍ ولا اعتِداءٍ، أو غَرَسَ غَرْسًا في غيرِ ظُلمٍ ولا اعتِداءٍ،

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «اصطناع المعروف» (٢٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٦٩٣).

(٢) الترمذي (١٩٥٦) وهو صحيح.

(٣) في الأصل: «أجر».

(٤) أخرجه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨)، من حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) البخاري (٢٣٢٠)، ومسلم (١٥٥٣).

إلَّا كانَ له أجرٌ جارٍ ما انتفعَ به أحدٌ مِن خَلْقِ الرَّحمن»[١].

وذكرَ البُخاريُّ في «تاريخه»: مِن حَديثِ جَابرٍ مَرفُوعـًا: «مَن حفرَ ماءً لم تَشرَب منه كبدُ حَرَّىٰ[٢]، مِن جِنٍّ ولا إنسٍ، ولا سَبُعٍ ولا طائرٍ، إلاَّ آجرَهُ اللهُ يومَ القيامةِ»[٣].

ورَوىٰ الإمامُ أحمدُ، والتِّرمذيُّ: عن أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ألا أنبئُكُم بخَيرِ أعمالِكُم، وأزْكَاها عندَ مَليكِكُم، وأرفَعها في دَرجاتِكُم، وخيرٍ لكم مِن إنفاقِ الذَّهبِ والفِضَّةِ، وخيرٍ لكم مِن أنْ تَلْقَوا عَدُوَّكم فتَضرِبُوا أعناقَهُم؛ ويَضرِبُوا أعناقكُم؟ قالوا: بلىٰ يا رَسُولَ اللهِ، قال: «ذِكرُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ»[٤].

---

(١) «المسند» للإمام أحمد (١٥٦١٦) وضَعْفُه لأجل زبَّان بن فائد؛ قال الإمام أحمد: أحاديثُه مناكير، وضعَّفه ابن معين. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٠٧٢).

(٢) في الأصل: «حر» وصُوِّبت في الهامش بخطٍّ مغاير كما أُثبت.

(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ٧) ترجمة إبراهيم بن نشيط (١٠٤٤).

وأخرج ابن ماجه طرفه الثاني (٧٣٨): «من بنىٰ مسجداً لله؛ كمَفْحَصِ قَطاةٍ، بنىٰ الله له بيتـًا في الجنة»، وأخرجه تامـًا ابنُ خزيمة في «صحيحه» (١٣٩٦)، وهو صحيح.

(٤) «المسند» (٢١٧٠٢)، والترمذي (٣٣٧٧) وهو صحيح.

وفيه خلافٌ في رفعه أو وقفه، والوقفُ أصحُّ، كما رواه مالك في «الموطأ» (٥٦٤).

وانظر: «نتائج الأفكار» لابن حجر (١/ ٩٨).

الحديث السادس والعشرون

عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كُلُّ سُلامَىٰ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فيه الشَّمْسُ تَعْدِلُ**[1] **بَيْنَ الاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وتُعِينُ الرَّجُلَ عَلَىٰ دَابَّتِه فتَحْمِلُه عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتاعَهُ صَدَقَةٌ، والكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وبكُلِّ خَطْوَةٍ تَمْشيْها إِلَىٰ الصَّلاةِ صَدَقَةٌ، وتُمِيطُ الأذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ**». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[2].

الشَّرح

السُّلامَىٰ: هي المَفاصِلُ والأعضاءُ[3].

وفي «صَحِيحِ مُسلمٍ»: عن عائشةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «خَلقَ اللهُ ابنَ آدمَ علىٰ سِتِّينَ وثَلاثِ مئةِ مَفْصِلٍ، فمَن ذكرَ اللهَ، وحَمِدَ الله، وهلَّل اللهَ، وسبَّحَ اللهَ، وعَزلَ حَجَراً عن طريقِ المُسلِمينَ، أو عزلَ شَوْكةً، أو عزلَ عَظْماً، أو أمرَ بمَعرُوفٍ، أو نَهىٰ عن منكرٍ عددَ تلك السِّتينَ والثَّلاثِ مئةِ السُّلامَىٰ أمسىٰ مِن يومِه وقد زَحزحَ

---

(١) تَنبيهٌ: الخلافُ في ضَبطِ هذه الأفعالِ: «تعدل» و«تعين» و«تحمل» و«ترفع» و«تمشيها» و«تميط» قديمٌ بين «الياء والتاء»، وهذا وفْق رواياتِ «الصَّحِيحينِ»، وعلىٰ ذلك سار شُرَّاحُ «الأربعين»، كلٌّ بما تحصَّل عنده رِوايةً أو نُسخةً، ولذا الْتزَمْتُ ضَبط الشارح لديَّ؛ فالكُلُّ صحَّتْ رِوايتُه.

(٢) البخاري (٢٩٨٩)، ومسلم (١٠٠٩).

(٣) ضبطها الإمام النَّوويُّ فقال: «السُّلامَىٰ»: بضَمِّ السِّينِ، وتَخفيفِ اللَّام، وفتحِ الميمِ، وجَمعُهُ: سُلامَيَات، بفَتحِ الميمِ؛ وهي: المَفاصِلُ والأعضاءُ، وهي ثَلاثُ مئةٍ وستُّونَ، ثَبتَ ذلك في «صحيحِ مسلم» (١٠٠٧) عن رَسُولِ اللهِ ﷺ.

نَفسَه عن النَّارِ»[١].

وفيه أيضـًا: مِن حَديثِ أبي ذرٍّ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «يُصبِحُ علىٰ كُلِّ سُلامَىٰ مِن أحَدِكُم صدَقةٌ، فكُلُّ تَسبيحَةٍ صدَقةٌ، وكُلُّ تَحميدَةٍ صدَقةٌ، وكُلُّ تَهليلَةٍ صدَقةٌ، وكُلُّ تكبيرَةٍ صدَقةٌ، وأمرٌ بالمَعرُوفِ صدَقةٌ، ونَهيٌ عَنِ المُنكرِ صدَقةٌ، ويُجزِئُ مِن ذلك رَكعَتانِ يَركعُهُما مِنَ الضُّحَىٰ»[٢].

قال ابنُ دقيقِ العيدِ[٣]: أي: يَكفِي مِن هذه الصَّدقاتِ، عنِ هذه الأعضاءِ رَكعَتانِ، فإنَّ الصَّلاةَ عَملٌ لجميعِ أعضاءِ الجسدِ، فإذا صَلَّىٰ فقد قامَ كلُّ عُضوٍ بوَظِيفتِه، والله أعلم.

وقال ابنُ عبَّاسٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨]: قال: النَّعيمُ: صِحَّةُ الأبدانِ، والأسماعِ، والأبصارِ، يَسألُ اللهُ العبادَ فِيمَ استَعْمَلُوها، وهُو أعلمُ بذلكَ مِنْهُم، وهُو قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦][٤].

وقال وهبُ بنُ مُنبِّه: عَبدَ اللهَ عابدٌ خَمسِينَ عامـًا، فأوْحَىٰ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنّي قد غَفرْتُ لك، قال: يا رَبِّ، وما تَغفِرُ لي ولم أُذْنِب، فأذِنَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ لِعرْقٍ في عُنقِه: فضَربَ عليه فلَمْ يَنَمْ، ولم يُصلِّ، ثمَّ سكَنَ وقامَ، فأتاهُ مَلَكٌ فشَكا إليه ما لَقِي مِن ضَرباتِ العِرْقِ، فقال المَلَكُ: إنَّ ربَّك عَزَّوَجَلَّ يَقُولُ: عِبادتُك خَمسِينَ سنةً

---

(١) مسلم (١٠٠٧).

(٢) في «الصحيح» (٧٢٠).

(٣) «شرح الأربعين» المنسوب له (٩٣).

وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٣٠٣).

(٤) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٢٤/ ٦٠٤).

تَعْدِلُ[(١)] سُكونَ ذلك العِرْقِ[(٢)].

وقال سُليمانُ التَّيميُّ: إنَّ اللهَ أنعَمَ علىٰ العبادِ علىٰ قَدْرِه، وكلَّفَهُم الشُّكرَ علىٰ قَدْرِهِم، حتَّىٰ رَضِيَ منهم مِنَ الشُّكرِ بالاعتِرافِ بقُلُوبِهم بنِعَمِه، وبالحَمدِ بألْسِنتِهِم عليها[(٣)].

وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «مَن قالَ حينَ يُصبِحُ: اللَّهُمَّ ما أصبحَ بي مِن نِعْمةٍ، أو بأحدٍ مِن خَلْقِك فمِنْك وحدَكَ لا شَريكَ لك، فلَكَ الحَمدُ ولكَ الشُّكرُ، فقد أدَّىٰ شُكْرَ ذلك اليوم، ومَن قالَها حينَ يُمْسِي أدَّىٰ شُكرَ لَيلَتِه»[(٤)].

وقال تعالىٰ: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

---

(١) في الأصل بالنَّفي: «لم تعدل»، والصَّحيحُ ما أثبت؛ كما في «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ٧٨) والشارح ينقل عنه، وكذا هو في مصادر تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر لله» (١٤٥)، وعنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٦٨).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر لله» (٨) مختصراً.

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠٧٣)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٧٥٠) من حديث عبد الله بن غنَّام رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وتحرَّف إلىٰ ابن عبَّاس! ولا يصحُّ، والحديثُ ضعيف، لجهالة حال عبد الله بن عَنْبسة، كما ذكر ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٩/ ٣٢٥)، وابن معين «تاريخ الدُّوري» (١/ ١٣٦)، وأخرج حديثَه الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤٢٦٧) وقال: لا يكاد يُعرف.

وقد حسَّنه الحافظ ابنُ حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٨٠)، وشيخُنا شعيب الأرنؤوط في تحقيق «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٨٠)، ثم عَدَل عن تحسينه إلىٰ تضعيفه في أبي داود؛ فاعتُمِد.

الحديث السابع والعشرون[1]

عن النَّواسِ بنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «**البِرُّ حُسْنُ الْخلُقِ، والإثْمُ مَا حَاكَ في نَفْسِكَ وكَرِهْتَ أنْ يَطَّلِعَ عَليْهِ النَّاسُ**». رَواهُ مُسلِمٌ[2].

وعن وابِصَةَ بنِ مَعْبدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «أتيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فقالَ: «**جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ البِرِّ ؟**». قُلْتُ: نَعَمْ .

قالَ: «**اْسْتَفْتِ قَلْبَكَ، البِرُّ مَا اْطْمَأَنَّتْ إلَيْهِ النَّفْسُ، واْطْمَأَنَّ إلَيْهِ القَلْبُ، والإثْمُ مَا حَاكَ في النَّفْسِ، وتَرَدَّدَ في الصَّدْرِ، وإنْ أفْتَاكَ النَّاسُ وأفْتَوْكَ**»

حَديثٌ حَسنٌ، رُوِّيْناهُ في مُسنَدَي الإمامينِ: أحمدَ بنِ حَنبلَ، والدَّارميِّ بإسنادٍ حَسنٍ[3].

---

(١) قال ابنُ المُلقِّن: «ذَكرَ في السَّابعِ والعشرينَ حديثينِ؛ لاجتماعهما علىٰ معنىً واحدٍ». «المُعين علىٰ تفهُّم الأربعين» (٣٢).

(٢) مسلم (٢٥٥٣) (١٥).

فائدةٌ: يقول ابنُ المُلقِّن في سِرِّ الإحالةِ للنَّفس مع تَنْبيهٍ شَريفٍ في قولِه: «والإثمُ ما حَاكَ في نفسِك»: «إنَّما أحالَه الشارعُ علىٰ هذا الإدراكِ القَلبيِّ، لِمَا عَلِمَ من جَودةِ فَهْمِه، وحُسْنِ قَريحتِه، وتَنوير قلبه، وأنه يُدرِكُ ذلك مِن نَفسِه..

وهذا الجوابُ: لا يَصلُحُ لغَليظِ الطَّبعِ قليلِ العِلْم، فإذا سأَلَ عن ذلك مَن قَلَّ فَهمُهُ؛ فُصِّلَتْ له الأوامِرُ والنَّواهي الشَّرعيَّة». «المُعين علىٰ تفهُّم الأربعين» (٣٢٥) مختصراً.

(٣) أحمد في «المسند» (١٨٠٠١)، والدَّارمي (٢٥٦٢)

وإسنادُهُما ضَعيفٌ جداً؛ لِعلَّتينِ أبانَ عنهما الحافظُ ابنُ رجب فقال: «في إسنادِ هذا الحديث أمران يُوجِبُ كلٌّ منهما ضَعْفَه: =

الشَّرح

قولُه ﷺ: «البِرُّ حُسْنُ الخُلُقِ» يعني: أنَّ حُسنَ الخُلُقِ أعظمُ خِصالِ البرِّ، وهُو ما يَسُرُّ فاعِلَه ويُلْحِقُه بالإبرَارِ.

وحُسنُ الخُلقِ: هُو الأخلاقُ الحَمِيدةُ، والأوصافُ الجَميلةُ؛ كالإنصَافِ في المُعاملَةِ، والرِّفقِ في المُحاوَلةِ، والعَدلِ في الأحكامِ، والبَذلِ والإحسانِ، وغيرِ ذلك مِن صِفاتِ المُؤمنينَ.

وفي «الصَّحِيحينِ»: أنَّ أعرَابياً جَذبَ بُرْدَ النَّبيِّ ﷺ حتَّىٰ أثَّرتْ حَاشِيتُه في عاتِقِ النَّبيِّ ﷺ، وقال: يا مُحمَّدُ، مُرْ لي مِن مَالِ اللهِ الذي عندكَ، فالْتَفتَ إليه رسُولُ اللهِ ﷺ ثمَّ ضَحِكَ، وأمرَ له بعَطاءٍ[1].

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي

= أحدهما: انقطاعُه بينَ الزُّبير وأيوبَ، فإنَّه رَواهُ عن قوم لم يَسْمعهُم.

والثاني: ضَعفُ الزُّبير، قال الدَّارقطنيُّ: رَوىٰ أحاديثَ مناكير، وضعَّفه ابنُ حبَّان أيضـاً، لكنه سمَّاه أيوب بن عبد السلام، فأخطأ في اسمه».

ثم قال: «وقد رُوِي هذا الحديثُ عن النبيِّ ﷺ من وجوهٍ مُتعدِّدة، وبعضُ طُرقِه جيِّدة، فخرَّجه الإمام أحمد (٢٢١٩٩)، وابنُ حبَّان في «التقاسيم والأنواع» (٣٧٩٣) و«الإحسان» (١٧٦) عن أبي أمامة، قال: قال رجلٌ: يا رسول الله، ما الإثمُ؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيءٌ؛ فدَعْهُ» وهذا إسنادُ جيِّدٌ علىٰ شرط مسلم.

وخرَّج الإمام أحمدُ (١٧٧٤٢)، حديثَ أبي ثعلبة الخُشَني يقولُ: قلتُ: يا رسولَ الله، أخبرني ما يَحلُّ لي وما يَحرُم عليَّ، فقال: «البرُّ ما سكنَتْ إليه النَّفسُ، واطمأنَّ إليه القلبُ، والإثمُ ما لم تسكنْ إليه النَّفسُ، ولا يطمئنُ إليه القلبُ، وإنْ أفتاك المُفْتُونَ» وهذا أيضـاً إسناد جيد» اهـ باختصار من «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٩٤-٩٥).

(١) البخاري (٣١٤٩)، ومسلم (١٠٥٧).

ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

قولُه: «**والإثْمُ مَا حَاكَ في نَفْسِكَ وكَرِهْتَ أنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ**» يعني: أنَّ الإثمَ هُو ما أثَّر في القلبِ ضِيْقًا وحَرَجًا، ونُفُوراً وكَراهةً، وهذا يَرجِعُ إليه عندَ الاشتباهِ؛ وهُو ما اسْتنكَرَهُ النَّاسُ: فاعِلُه وغيرُ فاعِلِه.

وقالَ ابنُ مسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما رَآهُ المُؤمنُونَ حسَنًا؛ فهُو عندَ اللهِ حَسَنٌ، وما رآه المُؤمنُونَ قبيحًا؛ فهُو عندَ اللهِ قَبيحٌ[١].

قولُه: «**وَإنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وأفْتَوْكَ**» يعني: أنَّ ما حاكَ في صَدرِ الإنسانِ؛ فهُو إثمٌ، وإنْ أفتاهُ غَيرُه، وهذا إنَّما يكُونُ إذا كان المُفتِي يُفتِيه بمُجرَّدِ ظنٍّ، أو هَوًىٰ مِن غَيرِ دليلٍ شَرعيٍّ، وأمَّا ما كان فيه دليلٌ شَرعيٌّ؛ كالفِطْرِ في السَّفرِ والمَرضِ، وقَصْرِ الصَّلاةِ في السَّفرِ، ونحو ذلك ممَّا لا يَنشرحَ به صُدورُ كثيرٍ مِنَ الجُهَّالِ فلا عِبرةَ به، والله أعلم[٢].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦٠٠)، والبزار في «المسند» (١٨١٦)، والطبراني في «المعجم الكبير»(٨٥٨٢)، والحاكم في «المستدرك»(٤٥٢١)، وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٨٣)، وقال: «رواه أحمد والبزار والطبراني في «الكبير» ورجالُه مُوثَّقون»، وحسَّنه الحافظ ابن حجر في «الدراية في تخريج أحاديث الهداية» (٢/ ١٨٧) موقوفًا علىٰ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وراجع: «السلسلة الضعيفة» للألباني(٥٣٢).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٠٢).

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أبي نَجِيحِ العِرْباضِ بنِ سَارِيةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: وعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً، وجِلَتْ مِنهَا القُلُوبُ، وذَرَفَتْ مِنْهَا العيُونُ، فقُلْنا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ؟ فأوْصِنَا.

قال: «**أُوصِيكُمْ بتَقْوَىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، والسَّمْعِ والطَّاعَةِ وإنْ تَأمَّرَ عَلَيْكُم عَبْدٌ، فإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ؛ فسَيَرَىٰ اخْتِلافًا كَثِيرًا، فعَلَيْكُمْ بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ، وإِيَّاكُمْ ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ**». رَواهُ أبو دَاودَ والتِّرمِذيُّ، وقالَ: حَديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ [١].

الشَّرح

قولُه: «**وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً**» وفي رِوَايةٍ [٢]: «بَليغَةً»، وكان ذلكَ بعدَ صَلاةِ الصُّبحِ [٣].

قولُه: «**وَجِلَتْ مِنْهَا القُلُوبُ، وذَرَفَتْ مِنْهَا العُيُونُ**» [٤]: هذه صِفةٌ للمُؤمنينَ

---

(١) أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأخرجه أحمد في «المسند» (١٧١٤٢).

قال الحافظ ابنُ حجرٍ: «حديثٌ صحيحٌ رجالُه ثِقاتٌ». «مُوافقَةُ الخُبْر الخَبر في تخريج أحاديثِ المُختصَر» (١/ ١٣٩) ونقلَ عن أبي إسماعيلَ الأنصاريِّ قولَه: «هو من أجودِ حديثٍ لأهل الشام».

(٢) هي ذات رواية أبي داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧١٤٤)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٤).

(٤) في الأصل في هذا الموضع حصل تقديم وتأخير: «ذرفت.. وجلت»؛ فأقمْتُه موافقةً لسياق الحديث، وكما هو في أصل الشارح.

عندَ سَماعِ الذِّكرِ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣].

قولُه: «**فَقُلْنا: يَا رَسُولَ اللهِ، كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ؟ فأَوْصِنَا**» أي: لأنَّ المُودِّعَ يَسْتقْصِي في القَولِ والفَعلِ[1].

ولعلَّ الخُطبةَ التي أشارَ إليها العِرْباضُ شَبيهةٌ بما رَوىٰ الإمامُ أحمدُ:

عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: خرجَ علينا رَسُولُ اللهِ ﷺ يوماً كالمُودِّعِ فقال: «أنا مُحمَّدٌ النَّبيُّ الأُمِّيُّ ولا نَبيَّ بعدي، أُوتيتُ فواتِحَ الكَلِمِ وخَواتِمَه وجَوامِعَه، وعَلِمْتُ كَم[2] خَزنةُ النَّارِ، وحَملةُ العَرشِ، وتَجوَّزَ لي ربِّي، وعُوْفِيَتْ أُمَّتي؛ فاسْمَعُوا وأطِيعُوا ما دُمتُ فيكم، فإذا ذُهِبَ بي، فعلَيكُم بكِتابِ اللهِ؛ أحِلُّوا حَلالَهُ، وحرِّمُوا حَرامَه»[3].

قولُه ﷺ: «**أُوصِيكُمْ بتَقْوَىٰ اللهِ، والسَّمْعِ والطَّاعَةِ**»: هاتانِ الكَلِمتانِ تَجْمعانِ سَعادةَ الدُّنيا والآخِرةِ. قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

---

(١) لطيفةٌ: في دَورانِ هذه اللَّفظةِ «موعظةُ مُودِّع»، «وَصيَّةُ مُودِّع» في الأحاديثِ، يقولُ الإمامُ الطِّيبيُّ: «فائدة هذا القَيْدِ: أنَّ المُودِّعَ عند الوَداعِ لا يَتركُ شيئاً مِمَّا يُهِمُّ المُودَّعَ ويَفتقِرُ إليه إلَّا ويُورِدُه ويَستَقْصِي فيه». «الكاشف عن حقائق السُّنَن» (٢/ ٦٣٣). وانظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ١١٤).

(٢) في الأصل، والمطبوع (٩٦): «وعلمتكم» موصولة، والصواب ما أُثبت.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٦٦٠٦) وهو ضعيفٌ بهذا السِّياق؛ لأجل ابن لَهِيْعة، وانظر تمام تخريجه في «المسند» ممَّا يشهد له.

وقال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنَّ النَّاسَ لا يُصلِحُهُم إلَّا إمامٌ، بَرٌّ أو فاجِرٌ(١).

وقال الحَسنُ: واللهِ ما يَستقِيمُ الدِّينُ إلَّا بالأُمَراءِ وإنْ جَارُوا، واللهِ لَمَا يُصْلِحُ اللهُ بهم أكثرَ مِمَّا يُفسِدُونَ(٢).

وَخرَّجَ الخَلَّالُ في «كتابِ الإمارَةِ»: مِن حَديثِ أبي أُمامةَ قال: أمرَ رسُولُ اللهِ ﷺ أصحابهَ حينَ صلَّىٰ العِشاءَ؛ أنِ احشُدُوا فإنَّ لي إليكُم حَاجةً، فلمَّا فرغُوا مِن صَلاةِ الصُّبحِ قالَ: «هل حَشدْتُم كما أمرْتُكُم؟» قَالوا: نَعم، قالَ: «اعبُدُوا اللهَ ولا تُشرِكُوا بِهِ شيئًا، هل عَقَلتُم هذه؟» ـ ثلاثًا ـ. قُلْنا: نعم، قالَ: «أقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ، هل عَقَلتم هذه؟» ـ ثلاثًا ـ. قُلْنا: نعم، قالَ: «اسمَعُوا وأطِيعُوا، هل عَقَلتم هذه؟» ـ ثلاثًا ـ. قُلْنا: نعم.

قالَ: فكُنَّا نَرىٰ أنَّ رسُولَ اللهِ سَيتكلَّمُ كلامًا طويلاً، ثمَّ نَظرْنا في كلامِه، فإذا هُو قد جَمعَ لنا الأمرَ كلَّه(٣).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٨٤٠٩).

(٢) انظر نحوه: «الشريعة» للآجري إثر حديث (١١٨٢).

(٣) كتاب «الإمارة» للخلاَّل في عداد المفقود ولم يُعثر عليه إلىٰ الآن (١٤٤٢هـ).
والحديث أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٦٧٨) وهو ضعيفٌ؛ لأجل إسحاق بن إبراهيم بن زِبْريق الحِمْصي، وهو صدوقٌ إلَّا في حديث عمرو بن الحارث، كما قال النَّسائيُّ: ليس بثقةٍ عن عمرو بن الحارث، ـ وهذا منها ـ، وقال أبو داود: ليس بشيء. ولعلَّه تابع شيخَه مُحدِّث حمص ابن عوفٍ الطائيَّ، إلا أنه لم يُتابع علىٰ تكذيبه، وضعَّفه الذهبي؛ فالفَصلُ أنه صدوقٌ، وتضعيفُه مُقيَّدٌ. هذه واحدة.
والثانية: أنَّ عَمراً غيرُ معروفِ العدالة؛ لِتفرُّد إسحاق ـ وقد علمتَ حاله ـ عنه، وبهما رُدَّ الحديث.
انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٦٩١) و(٦٠٠٨)، و«تحرير تقريب التهذيب» لشيخنا شعيب الأرنؤوط وأستاذنا د. بشار عواد (٣٣٠) والله أعلم.

قولُه: «وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُم عَبْدٌ»، في رِوايةٍ: «حَبَشيٌّ».

وفي «صحيحِ البُخاريِّ»: عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «اسْمَعُوا وأطِيعُوا وإنِ استُعمِلَ عليكم عَبْدٌ حَبشيٌّ كأنَّ رأسَهُ زَبيبةٌ»[(١)].

قولُه: «فإنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ؛ فسَيرَىٰ ٱخْتِلافًا كَثِيرًا، فعَلَيْكُمْ بسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ[(٢)]، عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ» هذا إخبارٌ منه ﷺ بمَا وقعَ في هذه الأُمَّةِ مِن كثرةِ الاختِلافِ في أُصُولِ الدِّينِ وفُرُوعِه، فأمرَ عند ذلكَ بالتَّمسُّكِ بسُنَّتِه وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ، في الاعتقاداتِ، والأعمالِ، والأقوالِ.

والخُلفاءُ الرَّاشِدونَ، هُم: أبوبكرٍ وعُمرُ وعُثمانُ وعَليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كما في الحديثِ الآخرِ: «والخِلافةُ بَعْدي ثَلاثُونَ سَنةً، ثمَّ يكون مُلْكًا»[(٣)].

قولُه: «عَضُّوا عَلَيْهَا بالنَّوَاجِذِ» أي: الأضْرَاس، وهُو كنايةٌ عن شِدَّةِ التَّمسُّكِ بها[(٤)].

قولُه: «وَإِيَّاكُمْ ومُحْدَثَاتِ الأُمُورِ؛ فإنَّ كُلَّ بدْعَةٍ ضَلالَةٌ»: هذا تَحذيرٌ للأُمَّةِ مِن اتِّباعِ الأُمورِ المُحْدَثةِ.

والمُرادُ بالبدعةِ: ما أُحْدِثَ في الدِّين ممَّا لا أصلَ له في الشَّريعةِ، وهذا مِن

---

(١) البخاري (٧١٤٢) ورواية «حبشيٌّ» قبله هي رواية أحمد (١٧١٤٢)..

(٢) في الأصل زيادة: «من بعدي» ولم ترد في رواية الحديث هنا؛ فالصواب إبعادها، ويُقوِّي ذلك ما قاله الحافظ ابنُ حجر: لم أرَ في شيءٍ من طُرقِه لفظ: «مِن بعدي». «مُوافقةُ الخُبْر الخَبر في تخريج أحاديثِ المُختصَر» (١/ ١٣٦).

(٣) أخرجه أحمد (٢١٩١٩)، وأبو داود (٤٦٤٧)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨٠٩٩)، والترمذي (٢٢٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٩٣) وهو حديثٌ حسن.

(٤) الصَّحيحُ من القول: أنَّ النَّواجذ: الأنيابُ، وقد رجَّحه الإمام النووي بعدَ حكايتِه أقوالَ أهلِ اللُّغةِ، فقال: «والنَّواجذُ هي الأنيابُ، هذا هو الصَّحيحُ في اللُّغة». «المجموع شرح المهذَّب» (٦/ ٣٣٣)، وانظر: «الأذكار» (٣٠٢)، و«إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم» للقاضي عياض (١/ ٥٦٩).

جَوامعِ الكَلِمِ، وهُو أصلٌ عظيمٌ مِن أُصُولِ الدِّين.

وهُو شَبيهٌ بقَولِه ﷺ: «مَن أحدثَ في أمْرِنا هذا ما ليسَ منه؛ فهُو رَدٌّ»(١).

وقال الشَّافعيُّ: البِدْعةُ بدْعتانِ: بدعةٌ مَحمُودةٌ، وبدعةٌ مَذمُومةٌ، فما وافقَ السُّنَّةَ فهُو مَحمُودٌ، وما خَالَفَ السُّنَّةَ فهُو مَذمُومٌ. انتهىٰ(٢).

فمِنَ البدعِ المَحمُودةِ: الاجتِماعُ في صَلاةِ التَّراويحِ، وكتابةُ الحَديثِ، وتَفسيرُ القُرآنِ، وتَبويبُ الفِقْهِ، ونَحو ذلك ممَّا له أصلٌ في الشَّرعِ، ويُستَعانُ به علىٰ مَعرفةِ الدِّينِ وإقامَتِه، وباللهِ التَّوفيقُ.

---

(١) سبق تخريجه في الحديث الخامس من «الأربعين».

يقول شيخُنا شعيب الأرنؤوط: «ميزانُ مَعرفةِ البدعةِ مَضبُوطٌ بحديثِ عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «مَن أحدَثَ في أمرِنا ما ليسَ منه فهُو رَدٌّ» فكلُّ ما ليس له أصلٌ صحيحٌ في الشَّرعِ؛ يُردُّ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ حذَّر مِن مُحْدَثاتِ الأمور التي ليس لها أصلٌ؛ فسمَّاها بدعةً وضَلالةً.

وخيرُ أمورِ الدِّينِ ما كان سُنَّةً، وشرُّ الأمورِ المُحدَثاتُ المُبتدَعاتُ.

وراجع تحقيقَ الحافظِ ابن رجب لمعنىٰ البدعة في «الجامع» بتحقيقي، فهو نافعٌ مُفيدٌ»اهـ. من إملاءاته، انظر: «جامع العلوم والحكم»(٢/ ١٢٧).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١١٣)، وانظر: «مناقب الشافعي» للبيهقي (١/ ٤٦٩).

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ مُعَاذِ بنِ جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَخْبِرْنِي بعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ ويُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ.

قال: «**لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَىٰ مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ تَعَالىٰ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللهَ تَعَالىٰ لا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا، وتُقِيمُ الصَّلاةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وتَصُومُ رَمَضَانَ، وتَحُجُّ البَيْتَ**».

ثُمَّ قال: «**أَلا أَدُلُّكَ عَلَىٰ أَبْوَابِ الخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، وصَلاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ**» ثُمَّ تَلا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ حتىٰ بلَغَ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦]

ثُمَّ قال: «**أَلا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ وعَمُودِهِ، وذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟**» قُلْتُ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، قال: «**رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلامُ، وعَمُودُه الصَّلاةُ، وذُرْوَةُ سَنَامِه الجِهَادُ**»(١) ثُمَّ قال: «**أَلا أُخْبِرُكَ بِمِلاكِ ذلك كُلِّهِ؟**»

قُلْتُ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، فأَخَذَ بِلِسَانِه وقال: «**كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا**».

قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟

فقال: «**ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ أَوْ قال: عَلَىٰ مَنَاخِرِهِم إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِم**». رَواهُ التِّرمِذيُّ، وقالَ: حَديثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ(٢).

---

(١) هكذا الرِّواية هنا تامَّة «رأسُ الأمر الإسلامُ، وعَمودُه الصَّلاةُ، وذروةُ سَنامِه الجهادُ» كما أثبتها الشارحُ، لكن الذي في النُّسخ العتيقة «للأربعين»: «رأس الأمر وعموده وذروة سنامه: الجهاد» كما هي الرِّواية في أصل الحافظ ابن الصلاح وأثبتَها كما هي الإمامُ النوويُّ علىٰ ما بيَّنتُه في تحقيقي «للأربعين» لكن الْتزَمْتُ هنا قلمَ الشارح، ومَن أراد أن يُبسط له في عِلْمه؛ فلينظر تحقيق «الأربعين» ففيه مزيد تحقيق وتحرير ومناقشة زعم السَّقط.

(٢) الترمذي (٢٦١٦).

=

الشَّرح

قوله: «أَخْبِرْنِي بعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الجَنَّةَ ويُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ» فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الأعمالَ سَببٌ لدُخولِ الجنَّة، كما قال تعالىٰ: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِىٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف:٧٢].

وأمَّا قولُه ﷺ: «لن يَدْخُلَ الجنَّةَ أحدٌ منكم بعَمَلِه»[١] فالمُرادُ أنَّ العملَ بنَفْسِه لا يَستحِقُّ به أحدٌ الجنَّةَ لولا رَحمةُ اللهِ، فالجنَّةُ وأسبابُها مِن فضلِ اللهِ ورَحمتِه، وفي الدُّعاءِ المَأثُورِ: «ونَسألُك الجنَّةَ، وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعَمَلٍ، ونَعوذُ بكَ مِنَ النَّارِ، وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعَمَلٍ»[٢].

قولُه ﷺ: «لقَدْ سَأَلْتَ عَنْ عَظِيمٍ، وإنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَىٰ مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ» فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ التَّوفيقَ كلَّه بيدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «اعمَلُوا فكلٌّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِق له؛ أمَّا أهلُ السَّعادةِ فيُيَسَّرُونَ لعملِ أهلِ السَّعادةِ، وأمَّا أهلُ الشَّقاوةِ فيُيسَّرونَ

= وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٠١٦)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١١٣٣٠)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وهو حديثٌ حسنٌ، وله طرقٌ وشواهدُ يُصحَّحُ بها لغيره، إلَّا أنَّ الحافظ ابنَ رجب قد تعقَّب قولَ الإمام الترمذيِّ: «حسن صحيح» فقال: «فيه نَظرٌ مِن وجْهين» ثم أعلَّه بعدم سماع أبي وائل ـ وهو بالكوفة ـ من معاذٍ ـ وهُو بالشام ـ هذه واحدةٌ.

والثانية: لأجل شَهْر بن حَوْشَب والاختلافِ فيه، وقد أرسله عن مُعاذٍ، ولذا قال بعد ذلك: «وله طرقٌ أخرىٰ عن معاذٍ كلُّها ضعيفة». «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٣٥).

وقارن قولَه أيضاً في رواية عبد الحميد بن بَهرام عن شَهْر. في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٨٧٣) ويُنظر تمامَ تنقيده في «المسند» ممَّا حرَّره شيخنا العلامة شعيب الأرنؤوط، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦) (٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد (٢٥٠١٩)، وابن ماجه (٣٨٤٦) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وهو صحيح.

وراجع «حادي الأرواح» لابن القيم (١/ ١٧٦) فقد نبَّه علىٰ ذلك وجمع بين الأمرين بتوجيه حسن، فانظره.

لعمل أهلِ الشَّقاوةِ، ثمَّ تَلا: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[الليل: ٥-١٠]. [١]

قولُه: «**تَعْبُدُ اللهَ تَعَالىٰ لا تُشْرِكْ بهِ شَيْئًا، وتُقِيمُ الصَّلاةَ، وتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وتَصُومُ رَمَضَانَ، وتَحُجُّ البَيْتَ**» هذه أركانُ الإسلامِ الخَمْسةُ، أرشَدهُ ﷺ لعبادةِ اللهِ وحدَهُ مُخلِصـًا له الدِّين، وإقامةِ الصَّلاةِ، والإتيانِ بشَرائعِ الإسلامِ.

ثمَّ قال: «**ألا أدُلُّكَ علَىٰ أبْوابِ الخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، والصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ، وصَلاةُ الرَّجُلِ في جَوْفِ اللَّيْلِ**» ثُمَّ تَلا: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ حتىٰ بلغَ ﴿يَعْمَلُونَ﴾» أي: قرأ قولَه تعالىٰ: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝١٦ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦-١٧].

لمَّا رتَّبَ دُخولَ الجنَّةِ علىٰ واجباتِ الإسلامِ دلَّهُ بعدَ ذلكَ علىٰ أبوابِ الخَيرِ مِنَ النَّوافلِ، فقالَ: «**الصَّوْمُ جُنَّةٌ**» أي: سِترةٌ ووِقايةٌ مِنَ النَّار.

قولُه: «**وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ المَاءُ النَّارَ**» وفي الحديثِ الآخَرِ: «إنَّ صَدقةَ السِّرِّ لتُطفِئُ غَضبَ الرَّبِّ، وتَدفَعُ مِيْتةَ السُّوءِ»[٢].

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].

قولُه: «**وَصَلاةُ الرَّجُلِ في جَوْفِ اللَّيْلِ**» يعني: تُطفِئ الخَطيئةَ أيضـًا كالصَّدقَة.

(١) أخرجه البخاري (١٣٦٢)، ومسلم (٢٦٤٧) من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه الترمذي (٦٦٤)، وابن حبان في «التقاسيم والأنواع» (٢٢٨)، و«الإحسان» (٣٣٠٩) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه ضعفٌ؛ لأجل عبد الله بن عيسىٰ الخزَّاز؛ يروي عن يونس ابن عبيد أحاديث لا يُوافقه عليها الثقات، وهذا منها، وقد انفرد به عنه كما قاله ابن عدي في «الكامل» (٧/ ٨٠)، والحسن قد عَنْعن فيه عن أنس أيضـًا.

وفي الترِّمذيِّ: مِن حَديثِ بلالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «عليكُم بقِيامِ اللَّيلِ، فإنَّه دَأبُ الصَّالِحينَ قَبلَكُم، وإنَّ قيامَ اللَّيلِ قُربةٌ إلىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، ومَنْهاةٌ عنِ الإثمِ، وتكفيرٌ السَّيِّئاتِ، ومَطردةٌ للدَّاءِ عنِ الجسدِ»[١].

وفي «صَحِيحِ مُسلمٍ»: عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «أفضلُ الصَّلاةِ بعدَ المكتُوبةِ صَلاةُ اللَّيلِ»[٢].

وخرَّج النَّسائيُّ والتِّرمذيُّ: مِن حديثِ أبي أُمامَةَ: قيل: يا رسُولَ اللهِ، أيُّ الدُّعاءِ أسمَعُ؟ قال: «جَوفُ اللَّيلِ الآخرُ، ودُبرُ الصَّلواتِ المكتُوباتِ»[٣].

قولُه: **«ألا أُخْبِرُكَ برَأْسِ الأمْرِ وعَمُودِهِ، وذرْوَةِ سَنَامِهِ؟» قلتُ: بلىٰ يا رسول الله، قال: «رأسُ الأمرِ الإسلامُ، وعَمودُه الصَّلاةُ، وذروةُ سَنامِه الجِهادُ»**، المُرادُ بالأمر: الدِّينُ، ورَأسُه: شَهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأنَّ مُحمَّداً رَسُولُ اللهِ، وعَمودُه: الصَّلاةُ، فلا يَقُومُ إلَّا بها، وذرْوةُ سَنامِه: الجِهادُ في سَبيلِ اللهِ.

وذرْوةُ كلِّ شيءٍ أعلاهُ وأرْفعُه، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ الجِهادَ في سَبيلِ اللهِ أفضلُ

(١) الترمذي (٣٥٤٩) وهُو منكرٌ.
قال الترمذيُّ: «غريبٌ لا نعرفه من حديث بلال إلَّا من هذا الوجه، ولا يصحُّ مِن قِبَل إسناده؛ وسمعتُ محمَّد بن إسماعيل، يقول: محمد القُرشيُّ هو: محمد بن سعيد الشامي، وهو: ابن قيس، وهو: محمَّد بن حسَّان، وقد تُرِك حديثُه». وهو أيضاً: محمد المصلوب يضع الحديث.
تنبيه: كان شيخُنا شعيب الأرنؤوط قد حسَّنه في تحقيق «جامع العلوم والحكم» فعَدل عنه إلىٰ تضعيفه في الترمذي.

(٢) مسلم(١١٦٣).

(٣) النسائي في «الكبرىٰ» (٩٨٥٦)، والترمذي (٣٤٩٩) وحسَّنه.
وهو صحيحٌ دون الحرف الأخير: «دُبر الصلوات المكتوبات»؛ إذ عامَّة مَن رواه من أصحاب أبي أمامة، عن عمرو بن عَبَسة ليس فيه هذا الحرف، وإنما بلفظ: «أقربُ ما يكون الرَّبُّ من العبد في جوف اللَّيل الآخر، فإنِ استطعتَ أن تكون ممَّن يذكر الله في تلك السَّاعة فكن» وهو عند الترمذي (٣٥٧٩). وانظر: «السنن» لأبي داود (١٢٧٧).

الأعمالِ بعدَ الفَرائضِ.

وفي روايةِ الإمامِ أحمدَ: عن مُعاذٍ: قال لي رسُولُ اللهِ ﷺ: «إنْ شِئتَ حدَّثتُك برأسِ هذا الأمرِ، وقِوامِ هذا الدِّينِ، وذرْوةِ السَّنامِ؟» قلتُ: بلىٰ.

فقالَ نَبيُّ اللهِ ﷺ: «إنَّ رأسَ هذا الأمرِ أنْ تشهَدَ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، وأنَّ محمَّداً عبدُه ورَسُولُه، وإن قِوامَ هذا الأمرِ إقامُ الصَّلاةِ، وإيتاءُ الزَّكاةِ، وإنَّ ذرْوةَ السَّنامِ منه؛ الجِهادُ في سَبيلِ اللهِ»[١].

وقولُه: «ألا أُخْبِرُكَ بمِلاكِ ذلك كُلِّهِ؟» قُلْتُ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ، فأخَذَ بلِسَانِه فقال: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا» فقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، وإنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بمَا نَتكَلَّمُ بِهِ؟

فقال: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ، وهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ في النَّارِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ أوْ قال: عَلَىٰ مَنَاخِرِهِم إلَّا حَصَائِدُ ألْسِنَتِهِم»: هذا يدلُّ علىٰ أنَّ كفَّ اللِّسانِ وضَبطَهُ هُو أصلُ الخَيرِ كلِّه، وأنَّ مَن مَلَكَ لِسانَهُ فقد مَلكَ أمرَهُ.

قولُه: «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ»، أي: فقدَتْكَ، والعربُ تَدعُو علىٰ الرَّجُلِ ولا تُريدُ وُقوعَ الأمرِ به[٢].

والمُرادُ بحصائدِ الألْسِنةِ: جَزاءُ الكلامِ المُحرَّمِ وعُقوباتُه؛ فإنَّ الإنسانَ يَزرَعُ

---

(١) «المسند» (٢٢١٢٢).

(٢) الثَّكْلُ: الفَقدُ، والثَّكْلىٰ: مَن فقدَتْ ولدَها.

فائدة: إطلاقاتُ: «ثَكِلَتْك أُمُّك» و«تَرِبَتْ يداك» و«قاتَلهُ اللهُ ما أشْجعَه» و«عَقرىٰ» و«حَلْقىٰ» وما أشبَه ذلك مِمَّا استَعْملتْهُ العربُ كثيراً، هي مِن بابِ الدُّعاءِ علىٰ الشَّيءِ مِن غَيرِ إرادةٍ لوُقُوعِه، ولهذا يقولُ الإمامُ النووي: «اتَّسعَتْ فيها العربُ فصارت تُطْلِقها ولا تُريدُ حقيقةَ مَعناها الذي وُضِعت له. ومُرادُهم به: إيقاظُ المُخاطَب بذلك المَذكورِ؛ ليَعتني به، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ في كلامِهم». راجع: «تهذيب الأسماء واللغات»(٣/ ٦٩، و٣٩٤ـ٣٩٥)، و«التَّعيين في شرح الأربعين» للطُّوفي (٢٢١).

بقَولِه وعَملِه الحَسناتِ والسَّيئاتِ، فمَن زَرعَ خيراً حصَدَ الكرامةَ، ومَن زرعَ شَرّاً حصدَ النَّدامةَ.

ومَعْصِيةُ النُّطقِ يَدخُلُ فيها: الشِّركُ، والقولُ علىٰ اللهِ بلا عِلْمٍ، وشَهادةُ الزُّورِ، والقَذفُ، والكذبُ، والغِيبةُ، والنَّميمةُ، ونحو ذلك مِنَ الكبائرِ والصَّغائر.

وفي «الصَّحِيحينِ»: عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ الرَّجلَ ليتكلَّمُ بالكلمةِ ما يتبيَّنُ فيها؛ يَزِلُّ بها في النَّارِ أبعدَ ممَّا بينَ المَشرقِ والمَغرِب»[١].

وفي الحديثِ الآخرِ: «أكثرُ ما يُدخِلُ النَّاسَ النَّارَ الأجوفَانِ؛ الفَمُ، والفَرجُ»[٢].

وقال يحيىٰ بنُ أبي كثيرٍ: ما صلَحَ مَنطِقُ رجُلٍ قطُّ إلَّا عَرفتُ ذلك في سائرِ عَملِه، ولا فسَدَ مَنطِقُ رجلٍ قطُّ إلَّا عرَفتُ ذلكَ في سائرِ عَملِه[٣].

وكان ابنُ مَسعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنهُ يَحلِفُ باللهِ الذي لا إلهَ إلَّا هُو ما علىٰ الأرضِ شيءٌ أحوجُ إلىٰ طُولِ سَجنٍ مِن لِساني[٤].

وفي الحديثِ السَّابقِ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن كان يُؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ؛ فلْيَقُلْ خَيراً أو لِيصْمُت»[٥].

---

(١) البخاري (٦٤٧٧)، ومسلم (٢٩٨٨).

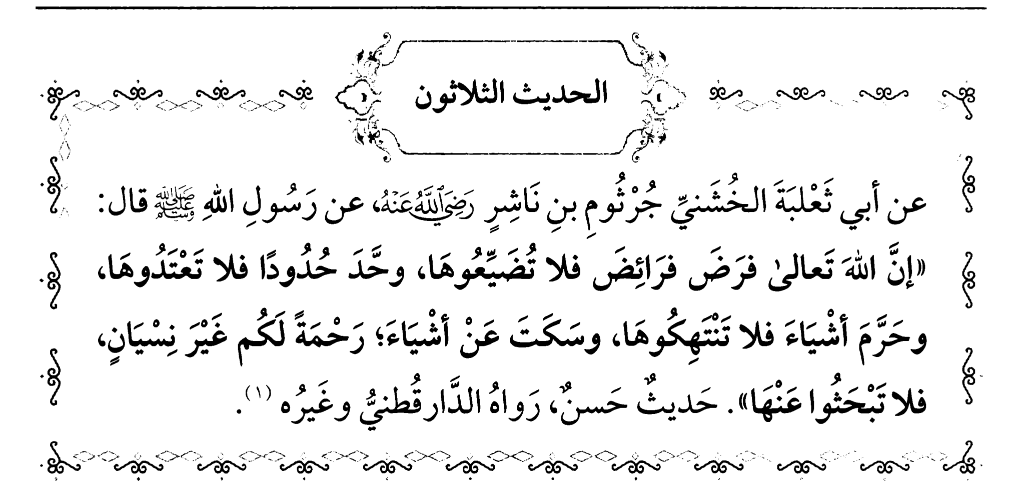
(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٩٠٧)، والترمذي (٢٠٠٤)، وابن ماجه (٤٢٤٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وهو حسن.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٦٨).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ١٣٤).

(٥) البخاري (٦٠١٨)، ومسلم (٤٧) واللَّفظ له.

وهو الحديث الخامس عشر من أحاديث «الأربعين».



الحديث الثلاثون

عن أبي ثَعْلَبَةَ الخُشَنيِّ جُرْثُومِ بنِ نَاشِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ تَعالىٰ فَرَضَ فَرائِضَ فلا تُضَيِّعُوهَا، وحَدَّ حُدُودًا فلا تَعْتَدُوهَا، وحَرَّمَ أشْيَاءَ فلا تَنْتَهِكُوهَا، وسَكَتَ عَنْ أشْيَاءَ؛ رَحْمَةً لَكُم غَيْرَ نِسْيَانٍ، فلا تَبْحَثُوا عَنْهَا». حَديثٌ حَسنٌ، رَواهُ الدَّارقُطنيُّ وغَيرُه [١].

الشَّرح

قال ابنُ السَّمعاني [٢]: هذا الحديثُ أصلٌ كبيرٌ مِن أُصولِ الدِّينِ وفُروعِه، مَن

---

(١) الدارقطني في «السُّنن» (٤٣٩٦).

وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٥٨٩)، والحاكمُ في «المُستدرَك» (٧٣١١).

وقد أُعِلَّ بالانقطاع؛ يقول الحافظُ ابنُ رجبٍ: «هذا الحديثُ مِن روايةِ مَكحُولٍ، عن أبي ثَعْلبةَ الخُشَنيِّ، وله علَّتان:

إحداهُما: أنَّ مكحُولاً لم يَصحَّ له السَّماعُ مِن أبي ثَعلبةَ.

والثانيةُ: أنه اختُلِف في رَفْعِه ووَقفِه علىٰ أبي ثَعلبةَ، لكن قال الدَّارقطنيُّ في«العلل» (٦/ ٣٢٤): الأشبهُ بالصَّوابِ المَرفوعُ، قال: وهُو أشهرُ». «جامع العلوم والحكم»(٢/ ١٥٠).

إلَّا أنَّ لحديثِ أبي ثعلبةَ شواهدَ مِن حديثِ أبي الدَّرداء، وسلمان، وعائشة، وابن عبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ومِن هُنا حسَّنه بعضُ العلماءِ: كالنَّوويِّ، والحافظِ أبي بكر ابن السَّمعاني في «أماليه»، كما نقله ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٥٠)، وهُو الذي يَظهرُ مِن مَجمُوعِ الشَّواهِدِ التي ساقَها الحافظُ ابنُ رجبٍ ووافقَها، وفي إطلاقِ الإمام النوويِّ عليه بالحُسْنِ ـ معَ شَواهِده؛ إذْ جمعَ في تَخرِيجه غيرَ الدَّارقطنيِّ ـ أكثرُ دقَّةٍ من تصحيحِ الحافظِ ابنِ الصَّلاح له، كما نقلَه عنه الحافظ ابنُ المُلقِّن في «المُعِين علىٰ تفهُّم الأربعين» (٣٥٨)، والله أعلم.

(٢) هو الإمام الكبير أبو بكر محمد بن منصور السَّمْعاني، والد أبي سعد السمعاني صاحب «الأنساب» عُرف بـ«الأمالي» التي أملاها في الحديث أجاد فيها كثيراً، حتىٰ قال ابنُه أبو سعد=

عَمِلَ به فقد حازَ الثَّوابَ، وأَمِنَ مِنَ العقابِ؛ لأنَّ مَن أَدَّىٰ الفرائضَ، واجتنبَ المَحارِمَ، ووَقفَ عندَ الحُدودِ، وتركَ البحثَ عمَّا غابَ عنه، فقدِ استوفىٰ أقسامَ الفضلِ، وأَوْفَىٰ حُقوقَ الدِّين[١].

قولُه: «وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ؛ رَحْمَةً لَكُم غَيْرَ نِسْيَانٍ، فلا تَبْحَثُوا عَنْهَا»: هذا مُوافِقٌ لقولِه ﷺ: «ذَرُوني ما تَركتُكُم؛ فإنَّما أهلكَ الذينَ مِن قَبلِكُم كثرةُ مَسائِلِهِم، واختِلافُهُم علىٰ أنبيائِهِم»[٢].

قال بعضُ العلماءِ[٣]: كانت بنُو إسرائيلَ يَسألُونَ فيُجابُونَ، ويُعْطَونَ ما طَلَبُوا، حتىٰ كان ذلكَ فِتنةً لهم، وأدَّىٰ ذلك إلىٰ هَلاكِهِم، وكان الصَّحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قد فهِمُوا ذلك، وكفُّوا عنِ السُّؤالِ إلَّا فيما لا بُدَّ منه، وكان يُعْجِبُهم أنْ يَجِيءَ الأعرابُ يَسألُونَ رسُولَ اللهِ ﷺ فيَسمَعُونَ ويَعُونَ[٤].

= في ترجمته: عن «أماليه»: «وأملىٰ مئة وأربعين مجلساً في الحديث، مَن طالعها عرَف أنَّ أحداً لم يَسْبقه إلىٰ مثلها».
وزاد السبكيُّ في «الطبقات الكبرىٰ»(٧/ ٧) عن ابنه أبي سعدٍ أنه قال: «أملىٰ والدي مئةً وأربعين مجلساً في غاية الحُسْن والفوائد، بجامع مَرْو، واعْتُرِف بأنَّه لم يُسبق إلىٰ مثلها، وصنَّف تصانيف في الحديث»، ثم قال السُّبكيُّ: «قلتُ: ووقفتُ علىٰ كثير من إملائه، وهو دالٌّ علىٰ عُلوِّ شأنه في الفقه والحديث واللُّغة». توفي وقد جاوز الأربعين بقليل سنة (٥١٠هـ). انظر ترجمته بقلم ولده «الأنساب» (٧/ ١٤٠).

(١) نقله عنه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٥٣)
ونقله تلميذه أبو الفتوح الطَّائي في كتابه «الأربعين في إرشاد السائرين إلىٰ منازل المتقين» (١٠٩) مختصراً.

(٢) أخرجه مسلم (١٣٣٧) بهذا اللفظ، وسبق تخريجه في الحديث التاسع من أحاديث «الأربعين».

(٣) انظر: «شرح الأربعين» لابن فرح الإشبيلي (٣١٨).

(٤) أخرج مسلم في «الصحيح» (١٢) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: نُهِينا أنْ نسأل رسولَ الله ﷺ عن شيء، فكان يُعجِبنا أنْ يجيءَ الرجلُ من أهل البادية العاقلُ، فيَسأَلَهُ، ونحنُ نسمعُ.

وأخرجَ البزَّارُ في «مُسندِه»، والحاكمُ مِن حَديثِ أبي الدَّرداءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «ما أحلَّ اللهُ في كتابه فهُو حَلالٌ، وما حرَّم فهُو حَرامٌ، وما سكتَ عنه فهُو عَفْوٌ؛ فاقبَلُوا مِن اللهِ عافيتَه، فإنَّ اللهَ لم يكن ليَنْسىٰ شيئًا»، ثمَّ تلا هذهِ الآيةَ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]»[1].

---

(١) «البحر الزَّخار» (٤٠٧٨)، و«المستدرك» (٣٤٦٣) وهو حسنٌ.

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ أبي العبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: جَاءَ رَجُلٌ إلىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فقال: يَا رَسُولَ اللهِ، دُلَّنِي عَلَىٰ عَمَلٍ إذَا عَمِلْتُه أَحَبَّنِي اللهُ وأَحَبَّنِي النَّاسُ؟

فَقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ٱزْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللهُ، وٱزْهَدْ فِيمَا عند النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ**». حَديثٌ حَسَنٌ، رَواهُ ابنُ ماجَهْ، وغَيرُه بأسانيدَ حَسَنةٍ (١).

الشَّرح

قدِ اشتَملَ هذا الحديثُ علىٰ وصيَّتينِ عَظيمتَينِ: الزُّهدِ في الدُّنيا، والزُّهدِ فيما عندَ النَّاس (٢).

---

(١) ابن ماجه (٤١٠٢) انفردَ به عن باقي الكتب السُّتة.

وأخرجه الطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٥٩٧٢)، والحاكمُ في «المستدرك» (٨٠٨٦) وأبو نُعيم في «الحِلْية» (٧/ ١٣٦) وغيرُهم، وآفته خالدُ بن عمرو القُرشي.

قال ابنُ عدي عنه في «الكامل» (٤/ ٣٠٥) بعد أن ساق جملةً من أحاديثه ـ منها هذا الحديث ـ: كلُّها أو عامَّتها موضوعة، وهو بيِّنُ الأمر بين الضعفاء.

وقد حسَّنه النووي هنا، وفي «الرِّياض» (١٧٥)، وحسَّنه الحافظُ العراقيُّ، والحافظُ ابنُ حجر في «بلوغ المرام» (١٤٨٧) وغيرهم.

قال الحاكمُ: صحيحُ الإسنادِ! فتعقَّبه الذهبيُّ في «التلخيص» وقال: «خالد بن عمرو: وضَّاع».

ونازع التَّحسينَ الحافظُ ابنُ رجب فقال: «فإنَّ خالدَ بن عمرو القُرشيَّ الأموي، قال فيه الإمام أحمدُ: مُنكرُ الحديثِ وليس بثقةٍ يَرْوي أحاديثَ بواطيل. وقال ابنُ معين: كان كذَّابًا يكذب. وقال البخاري وأبو زُرعة: منكر الحديث». «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٧٤) وفيه تمام نقده وردُّ متابعته، فانظره.

(٢) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ١٧٧).

قال أبوداودَ: أُصولُ السُّننِ في كلِّ فنٍّ أربعةُ أحاديثَ: حديثُ عمرَ: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»، وحديثُ: «الحَلالُ بيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ»، وحديثُ: «مِن حُسْنِ إسلامِ المَرءُ تَرْكُه ما لا يَعْنيه»، وحديثُ: «ازْهَدْ في الدُّنيا يُحبَّك اللهُ، وازْهَدْ فيما في أيدي النَّاسِ يُحبَّك النَّاسُ»[١].

وجَمعَها بَعضُهُم فقال:

عُمدةُ الدِّين عندنا كلماتٌ أربعٌ مِنْ كلامِ خَيرِ البَريَّهْ
«اتَّقِ الشُّبهاتِ» و«ازْهَدْ» و«دَعْ ما ليسَ يَعْنيك» و«اعْمَلنَّ بنيَّهْ»[٢]

قال أبو إدريس الخَولاني: الزَّهادةُ في الدُّنيا ليست بتَحريمِ الحلالِ، ولا إضاعةِ المالِ، إنَّما الزَّهادةُ في الدُّنيا أنْ تكونَ بما في يدِ اللهِ أوثَقُ منك بما في يديْكَ، وإذا أُصِبتَ بمُصيبةٍ كنتَ أشدَّ رجاءً لأجْرِها وذُخرِها منها لو بَقيَتْ[٣].

وقيل لأبي حازمِ الزَّاهدِ: ما مالُك؟ قال: لي مَالانِ لا أخشىٰ معهما الفَقرَ: الثَّقةُ باللهِ، واليأسُ ممَّا في أيدي النَّاس[٤].

وقال الفُضيلُ بنُ عياضٍ: أصلُ الزُّهدِ الرِّضا عنِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ[٥].

وسُئل الزُّهريُّ: مَنِ الزَّاهدُ؟ فقال: مَنْ لم يَغلِبِ الحَرامُ صَبرَهُ، ولم يَشغَلِ الحلالُ شُكرَه[٦].

---

(١) سبق ذكره في الحديث الأول برواياته.

(٢) البيتان للحافظ أبي الحسن طاهر بن مُفوِّز المعافري الأندلسيِّ، تلميذ الحافظ ابن عبد البرِّ، أكثر عنه واختصَّ به، توفي سنة (٤٨٤هـ). انظر ترجمته: في «الصِّلة في تاريخ أئمَّة الأندلس» لابن بشكوال (١/ ٢٣٥) وذكر له هذين البيتين من شعره الحَسَن مع اختلافٍ يسير.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد ـ زوائد» (٩٦).

(٤) أخرجه الدِّينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٩٦٣).

(٥) أخرجه الدِّينوري في «المجالسة» (٩٦٠).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٩١).

وقال الإمامُ أحمدُ بن حنبلَ: الزُّهدُ في الدُّنيا قِصرُ الأملِ، واليأسُ ممَّا في أيدي النَّاس[١].

وقال إبراهيمُ بنُ أدهَم: الزُّهدُ ثلاثةُ أصنافٍ: فزُهدٌ فرضٌ، وزُهدٌ فضلٌ، وزهدٌ سلامةٌ، فأمَّا الزُّهدُ الفَرضُ: فالزُّهدُ في الحرامِ، والزُّهدُ الفضلُ: الزُّهدُ في الحلالِ، والزُّهدُ السلامةُ: الزُّهدُ في الشُّبهات[٢].

وقال سعيدُ بنُ جُبَير: متاعُ الغُرورُ ما يُلْهِيك عن طلبِ الآخرةِ، وما لم يُلْهِك فليسَ متاعَ الغُرورِ، ولكنَّه مَتاعُ بلاغٍ إلىٰ ما هُو خيرٌ منه[٣].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «مَن كانتِ الدُّنيا همَّه فرَّق اللهُ عليه أمرَهُ، وجعلَ فقْرَه بينَ عَيْنيهِ، ولم يأتِه مِنَ الدُّنيا إلَّا ما كُتِب له، ومَن كانتِ الآخرةُ نِيَّته، جمعَ اللهُ عليه أمرَهُ، وجعل غِناهُ في قَلْبِه، وأتتْهُ الدُّنيا وهي رَاغمةٌ».

رَواهُ أحمدُ وابنُ ماجَهْ والتِّرمذيُّ[٤].

وكان عمرُ يقولُ في خُطبتِه علىٰ المنبر: إنَّ الطَّمعَ فقرٌ، وإنَّ اليأسَ غِنىٰ، وإنَّ الإنسانَ إذا أيِسَ مِن شيءٍ استَغْنَىٰ عنه[٥].

وقال الحسنُ: لا تزالُ كريمـًا علىٰ النَّاس، ولا يزالُ النَّاسُ يُكرِمُونك

---

(١) أخرجه البيهقي في «الزهد الكبير» (٧٣).

(٢) أخرجه الدِّينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٩٠٥).

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد ـ زوائد نعيم» (١٤٠).

(٤) في «المسند» (٢١٥٩٠)، وابن ماجه (٤١٠٥) من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسناده صحيح.
وأخرجه الترمذي(٢٤٦٥) عن هنَّاد في «الزهد» (٦٦٩) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده فيه ضعف، لكن له شواهد يُصحَّح بها لغيره.

(٥) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٦٣١).
وفي الأصل «أيس عن» والمثبت أصحُّ.

ما لم تَعاطَ ممَّا في أيديهم، فإذا فعلْتَ ذلك استَخفُّوا بك، وكرِهُوا حديثَك، وأبغضُوكَ[١].

وقال أيوبُ السِّخْتِيانيُّ: لا يَنْبُلُ الرجُلُ حتىٰ تكون فيه خَصْلتانِ: العِفَّةُ عمَّا في أيدي النَّاسِ، والتَّجاوُزُ عمَّا يكونُ منهم[٢].

ورُوِي أنَّ عبدَ اللهِ بنَ سلام لَقِي كعبَ الأحبارِ عند عُمرَ، فقال: يا كعبُ، مَن أربابُ العِلْمِ؟ قال: الذينَ يَعْملُون به. قال: فما يَذهَبُ بالعلمِ مِن قُلوبِ العلماءِ بعد أنْ حَفِظُوه وعَقَلُوه؟ قال: يُذْهِبُه الطَّمعُ، وشَرَهُ النَّفسِ، وتَطلُّبُ الحاجاتِ إلىٰ النَّاسِ، قال: صدقْتَ[٣].

وما أحسنَ قولَ بعضِ السَّلفِ[٤]:

يقولُونَ لي فيكَ انقباضٌ وإنَّما ... رَأوْا رجُلاً عن مَوقفِ الذُّلِّ أحْجَما
أرىٰ النَّاسَ مَن دَاناهُمُ هانَ عندَهُم ... ومَن أكرمَتْهُ عِزَّةُ النَّفسِ أُكرِما
ولو أنَّ أهلَ العلمِ صَانُوهُ صَانَهُم ... ولو عَظَّمُوه في النُّفُوسِ لَعَظَّما
ولكنْ أهانُوهُ فَهَانُوا ودَنَّسُوا ... مُحيَّاهُ بالأطماعِ حتَّىٰ تَجَهَّما

قال أعرابيٌّ لأهلِ البَصرةِ: مَن سيِّدُ أهلِ هذه القريةِ؟

قالوا: الحَسنُ.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد ـ زوائد» (١٥١١).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مدارة الناس» (٣٤).

(٣) أخرج حرفًا منه ابنُ عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٢٥).

(٤) هي للقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجُرجاني توفي (٣٩٢هـ) كما في «ديوانه» (١٢٧)، وهي قصيدة ماتعة نافعة، تناقلتها كتبُ الأدب والتعليم بكثرة، وممَّن نقلها عنه عزُّ الدين الزَّنجاني في «المَضْنُون به علىٰ غير أهله» جمع أبياتٍ شعرية مُختارة، منها هذه القصيدة، وشرَحها العلامة عُبيد الله بن عبد الكافي العُبيدي، في شرحه «للمضنون» (٧-١٦). وانظر ما كتبه حولها الشيخ العلَّامة عبد الفتاح أبو غدة في «صفحات من صبر العلماء» (٣٥٢).

قال: بمَ سَادَهُم؟

قالوا: احتاجَ النَّاسُ إلىٰ عِلْمِه، واستغنىٰ هُو عن دُنياهُم[1].

اللَّهُمَّ تُبْ علينا، وارْحَمنا إنَّك أنتَ الغَفورُ الرَّحيم.

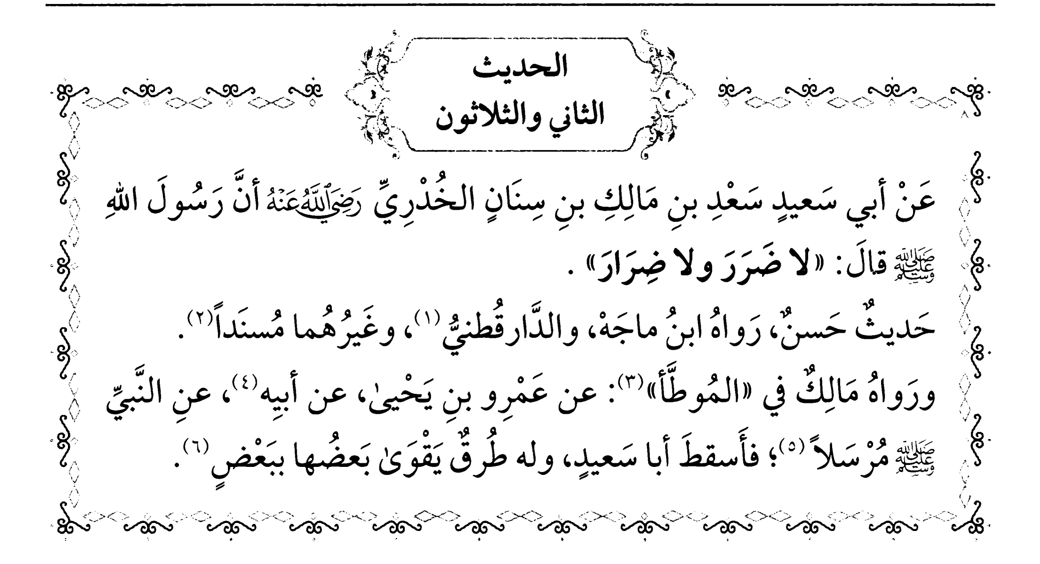
وقال الإمامُ الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ[2]:

ومَنْ يَذُقِ الدُّنيا فإنِّي طَعِمْتُها ... وسِيقَ إلينا عَذْبُها وعَذابُها
فلم أرَهَا إلَّا غُرُوراً وباطِلاً ... كما لاحَ في ظَهرِ الفَلاةِ سَرابُها
فما هي إلَّا جِيْفةٌ مُستحِيلةٌ ... عليها كِلابٌ هَمُّهُنَّ اجتِذَابُها
فإنْ تَجْتَنبْها كنتَ سِلْماً لأهلِها ... وإنْ تَجْتذِبْها نازَعتْك كِلابُها

---

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ٢٠٦).

(٢) «ديوان الشافعي» (١١٤).



الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أبي سَعيدٍ سَعْدِ بنِ مَالِكِ بنِ سِنَانٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ**».

حَديثٌ حَسنٌ، رَواهُ ابنُ ماجَهْ، والدَّارقُطنيُّ[١]، وغَيرُهُما مُسنَداً[٢].

ورَواهُ مَالِكٌ في «المُوطَّأ»[٣]: عن عَمْرِو بنِ يَحْيىٰ، عن أبيه[٤]، عنِ النَّبيِّ ﷺ مُرْسَلاً[٥]؛ فأَسقطَ أبا سَعيدٍ، وله طُرُقٌ يَقْوَىٰ بَعضُها بِبَعْضٍ[٦].

---

(١) الدَّارقطنيُّ (٣٠٧٩) بهذا اللَّفظ، وفي (٤٥٤١) بلفظ: «ولا إضرار» بالهَمْزِ، مِن حديثِ أبي سعيدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وأمَّا ابنُ ماجه فأخرجه (٢٣٤٠)، وكذا عبدُ الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢٢٧٧٨)، والحاكم في «المُستدرَك» (٢٣٨٠) لكن من حديثِ عُبادةَ بن الصَّامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.
وأخرجه ابنُ ماجه (٢٣٤١) أيضاً، والدَّارقطنيُّ (٤٥٤٠)، وأحمدُ في «المسند» (٢٨٦٥) من حديث ابن عبَّاس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا. وهذه الطُّرقُ لا تسلم من ضَعفٍ أو انقطاعٍ، ولا تَنهضُ بمُفردِها للصِّحة.
تنبيه: وهِم ابن الصلاح في عَزوِه حديثَ أبي سعيدٍ لابن ماجه وتفصيلُه في تحقيق «الأربعين».

(٢) المُسنَدُ: هُو الذي أسندَهُ راوٍ بعدَ راوٍ إلىٰ النبيِّ ﷺ، وأسْنَدَه؛ أي: رَفعَهُ. وسَمَّىٰ المُحدِّثون كتبهم بالمُسنَد اعتباراً بذلك، وليس مِن شَرْطِه أن يكون صَحيحاً، فقد يقعُ فيه الانقطاعُ ولا يُخرِجه عن مُسمَّىٰ المُسنَد. انظر: «نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر» لابن حجر (١٢٩).

(٣) «المُوطَّأ» (٢١٧١) برواية اللَّيثي، و(٢٨٩٥) برواية الزُّهريِّ.

(٤) عَمْرو ووالده يحيىٰ تابعيَّان وحديثهما في الكتب السُّتة.
انظرترجمة عمرو: في «تهذيب الأسماء واللُّغات» للنوري (٢/ ٧١). وترجمة والده في «تهذيب الأسماء واللُّغات» (٢/ ٣٣٢).

(٥) المُرسَلُ: ما سَقطَ مِن آخرِه مَن بعدَ التَّابعيِّ، هذا اصطِلاحُ المُحدِّثينَ. انظر: «نزهة النَّظر» لابن حجر (٨٩).

(٦) فالحديثُ صحيحٌ بطُرقِه وشَواهِده؛ صحَّ مُرسلًا، ولم يُسَندْ مِن وجهٍ صحيح، لكنَّه بمَجمُوعِها تَقوَّىٰ، كما قال الحافظُ العَلائيُّ: «للحديثِ شَواهدُ ينتهي مَجمُوعُها إلىٰ درجةِ الصِّحةِ أو=

الشَّرح

هذا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ، وقاعدةٌ مِن قَواعدِ الفقهِ.

قال أبو داودُ: الفِقهُ يدورُ علىٰ خمسةِ أحاديثَ: «الحَلالُ بيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ»، وقولِه ﷺ: «لا ضَررَ ولا ضِرَار»، وقولِه: «إنَّما الأعمالُ بالنِّيَّاتِ»، وقولِه: «الدِّينُ النَّصيحةُ»، وقولِه: «ما نَهيتُكُم عنه فاجتَنِبُوه، وما أمَرْتكُم به فأتُوا منه ما استَطعْتُم»(١).

قولُه ﷺ: «**لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ**»، زاد الحاكم(٢): «مَن ضارَّ ضَرَّهُ اللهُ، ومَن شاقَّ شقَّ اللهُ عليه».

وفي روايةٍ للدَّارقُطنيِّ: عن أبي هُريرةَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لا ضَررَ ولا ضَرُورةً، ولا يَمنَعنَّ أحدُكُم جارَهُ أنْ يَضعَ خَشَبَهُ علىٰ حائطِه»(٣).

وفي التِّرمذيِّ: عن أبي بكرٍ الصِّديقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَلعُونٌ مَن ضارَّ مُؤمنًا، أو مَكرَ به»(٤).

= الحَسنِ المُحتجِّ به» نقلَهُ عنه المُناويُّ في «فيض القدير» (٦/ ٤٣٢).

وقد حرَّر هذه الطُّرق الحافظُ ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢١٠) وقال: «وقد ذكرَ الشَّيخُ أنَّ بعضَ طُرقِه تَقْوَىٰ ببعضٍ، وهُو كما قال».

وقد أحسن الشيخ الألباني في تخريجه وتصحيحه في «إرواء الغليل» (٣/ ٤٠٨).

(١) سبق ذكره في الحديث الأول برواياته.

(٢) في «المستدرك» (٢٣٨٠) وفيه ضعفٌ، لأجل عثمان بن محمد بن ربيعة؛ الغالبُ علىٰ أحاديثه الوهم. كما قاله الحافظ عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الوسطىٰ» (٢/ ٥٠).

(٣) «سنن الدارقطني» (٤٥٤٢) وهو ضعيفٌ؛ فيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح، ضعَّفه الأئمَّة. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٩٢٧٦).

(٤) أخرجه الترمذي (١٩٤١) وقال: غريب.

وهذا تضعيفٌ؛ فإنَّ أبا سلمة الكندي ـ وهو عثمان بن مِقْسم البُرِّي، علىٰ ما استظهره الذَّهبي ـ=

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرٍّۚ﴾ [النساء: ١٢].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ العبدَ لَيعمَلُ بطاعةِ اللهِ سِتِّينَ سنةً ثمَّ يَحضُرُه الموتُ فيُضارُّ في الوَصيَّةِ؛ فيَدخُلُ النَّارَ»(١).

وقال تعالىٰ: ﴿فَأَمۡسِكُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعۡرُوفٍۚ وَلَا تُمۡسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعۡتَدُواْۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَقَدۡ ظَلَمَ نَفۡسَهُۥۚ وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗاۚ﴾[البقرة: ٢٣١].

وقال تعالىٰ: ﴿لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةُۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوۡلُودٞ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

قوله: «**لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ**»: **الضَّررُ**: هو أنْ يُدخِلَ علىٰ غيرِه ضَرَراً بما يَنتفعُ هُو به بغيرِ حقٍّ.

والضِّرارُ: هُو أنْ يُدخِلَ علىٰ غيرِه ضَرراً بلا مَنْفعةٍ؛ كمَنْ منعَ ما لا يَضُرُّه.

وقيل: **الضَّررُ**: أنْ يَضرَّ به مَن لا يَضُرُّه، **والضِّرارُ**: أنْ يَضُرَّ بمَنْ قد أضرَّ به علىٰ وجهٍ غيرِ جائزٍ، والمُرادُ إدخالُ الضَّررِ بغيرِ حقٍّ.

وأخرجَ أبو دَاودَ في «المَراسيلِ»: مِن حديثِ أبي قِلابةَ قال: قال رسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَضارُّوا في الحَفْرِ، وذلك: أنْ يَحفِرَ الرجُلُ إلىٰ جنبِ الرجُلِ ليَذهبَ بمائه»(٢).

وأخرجَ أبو دَاودَ في «المراسيل»: عن واسِعِ بنِ حبَّانَ قال: كان لأبي لُبابةَ

= وشيخَه فرقداً السَّبَخي فيهما ضعفٌ. انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٥٢٨٦) و(٦٣٣٣).

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٧٤٢)، وأبو داود (٢٨٦٧)، والترمذي (٢١١٧)، وابن ماجه (٢٧٠٤) وهو ضعيف؛ لأجل شَهْر بن حَوْشَب، ضعَّفه النُّقاد، لاسيَّما إذا تفرَّد كهذا الحديث. والإضرار بالوصيَّة ـ قصد أو لم يقصد ـ: أنْ يخُصَّ وارثـًا بزيادةٍ فوق فَرْضِه؛ فينقص من نصيب بقيَّة الورثة، أو يُوصِي لأجنبيٍّ فوقَ الثُّلُث؛ فتنقص حقوق الورثة كذلك، فالوصيَّة حينئذٍ لا تُنفَّذ إلَّا بأنْ يسمح أهلُ الحقوق، وإلَّا فهي باطلة.

(٢) «المراسيل» (٤٠٨).

عَذْقٌ في حائطِ رَجلٍ، فكلَّمهُ فقال: إنَّك تَطأُ حائطِي إلىٰ عَذْقك، فأنا أُعطِيك مثلَه في حائطِكَ وأَخْرِجْه عنِّي؛ فأبىٰ عليه، فكلَّم النَّبيَّ ﷺ فقال: «يا أبا لُبابةَ خُذْ مثلَ عَذْقِك فحُزْها إلىٰ مالِكَ، واكْفُفْ عن صَاحِبك ما يَكرَهُ».

فقال: ما أنا بفاعِلٍ، فقال: «اذْهَبْ فأخْرِجْ له مِثلَ عَذْقِك[١] إلىٰ حائطِهِ، ثمَّ اضرِبْ فوقَ ذلك بجِدارٍ، فإنَّه لا ضررَ في الإسلام، ولا ضِرارَ»[٢].

وأخرجَ أبوداودَ أيضاً في «السُّنن»[٣]: مِن حديثِ أبي جَعفرٍ محمَّدِ بنِ عليٍّ أنه حدَّث عن سَمُرةَ بن جُندب: أنَّه كان له عَضُدٌ[٤] مِن نَخْلٍ في حائطِ رجلٍ من الأنصارِ، ومعَ الرجُلِ أهلُه، وكان سَمُرةُ يدخلُ إلىٰ نَخلِه فيتأذَّىٰ به وشقَّ عليه، فطلبَ إليه أنْ يُناقِلَه[٥] فأبىٰ، فأتىٰ النَّبيَّ ﷺ، فذكر ذلك له، فطلب إليه النَّبيُّ ﷺ أنْ يَبيعَهُ، فأبىٰ، فطلبَ إليه أنْ يُناقِلَه، فأبىٰ، قال: «فهَبْهُ له[٦] ولك كذا» أمراً رغَّبه فيه، فأبىٰ، فقال: «أنتَ مُضارٌّ»، فقال النَّبيُّ ﷺ للأنصاريِّ: «اذهَبْ فاقْلَعْ نَخْلَه».

قال أحمدُ في روايةِ حنبلَ: كلُّ ما كانَ علىٰ هذه الجهةِ وفيه ضررٌ يُمنَعُ مِن ذلك، فإنْ أجابَ وإلَّا أجبره السُّلطانُ، ولا يَضرُّ بأخيه في ذلك، وفيه مِرْفقٌ له[٧].

---

(١) في الأصل: «عذقه». والتصويب من «المراسيل».

(٢) «المراسيل» (٤٠٧) وهو حسنٌ، وطالع ما قرَّره الشيخ الألباني في «إرواء الغليل» (٣/ ٤٠٧).

(٣) حديث (٣٦٣٦) وهو ضعيف لانقطاعه؛ فأبو جعفر هو الباقر لم يصح له سماع من سَمُرة.

(٤) في الأصل: «عذق» تحريف. والتصويب من «السُّنن».
والعضيد: النَّخل القصير، لم يَبْسُق ولم يَطُل.

(٥) أي: أنْ يُبادله بنخيل في موضع آخر.

(٦) في الأصل: «فهبه لي» والتصويب من «السُّنن».

(٧) أي: منفعة.
ونقله عنه الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢١٨)، وفي «تقرير القواعد» (٢/ ٢٧).

قال ابنُ رجبٍ: ويُستدلُّ بذلك علىٰ وُجُوبِ العَمارةِ علىٰ الشَّريكِ المُمتنِع منها، وعلىٰ إيجابِ البيعِ إذا تعذَّرتِ القِسْمةُ[1]. انتهىٰ.

ومَسائلُ الضَّرر في الأحكام كثيرةٌ جداً، فيَجتَهدُ الحاكِمُ في ذلك، فإنْ كانَ الضَّررُ بحقٍّ أمضَاهُ، وإنْ كان للتَّعنُّتِ والبَغْي والتَّطاوُلِ والحَسدِ، فلا ضَررَ ولا ضِرارَ.

وقد قَضَىٰ عمرُ بنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ محمَّد بنِ مَسْلَمةَ أنْ يُجرِي ماءَ جارِه في أرضِه، وقال: لنَمُرَّنَّ به ولو علىٰ بَطنِك[2].

---

(١) «جامع العلوم والحكم»(٢/ ٢١٩).

(٢) انظر: «الموطأ» (٣٣) برواية الليثي، باب القضاء في المرفق، و(٢٨٩٧) برواية الزهري، و(٨٣٤) رواية الشيباني، وهو مرسلٌ.



الحديث الثالث والثلاثون

عَنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**لَوْ يُعْطَىٰ النَّاسُ بدَعْوَاهُمْ لادَّعَىٰ رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ ودِمَاءَهُمْ، ولَكِنِ البيِّنَةُ عَلَىٰ المُدَّعِي، واليَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ**». حَدِيثٌ حَسنٌ. رَواهُ البَيهقيُّ وغَيرُه هكذا [١]، وبَعضُه في «الصَّحِيحينِ» [٢].

الشَّرح

هذا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ مِن أُصُولِ الأحكامِ [٣].

والذي في «الصَّحِيحينِ» منه: «لو يُعطَىٰ النَّاسُ بدَعْواهُم لادَّعَىٰ ناسٌ دماءَ رجالٍ وأموالَهُم، ولكنَّ اليمينَ علىٰ المُدَّعَىٰ عليه».

وفي روايةٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قضَىٰ أنَّ اليمينَ علىٰ المُدَّعَىٰ عليه [٤].

---

(١) في «السُّنن الصغير» (٤٣٢٩)، و«السُّنن الكبير» (٢١٢٤٣).

والإمام النوويُّ تابعَ فيه الحافظَ ابنَ الصَّلاحِ في لَفظِه وحُكمِه، يقولُ الحافظُ ابنُ رجبٍ: «واللَّفظُ الذي ساقَهُ به الشَّيخُ، ساقَهُ ابنُ الصَّلاحِ قبلَهُ في «الأحاديثِ الكُلِّياتِ»، وقال: رَواهُ البَيهقيُّ بإسنادٍ حَسنٍ».اهـ. «جامع العلوم والحكم»(٢/ ٢٢٦).

وأخرجه أيضـًا: أحمد في «المسند» (٣١٨٨)، وابنُ ماجه (٢٣٢١).

(٢) البخاري(٤٥٥٢)، ومسلم(١٧١١) أوَّلُه وآخِرُه بنحوه، أمَّا قولُه: «ولكنِ البيِّنةُ علىٰ المُدَّعِي» فليسَتْ فيهما.

(٣) فائدة: قال الإمام النووي: «قال الحُفَّاظُ: أصحُّ أحاديثِ البابِ؛ حَديثُ ابنِ عبَّاس». «شرح مسلم» (١٢/ ٤) يعني: في بابِ القَضاءِ والشهاداتِ وأحكامِهما.

ولهذا قال القرطبيُّ: «هذا الحديثُ أصلٌ مِن أُصُولِ الأحكامِ، وأعظمُ مَرجعٍ عند التَّنازُعِ والخِصَام». «المُفْهِم لِمَا أشكلَ من تلخيصِ كتابِ مسلم» (٥/ ١٤٨).

(٤) البخاري(٢٥١٤)، ومسلم(١٧١١) (٢).

وفي «الصَّحِيحينِ» أيضـًا: عنِ الأشعثِ بنِ قَيسٍ قال: كان بَيْني وبينَ رجلٍ خُصومةٌ في بئرٍ، فاختَصَمْنا إلىٰ رسُولِ اللهِ ﷺ، فقال رسُولُ اللهِ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أو يَمينُه»، قلتُ: إذاً يَحلِفُ ولا يُبالِي.

فقالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ علىٰ يَمينٍ يَستحقُّ بها مالاً هُو فيها فاجِرٌ؛ لَقِي اللهَ وهُو عليه غَضْبانَ»؛ فأنزلَ اللهُ تَصديقَ ذلك، ثمَّ قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾[آل عمران: ٧٧]. الآية[١].

وفي روايةٍ لمُسلمٍ بعدَ قولِه: «إذاً يَحلِفُ» قال: «ليس لك إلَّا ذلكَ»[٢].

وعن عَمْرو بنِ شُعيبٍ، عن أبيهِ، عن جدِّهِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «البَيِّنةُ علىٰ المُدَّعِي، واليَمينُ علىٰ مَن أنكرَ، إلَّا في القَسامةِ»[٣].

وقال قَتادةُ: فصْلُ الخِطابِ الذي أُوْتيه داودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُو: أنَّ البيِّنةَ علىٰ المُدَّعِي، واليَمينَ علىٰ مَن أنكرَ[٤].

---

(١) البخاري(٢٣٥٧)، ومسلم(١٣٨).

(٢) مسلم(١٣٩)(٢٢٤) لكنَّها من حديث وائل بن حُجْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه الدارقطني في «السُّنن» (٣١٩١)، والبيهقي في «الكبير» (١٦٥٢٤) وهو ضعيفٌ، مسلم بن خالد الزنْجي مُتكلَّم فيه، وساق حديثَه هذا ـ وغيره ـ الذَّهبيُّ وقال: «هذه الأحاديث وأمثالها تُردُّ بها قوَّة الرجل ويُضعَّف». «ميزان الاعتدال» (٧٩٩٤).
وهو مُنقطعٌ أيضـًا، قال الإمام البخاري: ابنُ جريجٍ لم يسمع من عمرو بن شعيب. كما في سؤالات الترمذي له في «العلل الكبير» (١٠٨).
وزيادة الاستثناء منكرة. راجع «تنقيح التحقيق» لابن عبد الهادي (٥/ ٧٤).
والقَسامةُ: هي الأيمان المُكرَّرة في دعوىٰ القتل عند وُجود اللَّوْث ـ البيِّنة الضعيفة ـ فيُحتاج لتقوية البيِّنة قَسَمُ خمسينَ حالِفـًا، وهُو ما يَغلب علىٰ الظنِّ صحَّة الدَّعوىٰ به. وانظر:«خلاصة الكلام علىٰ عمدة الأحكام» للشارح (٦١٦).

(٤) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٠/ ٥١) وهذا أحدُ الأقوال في ذلك، وقد ذكرها وجمع بينها جمعـًا حسنـًا في (٢٠/ ٥٢)، فانظره إنْ رُمتَ مزيد فائدة.

قولُه ﷺ: «**البيِّنةُ علَى المُدَّعِي**» **البيِّنةُ**: هي ما أبانَ الحقَّ، فيَحكُمُ الحاكِمُ بإقرارِ المُدَّعَىٰ عليه، أو بشهادةِ رَجُلينِ، أو رجُلٍ وامرأتينِ، أو رجلٍ ويَمينِ المُدَّعِي ويمينِ المُنكِرِ، وبيمينِ الرَّدِّ، وبعِلْمِه إذا لم يُتَّهَم.

وعن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَىٰ بيمينٍ وشاهِدٍ.

رَواهُ مُسلِمٌ، وأبوداودَ، والنَّسائيُّ[١].

وعن جابرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنَّ رجُلَين اختصَما في ناقةٍ، فقال كلُّ واحدٍ منهما: نُتِجَتْ هذه النَّاقةُ عندي، وأقامَا بيِّنةً؛ فقضىٰ بها رسُولُ اللهِ ﷺ للَّذي هي في يَدِه[٢].

وعنِ ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ ردَّ اليَمينَ علىٰ طالبِ الحقِّ. رَواهُما الدَّارقُطنيُّ[٣].

فإذا لَمْ يَحلِفِ المُدَّعَىٰ عليه، وطلبَ يَمينَ المُدَّعِي فلَهُ ذلك.

وقد كانَ شُريحٌ[٤]، وإياسُ بنُ معاويةَ يَحْكُمانِ في الأموالِ المُتنازَعِ فيها؛ بمُجرَّدِ القرائنِ الدَّالةِ علىٰ صِدْقِ أحدِ المُتداعِيَيْن.

وقَضَىٰ شريحٌ في أولادِ هِرَّةٍ تَداعَاها امرأتانِ، كلٌّ منهما تقولُ: هي ولدُ هِرَّتي، قال شريحٌ: أَلْقِها مع هذه، فإنْ هي قَرَّت، ودَرَّت، واسْبَطَرَّتْ[٥] فهي لها،

---

(١) مسلم (١٧١٢)، وأبو داود (٣٦٠٨)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (٥٩٦٧).

(٢) الدارقطني (٤٤٧٧)، والبيهقي في «الكبير» (٢١٢٦٥) وفيه ضعفٌ، لجهالة زيد بن نعيم، لا يُعرف إلَّا بهذا الحديث ولهذا قال الذهبيُّ: غريب. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢٨٩٠).

(٣) الدارقطني (٤٤٩٠)، وهو منكرٌ، كما قال ابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق»(٣٢٥٩)، وراجع «البدر المنير» لابن المُلقِّن (٩/ ٦٨٧).

(٤) شريح القاضي، وهو وإياس بن معاوية شُهِرا بالقضاء.

(٥) في الأصل «استبطرت»، والصواب ما أُثبت كما في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٣٤).

وإنْ فرَّت، وهرَّت، وبارت فليس لها.

قال ابنُ قتيبةَ: قولُه: «واسْبَطَرَّتْ»: يُريدُ امتَدَّت للإرْضَاعِ، و«إنْ بارَتْ» أي: اقشَعرَّتْ وتنفَّشَتْ[١].

ورُوِي عن عليٍّ: أنَّه أحلَفَ المُدَّعِي معَ بيِّنتِه: أنَّ شُهودَهُ شَهِدُوا بحقٍّ[٢].

وقال إسحاقُ: إذا استَرابَ الحاكِمُ؛ وجبَ ذلك[٣].

وقال ابنُ عبَّاسٍ في المرأةِ الشاهِدةِ علىٰ الرَّضَاعِ: إنَّها تُستَحْلَفُ[٤].

وقضَىٰ ابنُ مسعودٍ في رجُلٍ مُسلمٍ حَضَرهُ الموتُ، فأوصَىٰ إلىٰ رجُلَينِ مُسلِمين معه، وسلَّمهُما ما معه منَ المالِ، وأشْهدَ علىٰ وصيَّته كفَّاراً، ثمَّ قَدِم الوَصيَّانِ فدفَعا بعضَ المالِ إلىٰ الورثةِ وكتما بعْضَه، ثمَّ قدم الكُفَّارُ فشَهِدُوا عليهم بما كتَمُوه منَ المالِ، فدعا الوَصِيَّينِ المُسلِمَين فاسْتحْلَفهُما ما دفعَ إليهما أكثرَ ممَّا دَفعَاهُ، ثم دعا الكفَّارَ فشَهِدُوا وحَلَفُوا علىٰ شهادَتِهم، ثمَّ أمرَ أولياءَ الميِّتِ أنْ يَحلِفُوا أنَّ ما شَهِدتْ به اليَهودُ والنَّصارىٰ حقٌّ: فحَلَفُوا؛ فقَضَىٰ علىٰ الوَصِيَّينِ بما حَلفُوا عليه[٥].

وأما حقوق الله عَزَّوَجَلَّ: فمِنَ العلماءِ مَن قال: لا يُستَحلَفُ فيها بحالٍ، ومنهم مَن قال: يُستَحلَفْ إذا اتُّهِم.

---

(١) راجع «أخبار القضاة» لوكيع(٢/ ٣٩٣)، وانظر قول ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٥٠٧)

(٢) نقله عنه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٣٧).

(٣) يعني: لم يظهر للحاكم أو القاضي عِلمُ اليقين في المسألة وبات في شكٍّ وتُهمةٍ، وجب القسم باليمين لتقوية الدَّعوىٰ.

(٤) نقله عنه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٣٧).

(٥) عزاه الحافظ ابنُ حجر للحاكم كما في «إتحاة المَهرة بالفوائدة المبتكرة» (١٢٧٤٤)، والذي في «المستدرك» (٣٢٦٦) عن أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

ورَوىٰ الخَلَّالُ بإسنادِه: عن الرُّكَين بن الرَّبيع، عن أبيه قال: جَشَرَ[١] ـ أي: شَرَد ـ لأخي فرسٌ بعَيْنِ التَّمر[٢]، فرآهُ في مَربطِ سَعدٍ، فقال: فرسِي، فقال سعدٌ: أَلَكَ بيِّنةٌ؟ قال: لا، ولكن أَدْعُوهُ، فيُحَمْحِمُ، فدَعاهُ فحَمْحَم؛ فأعطَاهُ إيَّاه[٣].

وقال أبوالزِّنادِ: كان عُمرُ بنُ عبد العزيز، يردُّ المَظالِم إلىٰ أهلِها بغيرِ البيِّنةِ القاطِعةِ؛ كان يكتَفِي باليَسيرِ، إذا عَرفَ[٤] وجهَ مَظْلمَةِ الرجُلِ ردَّها عليه، ولم يُكلِّفْهُ تَحقيقَ البيِّنةِ؛ لِمَا يَعرِفُ مِن غَشَم الوُلاةِ قبلَه علىٰ النَّاس[٥].

وذكرَ القاضي[٦]: أنَّ الأموالَ المَغصُوبةِ معَ قُطَّاعِ الطريقِ واللُّصوصِ يُكتَفىٰ مِن مُدَّعيها بالصِّفَة؛ كاللُّقطَةِ، وأنَّه ظاهرُ كلامِ أحمدَ[٧]، والله أعلم.

---

(١) في الأصل: «أحمس»، والتصويب من «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٤١).

(٢) عين التمر: بلدةٌ قريبة من الأنبار غربي الكوفة، بقُربها موضعٌ يقال له: شَفاثَا، منهما يُجلَب القَسْب والتَّمر إلىٰ سائر البلاد. افتتحها خالد بن الوليد عنوة في عهد أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سنة ١٢هـ، قاله ياقوت في «معجم البلدان» (٤/ ١٧٦).

(٣) أخرجه ابن جعد في «المسند» (٢٤١٥).

(٤) في الأصل: «صرف» ولا تستقيم مع ما بعدها، والتصويب من «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٤١).

(٥) «سيرة عمر بن عبد العزيز» لابن عبد الحكم (١١١).

(٦) هو القاضي أبو يعلىٰ محمد بن الحسين الفرَّاء الحنبلي (٤٥٨هـ) ذكره في كتابه العظيم «التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة» وليس هو في المطبوع منه.

(٧) نقل ذلك عنه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٤١)، وطالع له: «تقرير القواعد وتحرير الفوائد» (٢/ ٢٧٩) القاعدة (٨٩).

الحديث الرابع والثلاثون

عن أبي سَعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «**مَنْ رَأَىٰ مِنكُمْ مُنْكَرًا فلْيُغَيِّرْهُ بيدِهِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فبِلِسَانِهِ، فإنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فبِقَلْبِهِ، وذَلِكَ أَضْعَفُ الإيمَانِ**». رَواهُ مُسلِمٌ [(١)].

الشَّرح

أخرجَ مُسلمٌ مِن حَديثِ طارقِ بنِ شهابٍ قال: أوَّلُ مَن بدأ بالخُطبةِ يومَ العيدِ قبلَ الصَّلاةِ مروانُ، فقامَ إليه رجلٌ فقال: الصَّلاةُ قبلَ الخُطبةِ، فقال: قد تُرِكَ ما هُنالِك.

فقال أبوسعيدٍ: أمَّا هذا فقد قَضَىٰ ما عليه. ثمَّ رَوىٰ هذا الحديثَ.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: يُحتملُ أنْ يكونَ أبوسعيدٍ لم يكن حاضِراً أوَّلَ ما شَرعَ مَروانُ في الخُطبةِ، ويُحتملُ إنْ كانَ حاضِراً لكنَّه خافَ حُصُولَ فِتنةٍ، ويُحتمَلُ أنَّه همَّ بالإنكارِ فبَدَرهُ الرجُلُ، فعَضَدَهُ أبوسعيدٍ، والله أعلم[(٢)].

وأخرجَ مُسلمٌ أيضـاً: مِن حديثِ ابنِ مَسعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ما مِن نَبيٍّ بَعثَهُ اللهُ في أُمَّةٍ قَبلي إلَّا كان له مِن أُمَّتِه حَوارِيُّونَ وأصحابٌ يَأخُذُونَ بسُنَّتِه ويَقتدُونَ بأمْرِه، ثمَّ إنَّها تَخلُفُ مِن بَعدِهِم خُلُوفٌ؛ يقُولُونَ ما لا يَفعلُونَ،

---

(١) مسلم (٤٩)، قال عياض: «الحديثُ أصلٌ في صفة تغيير المنكر». «إكمال المُعْلِم»(١/ ٢٩٠).

(٢) «شرح الأربعين» المنسوب له (٨٦)، ومروان ابن الحَكَم، الخليفة الأموي (٦٢هـ).
وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٣٣٥).

ويَفعلُونَ ما لا يُؤمَرُونَ، فمَن جاهَدهُم بيدِه فهُو مُؤمنٌ، ومَن جاهَدَهُم بلسَانِه فهُو مُؤمنٌ، ومَن جاهَدهُم بقلبه فهُو مُؤمنٌ، وليسَ وراءَ ذلك مِنَ الإيمانِ حبَّةُ خَردَلٍ»[١].

ورُوِي عن عليٍّ أنَّه قال: أوَّلُ ما تُغلبُونَ عليه مِنَ الجِهادِ؛ جِهادٌ بأيدِيكُم، ثمَّ الجهادُ بألْسِنتِكُم، ثمَّ الجهادُ بقُلوبكُم، فمَنْ لم يَعرِفْ قلبُه المَعروفَ، ويُنكرِ المُنكرَ نُكِسَ، فجُعِلَ أعلاهُ أسفَلَه[٢].

وفي «سُنن أبي داود»: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا عُمِلَتِ الخَطِيئةُ في الأرضِ، كان مَنْ شَهِدَها فكَرِهَها كمَنْ غابَ عنها، ومَنْ غابَ عنها فرَضِيَها كان كمَنْ شَهِدَها»[٣].

وفي «المُسندِ» مِن حديثِ جَريرٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ:«ما مِن قَومٍ يُعَملُ فيهم بالمَعاصِي هُم أعزُّ وأكثرُ ممَّن يَعْملُه فلم يُغيِّرُوه، إلَّا عمَّهمُ اللهُ بعقابٍ»[٤].

قال الإمام أحمدُ: التَّغييرُ باليدِ، ليسَ بالسَّيفِ والسِّلاحِ[٥].

وفي «سُنن أبي داودَ»، وابنِ ماجَهْ والتِّرمذيِّ: عن أبي ثَعْلبةَ الخُشَنيِّ أنه قِيلَ له: كيفَ تقُولُ في هذه الآيةِ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، قال: سألْتَ عنها خَبِيراً، أمَا واللهِ لقد سَألتُ عنها رسُولَ اللهِ ﷺ

---

(١) «الصحيح» (٥٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٨٧٣٣).

(٣) «السُّنن»(٤٣٤٥)، من حديثِ العُرْس بن عَمِيرة الكِنْدي رَضِيَ اللهُ عَنهُ، وهو حديثٌ حسنٌ.

(٤) «المسند» (١٩٢٣٠).

وأخرجه أبو دواد (٤٣٣٩)، وابن ماجه (٤٠٠٩)وهو حديثٌ حسنٌ.

(٥) نقله عنه ابنُه صالح كما في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل الإمام المبجل» للخلَّال (٢٣).

فقال: «بلِ ائتَمِرُوا بالمَعرُوفِ، وانْهَوا عنِ المُنكرِ، حتَّىٰ إذا رأيتَ شُحًّا مُطاعًا وهَوىً مُتَّبعًا، ودُنيا مُؤثَرةً، وإعجابَ كلِّ ذِي رأيٍ برأيِه، فعَليكَ بنَفْسِك، ودعْ عنكَ أمرَ العوامِّ»[١].

وعن ابنِ مَسعُودٍ قال: إذا اختلَفتِ القُلوبُ والأهواءُ، وأُلْبِسْتُم شِيَعًا، وذاقَ بعضُكُم بأسَ بعضٍ، فيَأمُرُ الإنسانُ حينئذٍ نَفسَه[٢].

قال العُلماءُ: ولا يَسقطُ الأمرُ بالمعروفِ، والنَّهيُ عنِ المُنكرِ لكَونِه لا يُقبلُ في ظنِّه، بل يجبُ عليه فِعْلُه. قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ وَذَكِّرْ فَإِنَّ ٱلذِّكْرَىٰ تَنفَعُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الذاريات: ٥٥]، وقال تعالىٰ: ﴿ مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ﴾ [المائدة: ٩٩].

قال سُفيانُ الثَّوريُّ[٣]: لا يَأمرُ بالمَعروفِ، ولا يَنهىٰ عن المُنكرِ إلاَّ مَن كان فيه ثلاثُ خِصالٍ: رَفيقٌ بما يَأمُرُ رفيقٌ بما يَنهىٰ، عدلٌ بما يَأمرُ عدلٌ بما يَنهىٰ، عالِمٌ بما يَأمُرُ عالِمٌ بما يَنْهىٰ[٤].

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: ولا يُشتَرطُ في الآمرِ بالمَعروفُ، والنَّاهِي عنِ المُنكرِ أنْ يكونَ كامِلَ الحالِ، ولا يَختصُّ الأمرُ بالمَعروفِ، والنَّهيُ عنِ المُنكرِ بأصحابِ الولايةِ، بل ذلك ثابتٌ لآحادِ المُسلِمينَ، وإنَّما يأمرُ ويَنهىٰ مَن كان عالِمًا بما يأمرُ به وما يَنهىٰ عنه؛ فإنْ كان مِنَ الأُمورِ الظَّاهرةِ؛ مثل الصَّلاةِ والصَّومِ، والزِّنا وشُربِ الخَمرِ ونَحوِ ذلك، فكلُّ المُسلِمينَ عُلماءُ بها، وإنْ كان مِن دَقائقِ الأفعالِ والأقوالِ؛ فذلِكَ للعُلماءِ، والعُلماءُ إنَّما يُنكِرُون ما أُجْمِع عليه، أمَّا المُختَلَفُ فيه فلا إنكارَ فيه،

---

(١) أبوداود (٤٣٤١)، والترمذي (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤) وهو حديث حسنٌ.

(٢) أخرجه ابن جرير في «جامع البيان» (٩/ ٤٧).

(٣) في الأصل: «عيينة»، والتَّصويبُ من أصل النَّقل «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ٢٥٦)، وهو كذلك في «حلية الأولياء» لأبي نُعيم (٦/ ٣٧٩).

(٤) انظر: «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل الإمام المبجل» للخلاَّل (٢٣).

لكِنْ علىٰ جهةِ[١] النَّصيحةِ، إلىٰ الخُروجِ مِنَ الخِلافِ[٢].

وقال الإمامُ أحمدُ: النَّاسُ مُحتاجُونَ إلىٰ مُداراةٍ ورِفْقِ الأمرِ بالمَعرُوفِ بلا غِلْظةٍ، إلَّا رجلٌ مُعلِنٌ بالفِسْقِ؛ فلا حُرْمةَ له.

وقال أيضـاً: يَأمرُ بالرِّفقِ، فإنْ أَسْمعُوهُ ما يكرَهُ لا يَغْضَب، فيكونُ يُريدُ أنْ يَنتَصِرَ لنَفْسِه.

قال: وكان أصحابُ ابنِ مَسعُودٍ إذا مرُّوا بقَومٍ يَرونَ منهم ما يَكرهُونَ يقُولُونَ: مَهْلاً رَحِمكُم اللهُ، مَهْلاً رَحمكُمُ اللهُ[٣].

قال ابنُ دقيقِ العيدِ: وليسَ للآمرِ بالمَعرُوفِ، والنَّاهي عنِ المُنكرِ البَحثُ، والتَّفتيشُ، والتَّجْسِيسُ، واقتحامُ الدُّورِ بالظُّنونِ، بل إنْ عثَر علىٰ مُنكرٍ غيَّره[٤].

وقال المَاوَرْديُّ: ليسَ له أنْ يَقْتحِمَ ويتجَسَّسَ إلَّا أنْ يُخبِرُه مَن يثِقُ بقولِه أنَّ رجُلاً خلا برجُلٍ ليَقتُلَه، أو امرأةٍ ليَزني بها، فيَجُوزُ له في مثلِ هذه الحالِ أنْ يتجسَّسَ؛ ويُقدِمَ علىٰ الكشفِ والبَحثِ؛ حَذَراً مِن فواتِ ما لا يَستَدْرِكُه[٥].

والله أعلم.

---

(١) في المطبوع: «وجه» والصواب ما أثبت.

(٢) «شرح الأربعين» المنسوب له (٨٦-٨٨)

وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٣٣٧).

(٣) نقله عنه ابنُه صالح كما في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من مسائل الإمام المبجل» للخلَّال (٢٤-٢٥، و٢٨).

(٤) «شرح الأربعين» المنسوب له (٩٠)

وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٣٤١).

(٥) «الأحكام السلطانية» (٣٢٩)، وأصلُه في «الأحكام السلطانية» لأبي يعلىٰ (٢٩٦).

الحديث الخامس والثلاثون

عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا تَحَاسَدُوا، ولا تَنَاجَشُوا، ولا تَباغَضُوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضٍ، وكُونُوا عِبَادَ اللهِ إخْوَانًا. المُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ، لا يَظْلِمُه ولا يَخْذُلُه، ولا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَىٰ هَاهُنَا**».

وَيُشِيرُ إِلَىٰ صَدْرِه ثَلاثَ مرَّات «بِحَسْبِ ٱمْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أنْ يَحْقِرَ أخَاهُ المُسْلِمَ، كُلُّ المُسْلِمِ عَلَىٰ المُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، ومَالُهُ، وعِرْضُه».

رَواهُ مُسلِمٌ [١].

الشَّرح

العملُ بهذا الحَديثِ مِن أعظمِ الأسبابِ المُوصِلةِ للتَّآلفِ بينَ المُسلمينَ وقلَّةِ الشَّحناء.

قوله ﷺ: «**لا تَحَاسَدُوا**» أي: لا يَحسُدْ بعضُكُم بَعْضًا.

والحسدُ: هُو تمنِّي زَوالِ النِّعمةِ[٢]، وهُو مِنَ الأخلاقِ المَذمُومةِ، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾ [النساء: ٥٤].

وقال تعالىٰ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩].

---

(١) مسلم (٢٥٦٤).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، مادة: «حسد».

ويُرْوىٰ أنَّ إبليسَ قال لنُوحٍ: اثنَتَانِ أُهلِكُ بهما بَني آدَمَ:

الحَسدُ؛ وبالحَسدِ لُعِنْتُ وجُعِلتُ شيطانـًا رَجِيمـًا.

والحرصُ؛ أُبيحَ آدمُ[١] الجنَّةَ كلَّها، فأصبتُ حاجتي منه بالحِرْصِ[٢].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «دبَّ إليكُم داءُ الأُممِ قبلَكُم: الحَسدُ والبَغضاءُ، هي الحَالِقةُ؛ حالِقةُ الدِّينِ لا حالِقةُ الشَّعْرِ، والذي نَفْسِي بيدِه لا تُؤمِنُوا حتَّىٰ تَحابُّوا، أَوَلا أُنبِّئُكُم بشيءٍ إذا فعلْتُمُوه تَحابَبْتُم؟ أفشُوا السَّلامَ بينكُم»[٣].

وقال ﷺ: «إيَّاكُم والحَسدُ، فإنَّ الحسدَ يأكُلُ الحَسناتِ كما تَأكُلُ النَّارُ الحَطبَ»[٤].

وهذا هُو الحَسدُ المَذمُومُ، وهُو تَمنِّي زَوالِ النِّعمةِ.

فأمَّا الغِبْطةُ: وهي تَمنِّي حالِ المَغبُوطِ مِن غيرِ أنْ يُريدَ زَوالَها عنه[٥]، فإنْ

---

(١) هكذا في الأصل الخطي، و في أصل الشرح «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٦٠) زيادة بين [ ]: «والحرصُ [وبالحرصِ] أُبيحَ آدمُ»! وفي «المكائد»: «والحرصُ: أباح لآدم الجنَّة» بزيادة لام.
والمثبتُ له وجهٌ صحيح، فلا ينبغي العُدول عنه، فيكون توجيهُه: أُبيحَ آدمُ الجنَّـةَ: أي: أبحتُ لك الجنَّة؛ ورُفِع «آدمُ»: لأنه نائب فاعل لِمَا لم يُسمَّ فاعلُه.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان» (٤٤) ولا يَصحُّ.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١٤٣٠)، والترمذي (٢٥١٠) من حديث الزبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيف؛ يعيش بن الوليد لم يُدرِك الزُّبير؛ فهو مُنقطعٌ عند أحمد، و لجهالة مولىٰ الزُّبير عند الترمذي.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٩٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه جهالة جد إبراهيم بن أبي أسيد، وقد قال البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٢): لا يصح.
وأخرجه ابن ماجه (٤٢١٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه عيسىٰ بن أبي عيسىٰ الحنَّاط والخباط والخياط، ضعَّفه الإمام أحمد وقال: لا يُساوي شيئـًا، وقال النسائي: متروك. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٦٢٣٣).

(٥) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، مادة: «غبط».
وانظر: «الفروق» للقرافي (٤/ ٣٣١) في الفرق بين الحسد والغبطة.

كانَتْ في أُمورِ الدِّينِ فهي مَحمُودةٌ.

وفي «الصَّحِيحينِ» عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا حَسدَ إلَّا في اثنتينِ: رجلٌ آتاهُ اللهُ مالاً؛ فهُو يُنفِقُه آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهارِ، ورَجلٌ آتاهُ اللهُ القرآنَ؛ فهُو يَقُومُ به آناءَ اللَّيلِ وآناءَ النَّهار»[1].

وإنْ كانتِ الغِبْطةُ في أُمورِ الدُّنيا فلا خَيرَ في ذلكَ، قال الله تعالىٰ: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَـٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَـٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ۝٧٩ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ [القصص: ٧٩-٨٠].

قوله ﷺ: «وَلا تَنَاجَشُوا» النَّجش: هُو أنْ يَزيدَ في السِّلعةِ مَن لا يُريدُ شِراءَها[2].

قال ابنُ أبي أوفىٰ: النَّاجِشُ آكلُ ربـًا خائنٌ[3].

وفي حديثِ ابنِ مَسعُودٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن غشَّنَا فليس مِنَّا، والمَكرُ والخِداعُ في النَّارِ»[4].

قولُه ﷺ: «وَلا تَباغَضُوا» أي: لا تَعاطَوا أسبابَ البَغضاءِ. قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ

---

(١) البخاري (٥٠٢٥)، ومسلم (٨١٥) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، مادة: «نجش».

(٣) أخرجه البخاري آخر حديث (٢٦٧٥) موصولًا بسنده.

(٤) بهذا السِّياق أخرجه ابن حبان في «التقاسيم والأنواع» (٢٦٨٤) و«الإحسان» (٥٥٥٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٣٤)، وهو حديث حسنٌ علىٰ الصَّحيح.
وأخرج مسلم (١٠١) حرفه الأول، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
فائدة: قال ابن بطَّال في معنىٰ قوله: «ليس منَّا»: «معناه: ليس بآخذٍ سُنَّتنا ولا مُقْتدٍ بنا». «شرح البخاري» (٢/ ٥٨١).

ٱلصَّلَوٰةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [المائدة: ٩١].

وقال ﷺ: «والذي نَفْسِي بيدِه لا تدخُلُوا الجنَّةَ حتىٰ تُؤمِنُوا، ولا تُؤمِنُوا حتَّىٰ تَحابُّوا، أَلا أدلُّكُم علىٰ شيءٍ إذا فعلْتُمُوه تَحابَبْتُم؟ أفشُوا السَّلامَ بينكُم»[1].

وقال تعالىٰ: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَىٰهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَٰحٍ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١١٤].

وقال ﷺ: «ألا أُنبِّئُكُم بشِرَارِكُم»؟ قالوا: بلىٰ يا رسُولَ اللهِ، قال: «المَشَّاؤُونَ بالنَّمِيمةِ، المُفرِّقُونَ بينَ الأحِبَّةِ، الباغُونَ للبُرآءِ العَنَتَ»[2].

وهذا التَّباغُض المَذمُومُ هُو الذي مَنْشؤُه التَّنافسُ في الدُّنيا واتِّباعُ الأهواءِ، فأمَّا الحُبُّ والبُغضُ في اللهِ فهُو مِن أوْثقِ عُرَىٰ الإيمانِ.

قال عُمرُ بنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ألا مَن أظهرَ منكم لنا خيراً ظَنَنَّا به خَيراً وأحْبَبْناهُ عليه، ومَن أظهرَ منكم شَرّاً ظَنَنَّا به شرّاً وأبْغَضْناهُ عليه، سَرائرُكُم بينكُم وبينَ ربِّكُم تعالىٰ[3].

قولُه ﷺ: «وَلا تَدابَرُوا» التَّدابرُ: التَّهاجُرُ، فإنَّ كُلّاً مِنَ المُتقاطِعينِ يُولِّي

(١) أخرجه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) في الأصل: «العيب» والتصويب من «الجامع» ومصادر التخريج.
فقد أخرجه أحمد في «المسند» (١٧٩٩٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٢٣)، والطبراني في «الكبير» (٤٢٣) من حديث أسماء بنت يزيد رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وهو ضعيفٌ؛ شهرُ بن حَوْشَب مُضعَّف.
ومعنىٰ: «الباغون للبُرآء العَنَت»: الذين يتكلَّفون للبُرآء ـ جمع بريء ـ المَشقَّة والهلاك برميهم بالسُّوء.
ولفظُ الحديث في التخريج: «ويفسدون الأحبة» وهما بمعنىٰ.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٨٦) بهذا اللفظ، وبنحوه أخرجه البخاري (٢٦٤١).

صاحِبَه دُبُرَهُ، ويُعرِضُ عنه بوَجْهِه.

وفي «الصَّحِيحينِ»: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «لا يَحلُّ لِمُسلمٍ أنْ يَهجُرَ أخاهُ فوقَ ثلاثٍ، يَلْتقيانِ فيَصدُّ هذا، ويَصدُّ هذا، وخَيرُهُما الذي يَبدأُ بالسَّلامِ»[١].

قوله ﷺ: «وَلا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَيْعِ بَعْضٍ» وفي «الصَّحِيحينِ»: «لا يَبِيعُ المُؤمنُ علىٰ بَيعِ أخيهِ، ولا يَخطِبُ علىٰ خِطْبةِ أخيهِ»[٢].

ومَعنىٰ البيع علىٰ بَيعِ أخيهِ: أنْ يقُولَ لمن اشْتَرىٰ سِلْعةً في مُدَّةِ الخِيارِ: افْسَخْ هذا البيعَ وأنا أَبيعُكَ مثلَه أو أجودَ، بثَمنِه، أو: يكونَ المُتبايعَانِ قد تقرَّر الثَّمنُ بينَهُما وتَراضَيا به، ولم يَبْقَ إلَّا العقدُ، فيَزيدُ عليه، أو يُعطِيه بأنقصَ.

قوله ﷺ: «وَكُونُوا عِبَادَ اللهِ إخْوَانًا» فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّهُم إذا تَركُوا التَّحاسُدَ والتَّناجُشَ والتَّباغضَ والتَّدابرَ وبيعَ بَعضِهم علىٰ بيعِ بَعضٍ؛ كانُوا إخوانًا: أي تَعامَلُوا وتَعاشَرُوا مُعاملةَ الإخْوةِ ومُعاشَرتَهُم في المودَّةِ والرِّفقِ والشَّفقةِ والمُلاطفةِ والتَّعاونِ في الخيرِ معَ صفاءِ القُلوبِ والنَّصيحةِ بكلِّ حالٍ، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «تَهادُوا فإنَّ الهديَّةَ تَسُلُّ السَّخيمةَ»[٣].

وقال الحسنُ: المُصافحةُ تزيدُ في المَودَّةِ[٤].

قوله: «المُسْلِمُ أخُو المُسْلِمِ، لا يَظْلِمُه ولا يَخْذُلُه ولا يَكْذِبُه[٥]، وَلا يَحْقِرُهُ»:

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٣٧)، ومسلم (٢٥٦٠) من حديث أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٤٢)، ومسلم (١٤١٢) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) أخرجه البزار في «المسند» (٧٥٢٩)، والطبراني في «الأوسط» (١٥٤٩) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيف، لأجل عائذ بن شريح، ضعَّفه أبو حاتم، وقال الذهبي فيه: «ليس بحُجَّة». «المغني في الضعفاء» (٣٠٢١).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخوان» (١٢٠).

(٥) هذه اللَّفظةُ «ولا يَكذِبه» أثبتها الشارحُ في المتن والشرح، لكنَّها لم تَرِد في الأصول الصحيحة=

هذا مأخوذٌ مِن قَولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[الحجرات: ١٠].

وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ: «انْصُرْ أخاكَ ظالِمـًا أو مَظلُومـًا»، قال: يا رسُولَ اللهِ، أنْصُرُه مَظلُومـًا، فكيفَ أنصُرُه ظالِمـًا، قال: «تَمْنعُه منَ الظُّلمِ؛ فذلِكَ نَصرُكَ إيَّاهُ» مُتَّفقٌ عليه[1].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «ما مِن امرئٍ مُسلمٍ يَخذِلُ امرءاً مُسلِمـًا في مَوضعٍ تُنتَهكُ فيه حُرْمتُه، ويُنتَقصُ فيه مِن عِرْضِه، إلَّا خَذلَهُ اللهُ في مَوضعٍ يُحبُّ فيه نُصرَتَه، وما مِن امرئٍ يَنصُرُ امرءاً مُسلِمـًا في مَوضعٍ يُنتقَصُ فيه مِن عِرْضِه، وتُنتهكُ فيه حُرمتُه، إلَّا نَصرَهُ اللهُ في مَوضِعٍ يُحبُّ فيه نُصرتَه» رَواهُ أبوداود[2].

وفي حديثٍ آخرَ: «مَن نَصرَ أخاهُ بالغَيبِ وهُو يَستطيعُ نَصْرَهُ، نَصرَهُ اللهُ في الدُّنيا والآخرةِ»[3].

وفي «مُسندِ الإمامِ أحمدَ»[4]: عنِ النَّواسِ بنِ سَمْعانَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «كَبُرتْ خِيانةً أنْ تُحدِّثَ أخاكَ حديثـًا هُو لك مُصدِّقٌ؛ وأنتَ به كاذِبٌ».

وأمَّا الاحتقارُ: فهُو نَاشئٌ عنِ الكِبْرِ، وقد قالَ ﷺ: «الكِبْرُ بَطَرُ الحقِّ، وغَمْطُ

= «للأربعين» وخلَتْ منها في «بابِ الإشارات في ضَبْطِ الألفاظِ المُشكِلات» بل لم تَرِد أصلاً في «صحيح مسلم»؛ وقد حرَّرتُ ذلك في تحقيقي «للأربعين»، لكن سرتُ وفق قلم الشارح في الشَّرح دُون المتن.

(١) أخرجه البخاري (٦٩٥٢) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٢٥٨٤) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بمعناه.

(٢) في «السُّنن» (٤٨٨٤) وهو ضعيفٌ؛ يحيىٰ بن سُليم، وإسماعيل بن بشير مجهولان.
وأخرجه أحمد في «المسند» (١٦٣٦٨) وفيه تمام تنقيده.

(٣) أخرجه البزار في «المسند» (٣٥٤٤)، والطبراني في«الكبير» (٣٣٧) من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مرفوعـًا، والوقف أصحُّ، إلَّا أنَّ الحسن لم يسمع عمران؛ فهو منقطع.

(٤) «المسند» (١٧٦٣٥) ضعيفٌ جداً، آفته عمر بن هارون الثقفي، ترك حديثَه أحمدُ وابن مهدي والنَّسائي، وكذَّبه ابنُ معين. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٥٩٠٦).

النَّاس»(١) أي: احتِقَارُهُم.

قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات:١١-١٣].

قوله ﷺ: «**التَّقْوَىٰ هَاهُنَا**»، **ويُشِيرُ إلَىٰ صَدْرِه ثَلاثَ مرَّات**.

وفي روايةٍ(٢): «وأَوْمأ بيدِه إلىٰ القَلبِ»، وقد قال ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَنظُرُ إلىٰ صُورِكُم وأموالِكُم، و لكنْ يَنظُرُ إلىٰ قُلوبكُم وأعمَالِكُم»(٣).

وقال ﷺ: «ألا أُخبِرُكُم بأهلِ الجنَّةِ؟ كلُّ ضَعيفٍ مُتَضعَّفٍ، لو أقسَمَ علىٰ اللهِ لأَبرَّهُ، ألا أُخبِرُكُم بأهلِ النَّارِ؟ كلُّ عُتلٍّ جَوَّاظٍ مُستكبرٍ»(٤).

قولُه ﷺ: «**بِحَسْبِ ٱمْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أنْ يَحْقِرَ أخَاهُ المُسْلِمَ**» يعني: يَكفِيه مِنَ الشَّرِ احتِقارُه لأخيهِ المُسلمِ، فإنَّه إنَّما يَحقِرُه لِتكَبُّرِه عليه، والكِبْرُ مِن أعظَمِ خِصالِ الشَّرِّ.

قولُه ﷺ: «**كُلُّ المُسْلِمِ عَلَىٰ المُسْلِمِ حَرَامٌ، دَمُهُ، ومَالُهُ، وعِرْضُه**»: هذا ممَّا

(١) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجها أحمد في «المسند» (١٦٠١٩) من حديث واثلة بن أسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم(٢٥٦٤)(٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٩١٨)، ومسلم(٢٨٥٣) من حديث حارثة بن وهْب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وضُبِط «مُتضعّف»: بفتح العين وكسرها، المشهورُ الفتح، ولم يذكر الأكثرون غيره، ومعناه: يستضعفه الناسُ ويحتقرونه ويتجبَّرون عليه، لضعف حاله في الدُّنيا، وأما رواية الكسر فمعناها: متواضعٌ متذلِّل خامل واضعٌ من نفسِه.

والعُتلّ: الجافي شديد الخصومة بالباطل، **والجوَّاظ**: الجَمُوع المَنُوع. أفاده النووي في «شرح مسلم» (١٧/ ١٨٦).

كان النَّبيُّ ﷺ يَخطِبُ به في المَجامعِ العظيمةِ، كما قالَ في حِجَّةِ الوداعِ يومَ النَّحرِ: «إنَّ دِماءكُم وأموالَكُم وأعرَاضَكُم عليكُم حَرامٌ؛ كحُرْمةِ يَومِكُم هذا، في بَلدِكُم هذا، في شَهرِكُم هذا» مُتَّفقٌ عليه[١].

وقد قالَ ﷺ: «مَثلُ المُؤمنينَ في تَوادِّهِم وتَراحُمِهِم وتَعاطُفِهِم كمَثلِ الجَسدِ؛ إذا اشْتكىٰ منه عُضْوٌ تَداعَىٰ له سَائرُ الجسدِ بالحُمَّىٰ والسَّهرِ»[٢].

وقال رجلٌ لعُمرَ بنِ عبدِ العزيزِ: اجْعَلْ كبيرَ المُسلمينَ عندكَ أبـًا، وصَغيرَهُم ابنـًا، وأَوسَطَهُم أخـًا[٣].

وقال بعضُ السَّلفِ: لِيكُنْ حظُّ المُؤمنِ منكَ ثلاثٌ: إنْ لم تَنْفعهُ فلا تَضرَّهُ، وإنْ لم تُفرحْهُ فلا تَغُمَّه، وإنْ لم تَمْدحْهُ فلا تَذُمَّهُ[٤].

وباللهِ التَّوفيقُ.

---

(١) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديثُ الحجِّ الطويل.

(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم(٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) ذكره أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٠٦) والقائل له: محمد بن كعب.

(٤) أخرجه الخطيب في «الزهد والرقائق» (٩١) من قول يحيىٰ بن معاذ الرازي.

الحديث السادس والثلاثون

عن أبي هُريرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ، ومَنْ يَسَّرَ عَلَىٰ مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ، ومَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ تَعالَىٰ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ، واللهُ في عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أَخِيهِ، ومَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فيه عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَىٰ الجَنَّةِ، ومَا ٱجْتَمَعَ قَوْمٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ ويَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمِ السَّكِينَةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وحَفَّتْهُمُ المَلائِكَةُ، وذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، ومَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ». رَواهُ مُسلِمٌ بهذا اللَّفظِ [١].

الشَّرح

هذا حديثٌ عظيمٌ جامعٌ لأنواعٍ مِنَ العُلومِ والقَواعدِ والآدابِ.

وفيه فضلُ قضاءِ حَوائجِ المُسلِمينَ، ونَفعِهِم بما يَتيسَّرُ مِن عِلمٍ، أو مالٍ، أو مُعاونةٍ، أو إشارةٍ بمَصلَحةٍ أو نَصيحةٍ أو غيرِ ذلك.

وفي الحديثِ الآخر: «مَن كانَ في حاجةِ أخيه؛ كانَ اللهُ في حَاجتِه»[٢].

قوله ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ

---

(١) مسلم (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (١٦٩٥٩).

كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ». الكُرْبَةُ: الشِّدَّةُ العَظِيمةُ[(١)]، وهذا يَرجعُ إلىٰ أنَّ الجزاءَ مِن جِنْسِ العملِ؛ كقولِهِ ﷺ: «إنَّما يَرحَمُ اللهُ مِن عِبادِهِ الرُّحماءَ»[(٢)]، وقولِه: «إنَّ اللهَ يُعذِّبُ الذينَ يُعذِّبُونَ النَّاس في الدُّنيا»[(٣)]، وفي حَديثِ كعبِ بنِ عُجْرةَ: «ومَن فرَّجَ عَنْ مُؤمنٍ كُرْبةً فرَّج اللهُ عنه كُرْبتَهُ»[(٤)].

والتَّنفيسُ: التَّخفيفُ، والتَّفريجُ: أعظمُ مِن ذلكَ.

وقال النَّبيُّ ﷺ: «أيُّما مُؤمنٍ أطعمَ مُؤمنًا علىٰ جُوعٍ، أطعَمهُ اللهُ يومَ القيامةِ مِن ثمارِ الجنَّةِ، وأيُّما مُؤمنٍ سَقَىٰ مُؤمنًا علىٰ ظَمإٍ، سَقاهُ اللهُ يومَ القيامةِ مِنَ الرَّحيقِ المَختُومِ، وأيُّما مُؤمنٍ كسَا مُؤمنًا علىٰ عُرْيٍ، كساهُ اللهُ مِن خُضْرِ الجنَّةِ». رَواهُ التِّرمذيُّ[(٥)].

قوله ﷺ: «وَمَنْ يَسَّرَ عَلَىٰ مُعْسِرٍ، يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا والآخِرَةِ» التَّيسِيرُ: الإنظار. قال الله تعالىٰ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ

(١) قال الجَوهريُّ: «الكُرْبة»: بالضمِّ؛ الغَمُّ الذي يَأخُذُ بالنَّفَس، وكذلك الكَرْبُ، وكَرَبَهُ الغَمُّ؛ إذا اشتدَّ عليه». «الصِّحاح» مادة: «كرب».

(٢) أخرجه البخاري (١٢٨٤)، ومسلم (٩٢٣) من حديث أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦١٣) من حديث هشام بن حكيم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
يعني: تعدِّيًا بدون مُوجِبٍ شرعيٍّ.

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٦٤٩)، و«الكبير» (٣٥٠) وهو ضعيفٌ؛ ليث بن أبي سُلَيم تُرِك لاختلاطِه، و شعيب الأنماطي مجهول.

(٥) «الجامع الكبير» (٢٤٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: حديث غريب، رُوِي عن عطية عن أبي سعيدٍ موقوفًا، وهو أصحُّ عندنا وأشبَه.
وأخرجه أحمد في «المسند» (١١١٠١) وإسناده فيهما ضعيفٌ؛ لأجل عطية العَوْفي، مشهورٌ بالضَّعْف.
وقال ابنُ أبي حاتم في «العلل» (٢٠٠٧) عن أبيه: «الصَّحيحُ موقوفٌ؛ الحُفَّاظُ لا يرفعونه».
إلا أنَّ أبا داود أخرجه (١٦٨٢) من حديث نُبيح العَنَزي عن أبي سعيدٍ مرفوعًا، وإسناده حسنٌ.

لَّكُمْۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

وفي الحديثِ الآخر: «مَنْ سَرَّه أنْ يُنجِّيه اللهُ مِن كُرَبِ يومِ القيامةِ؛ فلْيُنفِّسْ عنِ المُعْسِر، أو يَضَعَ عنه»(١).

وفي الحديثِ الآخرِ: «مَنْ أنظرَ مُعْسِراً أو وضَعَ عنه أظلَّهُ اللهُ في ظِلِّه يومَ لا ظلَّ إلَّا ظِلُّه»(٢).

قوله ﷺ: «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا، سَتَرَهُ اللهُ تَعالَىٰ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ» فيه استِحبابُ سَتْرِ عَوراتِ المُسلِمينَ وزلَّاتِهم.

في الحديثِ الآخرِ: «مَنْ سَترَ عَورةَ أخيهِ المُسلمِ، سَترَ اللهُ عَوْرتَه يومَ القيامةِ، ومَنْ كشفَ عَورةَ أخيهِ المُسلمِ كشفَ اللهُ عَوْرتَهُ، حتَّىٰ يَفْضَحَهُ بها في بيتِه»(٣).

قال بعضُ السَّلفِ: أدركتُ قوماً لم يكُنْ لهم عُيوبٌ، فذَكرُوا عُيوبَ النَّاسِ، فذكرَ النَّاسُ لهم عُيوباً، وأدركتُ قوماً كانت لهُم عُيوبٌ، فكَفُّوا عَنْ عُيوبِ النَّاسِ؛ فنُسِيتْ عُيوبُهُم(٤).

---

(١) أخرجه مسلم (١٥٦٣) من حديث أبي قتادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٠٦) من حديث أبي اليَسَر كعب بن بن عمرو الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون قوله: «يوم لا ظِلَّ إلا ظِلُّه» فإنَّها مِن زيادة معاوية بن عمرو أخرجها أحمد في «المسند» (١٥٥٢١). والظِّلُّ المُطلقُ في الأحاديثِ يُحملُ علىٰ الظلِّ المُقيَّد بالعرش. انظر «فتح الباري» لابن رجب (٤/ ٦٣-٦٤).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٦) من حديث ابن عبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وإسناده ضعيفٌ؛ محمد بن عثمان الجُمَحي ضعيفٌ. لكن للحديث شواهد يُحسَّن بها لغيره.
كحديث «الأربعين» المشروح هذا عند مسلم (٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠).
وحديث عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أبي داود (٤٨٩١) وغيرها.

(٤) أورده السَّخاويُّ في «الضوء اللامع» (١/ ١٠٦) عن الإمام مالك.

قال ابنُ دقيقِ العيدِ[1]: السَّترُ علىٰ المُسلمِ أنْ يَستُر زلَّاتِه، والمُرادُ به السَّترُ علىٰ ذَوِي الهيئاتِ ونَحوِهِم ممَّن ليس مَعرُوفًا بالفسادِ، وهذا في سَتْرِ مَعصيةٍ وقعَتْ وانْقَضَتْ، أمَّا إذا عَلِم مَعصِيةً وهُو مُتلبِّسٌ بها، فيَجبُ المُبادرَةُ بالإنكارِ عليه ومَنْعِه منها، فإنْ عَجزَ لَزِمَهُ رَفْعُها إلىٰ وليِّ الأمرِ؛ إنْ لم يَترتَّب علىٰ ذلك مَفسدَةٌ، فالمَعروفُ بذلك لا يُستَر عليه؛ لأنَّ السَّترَ علىٰ هذا يُطْمِعُه في الفسادِ والإيذاءِ وانتهاكِ المُحرَّماتِ وجَسارةِ غيرِه علىٰ مثلِ ذلك، بل يُستحبُّ أنْ يَرفعَهُ إلىٰ الإمامِ، إنْ لم يَخَفْ مِن ذلك مَفسدةً.

قوله ﷺ: «وَاللهُ في عَوْنِ العَبْدِ مَا كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أَخِيهِ»، هذه كلمةٌ جامِعةٌ في إعانَةِ المُسلِمِ لأخيهِ المُسلمِ ببَدنِه ومَالِه وجَاهِه.

وكانَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَتعاهَدُ الأراملَ؛ يَسْتقِي لهنَّ الماءَ باللَّيلِ[2].

قوله ﷺ: «وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فيه عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللهُ لَهُ بهِ طَرِيقًا إِلَىٰ الجَنَّةِ». قال ابنُ رجبٍ: سُلوكُ الطريقِ لالتماسِ العِلْمِ يَدخُلُ فيه سُلوكُ الطَّريقِ الحقيقيِّ، وهُو المَشيُ بالأقدامِ إلىٰ مَجالِسِ العُلماءِ، ويَدخُلُ فيه سُلوكُ الطُّرقِ المَعْنويَّةِ، مِثلُ حِفْظِه ومُدارَستِه ومُذاكرَتِه ومُطالَعتِه وكتابتِه والتَّفهُّمِ فيه ونحوِ ذلك[3].

وقال ابنُ دقيقِ العيدِ[4]: وفي الحديثِ فضلُ السَّعي في طَلَبِ العلمِ.

---

(١) «شرح الأربعين» المنسوب له (٩٤).
وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٣٤٩).

(٢) انظر: «حلية الأولياء» لأبي نُعيم (١/ ٤٨).

(٣) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٩٧).

(٤) «شرح الأربعين» المنسوب له (٩٤).
وتصحيح النِّسبة لابنِ فَرْح الإشبيليِّ في «شرح الأربعين» (٣٥٠).

والمُرادُ: العِلمُ الشَّرعيُّ.

وقال الحَسنُ: العِلمُ عِلْمان: عِلمٌ علىٰ اللِّسانِ، فذاكَ حُجَّةُ اللهِ علىٰ ابنِ آدمَ، وعِلمٌ في القلبِ، فذاكَ العِلمُ النَّافعُ[1].

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦].

قوله ﷺ: «وَمَا ٱجْتَمَعَ قَوْمٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ ويَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمِ السَّكِينَةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وحَفَّتْهُمُ المَلائِكَةُ، وذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ» فيه استِحبابُ الجُلوسِ في المَساجدِ[2]؛ لتِلاوةِ القُرآنِ ومُدارَستِه.

وفي «صَحيحِ البُخاريِّ»: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «خيرُكُم مَن تعلَّمَ القُرآنَ وعلَّمَه»[3].

وكان النَّبيُّ ﷺ أحيانًا يأمُرُ مَن يقرأ القُرآنَ ليَسمَعَ قِراءَتهُ، وقال: «إنِّي أُحبُّ أنْ أسْمَعهُ مِن غَيرِي»[4].

---

(١) أخرجه ابنُ أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٥٥٠٢)، والدَّارمي (٣٧٥) مرفوعًا، لكنه مرسل، وأخرجه قبله (٣٧٤) موقوفًا بإسنادٍ صحيح.

(٢) فائدة: يقولُ الإمام النووي: «ويُلحقُ بالمسجدِ في تَحصِيلِ هذه الفضيلةِ الاجتماعُ في مَدرسةٍ ورباطٍ ونَحوِهِما إنَّ شاء الله تعالىٰ، ويدلُّ عليه الحديثُ الذي بعده، فإنه مُطلقٌ يَتناولُ جميعَ المَواضِعِ ويكونُ التَّقييدُ في الحديثِ الأوَّلِ خَرجَ علىٰ الغالِبِ». «شرح مسلم» (١٧/ ٢٢).
يعني: رواية أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٢٧٠٠): «لا يَقعدُ قَومٌ يَذكُرُونَ اللهَ» أطلَقتِ القُعودَ حيثُ كانَ.

(٣) حديث (٥٠٢٧) من حديث عثمان بن عفَّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٥٠٥٠)، ومسلم (٨٠٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ورَوىٰ يزيدُ الرَّقَاشيُّ، عن أنسٍ قال: كانوا إذا صلُّوا الغَداةَ، قَعدُوا حِلَقاً حِلَقاً يَقرؤُونَ القرآنَ، ويتعلَّمُون الفرائضَ والسُّنَنَ، ويذكُرونَ اللهَ تعالىٰ[1].

وقوله: «إلَّا نَزلَتْ عَلَيْهِم السَّكِينَةُ، وغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وحَفَّتْهُمُ المَلائِكَةُ، وذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ». السَّكينةُ هنا: الطُّمأنينةُ والوَقارُ.

وفي «الصَّحِيحينِ»[2]: عنِ النَّبيِّ ﷺ: «يقُولُ اللهُ: أنا عندَ ظَنِّ عَبْدِي بي، وأنا معَهُ حينَ يَذْكُرُني، فإنْ ذَكَرَني في نَفْسِه، ذَكَرْتُه في نَفْسِي، وإنْ ذَكَرَني في مَلإٍ ذَكَرْتُه في مَلإٍ خَيرٍ مِنْهُم».

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴿٤٢﴾ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ ۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ ۚ وَأَعَدَّ لَهُمْ أَجْرًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤١-٤٤].

قوله ﷺ: «وَمَنْ بطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» أي: الجَزاءُ علىٰ الأعمالِ لا علىٰ الأنسابِ.

قال تعالىٰ: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ﴾ [الأنعام: ١٣٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٤﴾ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٣٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣-١٣٦].

---

(١) أخرجه أبو يعلىٰ في «المسند» (٤٠٨٨) وهو ضعيفٌ، فالرَّقاشيُّ ضعيفٌ متروك الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقال ﷺ حينَ أُنزِلَ عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]: «يا مَعشرَ قُريشٍ، اشْترُوا أنفُسَكُم مِنَ اللهِ، لا أُغنِي عنكم مِنَ اللهِ شَيْئًا» فعمَّ وخصَّ، حتىٰ قال: «يا فاطِمةَ بنتَ مُحمَّدٍ، سَلِيْني مِنْ مَالِي ما شِئْتِ، لا أُغْنِي عنْكِ مِنَ اللهِ شَيْئًا» مُتَّفقٌ عليه(١).

وأخرجَ البزَّارُ(٢): مِن حَديثِ رِفَاعةَ بنِ رَافعٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لعُمرَ: «اجْمَعْ لي قَومَك» يَعْني: قُريشًا، فجَمَعهُم فقال: «إنَّ أوليائي منكُم المُتَّقونَ، فإنْ كُنتُم أولئكَ فذَاكَ، وإلَّا فانْظُرُوا، لا(٣) يأتي النَّاسُ بالأعمالِ يومَ القيامةِ، وتأتُونَ بالأثقالِ فيُعرَضُ عنكُم».

وفي هذا المعنىٰ يقُولُ بَعضُهُم(٤):

لَعمْـرُكَ مـا الإنسـانُ إلَّا بدِينِـه ... فلا تَترُكِ التَّقوىٰ اتِّكالاً علىٰ النَّسَب
لقَدْ رَفـعَ الإسلامُ سَلْمانَ فارسٍ ... وقد وضعَ الشِّركُ النَّسِيْبَ أبا لَهَبْ

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣)، ومسلم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في «مسنده» (٣٧٢٥).

وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٥)، والطبراني في «الكبير» (٤٥٤٤)، والحاكم في «المستدرك» (٧١٤٧) وهو حسنٌ.

وله شاهدٌ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨٩٧) وابن أبي عاصم في «السُّنَّة» (٢١٣) وإسناده حسنٌ.

(٣) «لا» سقطت من الأصل والمطبوع.

(٤) هما من شِعْر عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما في «الفقيه والمُتفقِّه» للخطيب (٩٢٢) مع تغايرٍ يسير.

الحديث السابع والثلاثون

عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيْما يَرْوِي عنْ رَبِّه تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ قالَ: « **إنَّ اللهَ تَعالَىٰ كَتَبَ الحَسنَاتِ والسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذلك:**

فَمَنْ هَمَّ بحَسَنَةٍ فلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وإنْ هَمَّ بهَا فعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إلَىٰ سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ إلَىٰ أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ. وَإنْ هَمَّ بسَيِّئَةٍ فلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وإنْ هَمَّ بهَا فعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللهُ سَيِّئَةً واحِدَةً». رَواهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ في «صَحِيحَيْهِما» بهَذِه الحُروفِ[1].

فانظُرْ يا أَخي وفَّقَني اللهُ وإيَّاكَ إلىٰ عِظَمِ لُطْفِ اللهِ تَعالَىٰ وتَأَمَّلْ هَذهِ الألْفاظَ.

وقَولُه: «**عِنْدَهُ**»: إشارةٌ إلىٰ الاعتناءِ بها.

وقَولُه: «**كَامِلَةً**»: للتَّوكِيدِ وشِدَّةِ الاعتناءِ.

وقالَ في السَّيِّئةِ التي هَمَّ بها ثُمَّ تَرَكَها: «**كَتَبَهَا اللهُ حَسَنَةً كَامِلَةً**» فأكَّدَها بـ«**كامِلَة**»، «**وإنْ عَمِلَها كَتَبَها سَيِّئَةً واحِدَةً**»، فأكَّدَ تَقلِيلَها بـ«**واحِدَةً**»، ولم يُؤَكِّدْها بـ«**كامِلة**»، فلِلَّهِ الحَمدُ والمِنَّةُ، سُبحانَهُ لا نُحْصِي ثناءً عليه. وباللهِ التَّوفيقُ.

الشَّرح

هذا حديثٌ شريفٌ عظيمٌ بَيَّن فيه النَّبيُّ ﷺ مِقدارَ ما تفضَّل اللهُ عَزَّوَجَلَّ علىٰ

(١) البخاري (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١) مع اختلافاتٍ يسيرةٍ، واللَّفظُ أقربُ لروايةِ مُسلمٍ.

خَلْقِه: مِن تَضعيفِ الحسناتِ، وتقليلِ السَّيِّئاتِ.

وتضمَّن هذا الحديثُ أربعةَ أنواعٍ:

الأوَّل: «مَنْ هَمَّ بحَسَنَةٍ فلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً».

قال أبوالدَّرداءِ: مَن أتىٰ فِراشَهُ وهُو يَنْوِي أنْ يُصلِّي مِنَ اللَّيلِ، فغَلَبَتْهُ عَيناهُ حتَّىٰ يُصبِحَ، كُتِب له ما نَوَىٰ[1].

ورُوِي عن سَعيدِ بنِ المُسيِّب قال: مَن همَّ بصلاةٍ، أو صيامٍ، أو حجٍّ، أو عُمرةٍ،أو غَزوةٍ، فحِيلَ بينَهُ وبينَ ذلك بلَّغهُ اللهُ تعالىٰ ما نَوىٰ[2].

وأخرج الإمامُ أحمدُ، والتِّرمذيُّ: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال:«إنَّما الدُّنيا لأربعةِ نَفرٍ:

عَبدٍ رَزَقهُ اللهُ مالاً وعِلْماً، فهُو يَتَّقِي فيه ربَّهُ، ويَصِلُ فيه رَحِمَهُ، ويَعلمُ للهِ فِيه حَقًّا؛ فهذا بأفضَلِ المَنازلِ.

وعَبدٍ رَزقَهُ اللهُ عِلْماً ولم يَرْزُقْهُ مالاً، فهُو صَادِقُ النِّيةِ فيقُولُ: لو أنَّ لي مالاً لَعَمِلْتُ بعَملِ فُلانٍ، فهُو بنِيَّتِه، فأجْرُهُما سَواءٌ.

وعَبدٍ رَزقَهُ اللهُ مالاً ولم يَرزُقهُ عِلْماً، فهُو يَتخبَّطُ في مالِه بغيرِ عِلْمٍ، لا يَتَّقِي فيه ربَّهُ، ولا يَصِلُ فيه رَحِمَهُ، ولا يَعلمُ للهِ فيه حَقًّا، فهذا بأخبَثِ المَنازلِ.

وعَبدٍ لم يَرزُقهُ اللهُ مالاً ولا عِلْماً، وهُو يقُولُ: لو أنَّ لي مالاً لعَمِلتُ فيه بعَملِ

---

(١) أخرجه النَّسائي في «الكبرىٰ» (١٤٦٣)، و«المُجتبىٰ» (١٧٨٧) و(١٧٨٨) موقوفاً ومرفوعاً، وابن ماجه (١٣٤٤).
ورُوي أيضاً بالشكِّ بين أبي الدرداء وأبي ذرٍّ، كما عند ابن خزيمة (١٢٤٣)، وابن حبان « التقاسيم والأنواع» (٢٢٠) و «الإحسان» (٢٥٨٨)، والبيهقي (٤٧٨٦) وهو حسنٌ.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٥٢).

فُلانٍ، فهُو بنيَّتِه؛ فوِزْرُهُما سَواءٌ»[١].

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٥﴾ دَرَجَٰتٍ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٥-٩٦].

قال ابنُ عبَّاس وغيرُه: المُفضَّلُ عليهم دَرجةً: هُم القاعِدُونَ مِن أهلِ الأعذارِ، والمُفضَّلُ عليهم دَرجاتٍ: هُم القاعِدُونَ مِن غيرِ عُذْرٍ[٢].

النَّوعُ الثاني: «مَنْ هَمَّ بحَسَنةٍ فعمِلَها، كَتَبَها اللهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَناتٍ إلَىٰ سَبْعِ مِئَةِ ضِعْفٍ إلَىٰ أضْعافٍ كَثِيرَةٍ».

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[الأنعام: ١٦٠].

وقال تعالىٰ: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّا۟ئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].

وقال تعالىٰ: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ۚ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[البقرة: ٢٤٥].

وقال النَّبيُّ ﷺ: «كلُّ عَملِ ابنِ آدمَ له، الحَسنَةُ بعَشْرِ أمثالِها، إلىٰ سَبْعِ مئةِ ضِعْفٍ. قال الله تعالىٰ: «إلَّا الصَّومَ فإنَّه لي وأنا أَجْزِي به؛ إنَّه تَركَ شَهْوتَه وطَعامَهُ

---

(١) «المسند» (١٨٠٣١)، والترمذي (٢٣٢٥) من حديث أبي كبشة الأنماري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حسنٌ.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٣٢)، وأصلُه في البخاري (٣٩٥٤).

وانظر: «زاد المسير» لابن الجوزي (٢/ ١٧٤-١٧٦).

وشَرابَه مِن أجْلِي»[١].

النَّوعُ الثالثُ: «وَإنْ هَمَّ بسَيِّئَةٍ فلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتبَهَا اللهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً» يعني: إذا لم يَعملِ السَّيئةَ لأجلِ اللهِ تعالىٰ، كما في حَديثِ أبي هُريرَةَ: «إنَّما تَركَها مِن جَرَّائي»[٢].

فإنْ عزَمَ علىٰ فِعْلِها وسَعَىٰ في حُصولِ ذلك فعَجزَ؛ عُوقِب عليها، كما قالَ النَّبيُّ ﷺ: «إذا الْتَقىٰ المُسلِمانِ بسَيْفَيْهِما؛ فالقَاتِلُ والمَقتُولُ في النَّارِ» قالوا: يا رسُولَ اللهِ، هَذا القاتِلُ فما بالُ المَقتُولِ؟ قال: «إنَّه كان حَرِيصاً علىٰ قَتْلِ صاحِبِه»[٣].

وقد قالَ النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ تَجاوَزَ لأُمَّتِي ما حدَّثَتْ به أنْفُسَها ما لم تَتكلَّمْ به، أو تَعْمَل»[٤].

قال ابنُ المُباركِ: سألتُ سُفيانَ الثَّوريَّ: أيُؤاخَذُ العبدُ بالهَمِّ؟

فقال: إذا كانَتْ عَزْماً أُوخِذ[٥].

النَّوعُ الرَّابعُ: «وَإنْ هَمَّ بهَا فعَمِلَهَا، كَتبَهَا اللهُ سَيِّئَةً واحِدَةً»: فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّها غيرُ مُضاعفَةٍ، كما قال تعالىٰ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، لكنِ السَّيِّئةُ تعظُمُ أحياناً بشَرفِ

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٩٢)، ومسلم (١١٥١)(١٦٤) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٨٢١٩)، ومسلم (١٢٩) بلفظ: «جرَّاي» وكلاهما صوابٌ.
يقول الإمام النَّوويُّ في ضبطها: «بفتح الجيم وتشديد الرَّاء، وبالمد والقصر، لغتان معناه: مِن أجْلِي». «شرح مسلم» (٢/ ١٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٣١)، ومسلم (٢٨٨٨)(١٦٤) من حديث أبي بَكْرةَ نُفيعِ بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه البخاري (٦٦٦٤)، ومسلم (١٢٧)(٢٠٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٣٧٩).

الزَّمانِ أوِ المكان.

قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

قال ابنُ عبَّاسٍ: «في كُلِّهنَّ، ثمَّ اختصَّ مِن ذلك أربعةَ أشهُرٍ، فجَعلَهُنَّ حُرُماً وعَظَّم حُرُماتِهنَّ، وجعلَ الذَّنْبَ فيهنَّ أعظمَ، والعَملَ الصَّالحَ والأجرَ أعظمَ»[١].

وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾[البقرة: ١٩٧].

وكان جماعةٌ مِنَ الصَّحابةِ يتَّقُونَ سُكْنىٰ الحَرمِ؛ خَشيةَ ارْتِكابِ الذُّنُوبِ فيه.

وقد تُضاعَفُ السَّيِّئاتِ بشَرفِ فاعِلِها وقُوَّةِ مَعرِفتِه باللهِ، كما قالَ تعالىٰ: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ ۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٠-٣١].

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

وعن أبي ذَرٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ صامَ ثلاثةَ أيَّامٍ مِن كُلِّ شَهرٍ فقد صَامَ الدَّهرَ كُلَّه» رَواهُ الإمامُ أحمدُ[٢].

---

(١) انظر: «جامع البيان» للطبري (١١/ ٤٤٤).

(٢) في «المسند» (٢١٣٠١).

وأخرجه النسائي (٢٤٠٩)، والترمذي (٧٦٢)، وابن ماجه (١٧٠٨)، وهو حديث حسن، وله طرقٌ يُصحَّح بها لغيره.

وعن أبي مالكٍ الأشعريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «الجُمعةُ كفَّارةٌ لِمَا بَيْنها وبينَ الجُمعةِ التي تَلِيها، وزيادةُ ثلاثةِ أيَّامٍ»، وذلك لأنَّ اللهَ تعالىٰ يقُولُ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[1].

فائدةٌ: زادَ مُسلمٌ بعدَ قولِه: «وَإِنْ هَمَّ بها فعَمِلَهَا، كَتَبَها اللهُ سَيِّئَةً واحِدَةً، أو مَحاها[2]»: «ولا يَـهْلِكُ علىٰ اللهِ إلاَّ هالِكٌ»[3].

أي: بعدَ هذا الفَضلِ العظيمِ مِنَ اللهِ بمُضاعفةِ الحسَناتِ، والتَّجاوُزِ عنِ السَّيِّئاتِ، لا يَهْلِكُ عليه إلَّا مَن تَجرَّأ علىٰ السَّيئاتِ، ورَغِبَ عنِ الحسَنات.

قال ابنُ مسعُودٍ: ويلٌ لمَنْ غَلبَتْ وُحْدانُه عَشراتِه[4].

وقد قالَ اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا وَيُؤْتِ مِن لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[النساء: ٤٠].

---

(١) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣٤٥٩) وهو ضعيفٌ؛ لِعلَّتين:

الأولىٰ: شيخُ الطبراني هاشم بن مَرْثد الطبراني ضُعِّف، قال الخليليُّ في «الإرشاد في علماء الحديث» (٢/ ٤٨٤): «ثقة، لكنَّه صاحبُ غرائب»، وذكره الذهبيُّ في «المغني في الضعفاء» (٦٧٢٠)، وقال في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٠): «ليس بذاك المُجوِّد».

والثانية: محمد بن إسماعيل بن عياش، يرويه عن أبيه، ولم يَسْمع منه، وهذا انقطاعٌ.

ويُغني عنه في فضل الجمعة: ما أخرجه مسلم في «الصحيح» (٢٣٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «الصَّلاةُ الخمسُ، والجُمْعةُ إلىٰ الجمعةِ، كفارةٌ لِمَا بينهنَّ، ما لم تُغْشَ الكبائر».

(٢) قوله: «أو محاها» هكذا في الأصل، والرواية: «ومحاها الله».

(٣) في «الصحيح» (١٣١) (٢٠٨).

(٤) انظر: «الزهد» لابن المبارك (٤١١ ـ زوائد نعيم)، و«جامع البيان» للطبري (١٠/ ٢١٤).

وفي الأصل و«الزهد»: «وُحداتُه» بالتاء، والصوابُ ما أُثبِت، كما في أصل النقل عن «جامع العلوم» لابن رجب (٢/ ٣٢٨)، وهو كذا في «جامع البيان»؛ وهو الصحيح؛ لأنَّ «وُحْدان» جمعُ واحدٍ، علىٰ وزن «فعلان»، بخلاف «وحدات» جمع وحْدة.

الحديث الثامن والثلاثون

عن أبي هُرَيرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ اللهَ تعالىٰ قال: مَنْ عَادَىٰ لِي ولِيًّا فقَدْ آذَنْتُه بالحَرْبِ، ومَا تَقرَّبَ إليَّ عَبْدِي بشَيْءٍ أَحَبَّ إلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، ولا يَزَالُ[١] عَبْدِي يَتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ. فإذَا أحبَبْتُه: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بهَا، ورِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بهَا، وإنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّهُ، ولَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ». رواهُ البُخارِيُّ[٢].

الشَّرح

هذا الحديثُ أشرفُ حَديثٍ في ذِكْرِ الأولياءِ[٣].

قوله تعالىٰ: «**مَنْ عَادَىٰ لِي ولِيًّا فقَدْ آذَنْتُه بالحَرْبِ**» أي: أعْلَمتُه بأني مُحارِبٌ له، وفي حديثِ أبي أُمامةَ: «مَنْ أهانَ لي وليًّا فقد بَارَزني بالمُحارَبَة»[٤].

---

(١) هكذا في الأصل، والذي في البخاري ونسخ «الأربعين» المُتقنة: «وما يزال»، وسيكررها الشارح في موضع شرحها.

(٢) البخاري (٦٥٠٢).مختصراً وسيذكر الشارح تتمَّته.

فائدة: قال الحافظُ ابنُ رجبٍ: «هذا الحديثُ تفرَّد بإخراجه البُخاريُّ دُون بقيَّة أصحابِ الكتب، وهُو مِن غَرائب الصَّحيحِ». «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٠).

وانظر تحقيقاً ماتعاً لبيانِ وجهِ الغَرابةِ ودَفْعِها فيما حقَّقه العلَّامة ناصر الدِّين الألبانيُّ في «سلسلة الأحاديث الصَّحيحة» حديث (١٦٤٠).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا حديث شريفٌ، وهو أشرفُ حديثٍ رُوِي في صفة الأولياء». «مجموع الفتاوي» (١٨/ ١٢٩).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (٧٨٨٠) وإسنادُه مُنكرٌ؛ عثمان بن أبي العاتكة، ابتُلِي بشيخِه=

ووَليُّ اللهِ مَنِ امْتَثَلَ أمرَهُ واجتَنبَ نَهْيَهُ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[يونس: ٦٢-٦٤].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٥-٥٦].

وفي الحديثِ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «اللهَ اللهَ في أصحابي لا تتَّخِذُوهُم غَرَضـًا، فمَنْ آذاهُم فقد آذاني، ومَن آذاني فقد آذىٰ اللهَ، ومَن آذىٰ اللهَ يُوشِكُ أنْ يَأْخُذَه». رَواهُ التِّرمذيُّ وغيرُه[١].

وقال الحَسنُ البصريُّ: ابنَ آدمَ، هل لك بمُحاربةِ اللهِ مِنْ طاقةٍ؟ فإنَّ مِن عَصَىٰ اللهَ فقد حَاربَهُ[٢].

قوله تعالىٰ: «وَمَا تَقَرَّبَ إلَيَّ عَبْدِي بشَيْءٍ أَحَبَّ إلَيَّ مِمَّا ٱفْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، ولا يَزَالُ عَبْدِي يتقرَّبُ إلَيَّ بالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أُحِبَّهُ»: لمَّا ذكرَ تعالىٰ أعداءَهُ، ذكرَ أولياءَهُ وقَسَمهُم قِسْمينِ:

= علي بن يزيد الألْهَاني فرَوىٰ عنه كثيراً؛ فضُعِّفَ الحديثُ بهما، ولأجلهما أنكرهُ ابنُ أبي حاتم في «العلل» (١٨٧٢)؛ وعثمان يُعتبر حديثُه عن غير الألهاني.

(١) «الجامع الكبير» (٣٨٦٢) من حديث عبد الله بن مُغفَّل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حديثٌ غريب. وأخرجه أحمد في «المسند» (١٦٨٠٣)، وابن حبان «التقاسيم والأنواع» (٢٨١٨)، و«الإحسان» (٧٢٥٦)؛ فإنَّ عبد الرحمن بن زياد، لا يكاد يُعرف، واضطُرِب في اسمه، فقيل: ابن زياد، وقيل: ابن عبد الله، فهو مجهولٌ.

(٢) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ١٣٤).

أحدُهُما: مَن تقرَّبَ إليه بأداءِ الفرائضِ وتركِ المُحرَّماتِ.

والثاني: مَن تقرَّبَ إليه بعدَ الفرائضِ بالنَّوافلِ.

فالقِسمُ الأوَّلُ المُقتَصِدُونَ، وهُم أصحابُ اليمينِ.

والثَّاني المُقرَّبُونَ، وهُم السَّابقُونَ؛ الذينَ تقرَّبُوا إلىٰ اللهِ بعد الفَرائضِ بالاجتِهادِ في نَوافلِ الطَّاعاتِ، والانكفافِ عنْ دَقائقِ المَكرُوهاتِ بالوَرَع، وذلك يُوجِبُ للعبدِ مَحبَّةَ اللهِ تعالىٰ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾[المائدة: ٥٤].

كان داودُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يقولُ في دُعائه: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ حُبَّك، وحُبَّ مَن يُحبُّك، وحُبَّ العملِ الذي يُبلِّغُني حُبَّك، اللَّهُمَّ اجعَلْ حُبَّك أحبَّ إليَّ مِنْ نَفسِي وأهلِي، ومِنَ الماءِ البارِد»(١).

ورُوِي عنِ النَّبيِّ ﷺ أنه كان يَدعُو: «اللَّهُمَّ اجعَلْ حُبَّك أحبَّ الأشياءِ إليَّ، وخَشيَتكَ أخوفَ الأشياءِ عِنْدي، واقْطَعْ عنِّي حَاجاتِ الدُّنيا بالشَّوقِ إلىٰ لقائكَ، فإذا أَقرَرْتَ أعيُنَ أهلِ الدُّنيا مِنْ دُنياهُم، فاقْرُرْ عَيْني مِن عبادَتِك»(٢).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٩٠)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٦٧) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو ضعيفٌ؛ عبد الله بن ربيعة الدِّمشقي مجهول.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٨٢) ولا يصحُّ؛ فيه أبو بكر بن أبي مريم الغسَّاني، ضعيفٌ لا يحتجُّ به، كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٩٤٢٩)، ثم هو من مُرسَل الهيثم بن مالك.

وقال بَعضُهُم(١):

وكُـنْ لربِّـكَ ذا حُـبٍّ لِتَخْدِمَـهُ إنَّ المُحِبِّينَ للأحبابِ خُدَّامُ(٢)

قال ابنُ رجبٍ(٣): ومِنْ أعظمِ ما يَتقرَّبُ به العبدُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ مِنَ النَّوافلِ: كثرةُ تِلاوةِ القُرآنِ، وسَماعُه بتفكُّرٍ وتَدبُّرٍ وتَفهُّمٍ.

قال خبَّابُ بنُ الأرَتِّ لرجُلٍ: تقرَّبْ إلىٰ اللهِ تعالىٰ ما اسْتَطعْتَ، واعلَمْ أنَّك لن تتقرَّبَ إلىٰ اللهِ بشيءٍ هُو أحبُّ إليه مِن كَلامِه(٤).

وفي التِّرمذيِّ: عن أبي أُمامةَ مَرفُوعـاً: «ما تَقرَّبَ العبدُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ بمِثْلِ ما خرَجَ منه»(٥) يعني: القُرآنَ، لا شيءَ عند المُحِبِّينَ أحلىٰ مِن كلامِ مَحْبُوبِهم، فهُو لذَّةُ قُلوبِهِم، وغايةُ مَطلُوبِهِم.

قال عُثمانُ: لو طَهُرتْ قُلوبُكُم ما شَبِعْتُم مِن كلامِ ربِّكُم(٦).

---

(١) تنسب لأبي عطاء سعدون البصري، وعُرف بـ«سعد والمجنون» وليس كذلك، فله حِكَم وأخبار مِلاح وكلامٌ سديد، ونظمٌ جيِّد وقد يُغرْب بما تَرْكُه أولىٰ، لكنَّه صاحب تألُّهٍ وأحوال ودعوةٍ مُجابة، وقد ذكر هذا البيتَ له ابنُ حبيب النَّيسابوري في «عُقلاء المجانين» (١٩٧) وقد أفاض في أخباره العجيبة.

(٢) إطلاق لفظ «الخدمة» في حقِّ الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ يُطلَق كثيراً في عبارات أهل العلم لاسيَّما أهل التَّزكية والزُّهد، وهو سائغٌ في عصرهم لا إشكال فيه، ومُرادُهم: الاجتهاد في العبادة، وليس هذا اللَّفظ مقصوراً لاحتياج المَخدُومِ لخدمةِ خادمه، كما قد يُفهَم في عصرنا، فإنَّ الله غنيٌّ عن ذلك، لذا وَجَب أن يُحمل هذا الفَهْم علىٰ مرادهم.

(٣) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٤٢-٣٤٣) باختصار.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٧٢٢).

(٥) «الجامع الكبير» (٢٩١١) وقال: حديث غريبٌ. ثمَّ نقده؛ فبكر بن خُنَيس، وليثُ بن أبي سُلَيم ضعيفان.

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٣٠٦) وفيه تمام تنقيد مَن وصله أو صحَّحه.

(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد في «الزهد ـ زوائد» (٦٨٠)، وفي «فضائل الصحابة» (٧٧٥).

وقال ابنُ مَسعُودٍ: مَنْ أحبَّ القُرآنَ أحبَّ اللهَ ورَسُولَه[(١)].

قال بعضُ العارِفينَ لمُرِيدٍ: أتحفظُ القُرآنَ؟ قال: لا، قال: واغَوْثاهُ بالله، لَمريدٌ لا يَحفظُ القُرآنَ، فبِمَ يتنعَّمُ؟ فبِمَ يَترنَّمُ؟ فبِمَ يُناجِي ربَّه تعالىٰ؟[(٢)]

كان بعضُهُم: يُكثِرُ تلاوةَ القُرآنِ ثم اشتَغلَ عنه بغَيرِه، فرَأىٰ في المَنامِ قائلاً يقُولُ له:

إنْ كُنتَ تَزعُمُ حُبِّي فَلِمَ جَفَوْتَ كِتَابي
أمَا تأمَّلْتَ ما فِيْـ ـهِ مِنْ لَطِيفِ عِتَابي[(٣)]

وممَّا يَتقرَّبُ به العبدُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ: كثرةُ ذِكْرِ اللهِ في كلِّ وقتٍ، وعلىٰ كلِّ حالٍ، قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ الآيات. [آل عمران: ١٩٠-١٩١].

وفضائلُ الذِّكرِ مَعرُوفةٌ في القُرآنِ والسُّنَّةِ، وهي أشهَرُ مِن أنْ تُذكَرَ، وأكثرُ مِن أنْ تُحصَرَ[(٤)]، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾ لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٠﴾ وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ مِنَ

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٠٩٧)، والطبراني في «الكبير» (٨٦٥٧).

(٢) انظر: «حلية الأولياء» لأبي نُعيم (١٠/ ٣٤٣) بأتمَّ من هذا، في ترجمة أبي يعقوب الزيَّات.

(٣) أورد الخبر الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٨/ ٤٨٦) دون نسبة.

(٤) تُنظَر الأذكار وفضائلها في: كتاب «الأذكار» للإمام النَّووي، و«الوابل الصيِّب» لابن قيِّم الجوزيَّة، وقد وفَّقني الله لتصنيفِ مختصرٍ لطيفٍ في الأدعية والأذكار النبويَّة مع بيان مَعانيها وفوائدِها وَسَمْتُه بـ: «فإني قريبٌ؛ الوِرْدُ النَّبويُّ في أذكار اليوم واللَّيلة».

ٱلْكِتَٰبِ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرٌۢ بَصِيرٌ ﴿٣١﴾ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا ۖ وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴿٣٣﴾ وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴾ [فاطر: ٢٩-٣٥].

قوله: «فَإِذَا أحبَبْتُه: كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، ويَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بهَا، ورِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بهَا» وفي بعضِ الرِّواياتِ: «وقَلبَه الذي يَعقِلُ به، ولِسانَهُ الذي يَنْطِقُ به»[1]، هذا مِثلُ قولِه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ [النحل: ١٢٨].

قال ابنُ رجبٍ: المُرادُ مِنْ هذا الكلامِ؛ أنَّ مَنِ اجتَهدَ بالتَّقرُّبِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ بالفَرائضِ، ثمَّ بالنَّوافلِ قرَّبَه إليه، ورَقَّاهُ مِن دَرجةِ الإيمانِ إلىٰ دَرجةِ الإحسانِ، فيَصيرُ يَعبُدُ اللهَ علىٰ الحُضُورِ والمُراقبةِ كأنَّه يَراهُ، فيَمتلئُ قلبُه بمَعرفةِ اللهِ تعالىٰ ومَحبَّتِه، وعَظمتِه، وخَوفِه، ومَهابتِه وإجلالِه، والأُنسِ به، والشَّوقِ إليه، حتَّىٰ يَصيرَ هذا الذي في قلبِه مِنَ المَعرفةِ مُشاهَداً له بعينِ البَصيرةِ.

فمَتىٰ امتلأَ القلبُ بعَظمةِ اللهِ تعالىٰ؛ محَا ذلك مِنَ القَلبِ كلَّ ما سِواهُ، ولم يَبْقَ للعبدِ شَيءٌ مِنْ نَفسِه وهَواهُ، ولا إرادةٌ إلَّا لِمَا يُريدُه منه مَولاهُ، فحَينئذٍ لا يَنطقُ العبدُ إلَّا بذِكْرِه، ولا يَتحرَّكُ إلَّا بأمْرِه، فإنْ نَطقَ نطقَ باللهِ، وإنْ سَمِعَ سَمعَ

---

(١) أخرجها ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (٤٥)، والبزَّار في «المسند» (٩٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وإسنادها ضعيف؛ فيه عبد الواحد بن ميمون، قال البخاري عنه: منكر الحديث. «التاريخ الكبير» (٧/ ٦٤).

به، وإنْ نَظرَ نَظرَ به، وإنْ بَطَشَ بطَشَ به، فهذا هُو المُرادُ بقولِه: «كُنتُ سَمْعَه الذي يَسمَعُ به، وبَصرَهُ الذي يُبصِرُ به، ويَدهُ التي يَبطِشُ بها، ورَجلَه التي يَمْشِي بها»(١).

قوله: «وَإِنْ سَأَلَنِي لأُعْطِيَنَّه، ولَئِنِ ٱسْتَعَاذَنِي لأُعِيذَنَّهُ» أي: يَصيرُ مُجابَ الدَّعوةِ لكَرامَتِه علىٰ اللهِ.

وفي آخِرِ هذا الحَديثِ: «وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فاعِلُه تَرَدُّدِي عَنْ نَفْسِ المُؤْمِنِ، يَكْرَهُ المَوْتَ وأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ»: وللطَّبراني(٢): «ولا بُدَّ لهُ مِنْه».

وكان النَّبيُّ ﷺ يقُولُ وهُو في سَكَراتِ المَوتِ: «اللَّهُمَّ إنَّك تأخُذُ الرُّوحَ مِنْ بينِ العَصبِ والقَصَبِ والأناملِ؛ اللَّهُمَّ فأعِنِّي علىٰ المَوتِ وهَوِّنْهُ عليَّ»(٣).

وقالت عائشةُ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: ما أغبِطُ أحداً يُهوِّنُ اللهُ عليه المَوتَ بعد الذي رأيتُ مِن شِدَّةِ مَوتِ رسُولِ اللهِ ﷺ(٤).

---

(١) راجع: «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٤٥-٣٤٧) باختصار.

(٢) في «المعجم الأوسط» (٦٠٩) من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لكنَّه مختصراً، وأتمَّ منه عند ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (١) وفي رُواتِه ضعفٌ وجَهالة، وبذا أعلَّه الحافظُ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٢).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الموت» وهو في عداد المفقود، وعزاه له الحافظُ العراقيُّ في «المُغنِي عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار» (٢/ ١٢٠٩)، وضعَّفه فقال: «من حديث طُعْمة بن غيلان الجُعْفي وهو مُعضَلٌ؛ سقط منه الصحابيُّ والتابعيُّ».

(٤) أخرجه الترمذي (٩٧٩) وقال: وسألتُ أبا زُرْعة عن هذا الحديث، وقلتُ له: مَن عبدُ الرحمن ابن العلاء؟ فقال: هو ابن العلاء بن اللَّجْلاج، وإنما أعرفه من هذا الوجه. اهـ
وابن اللَّجلاج مجهول علىٰ الصَّحيح، لم يَرْو عنه سوىٰ مُبشِّر بن إسماعيل، ولم يُوثقه إلَّا ابن حبَّان علىٰ تساهله.
ويُغني عنه ما أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (٤٤٤٦) عنها، قالت: لا أكرهُ شِدَّة الموت لأحدٍ أبداً بعد النَّبيِّ ﷺ.

قالت: وكان عنده قَدحٌ مِن ماءٍ، فيُدخِلُ يدَهُ في القَدحِ ثمَّ يَمسَحُ وجْهَه بالماءِ ويقُولُ: «اللَّهُمَّ أعِنِّي علىٰ سَكَراتِ المَوتِ»، قالت: وجعلَ يقُولُ: «لا إلهَ إلَّا اللهُ إنَّ للمَوتِ سَكراتٍ»[١].

وفي «الصَّحِيحين»[٢]: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ المُؤمنَ إذا حضَرَهُ المَوتُ بُشِّرَ برضْوَانٍ مِنَ اللهِ وكَرامةٍ، فليسَ شيءٌ أحبَّ إليه ممَّا أمامَهُ، وأحبَّ لقاءَ اللهِ، فأحبَّ اللهُ لقاءَهُ».

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۝٣٠ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِىٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ۝٣١ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ [فصلت: ٣٠-٣٢].

وقال تعالىٰ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ۗ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۖ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٤٣٥٦)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (٧٠٦٤)، والترمذي (٩٧٨) واستغربه، وابن ماجه (١٦٢٣)، وهو ضعيفٌ؛ لجهالة موسىٰ بن سَرْجس.
ويُغني عنه ما أخرجه البخاريُّ في «الصحيح» (٤٤٤٩) عنها أيضـًا، وقال: وبينَ يديه رَكْوةٌ أو عُلْبةٌ فيها ماءٌ، فجعل يُدخِل يديه في الماءِ فيَمسحَ بهما وَجْهه، يقول: «لا إلهَ إلَّا اللهُ، إنَّ للموتِ سكراتٍ» ثمَّ نَصبَ يده، فجعل يقول: «في الرَّفيقِ الأعلىٰ» حتىٰ قُبض.

(٢) البخاري (٦٥٠٧) واللَّفظ له، ومسلم (٢٦٨٣) مختصراً، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
وأخرجه مسلم (٢٦٨٤) بنحوه من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



الحديث التاسع والثلاثون

عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قالَ: «**إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ، وَمَا ٱسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**». حَديثٌ حَسَنٌ رَواهُ ابنُ مَاجَهْ، والبَيهقيُّ، وغيرُهُما(١).

---

(١) ابن ماجه (٢٠٤٥) ولفظُهُ: «إنَّ الله وَضعَ..» من حديث عطاء بنِ أبي رَباحٍ، عن ابن عبَّاسٍ، وهذا إسنادٌ منقطعٌ؛ إذ لم يسمع عطاءٌ مِن ابن عبَّاس. ومثله الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٢٧٣).

قال الشَّيخُ البُوصِيريُّ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ إنْ سَلِم مِن الانقطاعِ، والظَّاهرُ أنه مُنقطِعٌ». «مصباح الزُّجاجة في زوائد ابن ماجه» (٢/ ١٢٦).

و لكنَّ روايةَ البيهقيِّ في «السُّنن الكبير» (١٥١٩٥) موصُولةٌ: عن عطاء، عن عبيد بن عميرٍ، عن ابن عبَّاسٍ.

وهكذاأخرجهابن حبَّان في «التقاسيم والأنواع» (٤٧٦٠) «الإحسان» (٧٢١٩)، والدَّارقُطنيُّ (٤٣٥١)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٤٠)، وصحَّحه ووافقه الذَّهبيُّ.

وقال النَّووي في «المجموع شرح المُهذَّب» (٦/ ٣٠٩): «رواه البيهقيُّ بأسانيد صحيحةٍ»، وقال في «الفتاوي = المسائل المنثورة» (٣٨٦): «حديثٌ حسن حُجَّة».

وجوَّده الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «تحفة الطالب» (١٥٨)، وحسَّنه الحافظُ ابنُ حجَرٍ، وقال: «وبمجمُوعِ هذه الطُّرق يَظهرُ أنَّ للحديثِ أصلًا». «مُوافقة الخُبر الخَبر» (١/ ٥١٠).

إلَّا أنَّ الحافظَ ابنَ رجبٍ قال: «هذا إسنادٌ صحيحٌ في ظاهرِ الأمرِ، ورُواتُه كلُّهُم مُحتجٌّ بهم في «الصَّحيحينِ» وقد خرَّجه الحاكمُ، وقال: صحيحٌ على شرطهما. كذا قال، ولكن له عِلَّةٌ، وقد أنكره جدًّا الإمامُ أحمدُ في «العلل» (١٣٤٠)، وقال: ليس يُروَىٰ فيه إلَّا عن الحَسنِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً». «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٦١).

ثم نقلَ (٢/ ٣٦٢) قولَ الإمام أحمد: «ليس هذا مَرفُوعـًا، إنَّما هُو عن ابنِ عبَّاسٍ قولَه». فتارةً جعلَهُ مُرسَلاً، وتارةً جعلَهُ مَوقُوفـًا.

الشَّرح

قد صَرَّحَ القُرآنُ بالتَّجاوُزِ عنِ الخطإِ والنِّسيانِ[١] والإكراهِ.

قال اللهُ تعالىٰ: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

وقال تعالىٰ: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب:٥].

وفي «الصَّحِيحينِ»[٢]: عنِ النَّبيِّ ﷺ: «إذا اجتَهدَ الحاكِمُ فأصابَ؛ فله أجرَانِ، وإذا اجتَهدَ وأخطأ؛ فلهُ أجرٌ».

وقال تعالىٰ: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]. والخَطأُ والنِّسيانُ لا إثْمَ فيهما[٣]، ورَفعُ الإثمِ لا يُنافي تَرتُّبَ الحُكمِ؛ كما لو قتلَ مُؤمِنًا خطأً؛ فعَليهِ الدِّيةُ والكفَّارةُ بنصِّ الكتابِ.

ومَن نَسِيَ الوُضوءَ وصلَّىٰ ظانًّا أنَّه مُتطهِّرٌ، ثمَّ تبيَّنَ له أنه صلَّىٰ مُحدِثًا؛ فعليهِ الإعادةُ.

ومَن تركَ الصَّلاةَ نِسْيانًا؛ فعليهِ القَضاءَ، كما قال ﷺ: «مَنْ نامَ عنْ صَلاةٍ أو

يقولُ شيخُنا شعيب الأرؤنوط: تَضْعِيفُه مَدفوعٌ مع كثرةِ شواهدِه، لاسيَّما التي في «الصَّحِيحينِ»؛=
= كحديثِ أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنهُ في البخاري(٢٥٢٨)، ومسلم (١٢٧).
وراجع: «إرواء الغليل» (١/ ١٢٣) للشَّيخِ ناصر الدِّين الألباني فقد أجادَ وأفاد.

(١) النِّسيان: بكسر النُّونِ وسُكون السِّين، مَصدرُ نَسِي الشيءَ، وهُو خلاف الذِّكْر والحِفْظ، ورجلٌ نسيان: كثير النِّسيان. قاله ابن ابي الفتح في «المُطلِع علىٰ ألفاظ المُقنِع» (٤٩٨).

(٢) البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللهُ عَنهُ.

(٣) لتعلُّقِه بالنيَّة والقَصْد.

نَسِيها؛ فلْيُصلِّها إذا ذَكرَها، لا كفَّارةَ لها إلَّا ذلك»(١).

ولو صلَّىٰ حامِلاً في صَلاتِه نَجاسةً لا يُعْفَىٰ عنها، ثمَّ عَلِم بها بعدَ صلاتِه، أو في أثنائها فأزَالَها، فهل يُعيدُ صَلاتَه أم لا؟

فيه قَولانِ للعُلماءِ، هُما رِوَايتانِ عنَ أحمدَ(٢).

وقد رُوِي عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه خَلعَ نَعْليهِ في صَلاتِه وأتـمَّهَا، وقال: «إنَّ جبريلَ أخبَرني أنَّ فيهما أذَىٰ»(٣).

وقال ﷺ: «مَنْ أكلَ أو شَرِبَ نَاسِيًا، فلْيُتمَّ صَوْمَه؛ فإنَّما أطْعَمهُ اللهُ وسقاهُ»(٤).

واتَّفقَ العُلماءُ علىٰ أنَّه لو أُكْرِه علىٰ قَتلِ مَعصُومٍ لم يَصحَّ له أنْ يَقتُلهُ(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) الرِّوايةُ الصَّحيحة أنَّ صلاتَه صحيحةٌ، ولا يُعيد؛ لعموم قوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ويشهد له أيضًا: حديثُ جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ في إزالة الأذىٰ.
قال المِرْداويُّ مُعلِّقًا علىٰ قول ابن قدامة في «المُقنِع»: (ومتىٰ وجَد عليه نجاسة لا يَعلم؛ هل كانت في الصلاة، أو لا؟ فصلاتُه صحيحةٌ): هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحابِ، وقطع به أكثرهم.. فإنْ عُلِم أنَّها كانت في الصلاة، لكنْ جهلها أو نَسِيها فعلىٰ روايتين:
إحداهما: تصحُّ، وهي الصَّحيحةُ عند أكثر المُتأخِّرين..»اهـ مختصراً. «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» (٣/ ٢٨٩).
وهو اختيار شيخنا ابن عثيمين في «الشرح الممتع» (٢/ ١٧٩).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (١١١٥٣)، وأبو داود (٦٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وهو صحيح.

(٤) أخرجه البخاري (١٩٣٣)، ومسلم (١١٥٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) حكىٰ الإجماع علىٰ ذلك: الإمام القرطبيُّ في «الجامع لأحكام القرآن» (١٢/ ٤٣٦)، والإمام النووي في «روضة الطالبين» (٩/ ١٣٥) ورتَّب عليه الإثم.

الحديث الأربعون

عن ابنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: أخذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بمِنْكَبي فقالَ: «**كُنْ في الدُّنْيا كأَنَّكَ غَرِيبٌ أوْ عَابِرُ سَبِيلٍ**».

وكانَ ابنُ عُمرَ يقُولُ: إذا أَمْسيْتَ فلا تَنْتظِرِ الصَّباحَ، وإذا أصبحْتَ فلا تَنتَظِرِ المَساءَ، وخُذْ مِن صِحَّتِكَ لِمَرضِكَ، ومِن حَياتِكَ لِمَوتِكَ. رَواهُ البُخاريُّ [(١)].

الشَّرح

هذا الحديثُ أصلٌ في قِصَرِ الأملِ في الدُّنيا، فإنَّ المُؤمنَ لا ينبغي له أنْ يتَّخذَ الدُّنيا وَطناً ومَسْكناً يَطمئنُّ فيها، فإنَّها دارُ مَمرٍّ، والآخرةُ هي دارُ المَقرِّ.

ولهذا قال ﷺ: «**كُنْ في الدُّنْيا كأَنَّكَ غَرِيبٌ أوْ عَابِرُ سَبِيلٍ**»؛ لأنَّ الغريبَ إذا دخلَ بَلْدةً لم يُنافِس أهلَها، ولا يَلِجُ معهم في الخُصُوماتِ، وكذلك عابرُ السَّبيلِ لا يَأخُذْ معه في سَفرِه ما يُثْقِلُه ويَعُوقُه عن بُلوغِ وَطنِه، بل يكتفي بأقلِّ زادٍ ومتاعٍ.

قال الله تعالىٰ: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلۡأٓخِرَةَ هِيَ دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩].

وقال ﷺ: «مَا لِيَ وللدُّنيا، إنَّما مَثَلي ومَثَلُ الدُّنيا كمَثَلِ راكبٍ قالَ في ظِلِّ شَجرةٍ ثمَّ رَاحَ وتَركَها» [(٢)].

---

(١) البخاري (٦٤١٦).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٧٠٩)، والترمذي (٢٣٧٧)، وابن ماجه (٤١٠٩)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو صحيح.

وقوله: «قال في ظِلٍّ»: من القَيلُولَة؛ قالَ، يَقِيل، قَيلُولةً، وتعني: الاستراحة وسط النَّهار بدون نوم. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير، مادة: «قيل».

وقال المَسِيحُ عيسىٰ ابنُ مريمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لأصحَابه: اعبرُوها ولا تَعْمُرُوها[١].

وكان عليُّ بن أبي طالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقُولُ: إنَّ الدُّنيا قدِ ارتَحلَتْ مُدْبِرةً، وإنَّ الآخرةَ قدِ ارتَحلَتْ مُقبِلةً، ولكلٍّ منهما بَنُونَ، فكُونُوا مِن أبناءِ الآخرةِ، ولا تكونوا مِن أبناءِ الدُّنيا، فإنَّ اليومَ عَملٌ ولا حِسابَ، وغداً حسابٌ ولا عَمل[٢].

ودخلَ رجلٌ علىٰ أبي ذرٍّ، فجَعلَ يُقلِّبُ بَصرَه في بيته، فقال: يا أبا ذرٍّ، أينَ مَتاعُكُم؟ فقال: إنَّ لنا بيتاً نَتوجَّهُ إليه، فقال: إنَّه لا بُدَّ لك مِن مَتاعٍ ما دُمتَ هَا هُنا، فقال: إنَّ صاحبَ المَنزلِ لا يَدَعُنا ههنا[٣].

قال الحَسنُ: المُؤمنُ كالغَريبِ لا يَجزعُ مِن ذُلِّها، ولا يُنافِسُ في عِزِّها، له شأنٌ، وللنَّاسِ شأنٌ[٤].

وقال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ[٥]:

فحيَّ علىٰ جنَّاتِ عَدْنٍ فإنَّها   مَنازِلُكَ الأُولَىٰ وفيها المُخيَّمُ
ولكنَّنا سَبْيُ العدُوِّ فهَلْ تَرىٰ   نَعودُ إلىٰ أوْطَانِنا ونُسلِّمُ

وكان عطاء السَّلِيميُّ[٦] يقولُ في دُعائه: اللَّهُمَّ ارْحَمْ في الدُّنيا غُرْبتي، وارحَمْ

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٣٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ١٤٥).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «قِصَر الأمل» (٤٩).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (١٢٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٦٣٥٨).

(٥) هذه أبياتٌ من قصيدته الطويلة المشهورة بـ«المِيْمِيَّة»، ذكرها في غير موضع من مُصنَّفاته: «مدارج السَّالكين» (١/ ١٨٨)، و«حادي الأرواح» (١/ ١٤)، و«مفتاح دار السَّعادة» (١/ ٤٢٤)، وأطول ذِكْرها في «طريق الهجرتين» (١/ ١٠٨-١١٥).

(٦) في الأصل: «السلمي» والصواب ما أثبت كما في أصل النَّقل «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٧٩) و«المحتضرين». وهو: عطاء بن عبد الله السَّلِيميُّ البصري، مِن خيار التابعين العُبَّاد، ترجمَهُ أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢١٥).

في القَبرِ وَحْشَتِي، وارحَمْ مَوقِفي غداً بينَ يَديكَ[١].

وقال بعضُهم[٢]:

تَرحَّل مِنَ الدُّنيا بزَادٍ مِنَ التُّقىٰ فعُمرُكَ أيَّامٌ وهُنَّ قَلائلُ
وما أقبح التَّفريطَ في زَمنِ الصِّبا فكيفَ به والشَّيبُ للرَّأسِ شَاعِلُ

قال المَرُّوذِيُّ: قِيلَ لأبي عبدِ الله: أيُّ شيءٍ الزُّهدُ في الدُّنيا؟

قال: قِصَرُ الأملِ؛ مَنْ إذا أصبحَ قال: لا أُمْسِي[٣].

وقال أبوبكر المُزَني: إنِ استطاعَ أحدُكُم أنْ لا يَبِيتَ إلَّا وعَهدُهُ عندَ رأسِه مكتُوبٌ، فلْيَفعلْ، فإنَّه لا يَدرِي لعلَّه أنْ يَبِيتَ في أهلِ الدُّنيا ويُصبِحَ في أهلِ الآخرةِ[٤].

وقال بعضُ السَّلف[٥]:

إنَّا لَنفرَحُ بالأيامِ نَقْطعُها وكلُّ يوم مَضىٰ يُدنِي مِنَ الأجلِ
فاعْمَلْ لنَفسِكَ قبلَ الموتِ مُجتَهِداً فإنَّما الرِّبحُ والخُسرانُ في العَملِ

قوله: «وخُذْ مِن صِحَّتِكَ لِمَرضِكَ، ومِن حَياتِكَ لِمَوتِكَ» يعني: اغتَنِمِ الأعمالَ الصَّالحةَ قبل أنْ يُحالَ بينَكَ وبينها.

وفي «صحيحِ البُخاريِّ»[٦]: عنِ النَّبيِّ ﷺ: قال: «نِعْمتانِ مَغبُونٌ فيهما كثيرٌ مِنَ النَّاسِ: الصِّحةُ والفَراغُ».

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «المُحتضِرين» (٢٤٠).

(٢) هو ابن المعتز كما في «ديوانه» (٢/ ٤١٣) لكن البيت الثاني أولًا، مع مغايرة يسيرة.

(٣) انظر: «سيرة الإمام أحمد بن حنبل» لابنه صالح (٤٦)، و«الزهد الكبير» للبيهقي (٧٣)

(٤) نقله عنه ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٨٥).

(٥) هو الفضيل بن عياض، أسندها عنه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٤٥١).

(٦) البخاري (٦٤١٢) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وفي «صحيح الحاكم»(١): عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال لرجُلٍ وهُو يَعِظُه: «اغتَنِمْ خَمْساً قبلَ خمسٍ: شبابَكَ قبلَ هَرمِكَ، وصِحَّتَكَ قبلَ سَقمِكَ، وغِناكَ قبلَ فَقرِكَ، وفراغَكَ قبلَ شُغلِكَ، وحياتَكَ قبلَ موتِكَ».

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾ وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٥٥﴾ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٤-٥٨].

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩﴾ وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا ۚ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المنافقون: ٩-١١].

---

(١) «المستدرك» (٨٠٥٨).

وأخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢)، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٥٤٦٠)، والنَّسائي في «الكبرىٰ»(١١٨٣٢) من حديث عمرو بن ميمون الأودي مرسلاً، وهو صحيحٌ.

الحديث الحادي والأربعون

عن أبي مُحمَّدٍ، عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ العاصِي[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لا يُؤمِنُ أحَدُكُم حتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئتُ بِهِ**».

حَديثٌ صَحِيحٌ، رُوِّيناهُ في كتابِ «الحُجَّةِ» بإسنادٍ صَحِيحٍ[2].

الشَّرح

هذا الحديثُ مُوافقٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ

---

(١) كذا في الأصل، بالياء، وهُو الجادَّة.

يقول الإمام النووي: «الجُمهورُ علىٰ كتابةِ «العاصِي» بالياء، وهو الفَصيحُ عند أهل العربية، ويقعُ في كثيرٍ من كُتُب الحديث والفقهِ أو أكثرِها بحذفِ الياءِ، وهي لُغةٌ». «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٦٢).

(٢) «مختصرُ الحُجَّة علىٰ تاركِ المَحَجَّة»(٢٥).

و أخرجه ابنُ أبي عاصم في «السُّنة» (١٥)، والحسنُ بن سُفيانَ في «الأربعين» (٩) وغيرهم.

وقد علمتَ تصحيحَ الإمام النَّووي له، وحسَّنه الحافظُ الزَّينُ العراقيُّ في «أماليه» وقال: «رجالُه ثِقاتٌ»، كما نقلَهُ الحافظُ البُوصِيريُّ في هَامِشِ نُسختِه التي نَسخَها بيدِه من «الأربعينَ» (و٢٥٤/ أ)، وقال الحافظُ ابنُ حجَرٍ: «رجالُه ثِقاتٌ وقد صحَّحهُ النَّوويُّ في آخر «الأربعين». اهـ. في «فتح الباري»(٢٤/ ٩٢)، هكذا قالوا!

وهذا تَساهلٌ منهم رفع الله قدرهم؛ فنُعيم بنُ حمَّادٍ مع كونه صاحب سُنَّةٍ إلَّا أنه في الحديث ضعيفٌ، وقد اختُلِف فيه عليه، وأعلَّه الحافظُ ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٩٤) فقال: «تصحيحُ هذا الحديثِ بَعيدٌ جدَّاً مِن وُجُوه..» فطالِعْ تَتِمَّته.

وكتابُ «الحُجَّة علىٰ تاركِ المَحَجَّة» للشَّيخِ الإمامِ الزَّاهِد، مُفيدِ الشَّام، أبي الفَتْحِ نَصْر بنِ إبراهيم المَقدسيِّ، تُوفِّي وهُو يُصلِّي سنةَ (٤٩٠هـ)، تَرجَم له النَّوويُّ في «تهذيب الأسماء واللُّغات» (٢/ ٢٦٧)، وكتابُه لم يُعثر عليه كاملاً بعدُ.

﴿فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وسببُ نُزولِ هذه الآية[١]: أنَّ الزُّبيرَ بنَ العوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان بينَهُ وبينَ رجُلٍ مِنَ الأنصارِ خُصُومةٌ في ماءٍ، فتَحاكَما إلىٰ رسُولِ اللهِ ﷺ.

فقال: «اسْقِ يا زُبيرُ وسرِّحِ الماءَ إلىٰ جارِكَ» ـ يَحضُّهُ علىٰ المُسامحةِ والتَّيسيرِ ـ فقال الأنصاريُّ: يا رسُولَ اللهِ، أنْ كانَ ابنَ عمَّتِك؟

فتلوَّن وجْهُ رسُولِ الله ﷺ ثم قال: «يا زبير، احبسِ الماءَ حتَّىٰ يبلُغَ الجَدْرَ ثمَّ سَرِّحْهُ» وذلك أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان أشارَ علىٰ الزُّبيرِ بما فيه مصلحة الأنصاريِّ، فلمَّا أحفَظَه الأنصاريُّ بما قال ـ أي: أغضبه ـ استَوْعبَ للزبير حقَّه الذي يجبُ له، وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾[الأحزاب:٣٦][٢].

وفي «الصَّحِيحينِ»[٣]: عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «لا يُؤمِنُ أحدُكُم حتَّىٰ أكُونَ أحبَّ إليه مِنْ وَلدِه، ووَالِدِه، والنَّاسِ أجمعِينَ».

وقال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

قال يَحيىٰ بنُ معاذٍ: ليسَ بصَادقٍ مَنِ ادَّعىٰ مَحبَّةَ اللهِ ولم يَحْفَظْ حُدُودَه[٤].

---

(١) انظر: «أسباب النزول» للواحدي (٣٠١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٣٥٩)، ومسلم (٢٣٥٧) من حديث عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) البخاري (١٥)، ومسلم (٤٤) (٧٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ووقع في الأصل «وأهله».

(٤) نقله عنه القُشيريُّ في «الرسالة» (٦٥٤).

وقال بعضهم[1]:

تَعْصِي الإلهَ وأنتَ تَزعُمُ حُبَّه ... هذا لَعَمْرِي في القياسِ شَنيعُ
لو كان حُبُّك صادِقًا لأطَعْتَهُ ... إنَّ المُحبَّ لمن يُحبُّ مُطِيعُ

فجَميعُ المَعاصِي والبِدعِ إنَّما تَنشأُ مِن تَقديمِ هَوىٰ النَّفسِ علىٰ مَحبَّةِ اللهِ ورسُولِه.

قال الله تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

وقال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ﴿٣٧﴾ وَءَاثَرَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٧ - ٤١].

---

(١) نُسبت لغير واحدٍ، والصَّحيحُ أنها لعبد الله ابن المبارك، أسندها عنه ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٢/ ٤٦٩).

الحديث الثاني والأربعون

عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «قالَ اللهُ تَعالىٰ: يَا ٱبْنَ آدَمَ: إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْكَ وَلا أُبَالِي. يَا ٱبْنَ آدَمَ: لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ ٱسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ. يَا ٱبْنَ آدَمَ: إِنَّكَ[1] لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً». رَواهُ التِّرمذِيُّ، وقالَ: حَديثٌ حَسنٌ[2].

الشَّرح

في هذا الحديثِ بشَارةٌ عظيمَةٌ وحِلْمٌ وكرمٌ عظيمٌ، وما لا يُحصَىٰ مِن أنواعِ الفَضلِ والإحسانِ والرَّأفةِ والرَّحمةِ والامْتِنانِ.

قولُه تعالىٰ: «يَا ٱبْنَ آدَمَ: إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَىٰ مَا كَانَ مِنْكَ وَلا أُبَالِي.

---

(١) «إنك» ليست في الأصل، وإثباتُها أولىٰ.

(٢) الترمذي (٣٥٤٠). وفي الأصل: «حسن صحيح».

وإسناده فيه ضعفٌ؛ لأجل كثير بن فائد، فيه جَهالةٌ، ومِن هُنا قال فيه التِّرمذيُّ: حسنٌ غريبٌ.
بيد أنَّ الحديثَ حَسنٌ بشَواهدِه، والتي ساقَ جُملةً منها الحافظُ ابنُ رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤٠٠) ومِن أصحِّها حديثُ أبي ذرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: يقولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: «مَن جاءَ بِالحَسنَةِ فلهُ عَشْرُ أمثَالِها وأزيدُ، ومَنْ جاءَ بِالسَّيِّئةِ فجزاؤُه سَيِّئةٌ مِثلُها أو أغفِرُ، ومَنْ تَقرَّبَ مِنِّي شِبراً تَقرَّبتُ منه ذِراعـًا، ومَنْ تَقرَّبَ منِّي ذراعـًا تَقرَّبتُ منه بَاعـًا، ومَنْ أتاني يَمْشي أتيْتُه هَرْولةً، ومَنْ لَقِيَني بِقُرَابِ الأرضِ خَطيئةً لا يُشْرِكُ بي شَيئًا لَقِيتُه بِمِثْلِها مَغفِرةً».
أخرجه مسلم في «الصَّحيحِ» (٢٦٨٧)، وأحمد في «المسند» (٢١٤٧٢)، والله أعلم.

يَا ٱبْنَ آدَمَ: لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ[(١)] ثُمَّ ٱسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ».

يعني: غَفَرْتُ لكَ علىٰ عِظَمِ ذُنوبِك، وكثرةِ خَطايَاكَ.

وفي «الصَّحيحِ»[(٢)]: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إذا دعَا أحدُكُم فلْيُعظِّمِ الرَّغْبةَ، فإنَّ اللهَ لا يَتعَاظَمُه شَيءٌ».

وفي «صَحيحِ الحاكِمِ»[(٣)]: عن جابرٍ: أنَّ رجُلًا جاءَ إلىٰ النَّبيِّ ﷺ يقولُ: واذُنُوباهُ، مرَّتينِ أو ثلاثـًا، فقال له النَّبيُّ ﷺ: «قُلْ: اللَّهُمَّ مَغْفِرَتُك أوسَعُ مِن ذُنُوبي، ورَحمَتُكَ أرْجَىٰ عندي مِن عَمَلي»، فقالها، ثمَّ قال له: «عُدْ»، فعادَ، ثمَّ قال له: «عُدْ»، فعادَ، فقال له: «قُمْ، قد غَفرَ اللهُ لك».

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠].

وقال الحسنُ: أكثِرُوا مِنَ الاستغفارِ في بُيوتِكُم وعلىٰ مَوائدكُم وفي طُرقِكم

(١) عَنانَ السَّماء: بفَتْحِ العينِ، قيلَ: هُو السَّحابُ، وقيلَ: ما عَنَّ لكَ منها، أي: ظَهرَ إذا رَفعْتَ رَأسَك. قاله النَّوويُّ في «الإشارات» علىٰ «الأربعين».

(٢) مسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «المستدرك» (٢٠٢٠).

وأخرجه عنه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» (٦٧٢٤) قال الحاكمُ: «رُواتُه عن آخرهم مدنيُّون، ممَّن لا يُعرف واحدٌ منهم بجرح» وسكت عنه الذهبيُّ، والحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٣١١٤)، إلا أنَّ العلَّامة المحدِّث الألباني تعقَّب قول الحاكم: «لا يُعرف واحدٌ منهم بجرح» فقال: «ولا بتوثيقٍ؛ فكان ماذا؟! اللهم إلَّا محمد بن جابر بن عبد الله، فذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن سعد: «في روايته ضعفٌ، وليس يُحتجُّ به». «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩/ ٥٨).

وأسواقِكُم ومَجالِسكُم وأينما كنتُم، فإنكُم ما تَدْرُون متىٰ تَنزلُ المَغفرةُ[١].

وعن أبي هُريرةَ مَرفُوعـاً: «بينما رجُلٌ مُسْتلْقٍ إذ نظرَ إلىٰ السَّماءِ وإلىٰ النُّجوم، فقال: إنِّي لأعلَمُ أنَّ لكِ ربّاً خالِقـاً، اللَّهُمَّ اغفِرْ لي، فغَفرَ له» رَواهُ ابنُ أبي الدُّنيا[٢].

وعن شدَّادِ بن أوسٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «سيِّدُ الاستغفارِ أنْ يقُولَ العبدُ: اللَّهُمَّ أنتَ ربِّي لا إلهَ إلَّا أنتَ، خَلقْتَنِي وأنا عَبْدُك، وأنا علىٰ عَهدِكَ ووَعدِكَ ما استَطعْتُ، أعوذُ بك مِن شرِّ ما صَنعتُ، أبوءُ لكَ[٣] بنِعْمتِك عليَّ، وأبوءُ بذَنْبي، فاغفِرْ لي، فإنَّه لا يَغفرُ الذُّنوبَ إلاَّ أنتَ» رَواهُ البخاريُّ[٤].

وعن ابنِ عُمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: إنْ كُنَّا لَنعُدُّ لرسُولِ الله ﷺ في المَجلسِ الواحدِ مئةَ مرَّةٍ يقُولُ: «رَبِّ اغفِرْ لي وتُبْ عليَّ، إنَّك أنتَ التوَّابُ الغفُورُ».

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٥٨).

(٢) في «حُسن الظن» (١٠٧) وهو ضعيفٌ؛ عبد الله بن جعفر بن نَجيح السَّعْدي، والدُ الإمام الحافظ الحُجَّة علي بن المَدِيني، مُتَّفق علىٰ ضَعْفه، وكان يقولُ ابنُه الإمام ابن المَدِينيِّ: أبي ضعيفٌ. كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٠٣٩).

وهذا والله مِن جليلِ عنايتهم ومتينِ ديانتهم؛ حِفْظُهم حديثَ رسول الله ﷺ فلا مُحاباةَ لأحدٍ كائنـاً من كان، ولو كان أقربَ النَّاس إليهم، فهُم جهابذةُ الدُّنيا، عاشُوا وبذلوا أرواحَهُم في خدمة السُّنَّة وصيانتها، فلا عجبَ أنْ يُخلِّد الله آثارَهُم ويرفع ذكرهم؛ تشريفـاً لِصَنيعِهم، ورحم الله الإمام الخطيب البغدادي حين قال: «فليس أحدٌ من أهل الحديث يُحابي في الحديث أباه، ولا أخاه، ولا ولده. وهذا عليُّ بنُ عبد الله المَدِيني، وهُو إمامُ الحديث في عصره، لا يُرْوىٰ عنه حرفٌ في تقويةِ أبيه، بل يُروىٰ عنه ضدُّ ذلك». «شرف أصحاب الحديث» (٤١).

(٣) أبوء لك: أُقِرُّ وأعترِف.

(٤) «الصحيح» (٦٣٠٦).

وفَضلُه كما في تمام الحديث: «ومَن قالها من النَّهار مُوقِنـاً بها، فمات مِن يومه قبل أنْ يُمسِي، فهو من أهل الجنَّة، ومَن قالها من اللَّيل وهُو مُوقِنٌ بها، فمات قبل أنْ يُصبح، فهو من أهل الجنَّة».

أخرجهُ الأربعةُ[١].

وفي «سُنن أبي داود»[٢]: عنِ ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أكثرَ مِنَ الاستغفارِ جعلَ اللهُ له مِن كُلِّ همٍّ فرَجًا، ومِن كُلِّ ضِيْقٍ مَخرَجًا، ورَزقهُ مِن حيثُ لا يَحتسِبُ».

قال قتادةُ: إنَّ هذا القُرآنَ يَدلُّكُم علىٰ دَائكُم ودَوائكُم؛ فأمَّا دَاؤكُم: فالذُّنوبُ، وأمَّا دَواؤُكُم: فالاستِغفارُ[٣].

وفي الدُّعاءِ المَأثُورِ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ مِنْ خَيرِ ما تَعلَمُ، وأعُوذُ بكَ مِنْ شرِّ ما تَعلمُ، وأستغفِرُكَ لِمَا تَعلَم، إنَّك أنتَ علَّامُ الغُيوبِ»[٤].

قال بعضُهُم[٥]:

أستغفرُ اللهَ مِمَّا يَعلَمُ اللهُ	إنَّ الشَّقيَّ لَمَنْ لا يَرحَمُ اللهُ
ما أحلَمَ اللهَ عمَّنْ لا يُراقِبُه	كُلٌّ مُسيءٌ ولكنْ يَحلُمُ اللهُ
فاسْتغفِرِ اللهَ ممَّا كانَ مِن زَلَلٍ	طُوبىٰ لِمَنْ كَفَّ عمَّا يَكرهُ اللهُ
طُوبىٰ لمن حَسُنَتْ منهُ سَرِيرَتُهُ	طُوبىٰ لمن يَنْتهِي عمَّا نَهىٰ اللهُ

---

(١) أخرجه أبو داود (١٥١٦)، والنَّسائي في «الكبرىٰ» (١٠٢١٩)، والترمذي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، وهو صحيح.

(٢) حديث (١٥١٨).

وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٣٤)، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠٢١٧)، وابن ماجه (٣٨١٩)، وهو ضعيفٌ؛ فيه الحَكَم بن مصعب، عُرِف بهذا الحديثِ، وهُو مجهولٌ ويُخطِئ.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (٩١)، وانظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٢/ ١٠٨).

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (١٧١١٤)، والترمذي (٣٤٠٧) من حديث شدَّاد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حسنٌ.

(٥) هو لنِفْطويه، نسب بيتَه الأول دون بقيتها ابنُ جرير الطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (١١/ ٢٩٠).

قوله تعالىٰ: «يَا ٱبْنَ آدَمَ: إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا لأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»: قُرابُ الأرضِ: مِلْؤُها أو ما يُقارِبُ مَلأَها.

قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

وفي «المُسنَدِ»(١): عنْ شَدَّادِ بنِ أوسٍ وعُبادةَ بنِ الصَّامتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لأصحَابِه: «ارْفعُوا أيدِيَكم، وقُولُوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ»، فرَفعْنَا أيدينا ساعةً، ثمَّ وضعَ رسُولُ اللهِ ﷺ يدَهُ، ثمَّ قال: «الحمدُ للهِ، اللَّهُمَّ بَعثْتَنِي بهذه الكلمةِ، وأمرْتَنِي بها، ووَعدْتَنِي الجنَّةَ عليها، وإنَّك لا تُخلِفُ الميعادَ» ثمَّ قال: «أبشِرُوا، فإنَّ اللهَ قد غَفرَ لكُم».

هذا آخرُ ما ذَكرهُ النَّوويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مِنَ الأحاديثِ الجامعَةِ لأنواعِ العُلومِ والآدابِ والحِكَمِ، والثَّمانيةُ الآتيةُ مِنْ تَتمَّةِ الحافظِ الفقيهِ المُحدِّثِ الواعظِ أبي الفَرَجِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ رجبٍ الحنبليِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ.

---

(١) للإمام أحمد (١٧١٢١) وهو ضعيفٌ؛ فيه راشد بن داود الصَّنعاني الدِّمشقي، قال البخاري عنه: فيه نظر. «التاريخ الكبير» (٢/٦٥٨) في ترجمة ثوبان مولىٰ النبي ﷺ.
وقد سبَر الدَّارقطنيُّ حديثَه فقال: ضعيف لا يُعتبَر به. كما في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٥٨٤)، ولذا جعله الذهبيُّ في «ديوان الضعفاء» (١٣٧٣).



الحديث الثالث والأربعون

عن ابنِ عبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قالَ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبْقتِ الفَرَائِضُ[1] فَلأَوْلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرٍ»**. خرَّجه البُخاريُّ ومُسلِمٌ[2].

الشَّرح

هذا الحديثُ مُشتَمِلٌ علىٰ أحكامِ المَوارِيثِ وجامِعٌ لها.

قوله ﷺ: **«أَلْحِقُوا الفَرَائِضَ بأَهْلِهَا»**: وفي روايةٍ[3]: «اقسِمُوا المالَ بينَ أهلِ الفَرائضِ علىٰ كتابِ اللهِ»؛ يُشيرُ إلىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ الآيتين [النساء: ١١].

وقولِه تعالىٰ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ ۚ إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ﴾ الآية [النساء: ١٧٦].

---

(١) لفظُ الشَّيخينِ: «فما بَقِي» أو «فما تَركَت»، وهذا اللَّفظُ وَردَ عند ابنِ حبَّان في «الإحسان» (٦٠٢٩)، والحاكِمِ في «المُستدرَك» (٨١٨٨) وغيرِهما.

(٢) البخاري (٦٧٣٢)، ومسلم (١٦١٥).

(٣) أخرجها مسلم (١٦١٥)(٤).

الفرائضُ: جمعُ فريضةٍ من الفَرْضِ؛ وهُو التَّقديرُ؛ لأنَّ سِهام الوَرثةِ مُقدَّرةٌ. انظر: «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي (٢٤٦) ويعني بالتَّقدير: النِّصفُ والرُّبعُ والثُّمُنُ والثُّلُثانِ والسُّدسُ.

وأهلُها: جُملةُ مَن سمَّاهُم اللهُ في كتابِه مِن أهلِ المَواريثِ مِن ذَوِي الفُروضِ والعَصَبات كلِّهم، فإنَّ كلَّ ما يأخُذُه الوَرثةُ، فهو فَرضٌ فَرَضَه اللهُ لهم، سواءٌ كان مُقدَّراً أو غيرَ مُقدَّرٍ، كما قال بعد ذِكْر ميراثِ الوالدينِ والأولادِ: ﴿فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، وفيهم ذو فَرْضٍ وعَصَبة. «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٢/ ٤٢٣).

فاشتَمَلَتِ الآياتُ علىٰ مِيرَاثِ الأولادِ، والوَالِدَيْنِ، والأزوَاجِ، والزَّوجاتِ، والإخوةِ، والأخواتِ.

فقولُه تعالىٰ: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ وَإِن كَانَتۡ وَٰحِدَةٗ فَلَهَا ٱلنِّصۡفُ﴾ يَشمَلُ مِيراثَ الأولادِ ذُكُوراً كانُوا أو إناثًا.

ويدلُّ علىٰ ميراثِ الأبِ والأُمِّ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ لِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُۥ وَلَدٞۚ فَإِن لَّمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٞ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُۚ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعٗاۚ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمٗا﴾.

ثم بيَّن ميراثَ الرجُلِ مِن امرأتِه فقال: ﴿وَلَكُمۡ نِصۡفُ مَا تَرَكَ أَزۡوَٰجُكُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٞ فَلَكُمُ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡنَۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۚ﴾.

ثم بيَّن ميراثَ المرأةِ من زوجِها فقال: ﴿وَلَهُنَّ ٱلرُّبُعُ مِمَّا تَرَكۡتُمۡ إِن لَّمۡ يَكُن لَّكُمۡ وَلَدٞۚ فَإِن كَانَ لَكُمۡ وَلَدٞ فَلَهُنَّ ٱلثُّمُنُ مِمَّا تَرَكۡتُمۚ مِّنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ تُوصُونَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٖۗ﴾.

ثم بيَّن ميراثَ الإخوةِ مِنَ الأُمِّ فقال: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٞ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمۡرَأَةٞ وَلَهُۥٓ أَخٌ أَوۡ أُخۡتٞ فَلِكُلِّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا ٱلسُّدُسُۚ فَإِن كَانُوٓاْ أَكۡثَرَ مِن ذَٰلِكَ فَهُمۡ شُرَكَآءُ فِي ٱلثُّلُثِۚ مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ وَصِيَّةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٞ﴾.

ثم توعَّد تعالىٰ مَن تَجاوزَ هذه الفرائضَ المُقدَّرة في قولِه تعالىٰ: ﴿تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدۡخِلۡهُ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ

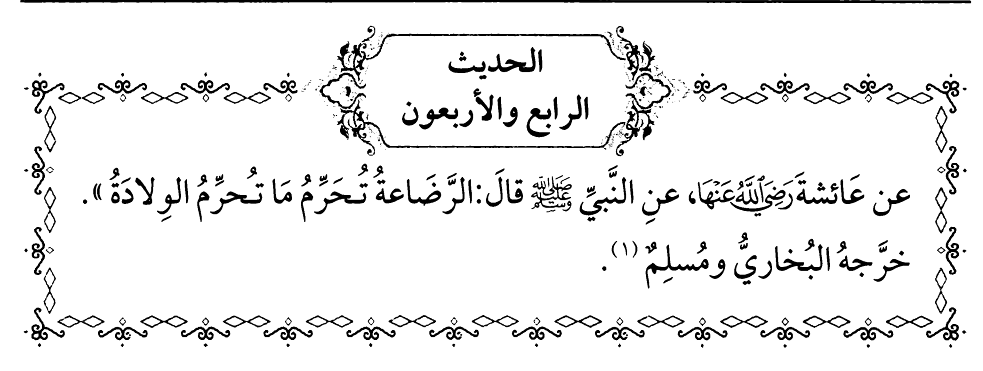
فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٞ مُّهِينٞ﴾ [النساء: ١٣-١٤].

وبيَّن ميراثَ الإخوةِ مِنَ الأبِ في آخرِ السُّورةِ فقال: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَهُۥٓ أُخۡتٞ فَلَهَا نِصۡفُ مَا تَرَكَۚ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمۡ يَكُن لَّهَا وَلَدٞۚ فَإِن كَانَتَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَۚ وَإِن كَانُوٓاْ إِخۡوَةٗ رِّجَالٗا وَنِسَآءٗ فَلِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۗ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [النساء: ١٧٦].

قولُه ﷺ: «فَما أبْقتِ الفَرائضُ فلأوْلَىٰ رَجُلٍ ذَكَرٍ[1]» أي: أقربِ رجلٍ مِنَ العَصَبةِ، وهُم البُنُوَّةُ، ثم بَنُوهُم وإنْ سَفَلُوا، ثم الأبُ، ثم الجدُّ وإنْ عَلا، ثم الأخُ الشَّقيقُ، ثم الأخُ مِنَ الأبِ، ثم بَنُوهُم كذلكَ وإنْ سَفَلُوا، ثم الأعمامُ، ثم بَنُوهُم كذلك، ثم المَولَىٰ المُعتِق، ثم عَصَباتُه.

(١) قوله: «رجل ذكر»: يُطلقُ الرَّجلُ ويُراد به الشَّخصُ؛ ذَكَراً أو أنثىٰ، فتَقييدُه هنا بالذَّكَر ينفي هذا الاحتمال، ويُخلِّصه للذَّكر دُونَ الأنثىٰ وهُو المقصُودُ.

انظر: «شرح مسلم» للنووي(١١/ ٥٣)، و«جامع العلوم والحكم» لابن رجب(٢/ ٤٣٧).



الحديث الرابع والأربعون

عن عَائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «الرَّضاعةُ تُحَرِّمُ ما تُحرِّمُ الوِلادَةُ». خرَّجهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ[١].

الشَّرح

هذا الحديثُ مِن جَوامعِ الكَلِم، وفي روايةٍ: «يَحرُمُ مِنَ الرَّضاعِ ما يَحرُمُ مِنَ النَّسبِ»[٢].

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَمَقْتًا وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ وَبَنَاتُ ٱلْأُخْتِ وَأُمَّهَٰتُكُمُ ٱلَّٰتِىٓ أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَٰتُكُم مِّنَ ٱلرَّضَٰعَةِ وَأُمَّهَٰتُ نِسَآئِكُمْ وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِى فِى حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِى دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ تَكُونُوا۟ دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ

---

(١) البخاري (٢٦٤٦)، ومسلم (١٤٤).

(٢) أخرجها مسلم في «الصحيح» (١٤٤٥) (٩) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنهَا.

فائدة: الرَّضاعةُ والرَّضاعُ: بفتح الرَّاء وكسرِها، وامرأةٌ مُرْضِعٌ: أي؛ لها ولدٌ تُرضِعُه، فإنْ وصَفْتَها بإرْضَاعِه، قلتَ: مُرضِعةٌ، بالهاء. انظر «شرح مسلم» للنووي (١٠/ ٢٨) باختصار.

أمَّا الكسرُ فقد لَحَّنه المُفضَّلُ بنُ سَلَمة في «ما تَلحنُ فيه العامة» (١٢٣).

تنبيه: وقع تحريف: «فإن رضعتها بإرضاعه». والصواب: «وَصفتْها» كما في نسخة مراد ملَّا ـ السليمانية ـ اصطنبول (٥١٧) تأريخها (٧٧٤هـ) (ج٣/ و٦١/ أ).

سَلَفَۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء:٢٢- ٢٣].

فكلُّ هَؤلاءِ يَحرُمْنَ بالرَّضاعِ كما يَحرُمْنَ بالنَّسبِ.

قولُه: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ أي: ما مَضىٰ في الجاهليَّةِ، فهُو مَعْفوٌّ عنه.

قوله: ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾ احترازٌ مِنَ الأدعِياءِ الذين كانُوا يَتبنَّونَهُم في الجاهليَّةِ، كما قال تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ [الأحزاب:٣٧].

فيَحرُمُ علىٰ الرجُلِ حلائلُ أبنائه[1]، وأبناءِ أبنائه، وإنْ سَفَلُوا مِنَ الرَّضاعِ والنَّسبِ.

وكذلك حَلائلُ أبيهِ وأجدَادِه وإنْ عَلَوا. والله أعلم.

(١) الحلائلُ: زوجاتُ الأبناء، فالزَّوجانِ: حَلِيلٌ وحَليلةٌ؛ لأنَّ كل واحدٍ يحلُّ لصاحبه. انظر: «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب (٢٥٢).

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ، وَالمَيْتَةِ وَالخِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ**».

فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ المَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟

قَالَ: «**لا، هُوَ حَرَامٌ**»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «**قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيهِم الشُّحُومَ، فَأَجْمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ**».

خرَّجه البُخاريُّ ومُسلمٌ[1].

الشَّرح

قوله ﷺ: «**إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الخَمْرِ**» قال القرطبيُّ: إنَّه ﷺ تأدَّب فلم يَجمَعْ بينَهُ وبينَ اسمِ اللهِ في ضَميرِ الاثنينِ[2].

وقال الحافظُ ابنُ حجَرٍ العسقلاني: وقد صَحَّ حديثُ أنسٍ: «إنَّ اللهَ ورسُولَهُ

---

(١) البخاري (٢٢٣٦) واللَّفظ له، ومسلم (١٥٨١).

(٢) يعني في قوله: «حرَّم».

يقول القرطبي: «كذا صحَّتِ الرِّوايةُ: «حرَّم» مُسندًا إلىٰ ضميرِ الواحد. وكان أصلُه: حَرَّما؛ لأنه تقدَّم اثنان». «المُفْهِم لِمَا أشكلَ مِن تلخيصِ كتاب مسلم» (٤/ ٤٦١)، وتعقَّبه الحافظ ابن حجر بأنَّ في بعض الرِّوايات جاء بالإفراد.

وممَّن رواها كذلك أبو داود (٣٤٨٦): «إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ حرَّم..».

والحقُّ جواز ذلك؛ لأنَّ أمر النَّبيِّ ﷺ ناشىء عن أمر الله، وهو نحو قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]. وطالع «فتح الباري» لابن حجر (٧/ ٢٧٣) ففيه مزيد فائدة.

يَنْهيانِكُم عنْ لُحُومِ الحُمُرِ الأهليَّةِ»[١].

قوله: «**أَرَأَيْتَ شُحُومَ المَيْتَةِ، فَإِنَّهُ يُطْلَىٰ بِهَا السُّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ. قَالَ: «لا، هُوَ حَرَامٌ»** أي: البيع.

وعنِ ابنِ عبَّاسٍ قال: بلغَ عُمرَ أنَّ فُلانـًا باعَ خَمْراً فقال: قاتلَ اللهُ فُلانـًا، ألم يَعلَمْ أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال: «**قَاتَلَ اللهُ اليَهُودَ؛ حُرِّمَتْ عليهِمُ الشُّحُومَ، فباعُوهَا وأكلُوا أثمَانَها**» مُتَّفقٌ عليه[٢].

زادَ أبو داود[٣]: «وإنَّ اللهَ إذا حرَّمَ أكلَ شيءٍ حرَّمَ ثَمنَهُ».

وقولُه: «**جَمَلُوهُ**» أي: أَذَابُوهُ[٤].

وفي الحديثِ إبطالُ الحِيَلِ والوَسائلِ إلىٰ المُحرَّمِ.

والأصنامُ: جَمعُ صَنمٍ، وهُو ما كانَ مُصوَّراً.

والوَثنُ: ما له جُثَّةٌ، فبَينهُما عُمومٌ وخُصوصٌ وَجْهِيٌّ، فإنْ كان مُصوَّراً، فهُو وَثنٌ وصَنمٌ[٥].

---

(١) «فتح الباري» (٧/ ٢٧٣)

وحديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أخرجه البخاري (٥٥٢٨) واللفظ له، ومسلم (١٩٤١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٢٣)، ومسلم (١٥٨٢).

(٣) في «السُّنن» (٣٤٨٨) مختصراً.

(٤) أجْمَلُوه وجَمَلُوه: يُقالُ: أجملَ الشَّحمَ، وجَمَلهُ، أي: أذابَهُ. «شرح مسلم» للنوويِّ (١١/ ٦).

(٥) والوثنُ أعمُّ من الصَّنم.

ومعنىٰ «العموم والخصوص الوجهي»: أن يكون عامـًا من وجه، وخاصـًا من وجه، ثم يُخصُّ عموم كلِّ واحدٍ منهما بخصوص الآخر. وتوضيحُه: أنهما يجتمعان في حالٍ واحدة؛ فيُعبدان من دون الله، لكن يختصُّ كلٌّ منهما من وجه؛ فالصنمُ ما جُعل علىٰ صورة ذوات الأرواح، ويختصُّ أنه مِن صُنع البشر، بخلاف الوثن فهو كُلُّ ما عُبِد علىٰ أيِّ صورةٍ كانت؛ حجر أو شجر =

قال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: والظَّاهرُ أنَّ النَّهي عن بَيْعِها للمُبالغةِ في التَّنفيرِ عنها، ويَلتَحِقُ بها في الحُكْمِ الصُّلبانِ التي تُعظِّمُها النَّصارىٰ، ويَحرُمُ نَحتُ جَميعِ ذلك وصَنْعتُه[١].

وقال ابنُ رجبٍ: فالحاصِلُ أنَّ ما حرَّمَ اللهُ الانتفاعَ به، فإنَّه يَحرُمُ بَيعُه وأكلُ ثَمنِه، كما جاء مُصرَّحًا به: «إنَّ اللهَ إذا حرَّمَ شيئًا حرَّمَ ثَمنَه»، وهذه كلمةٌ عامَّةٌ جامِعةٌ تَطَّرِدُ في كلِّ ما كانَ المَقصُودُ مِنَ الانتفاعِ به حرامًا، وهُو قسمانِ:

أحدُهُما: ما كانَ الانتفاعُ به حاصِلاً معَ بقاءِ عَيْنِه؛ كالأصنامِ، فإنَّ مَنفعَتَها المَقصودةَ منها: الشِّركُ باللهِ، وهُو أعظَمُ المعاصِي علىٰ الإطلاقِ، ويَلْتحِقُ بذلك ما كانت مَنفعَتُه مُحرَّمةً؛ ككُتبِ الشِّركِ والسِّحْرِ والبدعِ والضَّلالِ، وكذلك الصُّورُ المُحرَّمةُ، وآلاتُ المَلاهي المُحرَّمةُ؛ كالطُّنبورِ، وكذلك شِراءُ الجَواري للغِناءِ.

والقسمُ الثاني: ما يُنتفعُ به معَ إتلافِ عَيْنِه، فإذا كان المَقصودُ الأعظَمُ منه مُحرَّمًا، فإنَّه يَحرُمُ بَيعُه كما يَحرُمُ بيعُ الخِنْزيرِ والخَمرِ والمَيْتةِ.

إلىٰ أنْ قالَ: وقدِ اختلفَ العُلماءُ في الانتفاعِ بشُحومِ المَيْتةِ. انتهىٰ[٢].

قال في «الاختيارات»[٣]: «وقَرنُ المَيتةِ وعَظمُها وظُفُرُها وما هُو مِن جِنْسِه: كالحَافِرِ ونَحوِه طاهرٌ، وقاله غيرُ واحدٍ مِنَ العُلماءِ.

= أو قبر، فكلُّ ما جعل للعبادة فهو وثنٌ، ولذا كان دعاء النبيِّ ﷺ: «اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثنًا يُعبد» كما في «الموطأ» لمالك (٤٧٥)، وهذا لعموم الوثن من وجه، وخصوصه من وجه آخر.

(١) «فتح الباري» (٧/ ٢٧٥).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤٤٧-٤٤٩) مختصراً.

(٣) «الاختيارات العِلميَّة» للبَعْلي ضمن «الفتاوىٰ الكبرىٰ» لابن تيمية (٥/ ٣١٣) والفقرة الثانية قبل الأولىٰ.

ويَجوزُ الانتفاعُ بالنَّجاساتِ وسواءٌ في ذلك شَحْمُ المَيتةِ وغيرُه، وهُو قولُ الشافعيِّ[١]، وأوْمأَ إليه أحمدُ في روايةِ ابنِ منصُورٍ[٢].

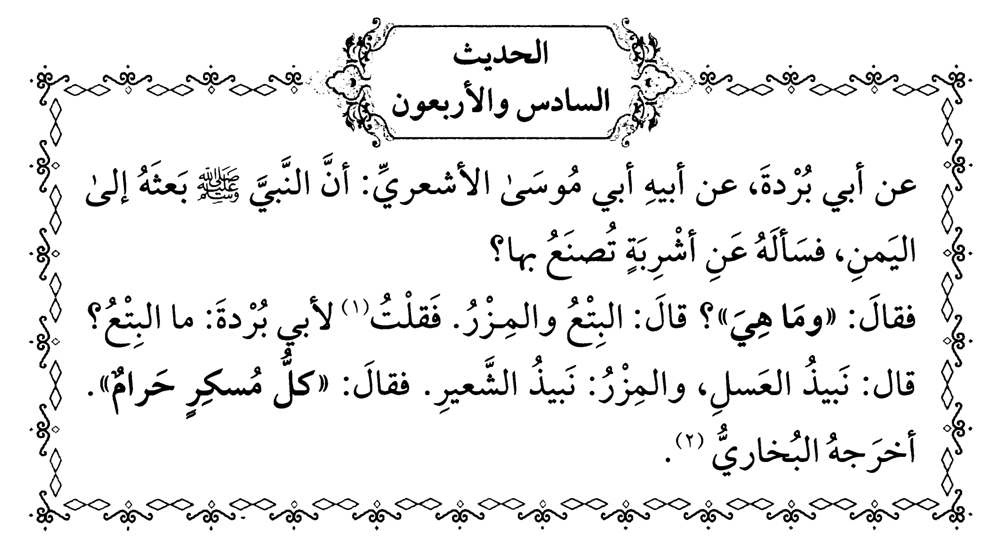
وقال أيضـًا: ويَطْهُرُ جِلدُ المَيتةِ الطَّاهرةِ حالَ الحياةِ بالدِّباغِ، وهُو رِوايةٌ عن أحمدَ» انتهىٰ، والله أعلم.

---

(١) انظر «الأم» (٤/ ٢٦).

يقول الإمام النووي: «الصَّحيحُ عند الشافعيِّ وأصحابه أنه يجوزُ الانتفاع بشحم المَيْتةِ في طَلْيِ السُّفن والاستصباح بها، وغير ذلك ممَّا ليس بأكلٍ ولا في بدنِ الآدميِّ». «شرح مسلم» (١١/ ٦). وانظر: «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٤٤٦).

(٢) انظر: «الفروع» لابن مفلح (١/ ١١٧).



الحديث السادس والأربعون

عن أبي بُرْدَةَ، عن أبيهِ أبي مُوسَىٰ الأشعريِّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ بَعثَهُ إلىٰ اليَمنِ، فسَألَهُ عَنِ أشْرِبَةٍ تُصنَعُ بها؟

فقالَ: «ومَا هِيَ»؟ قالَ: البِتْعُ والمِزْرُ. فَقلْتُ[١] لأبي بُرْدةَ: ما البِتْعُ؟ قال: نَبيذُ العَسلِ، والمِزْرُ: نَبيذُ الشَّعيرِ. فقالَ: «**كلُّ مُسكِرٍ حَرامٌ**».

أخرَجهُ البُخاريُّ[٢].

الشَّرح

هذا الحديثُ أصلٌ في تَحريمِ جميعِ المُسكِراتِ المُغطِّيةِ للعَقلِ.

وفي «الصَّحِيحينِ»[٣]: عنِ ابنِ عُمرَ قال: قام عُمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ المِنْبرِ فقال: أمَّا بعدُ: نَزلَ تَحريمُ الخَمرِ وهي مِنْ خَمسٍ: العِنبُ والتَّمرُ والعسلُ والحِنْطةُ والشَّعيرُ، والخَمرُ ما خامَرَ العقلَ.

وعن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «كُلُّ مُسكِرٍ حَرامٌ، وما أسكَرَ الفَرَقُ فمِلْءُ الكفِّ منه حَرامٌ» رَواهُ أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، وحسَّنه[٤].

---

(١) القائل: ابنُه سعيد.

(٢) البخاري (٤٣٤٣).

وأخرجه مسلم (٢٠٠١)(٧٠).

(٣) البخاري (٥٥٨١)، ومسلم (٣٠٣٢).

(٤) أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦) وإسناده صحيح.

قوله: «الفَرَقُ» بالتَّحريك؛ مكيلة تَسَعُ سِتَّةَ عشر رَطْلاً. قاله الخطابيُّ في «معالم السُّنن» (٤/ ١١). والرَّطلُ: ما يَعدِل (٤٠٨) غراماً تقريباً.

قال ابنُ رجبٍ: واعلم أنَّ المُسكِرَ المُزيلَ للعَقلِ نَوعانِ:

أحدُهُما: ما كان فيه لَذَّةٌ وطَرَبٌ، فهذا هُو الخَمرُ المُحرَّمُ شُرْبُه، وأدخَلُوا في ذلك الحَشِيشةَ التي تُعملُ مِن وَرقِ القِنَّب[1] وغيرِها ممَّا يُؤْكلُ لأجل لذَّتِه وسُكْرِه.

وفي «سُننِ أبي داودَ»[2]: مِن حَديثِ شَهْرِ بن حَوْشَبٍ، عن أُمِّ سَلَمةَ، قالت: نَهىٰ رسُولُ اللهِ ﷺ عن كُلِّ مُسْكِرٍ ومُفَتِّرٍ.

والمُفتِّر: هُو المُخدِّرُ للجسدِ، وإنْ لم يَنْتهِ إلىٰ حَدِّ الإسكارِ.

والثاني: ما يُزيلُ العقلَ ويُسكِرُه، لا لذَّةَ فيه ولا طَربَ؛ كالبَنْجِ ونحوه.

فقال أصحابُنا: إنْ تَناوَلَه لحاجةِ التَّداوِي به، وكان الغالِبُ منه السَّلامةَ؛ جازَ. انتهىٰ مُلخَّصاً[3].

وأمَّا التِّنْباكُ[4]: الذي افْتَتنَ النَّاسُ به في هذه الأزمِنةِ فقدِ اختَلفَ العُلماءُ فيه: فمِنْهُم مَنْ حرَّمهُ، ومنهُم مَن كَرِهَهُ ولم يُحرِّمْهُ.

والرَّاجحُ تَحريمُه؛ لأنه يُزيلُ العَقلَ في بعضِ الأحيانِ، وهُو مُضرٌّ بالجَسدِ،

---

(١) القِنَّب: نبتة مُخدِّرة.

(٢) أبو داود (٣٦٨٦).

وأخرجه أحمد في «المسند»(٢٦٦٣٤) وإسناده ضعيفٌ فيه شَهْر بن حَوْشَب، مُضعَّف، والحرف الأول منه صحيحٌ.

يقول الإمام الخطابي: «كلُّ شراب يُورث الفتور والخَدَر في الأطراف وهُو مُقدِّمة السُّكْر نُهِي عن شُرْبه؛ لئلَّا يكون ذريعةً إلىٰ السُّكْر» اهـ. «معالم السُّنن» (٤/ ١٢).

(٣) «جامع العلوم والحكم»(٢/ ٤٦٤).

(٤) التِّنباك أو التِّمباك: التَّبغ؛ يمضغ في الفم، ويُعرف بـ «الشَّمَّة» تقود للإدمان المُفضِي إلىٰ أمراض السرطان، ويُلْحق في حُكمِه الدُّخان بأنواعه.

مُضيِّعٌ للمالِ، خَبيثُ الرَّائحةِ.

وأمَّا قياسُهُ علىٰ قَهوةِ البُنِّ[(١)]، فهُو قياسٌ فاسِدٌ، فإنَّ البُنَّ مِن الطَّيِّباتِ، والتِّنْباكُ ونَحوُهُ مِنَ الخبائثِ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيۡهِمُ ٱلۡخَبَٰٓئِثَ﴾ [الأعراف:١٥٧].

وكثيرٌ مِمَّن يَشربُونَ التِّنباكَ لا يَأتُونَ الصَّلاةَ إلَّا وهُم كُسالىٰ، وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۝٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩٠-٩١].

---

(١) أضاف القهوةَ للبُنِّ؛ لتَمْييزها عمَّا كان يُطلِقه العربُ قديماً علىٰ «الخمر»، فكانت تُسمَّىٰ «قهوةً» وهذا مشهورٌ في شعرهم ونثرهم، ولهذا مايز بينها وبين قهوة البُنِّ، فتنبَّه.

الحديث السابع والأربعون

عن المِقْدَامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ قالَ: سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقُولُ: «**ما مَلأَ ابنُ آدمَ[١] وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ٱبْنِ آدَمَ لُقَيْماتٌ[٢] يُقِمْنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ، فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ، وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ، وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ**».

رَواهُ الإمامُ أحمدُ، والتِّرمِذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ مَاجَهْ. وقالَ التِّرمذيُّ: حَديثٌ حَسنٌ[٣].

الشَّرح

هذا الحديثُ له سَببٌ، وهُو ما رَواهُ أبو القاسِمِ البَغويُّ في «مُعجَمِه»[٤]: من حديثِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ المُرَقَّعِ، قال: فتحَ رسُولُ اللهِ ﷺ خيبرَ وهي مُخْضَرَّةٌ

---

(١) هكذا في الأصل، وهي رواية أحمد، ولفظ «السنن»: «آدميٌّ».

(٢) هكذا في الأصل وهي رواية ابن ماجه، ولفظ النسائي: «لُقْمات» وعند البقية: «أُكُلاتٌ»، وتُضبط بالفتح: «أَكَلاتٌ».
و«أُكُلاتٌ بالضَّمِّ، جمعُ أُكْلةٍ، كلُقْمةٍ، لَفظًا ومَعْنىٰ». قاله السِّنديُّ في حاشيتِه علىٰ «مسند أحمدَ».

(٣) أحمد في «المسند» (١٧١٨٦)، والنَّسائي «الكبرىٰ» (٦٧٣٧)، والترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩) وهُو صَحيحٌ بطُرقِه.

(٤) «معجم الصحابة» (١٩٣٤) طرفه باختصار.
لكن أخرجه ابنُ قانع في «معجم الصحابة» تامـًا (٢/ ١٦٤) (٦٤٠) فلعلَّه أراد ابنَ قانعٍ فسَبق قلمَهُ.
والحديث ضعيفٌ، فيه المُحبَّر بن هارون = هارون بن مُحبَّر: مجهولٌ، لم يعرفه الإمام علي بن المديني، كما في «تكملة الإكمال» لابن نقطة (٥/ ٢٦٥)، ولا الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١/ ٢٨٠).

من الفَواكِه، فوقعَ النَّاسُ في الفاكهةِ، فمَغثَتْهُم[1] الحُمَّىٰ، فشَكَوْا إلىٰ رسُولِ اللهِ ﷺ، فقال رسُولُ اللهِ ﷺ: «إنَّما الحُمَّىٰ رائدُ الموتِ وسِجنُ اللهِ في الأرضِ، وهي قِطعةٌ مِنَ النَّارِ، فإذا أخذَتْكُم فبَرِّدُوا الماءَ في الشِّنانِ، فصُبُّوها عليكم بينَ الصَّلاتينِ» يعني: المغرب والعشاء، قال: ففَعلُوا ذلك، فذهبَتْ عنهم، فقال رسُولُ اللهِ ﷺ:

«لم يَخلُقِ اللهُ وعاءً إذا مُلِئَ شرًّا مِن بَطنٍ، فإنْ كان لابُدَّ، فاجْعلُوا ثُلُثًا للطَّعامِ، وثُلُثًا للشَّرابِ، وثُلثًا للرِّيح»

هذا الحديثُ أصلٌ جامِعٌ لأصُولِ الطبِّ كلِّها.

قال الحارثُ بنُ كَلَدةَ؛ طبيبُ العربِ: الحِمْيةُ رأسُ الدَّواءِ، والبِطْنةُ رأسُ الدَّاءِ.

قال الحسنُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يا ابنَ آدم، كُلْ في ثُلثِ بطنِكَ، واشرَبْ في ثُلثٍ، ودَعْ ثُلُثَ بطنِك يَتنفَّسُ؛ لِتَتفكَّر[2].

قال محمَّد بنُ واسعٍ: مَنْ قلَّ طَعامُه فهِم وأفهَمَ، وصَفَا ورَقَّ، وإنَّ كَثرةَ الطَّعامِ ليُثقِلُ صاحبَهُ عن كثيرٍ ممَّا يُريد[3].

وعن مالكِ بنِ دينارٍ: لا يَنبغي للمُؤمنِ أن يكونَ بطنُهُ أكبرَ هَمِّه، وأنْ تكونَ شَهوتُهُ هي الغَالبةُ[4].

وعن عُثمانَ بنِ زائدةَ قال: كتبَ إليَّ سُفيانُ الثَّوريُّ: إنْ أردتَ أنْ يَصِحَّ

---

(١) في الأصل: «فغشيتهم».

(٢) ذكره الجاحظ في «البخلاء» (١٠٩)، وأسنده الدينوريُّ في «المجالسة وجواهر العلم» (٢٢١٧) لكن عن وُهَيْب بن الوَرد.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٤٩).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (١٠٥).

جِسمُكَ، ويَقِلَّ نومُكَ؛ فأقْلِلْ مِنَ الأكل[١].

وقد قالَ ﷺ: «طَعامُ الواحدِ يكفِي الاثنينِ، وطعامُ الاثنينِ يكفِي الثَّلاثةَ، وطعامُ الثَّلاثةِ يكفِي الأربعةَ»[٢].

وفي «مُسندِ البزَّار» وغيرِه: عن فاطمةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «شِرارُ أُمَّتي الذينَ غُذُوا بالنِّعَمِ، يأكُلُونَ ألوانَ الطَّعامِ، ويَلْبسُونَ ألوانَ الثيابِ، ويتشدَّقُونَ في الكلام»[٣].

وعن أبي بَرْزةَ[٤] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ أخوفَ ما أخافُ عليكُم شَهواتُ الغَيِّ[٥] في بُطونِكُم وفُروجِكُم، ومُضِلَّاتُ الهَوَىٰ» رَواهُ أحمدُ[٦].

وقد قالَ الله تعالىٰ: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٌ أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُواْ ٱلشَّهَوَٰتِۖ فَسَوۡفَ يَلۡقَوۡنَ

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (١٥٠).

(٢) هذا جمعٌ بين حديثين، حرفُه الأول في طعام الواحد أخرجه مسلم (٢٠٥٩) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وتتمَّته أخرجها البخاري (٥٣٩٢)، ومسلم (٢٠٥٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «مسند البزار» (٩٤١٥) لكن من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ووهْمُ الشارح تبعٌ لوهم الحافظ ابن رجب في أصل النَّقل عنه.
وضعَّفه البزار لأجل عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، مشهورٌ بالضَّعف.
وأخرجه عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ: ابنُ أبي الدنيا في «الجوع» (١٧٣)، وفي «الصمت» (١٥٠)، والبيهقيُّ في «الشعب» (٥٢٨١).
قال الدارقطني: «عن فاطمة بنت الحسين، عن رسول ﷺ مرسلاً، وهو أشبه». «العلل» (١٥/ ١٨٤)، وأخرجه مرسلاً: عبدُ الله بن أحمد في «الزهد ـ زوائد» (٤٠٢).

(٤) في الأصل: «أبي هريرة» تحريفٌ قديم، والحديثُ لا يُعرف إلَّا من حديثِ أبي بَرْزَةَ الأسلمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) تحرَّفت في الأصل: «الشهوات التي».

(٦) في «المسند» (١٩٧٧٢) وفيه انقطاع؛ عليُّ بن الحَكَم البُناني مع ثقته، إلَّا أنه لم يسمع من أبي بَرزة.

غَيًّا ﴿٥٩﴾ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴿٦٠﴾ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ بِٱلْغَيْبِ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴿٦١﴾ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا ۖ وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾ تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ٥٩-٦٣].

الحديث الثامن والأربعون

عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عنِ النَّبيِّ ﷺ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّىٰ يَدَعَهَا: مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَر، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ». أخرجَهُ البُخاريُّ ومُسلِمٌ (١).

الشَّرح

النِّفاقُ: هُو إظهارُ الخيرِ وإسرارُ الشَّرِّ، وهُو نوعانِ: اعتقاديٌّ، وعَمليٌّ.

وفي «الصَّحِيحينِ»(٢): مِن حديثِ أبي هُريرةَ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «آيةُ المُنافقِ ثلاثٌ: إذا حدَّث كَذَبَ، وإذا وَعدَ أخلفَ، وإذا ائتُمِن خَانَ».

وفي روايةٍ لمسلم: «وإنْ صامَ وصلَّىٰ وزَعَمَ أنَّه مُسلمٌ»(٣).

فالاعتِقاديُّ: هُو النِّفاقُ الأكبرُ، وصاحِبُه مُخلَّدٌ في النَّار.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ۝٨ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ٨- ١٠].

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ۝١٤٥ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَٱعْتَصَمُواْ بِٱللَّهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ

---

(١) البخاري (٣٤)، ومسلم (٥٨).

(٢) البخاري (٣٣)، ومسلم (٥٩).

(٣) في «الصحيح» (٥٩) (١٠٩).

﴿ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَسَوۡفَ يُؤۡتِ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَجۡرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٤٥-١٤٦].

والنِّفاقُ العَمليُّ: هُو النِّفاقُ الأصغرُ، وهُو مِن أكبرِ الذُّنوبِ[١].

وأصولُ النِّفاقِ خَمسٌ:

الأوَّلُ: الكَذبُ، في «المسند»[٢]: عن النَّبيِّ ﷺ قال: «كَبُرتْ خِيانةً أنْ تُحدِّثَ أخاكَ حدِيثاً هُو لك مُصدِّقٌ، وأنتَ به كاذِبٌ».

قال الحسنُ: كان يقال: النِّفاقُ اختلافُ السِّرِّ والعلانيةِ، والقولِ والعَملِ، والمَدخَلِ والمَخرجِ.

وكان يُقالُ: أُسُّ النِّفاقِ الذي بُنِي عليه: الكَذِبُ[٣].

الثاني: إذا وَعَدَ أخلف، أي: مِن غَيرِ عُذرٍ.

وفي مَراسِيلِ الحسنِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «العِدَةُ هِبَةٌ»[٤].

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ﴾ [مريم: ٥٤].

---

(١) يعني المذكورة في حديث: «آية المُنافِقِ ثلاث».
يقول الإمام التِّرمذيُّ: وإنَّما معنىٰ هذا عند أهلِ العلم: نِفاقُ العَمل، وإنَّما كان نفاقُ التَّكذيب علىٰ عهد رسول الله ﷺ. قاله إثر حديث (٢٦٣٢).

(٢) سبق تخريجه في الحديث (٣٥). ص (١٧٠) وهو ضعيف جداً.

(٣) أخرجه الفريابي في «صفة النفاق وذم المنافقين» (٥٤).

(٤) أخرجه عبد الرزاق «المصنَّف» (٢٠٩٤٣)، وأبو داود في «المراسيل» (٥٢٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٥٤٣) لكن بلفظ: «العِدَةُ عطيَّة» وهو مرسلٌ صحيح.
وأخرجه مُسنَداً: أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٥٩) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: إذا وعَدَ أحدُكُم صَبِيَّه فلْيُنجِزْ له؛ فإنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «العِدَة عطيَّة». قال أبو نعيم: غريبٌ من حديث الأعمش، تفرَّد به الفَزاري، ولا أعلم رواه عنه إلَّا بقيَّة.
وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢٨١٤) وسألتُ أبي عن حديث بقيَّة، فقال: هذا حديثٌ باطلٌ.

الثالثُ: إذا خاصَمَ فَجَر[1].

قال الله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤].

وفي «الصَّحِيحينِ»[2]: عنِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ أبغضَ الرِّجَالِ إلىٰ اللهِ الألَدُّ الخَصِمُ»

وقال ﷺ: «إنَّكم تَختَصِمُونَ إليَّ ولعلَّ بعضَكُم أنْ يكونَ ألْحَنَ بحُجَّتِه مِن بعض، فأقضي له بنحوٍ ممَّا أسمَعُ، فمَنْ قَضيْتُ له مِن حقِّ أخيهِ بشيءٍ، فإنَّما أقطَعُ له قِطعةً مِنَ النَّار» مُتَّفقٌ عليه[3].

وقال ﷺ: «مَنْ خَاصَمَ في باطلٍ وهو يعلَمُهُ لم يَزَلْ في سَخَطِ اللهِ حتىٰ يَنزِعَ»[4].

الرابع: إذا عاهَدَ غَدَر، أي: لم يَفِ بعَهْدِه.

قال الله تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِٱلْعَهْدِ ۖ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا﴾[الإسراء: ٣٤].

وفي «الصَّحِيحينِ»: عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ثلاثةٌ لا يُكلِّمُهُم اللهُ يومَ القيامةِ، ولا يُزكِّيهم ولهم عَذابٌ أليمٌ: رجلٌ علىٰ فَضلِ ماءٍ بالفَلاةِ يَمنعُهُ مِن ابنِ السَّبيلِ، ورجلٌ بايعَ رجُلاً بِسِلْعةٍ بعدَ العصرِ، فحَلَفَ له باللهِ لأَخَذَها بكذا وكذا فصَدَّقَهُ وهُو علىٰ غيرِ ذلك، ورجلٌ بايعَ إماماً لا يُبايعُه إلاَّ لدُنيا، فإنْ أعطاهُ منها وفَّىٰ، وإلَّا لم يفِ»[5].

---

(١) الفجور في الخصومة: أنْ يخرُجَ عنِ الحقِّ عمداً؛ حتىٰ يصير الحقُّ باطلًا والباطلُ حقّاً، وهذا ممَّا يدعُو إليه الكذبُ. انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب(٢/ ٤٨٦).

(٢) البخاري(٢٤٥٧)، ومسلم (٢٦٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٣) البخاري(٦٩٦٧)، ومسلم (١٧١٣) من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

ومعنىٰ «ألحن»: أبلغُ في عَرْضِ حُجَّتِه.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» (٥٣٨٥)، وأبو دواد (٣٥٩٧) من حديث ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وهو صحيح.

(٥) البخاري(٢٦٧٢)، ومسلم (١٠٨) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الخامس: الخيانةُ في الأمانةِ.

قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨].

قال النَّبيُّ ﷺ: «أدِّ الأمانةَ إلىٰ مَنِ ائتَمنَكَ، ولا تَخُنْ مَن خَانَكَ»(١).

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال:٢٧].

قال ابنُ عبَّاسٍ: ﴿لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ﴾: بتركِ فرائضِه، ﴿وَٱلرَّسُولَ﴾: بتركِ سُنَّتِه، ﴿وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ﴾: هي ما يَخْفىٰ عن أعيُنِ النَّاسِ مِنْ فَرائضِ اللهِ، والأعمالِ التي اؤتُمِن العبادُ عليها(٢).

قال قتادة: اعلَمُوا أنَّ دينَ اللهِ أمانةٌ، فأدُّوا إلىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ما ائتَمنكُم عليه مِن فَرائضِه وحُدودِه، ومَن كانت عليه أمانةٌ فلْيُؤدِّها إلىٰ مَنِ ائتَمنَهُ عليها(٣).

قال ابنُ مسعُودٍ: والأمانةُ في الصَّلاةِ، والأمانةُ في الصَّومِ، والأمانةُ في الحديثِ، وأشدُّ ذلك: الوَدائعُ(٤).

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٢-٧٣].

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسناده حسنٌ.

(٢) انظر: «جامع البيان» للطبري (١١/ ١٢٤)، و«الكشف والبيان» للثعلبي (١٣/ ٧٥)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٩/ ٣٤).

(٣) انظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (١٣/ ٧٦).

(٤) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٩/ ٢٠٢).

الحديث التاسع والأربعون

عن عُمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «**لَوْ أَنَّكُم تَوَكَّلُونَ**[١] **علىٰ اللهِ حَقَّ تَوكُّلِهِ؛ لَرَزَقَكُم كمَا يَرْزُقُ الطَّيرَ: تَغْدُو خِمَاصًا، وتَرُوْحُ بِطَانًا**[٢]». رَواهُ الإمامُ أحمدُ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ، وابنُ ماجَهْ، وابنُ حِبَّان في «صَحِيحه» والحاكِمُ. وقالَ التِّرمذيُّ: حَسنٌ صَحيحٌ[٣].

الشَّرح

هذا الحديثُ أصلٌ عظيمٌ في التَّوكُّل.

وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٢-٣].

وحقيقةُ التَّوكلِ: هُو اعتمادُ القَلبِ علىٰ اللهِ عَزَّوَجَلَّ في اسْتِجلابِ المَصالِحِ ودفعِ المَضارِّ[٤].

---

(١) قوله: «تَوَكَّلُونَ»: أصلُها «تَتوكَّلون» فحُذِفتْ إحدىٰ التَّاءينِ للتَّخْفِيف.

(٢) قوله: «خِمَاصًا.. بِطَانًا»: «مَعناهُ: تَذْهبُ أوَّلَ النَّهارِ خِماصًا؛ أي: ضَامِرةَ البُطونِ مِنَ الجُوعِ، وتَرْجِعُ آخِرَ النَّهارِ بِطَانًا: مُمْتَلِئةَ البُطُونِ». أفاده النَّوويُّ في «رياض الصالحين» (٦٠).

(٣) أحمد في «المسند» (٢٠٥)، والترمذي (٢٣٤٤)، والنسائي «الكبرىٰ» (١١٨٠٥)، وابن ماجه (٤١٦٤)، وابن حبَّان «التقاسيم والأنواع» (٤٥٦٧) و«الإحسان» (٧٣٠)، والحاكم في «المُستدرَك» (٨١٠٧) وهو صحيحٌ.

(٤) يقول الإمامُ أحمدُ: «ليسَ في هذا الحديثِ دلالةٌ علىٰ القُعودِ عنِ الكَسْبِ، بل فيه ما يدلُّ علىٰ طلبِ الرِّزق؛ لأنَّ الطيرَ إذا غَدَتْ فإنَّما تغدُو لطلبِ الرِّزق، وإنَّما أراد والله تعالىٰ أعلم: لو توكَّلُوا علىٰ الله تعالىٰ في ذهابِهم ومجيئِهم وتصرُّفِهم ورَأوا أنَّ الخير بيده ومِن عنده لم يَنصرِفُوا إلَّا سالمينَ غانِمينَ، كالطَّيرِ تَغدُو خِماصًا، وتَرُوحُ بِطَانًا». أفاده عنه البيهقيُّ في=

قال سعيدُ بنُ جُبَيرٍ: التَّوكلُ جِماعُ الإيمانِ(١).

وفي حديث ابنِ عبَّاسٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ سرَّه أنْ يكونَ أقوىٰ النَّاسِ؛ فلْيتوكَّلْ علىٰ اللهِ»(٢).

وفي الدُّعاءِ المَأثُورِ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُك صِدقَ التَّوكُّلِ عليك»(٣).

«اللَّهُمَّ اجعَلْني مِمَّنْ تَوكَّل عليك؛ فكفَيْتَه»(٤).

واعلَمْ أنَّ التَّوكُّلَ لا يُنافي السَّعيَ في الأسبابِ، فإنَّ الطيرَ تَغْدُو في طَلَبِ رِزْقِها وقد قال اللهُ تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾ [هود: ٦].

قال يوسفُ بنُ أَسبَاطٍ: كان يُقالُ: اعْمَلْ عَملَ رجُلٍ لا يُنْجِيه إلَّا عَملُه، وتوكَّلْ تَوكُّلَ رجُلٍ لا يُصِيبُه إلَّا ما كُتِب له(٥).

= «شُعب الإيمان» (٢/ ٤٠٥).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٣٠٢٠٥).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوكل علىٰ الله» (٩) وهو ضعيفٌ جداً؛ لأجل عبد الرحيم بن زيد العَمِّي، قال البخاري عنه: تركوه، وكذَّبه ابنُ معين. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤٧٧٨)، ووالده: ضعيفٌ أيضاً كما في «التقريب» لابن حجر.
وأخرجه عَبدُ بنُ حُمَيد في «المنتخب» (٦٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٧٩١٦) وهو ضعيفٌ أيضاً فيه هشام بن زياد البصري، ضعَّفه الإمام أحمد، وقال ابنُ حبَّان: يروي الموضوعات عن الثقات. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٨٧٠٩).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوكل علىٰ الله» (٣)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٢٤) عن الأوزاعي وهو من كبار أتباع التابعين؛ فهو مُعضَلٌ.

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوكل علىٰ الله» (٤) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو ضعيفٌ جداً، فيه خالد بن مَقدُوح الواسطي، ويقال: مَحْدُوج، كذَّبه الإمام يزيد بن هارون السُّلَمي، وقال أبو حاتم: ليس بشيء، ضعيفٌ جداً. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٢٣٥٨).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٣٩).

وفي حَديثِ ثَوْبانَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ العبدَ لَيُحرَمُ الرِّزقَ بالذَّنبِ يُصِيبُه»(١).

وفي حَديثِ جَابرٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ: «لن تَمُوتَ نَفسٌ حتَّىٰ تَستكْمِلَ رِزْقَها، فاتَّقُوا اللهَ وأجْمِلُوا في الطَّلَبْ، خُذُوا ما حَلَّ ودَعُوا ما حَرُمَ»(٢).

وقال ابنُ عبَّاس: كان أهلُ اليَمنِ يَحُجُّونَ ولا يَتزوَّدُونَ ويقولون: نحنُ المُتوكِّلُون، فإذا قَدِمُوا مكَّةَ سألُوا النَّاسَ؛ فأنزلَ اللهُ هذه الآية: ﴿وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيْرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة:١٩٧](٣).

وقال معاويةُ بنُ قُرَّةَ: لَقِي عُمرُ بن الخطَّابِ ناسًا مِن أهلِ اليَمنِ فقال: مَنْ أنتُم؟ قالوا: نَحنُ المُتوكِّلُونَ، قال: بل أنتُم المُتأكِّلُون، إنَّما المُتوكِّلُ الذي يُلقي حَبَّهُ في الأرضِ ويتوكَّلُ علىٰ اللهِ(٤).

وقد قال النبيُّ ﷺ: «المُؤمنُ القَويُّ خيرٌ وأحبُّ إلىٰ اللهِ مِن المُؤمنِ الضَّعيفِ، وفي كلٍّ خيرٌ، احرِصْ علىٰ ما يَنفعُك واستَعِنْ باللهِ ولا تَعْجِزْ، فإنْ أصابكَ شيءٌ فلا تقُلْ: لو أنِّي فَعلتُ كذا لكانَ كذا، ولكنْ قُلْ: قَدَرُ اللهِ وما شاءَ فعلَ، فإنَّ لو تفتحُ عملَ الشيطانِ»(٥).

---

(١) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٢٣٨٦)، وابن ماجه (٩٠)و(٤٠٢٢) وهو ضعيفٌ، عبد الله بن أبي الجَعْد، فيه جهالةٌ علىٰ الصحيح، ولم يَلْق ثوبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢١٤٤)، وابن حبان «التقاسيم والأنواع» (٢٣٣٢)، و«الإحسان» (٧٣٠)، والحاكم «المستدرك» (٢١٦٧) وهو صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (١٥٢٣).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوكل علىٰ الله» (١٠).

(٥) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٢٦٦٤) (٣٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قال الإمام النووي: «والمراد بالقُوَّة هنا: عزيمة النَّفس والقريحة في أمور الآخرة، فيكون صاحب هذا الوصف أكثر إقداماً علىٰ العدو في الجهاد، وأسرع خروجاً إليه وذهاباً في=

الحديث الخمسون

عن عبدِ اللهِ بنِ بُسْرٍ[١] قالَ: أتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فقالَ: يا رَسولَ الله، إنَّ شَرائعَ الإسلامِ قَدْ كَثُرَتْ علينا، فَبابٌ نَتَمسَّكُ بِهِ جَامِعٌ؟

قالَ: «لا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا[٢] مِنْ ذِكْرِ اللهِ» أخرَجهُ الإمامُ أحمدُ بهذا اللَّفظ[٣].

الشَّرح

هذا الحديثُ مُوافِقٌ لقولِه تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩٠﴾ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ

= طلبه، وأشدَّ عزيمة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والصبر علىٰ الأذىٰ في كل ذلك، واحتمال المشاقِّ في ذات الله تعالىٰ، وأرغب في الصلاة والصوم والأذكار وسائر العبادات، وأنشط طلبًا لها ومحافظةً عليها ونحو ذلك، وأمَّا قوله ﷺ «وفي كلٍّ خيرٌ» فمعناه: في كلٍّ من القوي والضعيف خيرٌ؛ لاشتراكهما في الإيمان مع ما يأتي به الضعيف من العبادات». «شرح مسلم» (٨/ ٢١٦).

(١) في الأصل: «بشر» بالشين، تصحيف.

(٢) قوله: «رطبًا»: رُطوبةُ اللِّسان عبارةٌ عن سُهولة جَريانِه، كما أنَّ يَبسَهُ عبارةٌ عن ضِدِّه، ثم إنَّ جريان اللِّسان حينئذٍ عبارةٌ عن مُداومَةِ الذِّكرِ قبل ذلك، فكأنَّه قيل: خيرُ الأعمالِ، دَوامُ الذِّكر. قاله الطِّيبيُّ في «الكاشف عن حقائق السُّنن» (٥/ ١٧٣٤).

ويقولُ الحافظُ ابنُ رجبٍ: «فإذا قَوِي حالُ المُحبِّ ومَعرفتُه، لم يَشْغلْهُ عنِ الذِّكرِ بالقلبِ واللِّسانِ شَاغِلٌ، فهُو بينَ الخلقِ بجسمِه، وقلبُه مُعلَّقٌ بالمَحلِّ الأعلىٰ». «الجامع» (٢/ ٥٢٢).

(٣) أحمد في «المسند» (١٧٦٩٨).

وأخرجه بنحوه الترمذي (٣٣٧٥)، وابن ماجه (٣٧٩٣)، وهو صحيح.

﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿١٩٢﴾ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ أَنْ ءَامِنُوا۟ بِرَبِّكُمْ فَـَٔامَنَّا ۚ رَبَّنَا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ﴿١٩٣﴾ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ ٱلْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩٤] الآيات.

وفي «صَحيحِ ابنِ حبَّان» وغيرِه[١]: مِن حَديثِ مُعاذِ بنِ جبلٍ قال: آخِرُ ما فارقْتُ عليه رسولَ اللهِ ﷺ أنْ قلتُ له: أيُّ الأعمالِ خيرٌ وأقربُ إلىٰ اللهِ؟ قال: «أنْ تمُوتَ ولِسانُكَ رَطْبٌ مِن ذِكْرِ اللهِ».

وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾ وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الأحزاب: ٤١-٤٢].

وعن أبي سَعيدٍ الخُدْريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قال: «استكثِرُوا مِنَ الباقياتِ الصَّالحات» قيل: وما هُنَّ يا رسُولَ اللهِ؟ قال: «التَّكبِيرُ والتَّسبِيحُ والتَّهليلُ والحمدُ للهِ، ولا حولَ ولا قوَّة إلَّا باللهِ». رَواهُ الإمامُ أحمدُ، والنَّسائيُّ، وابنُ حبَّانَ في «صَحِيحه»[٢].

---

(١) «التقاسيم والأنواع» (٩٤٤٩)، و«الإحسان» (٨١٨).

وأخرجه البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» (٢٩٧)، والطبراني في «الكبير» (١٨١) وهو حسنٌ.

(٢) «المسند» (١١٧١٣)، وابن حبان «التقاسيم والأنواع» (٥٥٢)، و«الإحسان» (٨٤٠).

وهذا إسناده ضعيفٌ لأجل ابن لَهيعة، ودرَّاج أبي السَّمْح، مشهوران بالضَّعف، إلَّا أنَّ له شواهد يُحسَّن بها، ومنها:

ما أخرجه النَّسائي بنحوه (١٠٦١٧) لكن من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا، بلفظ: «خذوا جُنَّتَكُم» قالوا: يا رسول الله، أمِنْ عدوٍّ قد حضر؟ قال: «لا، ولكن جُنَّتكُم من النار قول: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، فإنَّهن يأتين يوم القيامة مُجنِّبات ومُعقِّبات، وهُنَّ الباقيات الصالحات»، وهو حسنٌ.

ومنها: حديث عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أخرجه أحمد في «المسند» (٥١٣) بلفظ: فما الباقيات يا عثمان؟ =

وفي «صَحِيحِ مسلمٍ»[١]: عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: كان رَسُولُ اللهِ ﷺ يَذكُرُ اللهَ علىٰ كلِّ أحيانِه.

وقال أبو الدَّرداءِ: الذينَ لا تَزالُ ألْسِنتُهُم رَطْبةً مِنْ ذِكْرِ اللهِ، يَدخُل أحدُهُم الجنَّةَ وهُو يَضحَكُ[٢].

وقال ابنُ مسعُودٍ في قولِه تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾ قال: أنْ يُطاعَ فلا يُعصَىٰ، ويُذكرَ فلا يُنسَىٰ، ويُشكرَ فلا يُكفرُ.[٣]

قال الحسنُ: أحبُّ عبادِ اللهِ إلىٰ اللهِ أكثرُهُم له ذِكْراً، وأتقاهُم قَلْباً[٤].

وقال كعبٌ: مَنْ أكثرَ ذِكْرَ اللهِ؛ بَرِئَ مِنَ النِّفاق[٥].

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ﴿٢٨﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ [الرعد: ٢٨-٢٩].

قال عيسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يا مَعشرَ الحَوارِيِّينَ، كلِّمُوا اللهَ كثيراً، وكلِّمُوا النَّاسَ قليلاً، قالوا: كيفَ نُكلِّمُ اللهَ كثيراً؟ قال: اخْلُوا بمُناجَاتِه، اخْلُوا بدُعائِهِ[٦].

وكان أبو مُسلِمٍ الخَوْلانيُّ كثيرَ الذِّكْر، فرآهُ بعضُ النَّاسِ فأنكرَ حالَهُ، فقالَ

= قال: هُنَّ: لا إله إلا الله، وسبحان الله، والحمد لله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

(١) حديث (٣٧٣).
وأخرجه البخاري تعليقاً بين يدي حديث (٦٣٤).

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١١٢٦)، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٠٠٧٢).

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٢)، وابن أبي شيبة في «المُصنَّف» (٣٥٦٩٥).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا، عزاه له المَنبجيُّ في «المصباح في أذكار المساء والصباح» (١٨).

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٧٢).

(٦) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٩٤) عن ثور بن يزيد ممَّا قرأه في التَّوارة.

لأصحابِه: أمجْنُونٌ صاحِبُكُم؟ فسَمِعهُ أبو مُسلمٍ، فقال: لا يا أخي، ولكن هذا دَواءُ الجُنُون[١].

وقيل لمُحمَّدِ بنِ النَّضر: ألا تستوحشُ وحدَك؟ قال: كيفَ أستَوْحِشُ، وهُو يقولُ: «أنا جليسُ مَنْ ذَكرني»[٢].

وفي «صَحيحِ البُخاريِّ»[٣]: عن عُبادةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ تعارَّ مِنَ اللَّيلِ، فقال: لا إلهَ إلَّا اللهُ وَحدَهُ لا شَريكَ له، له المُلْكُ ولهُ الحَمدُ، وهُو علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، سُبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ، واللهُ أكبرُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ، ثمَّ قال: رَبِّ اغْفِرْ لي - أو قال: ثُمَّ دَعَا؛ استُجِيبَ له، فإنْ عَزَمَ، فتوضَّأ ثمَّ صَلَّىٰ، قُبِلَتْ صَلاتُه».

وعن عمرَ[٤] مَرفُوعـًا: «مَنْ دخلَ سُوقـًا يُصاحُ فيه ويُباعُ، فقال: لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَهُ لا شريكَ له، له المُلْكُ وله الحَمدُ يُحيي ويُميت، وهُو حيٌّ لا يَموتُ،

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢١٧).
وقوله: «أنا جليس من ذكرني» أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (١٢٣١)، وأحمد في «الزهد» (٣٥٤) من قول كعب عن موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ. ولا يُعرف له إسنادٌ إلىٰ النبيِّ ﷺ.
ويُغني عنه: ما أخرجه البخاري (٧٥٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) واللَّفظ له، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا عند ظنِّ عبدي بي، وأنا معه حين يَذْكُرني. إنْ ذكرني في نفسِه ذكرتُه في نفسي، وإن ذكرني في ملإ،ذكرتُه في ملإٍ خيرٌ منهم..» الحديث.

(٣) حديث (١١٥٤).
وقوله: «تعارَّ من الليل»: استيقظ مع صوتِ ذِكْر الله تعالىٰ.
وفضلُ ذلك: إنَّما يتَّفق لمن تعوَّد الذِّكْر واستأنسَ به، وغلَبَ عليه حتىٰ صار حديثَ نفسه في نَومِه ويقظتِه؛ فأكرَمَ مَنِ اتَّصفَ بذلك بإجابةِ دَعْوتِه وقَبُولِ صلاته. انظر: «فتح الباري» لابن حجر (٤/ ٣٧٢).

(٤) في الأصل: «ابن عمر» والصحيح ما أثبت.

بيدِه الخيرُ، وهُو علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ، كَتبَ اللهُ له ألفَ ألفِ حَسنةٍ، ومَحَا عنه ألفَ ألفِ سيئةٍ، ورَفعَ له ألفَ ألفِ درجةٍ» رَواهُ أحمدُ، والتِّرمذيُّ، وابنُ ماجَهْ[١].

وكان النَّبيُّ ﷺ يُحبُّ جوامِعَ الكَلِم في الذِّكرِ والدُّعاءِ[٢]، وكان أكثرُ دُعائه: «ربَّنا آتِنا في الدُّنيا حَسنةً وفي الآخرةِ حَسنةً وقِنَا عذابَ النَّار»[٣].

وكان يقُولُ: «سُبحانَ اللهِ وبحَمْدِه عددَ خَلْقِه، وزِنَةَ عَرْشِه، ورِضَا نَفْسِه، ومِدَادَ كلِمَاتِه، ومُنْتَهىٰ رَحمتِه، والحمدُ للهِ مثلَ ذلكَ، ولا إلهَ إلَّا اللهُ مثلَ ذلكَ، واللهُ أكبرُ مثلَ ذلكَ، ولا حَولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ مثلَ ذلك»[٤].

وفي «الصَّحِيحين»[٥]: عن أبي هُريرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: قال رسُولُ اللهِ ﷺ:

---

(١) في «المسند» (٣٢٧)، والترمذي (٣٤٢٩)، وابن ماجه (٢٢٣٥) وهو ضعيفٌ جداً؛ آفتُه عمرو ابن دينار قَهْرمان آل الزُّبير، ضعيفٌ وفي أحاديثه نكارة. «ميزان الاعتدال» للذهبي (٦٠٢٥).
وقد سأل ابنُ أبي حاتم والدَه عن حديث السُّوق هذا فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ جداً»
وأنكره البخاريُّ أيضـًا كما في سؤالات الترمذي له في «العلل الكبير» (٦٧٤).

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٥١٥١)، وأبوداود (١٤٨٢) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وهو صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٨٩)، ومسلم (٢٦٩٠) من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

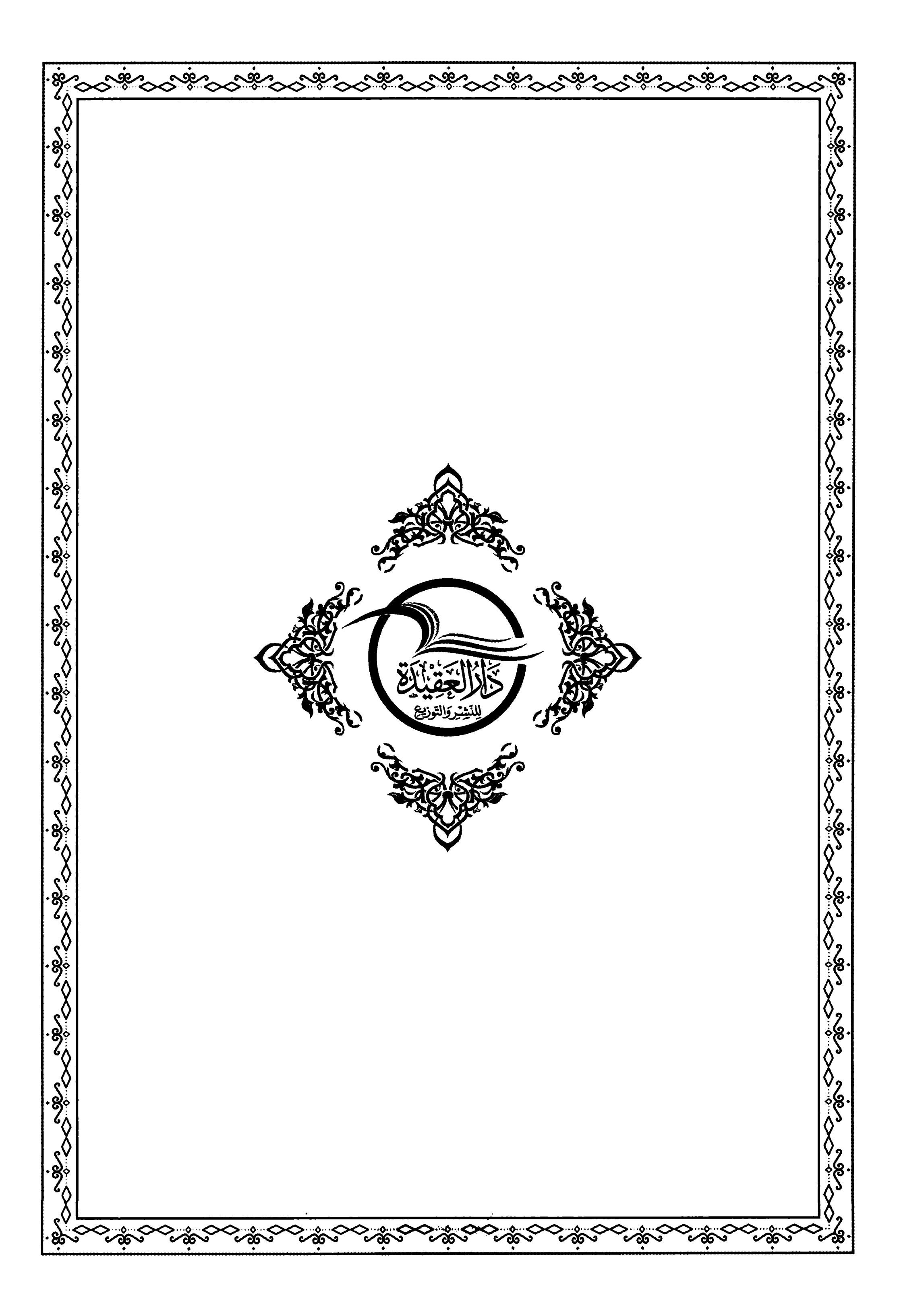
(٤) بهذا السِّياق الذي أورده الشارح لم يرد، وإنَّما جمع بين عدَّة ألفاظ من الأحاديث التي ساقها الحافظ ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٥٣٢):
فحَرْفُه الأول: «سبحان الله وبحمده عدد خَلْقه... ومداد كلماته» أخرجه مسلم (٢٧٢٦) من حديث جويرية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.
وقوله: «ومنتهىٰ رحمته» أخرجه ابن أبي الدنيا في «المنامات» (١٨١) من حديث سليمان ابن المعتمر التيمي عن والده.
وحرفه الثالث: «والحمدُ للهِ مثلَ ذلكَ.. آخره» أخرجه أبو دواد (١٥٠٠)، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩٩٢٢)، والترمذي(٣٥٦٨)، من حديث عائشة بنت سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وفي إسناده جهالة؛ إلَّا أنَّ له شواهد يُحسَّن بها لغيره.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥٦٣)، ومسلم (٢٦٩٤).

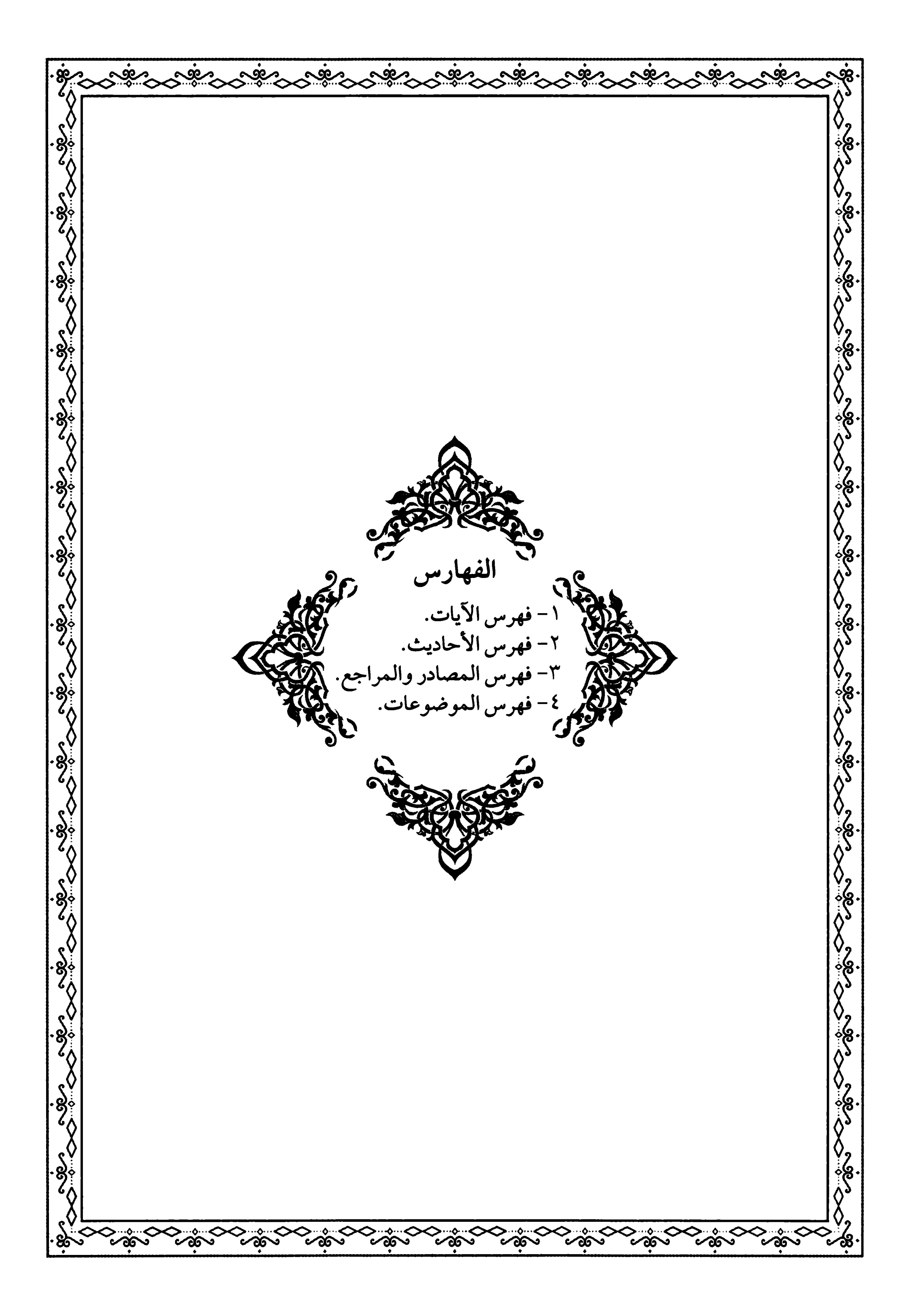
«كَلِمتانِ حَبيبتانِ إلىٰ الرَّحمنِ، خَفِيفتانِ علىٰ اللِّسانِ، ثَقِيلتانِ في المِيزَانِ: سُبْحانَ اللهِ وبِحَمْدِه، سُبْحانَ اللهِ العَظِيمِ».

هذه الآيةُ جامِعةٌ لمَعْنىٰ ما تقدَّمَ مِنَ الأحاديثِ وشَرْحِها.

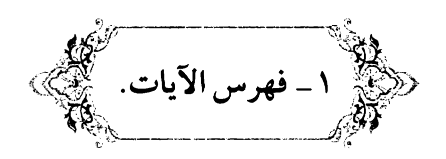
قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥].



دار العقيدة
للنشر والتوزيع

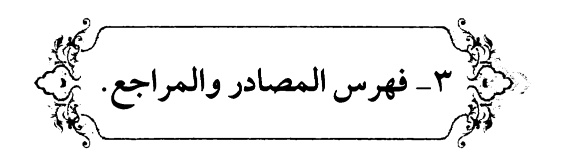


الفهارس



١ - فهرس الآيات.

٢ - فهرس الأحاديث.



٣- فهرس المصادر والمراجع.

أولاً: المخطوط:

١. مخطوط: «الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام» مُودَعةٌ في مكتبة راغب باشا ضمن المكتبة السُّليمانية في اصطنبول رقم المجموع (١٤٧٠)

٢. مخطوط: «منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين» للنووي، في نسخة مراد ملَّا ـ السليمانية ـ اصطنبول (٥١٧) تأريخها (٧٧٤هـ)

ثانيًا: المطبوع:

٣. أبو العتاهية أشعاره وأخباره، تحقيق شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٤هـ

٤. إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين. للزبيدي، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤١٤هـ

٥. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق مجموعة باحثين، مجمع الملك فهد، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٣هـ

٦. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٤هـ

٧. إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام، لابن دقيق العيد، تحقيق مجموعة باحثين، أسفار، الكويت، ط١، ١٤٣٨هـ

٨. الأحكام السلطانية ، للقاضي أبي يعلىٰ الفرَّاء ، صححه محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت ط ٢، ١٤٢١هـ

٩. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، للماوردي، تحقيق د. أحمد البغدادي، دار ابن قتيبة، الكويت، ط١، ١٤٠٩هـ

١٠. الأحكام الوسطىٰ، لعبد الحق الإشبيلي، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ

١١. إحياء علوم الدين، للغزالي، تحقيق دارالمنهاج، جدة، ط١، ١٤٣٢هـ

١٢. أخبار القضاة، لوكيع محمد بن خلف بن حيان، مراجعة سعيد اللحام، عالم الكتب، مصورة بدون تأريخ.

١٣. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، تحقيق أ.د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ

١٤. الاختيارات العلمية لابن تيمية، للبعلي، ضمن «الفتاوىٰ الكبرىٰ» لابن تيمية، تحقيق محمد ومصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ

١٥. الإخوان، لابن أبي الدنيا، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ

١٦. أدب الدين والدنيا، للماوردي، تحقيق دار المنهاج، جدة، ط٢، ١٤٣٥هـ

١٧. الأدب المفرد، للبخاري، تحقيق علي عبد الباسط مزيد، وعلي عبد المقصود رضوان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨. الأذكار من كلام سيد الأبرار، للنووي، عناية صلاح الحمصي، وآخرون، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٦هـ

١٩. الأربعون في مباني الإسلام وقواعد الأحكام، للإمام النووي، تحقيق محمد الجوراني، دار العقيدة، الرياض، ط١، ١٤٤٢هـ

٢٠. الأربعون، للحسن بن سفيان النسوي، تحقيق محمد العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ

٢١. الأربعين في إرشاد السائرين إلىٰ منازل المتقين، للطائي، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ

٢٢. الإرشاد إلىٰ سبيل الرشاد، لابن أبي موسىٰ الهاشمي، تحقيق د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ

٢٣. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، تحقيق د محمد إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠١٩هـ

٢٤. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ

٢٥. أسباب النزول، للواحدي، تحقيق د. ماهر الفحل، دار الميمان، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ

٢٦. الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب البغدادي، أخرجه عز الدين السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ

٢٧. الإشارات إلىٰ بيان الأسماء المبهمات، للنووي، تحقيق د. طه الحمداني، مكتبة دار البيان، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ

٢٨. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، للسيوطي، تحقيق محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ
٢٩. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ
٣٠. اصطناع المعروف، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ
٣١. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي، دار عالم الفوائد، ط٣، ١٤٣٣هـ
٣٢. اعتلال القلوب، للخرائطي، تحقيق حمدي الدمرداش، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٠هـ
٣٣. أعلام الحديث، للخطابي، تحقيق د. محمد آل سعود، جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤٠٩هـ
٣٤. الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن، تحقيق عبد العزيز المشيقح، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ
٣٥. إكمال المعلم بفوائد صحيح مسلم، للقاضي عياض، تحقيق د. يحيىٰ مراد، دار الوفاء، مصر، ك١، ١٤١٩هـ
٣٦. الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب، لهبة الله ابن ماكُولا، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، مصورة ١٩٩٣م
٣٧. الإلزامات والتَّتبع، للدارقطني، تحقيق مقبل الوادعي، دار الآثار، صنعاء، ط٣، ١٤٣٠هـ
٣٨. الإلماع إلىٰ معرفة أصول الراوية وتقييد السماع، للقاضي عياض، تحقيق السيد صقر، دار التراث، القاهرة، تونس، ط١، ١٣٨٩هـ
٣٩. الأم، للشافعي، تحقيق د. رفعت عبد المطلب، دار الوفاء، المنصورة، ط١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.
٤٠. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للخلال، تحقيق د. يحيىٰ مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ
٤١. إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية، مصر، ط١، ١٤٣٠هـ
٤٢. الأنساب، للسَّمعاني، تحقيق عبد الرحمن المُعلِّمي ، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ
٤٣. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للمرداوي، تحقيق دار هجر للطباعة والنشر،

القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ

٤٤. الأولياء، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب الثقافية، ط١، ١٤١٣هـ

٤٥. إيضاح السبيل من حديث سؤال جبريل، لابن الزبير الغرناطي، تحقيق د. رضوان الحصري، دار التوحيد، الرياض، ط١، ١٤٣٩هـ

٤٦. الإيمان، لابن منده، تحقيق د. علي الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ

٤٧. البحر الزخار «مسند البزاز»، للبزَّار، تحقيق د. محفوظ زين الله، مكتبة جامع العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٩٨٨م.

٤٨. البخلاء، للجاحظ، تحقيق طه الحاجري، دار المعارف، ط٧، بدون تأريخ.

٤٩. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن، تحقيق مصطفىٰ أبو الغيط، وآخرون، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ

٥٠. البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق د يوسف المرعشلي وزملاؤه، دار المعرفة، ط١، ١٤٠٩هـ

٥١. بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر، تحقيق سمير الزهيري، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٣٣هـ

٥٢. بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة ما لها وما عليها «شرح مختصر البخاري» لابن أبي جمرة، المصرية، ط١، ١٣٤٨هـ.

٥٣. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لابن القطان، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ

٥٤. تاريخ الإسلام، لشمس الدين الذهبي، تحقيق د بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٢٤هـ

٥٥. تاريخ الأمم والملوك، للطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، بدون تأريخ

٥٦. التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق محمد الدباسي، الناشر المتميز، الرياض، ط١، ١٤٣٩هـ

٥٧. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق د بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ

٥٨. تاريخ دمشق، لابن عساكر، تحقيق عمرو العمروي، دار الفكر، ١٤١٥هـ

٥٩. تاريخ يحيىٰ بن معين، تحقيق عبد الله أحمد حسن، دار القلم، بيروت، ط١، بدون تأريخ.

٦٠. تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي، تحقيق عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ

٦١. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمِزِّي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٩م.

٦٢. تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لابن كثير، تحقيق عبد الغني الكبيسي، دار حراء، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٦هـ

٦٣. تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي، تحقيق عبد الله السعد، دار ابن خزيمة، ط١، ١٤١٤هـ

٦٤. التخليص الحبير، لابن حجر العسقلاني، تحقيق د. محمد الثاني بن موسىٰ، دار أضواء السلف، الرياض ط١، ١٤٢٨هـ

٦٥. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، عناية د. مازن السرساوي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط٤، ١٤٣٨هـ.

٦٦. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، تحقيق عبد القادر الصحراوي، وسعيد أعراب، طبع وزارة الأوقاف المغربية، ط٢، ١٤٠٣هـ

٦٧. تطريز رياض الصالحين، فيصل آل مبارك، تحقيق د. عبد العزيز الزير، دار العاصمة، ط١، ١٤٢٣هـ

٦٨. تعظيم قدر الصلاة، للمروزي، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٩. التعيين في شرح الأربعين، للطوفي، تحقيق أحمد عثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ

٧٠. تفسير ابن أبي حاتم، لابن أبي حاتم، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزارالباز، ط٣، ١٤١٩هـ

٧١. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، تحقيق سامي السلامة، دار طيبة، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ

٧٢. تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤٣٩هـ.

٧٣. تفسير عبد الرزاق، عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق د. مصطفىٰ مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ.

٧٤. تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، مع تحرير التقريب التهذيب، شعيب الأرنؤوط ود. بشار عواد.مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ

٧٥. تقرير القواعد وتحرير الفوائد، لابن رجب الحنبلي، تحقيق أ.د. خالد المشيقح وآخرون، دار ركائز، الرياض، ط١، ١٤٤٠هـ

٧٦. تكملة الإكمال، لابن نقطة، تحقيق د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرىٰ، ط١، ١٤١٧هـ.

٧٧. التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، للنووي، تحقيق نظر الفريابي، دارطيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ

٧٨. تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لابن عبد الهادي، تحقيق سامي جاد الله، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ

٧٩. التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي، تحقيق د يحيىٰ الحكمي، مكتبة الرشد، ط١ بدون تاريخ.

٨٠. تهذيب الأسماء واللغات، للإمام النووي، تحقيق عبده كوشك، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٢٧هـ

٨١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين المزي، تحقيق د بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٣هـ

٨٢. التواضع والخمول، لابن أبي الدنيا، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٩هـ

٨٣. التوبة، لابن أبي الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، بولاق، بدون تأريخ.

٨٤. التوكل علىٰ الله، لابن أبي الدنيا، تحقيق مصطفىٰ عبد القادر عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ

٨٥. الثقات، لابن حبان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣هـ

٨٦. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ

٨٧. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٧هـ

٨٨. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٧هـ

٨٩. جامع المسانيد والسنن الهادي إلىٰ أقوم سنن، ابن كثير، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ

٩٠. جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٣، ١٤١٨هـ

٩١. الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق مجموعة من الباحثين في مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ

٩٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق محمد الخطيب، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٦هـ

٩٣. الجامع لسيرة الإمام الزاهد النووي خلال ثمانية قرون، محمد الجوراني، نسخة خاصة.
٩٤. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبع دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٢١٧هـ (مصورة دار إحياء التراث) بيروت.
٩٥. جزء فيه أربعة أحاديث مروية عن النبيﷺ، لأبي الفتح نصر المقدسي، تحقيق محمد التكلة، دار البشائر الإسلامية، لقاء العشر الأواخر في المسجد الحرام رقم (١٦٩) ط١، ١٤٣٣هـ.
٩٦. الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي، تحقيق إبراهيم باجس، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ
٩٧. الجوع، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ
٩٨. الجوهر المنضَّد في ذكر طبقات متأخري أصحاب أحمد، لابن عبد الهادي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ
٩٩. حادي الأرواح إلىٰ بلاد الأفراح، لابن قيم الجوزية، تحقيق زائد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٠٠. حسن الظن، لابن أبي الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، بولاق، بدون تأريخ.
١٠١. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم، مكتبة الخانجي، ودارالفكر ١٤١٦هـ، مصورة
١٠٢. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي، تحقيق حسين الجمل، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ
١٠٣. خلاصة الكلام علىٰ عمدة الأحكام، فيصل آل مبارك، تحقيق محمد الجوراني، وقفية الذخائر، إسطنبول، ط٢، ١٤٤٠هـ
١٠٤. خلق أفعال العباد، للبخاري، تحقيق د. فهد الفهيد، دار أطلس الخضراء، الرياض، ط١، ٢٠٠٥م.
١٠٥. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق دار هجر، القاهرة ط١، ١٤٢٤هـ
١٠٦. الدَّرء في تصحيح حديث: «من حُسن إسلام المرء»، صالح بن عبد الله العصيمي، دار أهل الحديث. الرياض، ط١، ١٤١١هـ.
١٠٧. الدراية في أحاديث الهداية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبد الله اليماني، دار المعرفة، بيروت، ط١، بدون تأريخ.
١٠٨. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، مراقبة محمد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ
١٠٩. دلائل النبوة، للبيهقي، تحقيق د عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٩هـ

١١٠ . ديوان عبد الله بن المبارك، جمع وتحقيق أ. د. مجاهد مصطفىٰ بهجت، إصدار مجلة البيان، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ.

١١١ . ديوان الأمير أبي العباس ابن المعتز، تحقيق محمد بديع شريف، دار المعارف، مصر. بدون تأريخ.

١١٢ . ديوان الشافعي، جمع وتحقيق ودراسة، أ.د. مجاهد مصطفىٰ بهجت، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ

١١٣ . ديوان الضعفاء والمتروكين، للذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٨٧هـ

١١٤ . ديوان الجرجاني، جمع وتحقيق سميح إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٤هـ

١١٥ . ذم الهوىٰ، لابن الجوزي، تحقيق خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت. ط١، ١٤١٨هـ

١١٦ . الرسالة القشيرية، للقُشيري، عناية انس الشرفاوي، دار المنهاج، جدة، ط١، ص ٢، ١٤٣٨هـ

١١٧ . الرسل والرسالات في ضوء الكتاب والسنة، د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٣٧هـ

١١٨ . روضة الطالبين، للنووي، تحقيق عبده كوشك، دار الفيحاء، دمشق، ط١، ١٤٣٣هـ

١١٩ . روضة العقلاء، لابن حبَّان البُستي، تحقيق د. محمد عايش، أروقة، الأردن، ط٢، ١٤٤٠هـ ٢٠١٩م.

١٢٠ . روضة الناظرين بمآثر علماء نجد وحوادث السنين، للقاضي، طبعة خاصة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٣هـ

١٢١ . رياض الصالحين، للنووي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٣٠هـ

١٢٢ . زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ

١٢٣ . الزهد الكبير، للبيهقي، تحقيق عامر حيدر، دار الجنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ

١٢٤ . الزهد مع «زوائد عبد الله»، لأحمد بن حنبل، وضع حواشيه محمد شاهين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ

١٢٥ . الزهد، أحمد بن حنبل، تحقيق د. محمد جمال شرف، دار النهضة العربية، ط١، ١٩٨١م.

١٢٦ . الزهد، لابن أبي الدنيا، تحقيق ياسين السواس، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ

١٢٧ . الزهد، لابن المبارك، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تأريخ.

١٢٨. الزهد، لأبي داود، تحقيق ياسر بن ابراهيم، وغنيم بن عباس، دار المشكاة، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ

١٢٩. الزهد، هنَّاد بن السَّري، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ

١٣٠. سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ

١٣١. سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ

١٣٢. السنة، لابن أبي عاصم، تحقيق ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

١٣٣. سنن ابن ماجه، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية، ط١، ١٤٢٥هـ

١٣٤. سنن أبي داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية، ط١، ٢٠١١.

١٣٥. سنن الترمذي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة العالمية، ط١، ٢٠٠٩م.

١٣٦. سنن الدارقطني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٤هـ

١٣٧. السنن الصغير، للبيهقي، تحقيق د عبد المعطي القلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠هـ

١٣٨. السُّنن الكبرىٰ، للنسائي، تحقيق حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ

١٣٩. السنن الكبير، للبيهقي، تحقيق مركز هجر للبحوث والدراسات، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ

١٤٠. سنن النسائي «المجتبىٰ»، تحقيق عماد الطيار وآخرون، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٣٨هـ

١٤١. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود، تحقيق د. عبد العليم البستوي، مكتبة دار الإستقامة، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٤٢. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي، تحقيق وإشراف شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ

١٤٣. سيرة الإمام أحمد بن حنبل، لابنه صالح، تحقيق د. فؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، ط٢، ١٤٠٤هـ

١٤٤. سيرة عمر بن عبد العزيز، لابن عبد الحكم، تصحيح أحمد عبيد، دار عالم الكتب، بيروت، ط٦، ١٤٠٤هـ

١٤٥. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، تحقيق محمود الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ

١٤٦. شرح الأربعين النووية، المنسوب خطأ لابن دقيق العيد، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، بدون تأريخ.

١٤٧. شرح الأربعين النووية، لابن العطار، تحقيق محمد العجمي، طبع إداة الثقافة الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ

١٤٨. شرح الأربعين النووية، لابن عثيمين، دار الثريا، الرياض، ط٣، ١٤٢٥هـ

١٤٩. شرح الأربعين النووية، لابن فرح الإشبيلي، تحقيق يوسد عبود، دار الغرب، ط١، ٢٠١١م

١٥٠. شرح البخاري، لابن بطال، تحقيق ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢٣هـ

١٥١. شرح السنُّة، للبغوي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ

١٥٢. شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٤١٧هـ

١٥٣. الشرح المُمْتِع علىٰ زاد المُستَقنِع، لابن عثيمين، خرج أحاديثه عمر الحفيان، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٢هـ

١٥٤. شرح صحيح مسلم«منهاج المُحدِّثين وسبيل طالبيه المحققين»، للنَّووي، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ

١٥٥. شرح علل الترمذي، ابن رجب، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ

١٥٦. شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي، تحقيق أد محمد سعيد أوغلي، نشر رئاسة الشؤون الدينية بأنقرة، ط٢، ١٩٩١م

١٥٧. الشريعة، للآجري، تحقيق د. عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ

١٥٨. شعب الإيمان، للبيهقي، تحقيق د عبد العلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٣هـ

١٥٩. الشكر لله عزوجل، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ

١٦٠. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري، تحقيق أحمد العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ

١٦١. صحيح ابن حبان «التقاسيم والأنواع»، تحقيق د محمد علي سونمز، ود خالص آي أمير، دار ابن حزم، ط١، ١٤٣٣هـ

١٦٢. صحيح ابن خزيمة، تحقيق مركز البحوث بدار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٥هـ

١٦٣. صحيح البخاري، للإمام البخاري، تحقيق محمد الجوراني وآخرون، إشراف شعيب

الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٢هـ

١٦٤. صحيح مسلم، للإمام مسلم، الدار العامرة، تركيا، إسطنبول، ط١، ١٣٣٤هـ.

١٦٥. صفة الصفوة، لابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، ود. محمد رواس قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ

١٦٦. صفة النفاق وذم المنافقين، للفريابي، تحقيق عبد الرقيب بن علي، دار ابن زيدون، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ

١٦٧. صفحات من صبر العلماء، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب التوعية الإسلامية، ط ١٠، ١٤٣٣هـ

١٦٨. الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال، عني بنشره السيد عزت العطار، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ

١٦٩. الصمت وأدب اللسان، لابن أبي الدنيا، تحقيق أبي إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ

١٧٠. صيانة صحيح مسلم، لابن الصلاح، تحقيق د. موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٤هـ

١٧١. الضوء اللامع في أخبار القرن التاسع، للحافظ السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تأريخ.

١٧٢. طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلىٰ، تحقيق د عبد الرحمن العثيمين، ط (خاصة): الأمانة العامة السعودية، ط١، ١٤١٩هـ

١٧٣. طبقات الشافعية الكبرىٰ، للسبكي، تحقيق د محمود الطناحي، ود عبد الفتاح الحلو، دار هجر، ط٢، ١٤١٣هـ

١٧٤. طبقات الصوفية، للسُّلَمي، تحقيق نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، ط٤، ١٤٣٤هـ

١٧٥. طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي، تحقيق أكرم البوشي وإبراهيم الزئبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ

١٧٦. طرح التثريب في شرح التقريب، للحافظين العراقي وأبي زُرعة، تحقيق محمد درويش، دار ابن الجوزي، السعودية، ط١، ١٤٣٨هـ

١٧٧. طريق الهجرتين وباب السعادتين، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد الإصلاحي، دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٢٩هـ

١٧٨. العُدَّة في شرح العُمْدة، لابن العطار، عناية نظام يعقوبي، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٣٣هـ

١٧٩ . العزلة، للخطابي، تحقيق ياسين السواس، دار ابن كثير، دمشق، ط٢، ١٤١٠هـ.
١٨٠ . عقلاء المجانين، لابن حبيب النيسابوري، تحقيق د. عمر الأسعد، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ
١٨١ . العلل الكبير، للترمذي، تحقيق صبحي السامرائي وآخرون، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ
١٨٢ . العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، نشر إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ط١، ١٣٩٩هـ
١٨٣ . العلل، لابن أبي حاتم، تحقيق مجموعة من الباحثين، بإشراف د. سعد الحميد، ط٢، ١٤٢٧هـ
١٨٤ . العلل، للدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ.
١٨٥ . علماء نجد خلال ثمانية قرون، عبد الله البسام، دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ.
١٨٦ . غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ
١٨٧ . فإني قريب، الوِرْدُ النبوي في أذكار اليوم والليلة، محمد الجوراني، وقفية الذخائر، إسطنبول، ط٥، ١٤٤٠هـ
١٨٨ . فتاوىٰ الإمام النووي، للنووي، تحقيق محمد الحجار، دار البشائر الإسلامية، ط٨، ١٤٣١هـ
١٨٩ . الفتاوىٰ الكبرىٰ، ابن تيمية، تحقيق محمد ومصطفىٰ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ
١٩٠ . فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مجموعة باحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ
١٩١ . فتح الباري شرح صحيح البخاري، لزين الدين ابن رجب الحنبلي، تحقيق مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٧هـ
١٩٢ . الفتح المبين بشرح الأربعين، لابن حجر الهيتمي، تحقيق مجموعة باحثين، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٢٨هـ
١٩٣ . الفتوحات الوهبية يشرح الأربعين النووية، للشبرخيتي، تحقيق أحمد الحداد، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨هـ
١٩٤ . الفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا، تحقيق عبيد الله بن عالية، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ
١٩٥ . الفروع، لابن مفلح الحنبلي، تحقيق مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ
١٩٦ . الفروق في اللغة، لأبي هلال العسكري، تحقيق جمال مدغمش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ

١٩٧. الفروق، للقرافي، تحقيق د. عمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٤٢٤،١هـ

١٩٨. فضائل الصحابة، للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د وصي الله عباس، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ

١٩٩. الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي، تحقيق عادل العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، الإصدار (٢)، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٠٠. فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، ط١، ١٩٧٣م

٢٠١. الفوائد المنتخبة والحكايات المُستغرَبة، لابن بشكوال الأندلسي، تحقيق عبد العزيز بن شاكر، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ.

٢٠٢. فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، المكتبة التجارية الكبرىٰ، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

٢٠٣. القرآن الكريم

٢٠٤. قصر الأمل، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ

٢٠٥. قطف الأذهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، للسيوطي، تحقيق خليل الميس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ

٢٠٦. الكاشف عن حقائق السنن، للطيبي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٠٧. الكامل في الضعفاء، لابن عدي، تحقيق د. مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٣٣هـ

٢٠٨. كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ

٢٠٩. الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، تحقيق رسائل جامعية، دار التفسير، جدة، ط١، ١٤٣٦هـ

٢١٠. ما تلحن فيه العامة، للمفضل بن سلمة، تحقيق بلال الخليلي، خزانة الأدب، ودرة الغواص، القاهرة، ط١، ١٤٤٠هـ

٢١١. المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح، للدمياطي، تحقيق د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط٥، ١٤١٤هـ

٢١٢. المتدارك من تاريخ الشيخ فيصل آل مبارك، محمد حسن المبارك، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٢١٣. المجالسة وجواهر العلم، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق مشهور آل سلمان، جمعية التربية

الإسلامية، البحرين، ط١، ١٤١٩هـ

٢١٤. المجروحين، لابن حبان، تحقيق حمدي السلفي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م.

٢١٥. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، تحقيق حسين الداراني، دار المنهاج، جدة، ط١، ١٤٣٦هـ

٢١٦. مجموع الفتاوي، لشيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، طبع مجمَّع الملك فهد ، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٥هـ

٢١٧. المجموع شرح المهذب، للنووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، بدون تأريخ

٢١٨. المجموعة الجليلة، فيصل آل مبارك، المكتبة الأهلية، الرياض، ط١، ١٣٧٢هـ.

٢١٩. المحتضرين، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ

٢٢٠. المحرر الوجيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق الرحالي الفارقي وآخرون، ط وزارة الأوقاف القطرية ط٢، ١٤٢٨هـ

٢٢١. مختصر الحُجَّة علىٰ تارك المحجة، لأبي الفتح نصر المقدسي، تحقيق د. محمد إبراهيم هارون، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ

٢٢٢. مداراة الناس، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ

٢٢٣. مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية، تحقيق محمد الإصلاحي وآخرون، دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٤٠هـ

٢٢٤. المراسيل، لابن أبي حاتم، تحقيق شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٣٩٧هـ

٢٢٥. المراسيل، لأبي داود، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بروت، ط١، ١٤٠٨هـ

٢٢٦. المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا، تحقيق عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي - الهند، ط١، ١٤١١هـ

٢٢٧. المُزْهِر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، وآخرون، دار إحياء الكتب العربية، ط٤، ١٣٧٨هـ.

٢٢٨. مساوئ الأخلاق، للخرائطي، تحقيق مصطفىٰ أبو النصر شلبي، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤١٢هـ

٢٢٩. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون،، مؤسسة الرسالة، ط ٢ ١٤١٤هـ

٢٣٠. المسند الجامع، للدارمي، تحقيق عماد الطيار وعز الدين ضلي، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١،١٤٣٨هـ

٢٣١. مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ

٢٣٢. المسند، لابن الجعد، تحقيق عبد المهدي عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ

٢٣٣. المسند، لأبي داود الطيالسي، تحقيق د. محمد التركي، دار هجر، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ

٢٣٤. المسند، لأبي يعلىٰ الموصلي، تحقيق حسين الداراني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ

٢٣٥. مشاهير علماء نجد وغيرهم، عبد الرحمن آل الشيخ، دار اليمامة، الرياض، ط١، ١٣٩٤هـ

٢٣٦. مشيخة قاضي القضاة البدر ابن جماعة، تخريج البرزالي، تحقيق د. موفق عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ

٢٣٧. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري، تحقيق محمد الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٢٣٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، اعتنىٰ به عادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ بدون تأريخ.

٢٣٩. المصباح في أذكار المساء والصباح، للمنبجي، تحقيق احمد المزيدي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ

٢٤٠. المصنف، لابن أبي شيبة، تحقيق محمد عوَّامة، دار القبلة جدة، ط١، ١٤٢٧هـ

٢٤١. المُصنَّف، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق دار التأصيل، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ

٢٤٢. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر العسقلاني، تحقيق مجموعة باحثين، تنسيق د. سعد الشثري، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ

٢٤٣. المُطلِع علىٰ ألفاظ المقنع، لابن أبي الفتح البعلي، تحقيق محمود الأرنؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السوادي، جدة، ط١، ١٤٢٣هـ

٢٤٤. معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق عثمان جمعة ضميرية وزملاؤه، دار طيبة، الرياض، ط٤، ١٤١٧هـ

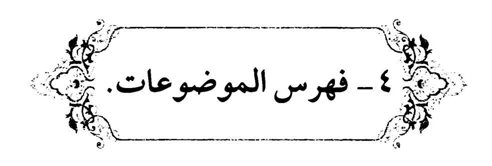
٢٤٥. معالم السنن شرح سنن أبي داود، للإمام الخطابي، تحقيق سعد بن نجدت وشعبان العودة، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٣هـ

٢٤٦. المعاني الدَّقيقة في إدارك الحقيقة، للسيوطي، تحقيق د. عبد الجواد حمام، دار المقتبس، بيروت، ط١، ١٤٣٥هـ

٢٤٧. المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق طارق عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٢٤٨. معجم البلدان، الياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دارصادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٧
٢٤٩. معجم الصحابة، لابن قانع، تحقيق صلاح المصراتي، دار الغرباء الأثرية، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٨هـ
٢٥٠. معجم الصحابة، للبغوي، تحقيق محمد المنقوش، مبرة الآل والأصحاب، الكويت، ط١، ١٤٣٢هـ
٢٥١. المعجم الكبير، للطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٢٥٢. معجم علوم اللغة العربية عن الأئمة، د. محمد الأشقر، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤٢٦هـ
٢٥٣. معجم مصنفات الحنابلة، د. عبد الله الطريقي، طبعة خاصة، ط١، ١٤٢٢هـ
٢٥٤. المعين علىٰ تفهم الأربعين، لابن الملقن، تحقيق د. دغش العجمي، مكتبة أهل الأثر، الكويت، ط١، ١٤٣٣هـ
٢٥٥. المُغنِي عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، للعراقي، دار طبرية.
٢٥٦. المغني في الضعفاء، للذهبي، تحقيق د. نور الدين عتر، إحياء التراث الإسلامي، قطر، ط١، ١٤١٧هـ
٢٥٧. مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة، لابن قيم الجوزية، تحقيق عبد الرحمن قائد، دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٣٢هـ
٢٥٨. المفردات في ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان داوودي، دارالقلم، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ
٢٥٩. المُفْهِم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم، لأبي العباس القرطبي، تحقيق محيي الدين مستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ
٢٦٠. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علىٰ الألسنة، للسخاوي، تحقيق محمد الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ
٢٦١. مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، مصر، ١٤٢٠هـ
٢٦٢. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، لابن مفلح، تحقيق د عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ
٢٦٣. مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، دار القرآن، بولاق، بدون تأريخ.
٢٦٤. مكارم الأخلاق، للخرائطي، تحقيق د. عبد الله الحميري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ
٢٦٥. مكائد الشيطان، لابن أبي الدنيا، تحقيق أبو بكر سعداوي، المنتدىٰ الإسلامي، الشارقة،

ط١، ١٤٢١هـ.
٢٦٦. مناقب الشافعي، للبيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة بدون تأريخ.
٢٦٧. المنامات، لابن أبي الدنيا، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٢٦٨. المنتخب من كتاب الزهد والرقائق، للخطيب البغدادي، تحقيق د. عامر صبري، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٦٩. المنتخب، عَبْد بن حُمَيد، تحقيق أحمد بن أبي العينين، مكتبة ابن عباس، المنصورة، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٧٠. المنهج المبين في شرح الأربعين، للفاكهاني، تحقيق شوكت رفقي، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢٧١. موافقة الخُبر الخَبر في تخريج احاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٩هـ.
٢٧٢. موسوعة أسبار للعلماء والمتخصصين في الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية، نشر أسبار للبحوث والإعلام، ط١، ١٩٩٩م.
٢٧٣. موسوعة أقوال يحيىٰ بن معين في رجال الحديث وعلله، جمعها د. بشار عواد وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٧٤. الموطأ (رواية الليثي، ومصعب الزهري، ومحمد الحسن) مالك بن أنس، تحقيق كُلال حسن علي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٧٥. الموطأ (رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي)، مالك بن أنس، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ.
٢٧٦. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق محمد عرقسوسي وزملاؤه، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ.
٢٧٧. الميسَّر في شرح مصابيح السنة، للتُّوربشتي، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٩هـ.
٢٧٨. نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني، تحقيق حمدي السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.
٢٧٩. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لابن حجر العسقلاني، اعتنىٰ به عز الدين ضلي، مؤسسة

الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٥هـ
٢٨٠. نَصْب الرَّاية لأحاديث الهداية، للزَّيْلعي، عناية محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، السعودية، ط١ ١٤١٨هـ
٢٨١. نظم المتناثر من الحديث المتواتر، للكتاني، عناية شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، ط٢، بدون تأريخ
٢٨٢. النكت الظراف علىٰ الأطراف، مع تحفة الأشراف، للمزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ
٢٨٣. النكت علىٰ العمدة في الأحكام، للزركشي، تحقيق نظر الفريابي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ
٢٨٤. النكت والعيون، الماوردي، تحقيق السيد عبد المقصود، وزارة الأوقاف الكويتية، ط١، ١٤٠٦هـ
٢٨٥. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي والدكتور محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، ١٣٩٩هـ
٢٨٦. نور الاقتباس في مشكاة وصيَّة النبي ﷺ لابن عبَّاس، لابن رجب، تحقيق محمد العجمي، طبع إداة الثقافة الإسلامية، وزارة الأوقاف، الكويت، ط١، ١٤٣٠هـ
٢٨٧. الوابل الصَّيِّب ورافع الكَلِم الطيِّب، لابن القيم، تحقيق د. عبد الرحمن قائد، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.
٢٨٨. الوجل والتوثق بالعمل، لابن أبي الدنيا، نحقيق مشهور سلمان، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٨٩. الورع، لابن أبي الدنيا، تحقيق محمد الحمود، الدارالسلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٨هـ
٢٩٠. وصل البلاغات الأربعة في الموطأ، ابن الصلاح، المطبوع في آخر كتاب «توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر» للعلامة طاهر الجزائري، اعتنىٰ به عبد الفتاح أبو غدة، نشر المطبوعات الإسلامية، حلب، ط١، ١٤١٦هـ.



٤ - فهرس الموضوعات.